ها-جوون تشانج

السامريون الأشرار

الدول الغنية والسياسات الفقيرة وتهديد العالم النامى

ترجمة أحمد شافعى

LIBERTY
IN GOD WE TRUST
1995
UNITED STATES OF AMERICA
E PLURIBUS UNUM

اقتصاد

السامريون الأشرار

*

السامريون الأشرار

الدول الغنية والسياسات الفقيرة
وتهديد العالم النامي

ها-جون تشانج

ترجمة أحمد شافعي

[illegible] The Guilty Secrets of Rich
[illegible] the Threat to Global Prosperity
[illegible] Ha-Joon Chang 2007

السامريون الأشرار
اقتصـــاد
الطبعة الأولي : ٢٠١٥
رقـم الإيداع : ٢٠١٤/١١٨٠٦
الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٦٣٠٦-٥٠-٩
الغـــــلاف: حاتم سليمان
جميع الحقوق محفوظة
الكتب خان للنشر والتوزيع ®
١٣ شارع ٢٥٤ - دجلة - المعادى - القاهرة.
تليفـــون : ‎+٢٠٢٢٥١٩٦٥٦٩ - ‎+٢٠٢٢٥١٧٠٦٧٨
بريد اليكتروني : info@kotobkhan.com
موقع اليكتروني : www.kotobkhan.com

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب، بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، ويشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مضغوطة، أو استخدام أي وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من الناشر.

Arabic Language Translation Copy Right ® 2015 Al Kotob Khan for Publishing & Distribution The Moral Rights of the author has been asserted. All rights reserved.

فهرسه أثناء النشر
الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية المصرية

تشانج، هاـجون
السامربون الأشرار : الدول الغنية والسياسات الفقيرة وتهديد العالم النامي
/ تأليف هاـجون تشانج، ترجمة أحمد شافعي . - القاهرة : الكتب خان
للنشر والتوزيع، ٢٠١٥
٤٥٧ ص ، ٢٠ سم
تدمك : ٩ - ٥٠ - ٦٣٠٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ ـ التنمية الاقتصادية
٢ـ العولمة
أـ شافعي، أحمد (مترجم)
ب ـ العنوان
رقم الإيداع : ١١٨٠٦

الطبعة الأولى ٢٠١٥

إلى "هِي جيِونج"

شكر

كانت فكرة وضع كتاب في العولمة والتنمية ينتقد العقيدة الجامدة والسائدة قد خطرت أول ما خطرت لـ دنكان جرين قبل سنوات قليلة. هو الذي أقنعني بأن لديّ بضعة أشياء مثيرة وغير عادية يمكن أن أقولها في هذه المواضيع، وعليه فينبغي أن أجمعها وأضعها بين أيدي جمهور أكبر وأوسع من الجمهور الذي أكتب إليه في العادة. ومنذ البداية كان ينبغي أن نؤلف الكتاب معا، جامعين بين خبرته الطويلة كناشط في المنظمات غير الحكومية وخبرتي كباحث أكاديمي، لإنتاج شيء يتسم بالأساس الأكاديمي الصلب ووهج النشاط السياسي في آن واحد. وفي ثنايا ذلك أصبح دنكان رئيسا لقسم البحوث في أوكسفام، فتحتَّم عليه الانسحابُ من المشروع نظرا لأعبائه الوظيفية. ومع ذلك، حينما بدأت تأليف الكتاب منفردا، تكرَّم بقراءة جميع فصوله (وغالبا ما كان ثمة أكثر من نسخة من الفصل الواحد) ولم يبخل عليَّ بآرائه الثاقبة، المتعلقة بالموضوع أو بالتحرير. واحتمل الرجل في كرم اقتحامي له كلَّ حين باتصالات فجائية أصبُّ عليه في ثناياها أفكاري. فإليه أعمق الشكر على كرمه وحكمته وصبره.

عندما انسحب دنكان، فقد المشروع بوصلته، وانجرف إلى حين، تائها لا هدف له. وانشغلت بأمور أخرى، وأهم من ذلك كله أنه لم يعد سهلا عليّ أن أجعل الناشرين المعنيين على علم بوجود مشروعي، إلى أن قدَّمني ريتشارد توي مشكورا إلى إيفان مولكاهي وكيلي الأدبي الذي كانت لديه الرؤية اللازمة لتحويل بحث شبه أكاديمي غير مكتمل إلى كتاب يسير حقا، فعلَّمني كثيرا من الأشياء في فن الكتابة للجمهور الواسع. كما كان لزميله جوناثان كونواي في دار مولكاهي آند فايني إسهامه النقدي في صياغة المشروع.

لقد استفدت استفادة هائلة أثناء صياغة الكتاب من المناقشات مع كريس كرامي الذي كان لي صديقا كريما، والذي استثمر في المساعدة على صياغة هذا الكتاب طاقةً فكرية استثنائية حتى في ضوء معاييره العالية. ولم يكتف ريتشارد توي بأن قدمني إلى وكيلي الأدبي، بل أمدني بتعليقات مفيدة للغاية فيما يتعلق بالبنية الكلية وببعض الحجج التي يحتويها الكتاب. ولقد اقتطع ديباك نيار من وقته المزدحم ما استعرض فيه المقترح الأولي وقدّم لي تعليقات ثاقبة. كما استفدت في ثنايا تطوير الكتاب من المناقشات مع كل من دين بيكر وجوناثان دي جون وبابرا هاريس وايت وبيتر نولان وجابرييلا بالما وبوب راوثورن وآجيت سينج وروزماري ثورب وجون توي ومارك وايسبروت.

وفيما كنت أكتب الفصول تلقيت تعليقات مفيدة من عدد من الأشخاص، فقد اطّلعت إيلين جرابل ـ التي تشاركني الكتابة في بعض الأحيان ـ على جميع الفصول وأعطتني آراء في غاية الأهمية. ولم يكتف روبرت مولتينو بقراءة جميع الفصول وإسدائه نصائح تحريرية رائعة، بل وأمدني بآراء مفيدة. وبيتر بيتي وشايلاجا فينيل وإلياس خليل وآيمي كلاتزكين وكانجكوك لي وكريس بالاس وريتشارد شميل وسارة وود قرأوا جميعا نسخا أولى من الفصول وقدموا لي اقتراحات مفيدة.

وما كان الكتاب ليخرج ثريا بالمعلومات لولا مساعدة ثلاثة من أقدر الباحثين. فقد كانت لوبا فاكرهاوتدينوفا في حالة تأهب لتقديم المساعدة في شتى جوانب الكتاب لا سيما العمل المتعلق بالبيانات. واستخرج حسن أكرم الكثير من المادة التاريخية الرائعة لفصل الثقافة كما قدم تعليقات مفيدة في بعض الفصول الأخرى. وقامت أدريان مكابي بعمل رائع في العثور على المادة لبعض الفصول، لا سيما الفصل المتعلق بحقوق الملكية الفكرية، الذي قدمت بشأنه أيضا تعليقات مفيدة. وأود أيضا أن أشكر "لويز دي أندرادي فيليو" و "كينيا بارسونز" على ما قدمتاه من مساعدة.

ولولا الإسهام الرفيع من فريق راندم هاوس التحريري، لخرج الكتاب أفقر بكثير. فقد أسدى لي نايجل ويلكوكسن نصائح مفيدة للغاية فيما يتعلق بتحسين بنية الكتاب وسرديته. واستطاع بفعالية أن يكبح نزوعي إلى إدراج التوافه وعلّمني كيف أصل إلى النقاط الجوهرية دون أن أكون جافا أو

مملا. أود أيضا أن أشكر إليزابث هينيسي على جهدها التحريري الممتاز وإيميلي رودز على مساعدتها المهمة.

وبدون أن يعرفا، ساعدتني ابنتي يونا وابني جين جايو في الوصول إلى بعض التشبيهات الأساسية في هذا الكتاب. ولقد انتظرا في صبر رجوعي من منفاي العاطفي خلال المرحلة الأخيرة من الكتاب. وأخيرا، أود أن أشكر زوجتي هي جونج على دعمها العاطفي والفكري. فعلى مدار فترة تجهيز الكتاب وتأليفه، كان عليها أن تحتمل رجلا شارد الذهن متعكر المزاج (مرة أخرى). كما قرأت أغلب فصول المسودة الأولى وقدمت لي تعليقات حاسمة. وكانت تقول إنني أستخدمها كفأر تجارب ثقافي، لكنها لا تدرك كم كانت تعليقاتها الكثيرة حاسمة في صياغة حججي، لا في تحسينها وحسب. ولولاها ما كان لهذا الكتاب أن يكون. فإليها أقدم هذا الكتاب.

برولوج

معجزة موزمبيق الاقتصادية

كيفية الهروب من الفقر

موزمبيق تلحق بركب الكبار

كاجو وفولتات
٢٨ يونيو ٢٠٦١ / مابوتو
من طبعة الإيكونوميست الورقية

شركة تري استيرلاس تعلن عن فتح جديد في تكنولوجيا خلايا الوقود

في فعالية روعي عند الترتيب لها أن تتزامن مع يوم استقلال موزمبيق في الخامس والعشرين من يونيو، قامت كبرى الشركات الأفريقية خارج جنوب أفريقيا، وهي شركة تري استيرلاس القائمة في مابوتو بكشف النقاب عن فتح جديد في تكنولوجيا الإنتاج الكثيف لخلايا الوقود الهدروجيني. وأعلن أرماندو نهومانيو - رئيس مجلس إدارة الشركة - في حماس أنه "حينما يبدأ إنتاج مصنعنا الجديد في خريف ٢٠٦٣، فلسوف يتسنى لنا اللحاق بركب الكبار من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بأن نقدم للمستهلكين قيمة أكبر بكثير في مقابل نقودهم". ويجمع المحللون على أن التكنولوجيا الجديدة التي تقدمها تري استيرلاس تعني أن يحل الوقود الهدروجيني محل الوقود الكحولي كمصدر للطاقة في السيارات. "ومن شأن ذلك" - والعهدة على نيلسون مبيكي ملان عميد معهد أبحاث اقتصاديات الطاقة المرموق في وسترن كيب بجنوب أفريقيا - "أن

يمثل تحديا كبيرا أمام رواد إنتاج الوقود الكحولي مثل بتروبراس البرازيلية وألكوناس الماليزية " .

حققت تري استيرلاس هذه الرحلة الصاروخية انطلاقا من بدايات متواضعة. حيث بدأت الشركة بتصدير الكاجو عام ١٩٦٨، أي قبل سبع سنوات من استقلال الكونغو عن البرتغاليين. وتحسَّن حالها بتنويع أعمالها والدخول في مجال النسيج وتكرير السكر. وفي أعقاب ذلك، خطت خطوة أجرأ إلى مجال الإلكترونيات، فكانت أول الأمر شركة تابعة لعملاق الإلكترونيات الكوري سامسونج، ثم منتجا مستقلا. ولكن إعلان عام ٢٠٣٠ بأن إنتاج خلايا الوقود الهيدروجيني هو مشروعها القادم أثار كثيرا من الشكوك. حيث يقول أرماندو نهومايو إن "الجميع رمونا بالجنون. وظل قسم خلايا الوقود يستنزف الأموال لمدة سبعة عشر عاما. ولم يكن لدينا في هذه الأيام مساهمون من الخارج يطالبون بنتائج سريعة. فبقينا على إيماننا بأن إقامة شركة عالمية المستوى تتطلب فترة إعداد طويلة" .

يعد نهوض هذه الشركة بمثابة رمز للمعجزة الاقتصادية التي تمثلها موزمبيق الحديثة. فقد كان دخل الفرد في موزمبيق عام ١٩٩٥ ـ أي بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب الأهلية الدموية التي استمرت ستة عشر عاما ـ ثمانين دولارا، وكان الاقتصاد الموزمبيقي هو الأفقر في العالم بكل معنى الكلمة. وفي ظل انقسامات سياسية عميقة، وفساد متفشٍّ، ومعدل أمية مؤسف يبلغ ٣٣٪، كان مستقبل موزمبيق المتوقع يتراوح ما بين الأسود

والأسود الحالك. وفي عام ٢٠٠٠، أي بعد ثمانية أعوام على انتهاء الحرب الأهلية، كان الموزمبيقي العادي لا يزال يحصل على مائتين وعشرة دولارت فقط في العام، وهو رقم يزيد قليلا عن نصف ما كان يحصل عليه الغاني العادي، أي ثلاثمائة وخمسين دولارا في العام. غير أن معجزة موزمبيق الاقتصادية استطاعت، منذ ذلك الحين، أن تحوِّل البلد إلى واحد من أغنى اقتصاديات أفريقيا، وأصبح الدخل فيه مستقرا عند المستوى فوق المتوسط. ولو صادفت موزمبيق قليلا من الحظ والتوفيق، فقد تنضم إلى فئة الاقتصاديات المتقدمة في غضون العقدين أو العقود الثلاثة القادمة.

"لن نركن إلى أمجادنا" هكذا يقول "أرماندو نهومابو" الذي يقال إن ابتسامته الخبيثة تخفي عزما صلبا، ويضيف أن "هذه صناعة صعبة تتغير التكنولوجيا فيها بسرعة. ودورات حياة المنتج فيها قصيرة ولا يمكن أن يتوقع أحد طول البقاء كقائد للسوق بناءً على ابتكار واحد فقط. فقد يظهر المنافسون في الأفق على غير انتظار ومن حيث لا يدري أحد". وشركته نفسها أصدق دليل على هذا، فقد كانت مفاجأة مزعجة للأمريكيين واليابانيين. فهل يأتي، من نيجريا مثلا، منتج ما لخلايا الوقود لعله لا يزال في علم الغيب، فيرى أنه ما دامت شركة تري استريلاس قد استطاعت الانتقال من ظلال القاع إلى قمة الشجرة، فلماذا لا يستطيع هو أن يحقق ذلك؟

قد تستطيع موزمبيق أو لا تستطيع أن تحقق رؤيتي الخيالية هذه. ولكن أي رد فعل كنتم لتتخذونه، لو قيل لكم عام ١٩٦١، أي قبل مائة عام من

الحلم الموزمبيقي، إن كوريا الجنوبية سوف تصبح في غضون أربعين عاما واحدة من كبار مصدري الهواتف المحمولة في العالم، خاصة وأن الهواتف المحمولة في ذلك الوقت كانت من ضروب الخيال العلمي؟ في حين أن خلايا الوقود الهيدروجيني موجودة اليوم على الأقل.

في عام ١٩٦١، وبعد ثمانية أعوام على الحرب الأخوية مع كوريا الشمالية، تجمَّد الدخل السنوي للفرد في كوريا الجنوبية عند اثنين وثمانين دولارا. كان الكوري العادي يحصل على أقل من نصف الغاني العادي (١٧٩ دولارا أمريكيا)[1]. كانت الحرب الكورية ـ التي بدأت بالمصادفة في الخامس والعشرين من يونيو وهو نفس تاريخ استقلال موزمبيق ـ واحدة من أكثر الحروب دموية في التاريخ الإنساني، حيث أفضت إلى مقتل أربعة ملايين شخص في ما يربو على ثلاث سنوات (١٩٥٠ـ١٩٥٣). وخلال هذا الصراع تعرض نحو نصف القاعدة التصنيعية لكوريا الجنوبية و٧٥٪ من السكك الحديدية فيها للتدمير التام. وكانت البلد قد أبدت من قبل نوعا من القدرة التنظيمية في رفعها نسبة إجادة القراءة والكتابة إلى ٧١٪ عام ١٩٦١ من مستوى الـ ٢٢٪ المتدني الذي ورثته عام ١٩٥٤ من سادتها المستعمرين اليابانيين، الذين كانوا يحكمون كوريا منذ عام ١٩١٠. ولكنها كانت تُعتبر

---

1 الرقم الخاص بالدخل في كوريا مأخوذ من كتاب "إتش سي لي" (الصادر سنة ١٩٩٩) بعنوان "تاريخ كوريا الاقتصادي" عن دار "باب مون دا سول" باللغة الكورية. ملحق جدول ١. والرقم الخاص بالدخل في غانا مأخوذ من كتاب "سي كيندلبرجر" (الصادر سنة ١٩٦٥) بعنوان "التنمية الاقتصادية" عن دار "مكجرو هيل ـ بنيويورك) جدول ١ـ١

على نطاق واسع نموذجا للفشل التنموي. حتى أن تقريرا صدر في الخمسينيات♦ عن هيئة المعونة الأمريكية (وكانت آنذاك - وإلى الآن - هي هيئة المعونة الحكومية الأساسية) يصف كوريا بأنها "هوة لا قرار لها". وفي ذلك الوقت، كانت صادرات البلد الأساسية هي التنجستن والسمك وغيرهما من السلع الأولية.

أما عن سامسونج• وهي اليوم من كبار مصدِّري العالم في مجال الهواتف المحمولة وأشباه الموصلات والحواسب الآلية، فقد بدأت بالعمل في تصدير السمك والخضراوات والفاكهة عام ١٩٣٨ أي قبل سبع سنوات من استقلال كوريا عن الحكم الاستعماري الياباني. وحتى السبعينيات كانت خطوط أعمالها الرئيسية هي تكرير السكر والنسيج حيث دخلت هذين المجالين في أواسط الخمسينيات[2]. وحينما انتقلت إلى صناعة أشباه الموصلات بشرائها ٥٠٪ من أسهم "كوريا لأشباه الموصلات" عام ١٩٧٤،

♦ ما لم ينسب العقد إلى قرن معين فالقرن المعني هو القرن العشرون - المترجم.

• سامسونج بالكورية تعني "النجوم الثلاث" شأن شركتي الخيالية الموزمبيقية "تري ستيرلاس". والجملة الأخيرة في حكايتي الاقتصادية الخيالية المتعلقة بعام ٢٠٦١ مأخوذة من مقالة اقتصادية حقيقية عن سامسونج، عنوانها 'As good as it gets?' (ونشرت في ١٣ يناير ٢٠٠٥) ونص جملتها الأخيرة يقول إنه "قد تأتي شركة إلكترونيات مجهولة نسبيا من مكان ما في الصين فترى أنه ما دامت سامسونج قد استطاعت الانتقال من ظلال القاع إلى قمة الشجرة، فلماذا لا تستطيع هي أن تحقق ذلك؟ والسنوات السبع عشرة التي استنزف فيها قسم خلايا الوقود في شركتي الخيالية الأموال هي نفس الفترة الاستثمارية التي استنزف فيها قسم الإلكترونيات الذي تأسس في نوكيا سنة ١٩٦٠ الأموال.

2 http://www.samsung.com/us/aboutsamsung/samsunggroup/timelinehistory/SAMSUNGGroup_HistoryOfSAMSUNG.html

لم يتعامل أحد معها بجدية. فسامسونج في نهاية الأمر لم تقم بتصنيع تليفزيون ملون حتى عام ١٩٧٧ . وحين أعلنت في عام ١٩٨٣ عن اعتزامها اللحاق بركب الكبار في صناعة أشباه الموصلات من الولايات المتحدة إلى اليابان من خلال تصميم رقائقها الخاصة، لم تكن مقنعة إلا للقليلين.

كانت كوريا من أفقر بلاد العالم، وكانت البلد البائس الذي ولدت به في السابع من أكتوبر عام ١٩٦٣ . أنا اليوم مواطن في واحدة من أغنى دول العالم لو لم تكن أغناها إطلاقا. وخلال عمري، تضاعف دخل الفرد في كوريا حوالي أربع عشرة مرة، من حيث القوة الشرائية. وقد احتاجت المملكة المتحدة إلى ما يربو على قرنين (بين أواخر القرن الثامن عشر واليوم) كما احتاجت الولايات المتحدة إلى نحو قرن ونصف القرن (من ستينيات القرن التاسع عشر إلى اليوم) لتحقيق النتيجة نفسها[3]. فالتقدم المادي الذي شهدته في عمر تجاوز الأربعين عاما أشبه بما لو كنت بدأت حياتي كمتقاعد بريطاني ولد عندما كان جورج الثالث يعتلي العرش، أو كجدٍّ أمريكي ولد في فترة رئاسة آبراهام لينكولن.

البيت الذي ولدت وعشت فيه حتى بلغت السادسة كان يوجد ـ آنذاك ـ في الحافة الشمالية الغربية لـ سول عاصمة كوريا. كان من البيوت الصغيرة

---

3 هذا الحسبة مأخوذة من آيه ماديسن (٢٠٠٣)، الاقتصاد العالمي: إحصاءات تاريخية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس) جدول c1 (المملكة المتحدة) وجدول c2 (المملكة المتحدة) وجدول c5 (كوريا).

(غرفتا نوم فقط) العصرية التي أنشأتها الحكومة بمعونة أجنبية في إطار برنامج لتحديث الإسكان المتداعي. كان مقاما من آجر أسمنتي وكان سيء التدفئة، ومن ثم مائلا إلى البرودة في الشتاء، مع ملاحظة أن درجة الحرارة قد تنخفض في شتاء كوريا إلى ١٥ درجة أو ٢٠ تحت الصفر. ولم يكن فيه بالطبع مرحاض حديث، فتلك الرفاهية كانت حكرا على الأثرياء.

غير أنه كانت لدى أسرتي وسائل ترفيه لم تكن متاحة للكثيرين، وذلك بفضل أبي الموظف الكبير في وزارة المالية الذي ادخر بحرص من مصاريف بعثة دراسية مدتها سنة في هارفرد. كان لدينا تليفزيون أبيض وأسود وكان هذا بمثابة مركز جذب مغنطيسي لجيراننا. فكان صديقٌ للأسرة - سيصير عما قريب طبيب أسنان شابا في سان ماري، وهي من كبرى مستشفيات البلد - يجد بطريقة ما وقتا لزيارتنا كلما كانت هناك مباراة رياضية كبرى، لأسباب تبدو ظاهريا منقطعة الصلة كليا بالمباراة. أما في كوريا اليوم فلعله يفكر في تغيير تليفزيون الأسرة الثاني في غرفة النوم إلى شاشة بلازما. وحدث يوما أن أتى ابن عم لي لزيارتنا في إحدى المناسبات - وكان قد انتقل للتو إلى سول نازحا من مدينة كوانجو التي ولد فيها أبي - فسأل أمي عن تلك الخزانة البيضاء الغريبة الموضوعة في غرفة المعيشة. ولم تكن الخزانة إلا ثلاجتنا (التي لم يكن يتسع لها المطبخ). وتحكي لي زوجتي "هي جيونج" - المولودة في كوانجو عام ١٩٦٦ - أن جيرانها كانوا معتادين

على "إيداع" لحومهم الثمينة في ثلاجة أمها، وكانت زوجة طبيب ثري، فكأنها كانت مديرة مصرف سويسري خاص.

قد لا يبدو بيت مبني بالآجر الأسمنتي فيه تليفزيون أبيض وأسود وثلاجة شيئا كبيرا، ولكنه كان حلما طال انتظار تحقيقه، بالنسبة لجيل أبويَّ الذي عاش أشدَّ العصور حرمانا واضطرابا، فشهد الحكم الاستعماري الياباني (١٩١٠ـ١٩٤٥)، والحرب العالمية الثانية، وانقسام البلد إلى كوريتين شمالية وجنوبية (١٩٤٨) والحرب الكورية. وكنت أنا وأختي "يونهي" وأخي "هاسوك" كلما تذمرنا من الطعام تقول لنا أمنا إننا أطفال أفسدهم التدليل. وتذكِّرنا بأنهم في مثل سننا كانوا يعدون أنفسهم محظوظين لو وجدوا بيضة. وحتى هذه البيضة لم تكن أكثر العائلات قادرة على توفيرها. وحتى الذين كانوا يجدونها، كانوا يدخرونها للآباء والإخوة الكبار الذين يعملون. وكانت تذكر فجيعتها عندما قال شقيقها الأصغر - وهو يتضور بسنواته الخمس من الجوع أثناء الحرب الكورية - إنه سيكون أفضل حالا لو أمسك فقط بين يديه طبق أرز، حتى ولو كان خاويا. أما أبي - وهو رجل شهيته بخير ويحب اللحم - فتحتَّم عليه أن يقضي سنوات دراسته الثانوية في فترة الحرب دون أن يتناول غير الأرز وزبد السوق السوداء من الجيش الأمريكي، وصلصة الصويا والمكرونة الحارة. وفي العاشرة من عمره، كان عليه أن يشهد موت أخيه ذي السنوات السبع بالدسونتاريا، وكانت أيام ذاك مرضا قاتلا، لم يعد له وجود في كوريا اليوم.

بعد سنوات، في عام ٢٠٠٣، كنت مقيما في كوريا أثناء إجازة من كمبريدج، وكنت دليلا لصديقي وأستاذي جوزيف ستجليتز ـ الحاصل على نوبل في الاقتصاد ـ في المتحف الوطني في سول. فوقفنا عند معرض صور فوتوغرافية جميلة بالأبيض والأسود لأشخاص يمارسون مهنهم في حيٍّ للطبقة الوسطى بكوريا أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. كانت الصور تسجل بدقة ما أتذكره من طفولتي. وكان يقف خلفي أنا وجو شابتان في مطلع العشرينيات. صاحت إحداهما "كيف لهذه أن تكون كوريا؟ إنها أشبه بفييتنام". لم يكن بينهما وبيني غير فجوة عمرية تبلغ عشرين عاما، ولكن الصور التي بدت مألوفة لي تماما، بدت لهما بالغة الغرابة. التفت إلى جو وقلت له كم أنا "محظوظ" كعالم اقتصاد تنموي بأني عشت هذا التغير. كنت أشعر كما لو كنت مؤرخا لإنجلترا العصور الوسطى، تأتّى له أن يشهد عيانا على معركة هاستنجز أو أنني فلكيٌّ عاد به الزمن إلى الانفجار الكبير.

ثاني بيت سكنته أسرتي، وعشت فيه بين عامي ١٩٦٩ و١٩٨١، أي في ذروة معجزة كوريا الاقتصادية ـ لم يكن فيه مجرد مرحاض حديث بل كان يزدهي بنظام تدفئة مركزي. غير أن النار لسوء الحظ سرعان ما اشتعلت في إحدى وحدات هذا النظام بعد أن سكنّا البيت فأوشكت أن تحرقه على رؤوسنا. ولست أحكي لكم هذا من باب الشكوى، فقد كنا محظوظين بامتلاك نظام تدفئة، في الوقت الذي كانت فيه أغلب البيوت تتدفأ

بقوالب الفحم التي كانت تقتل الآلاف كل شتاء نتيجة التسمم بغاز أول أوكسيد الكربون. ولكن القصة تعطينا نظرة على حالة التكنولوجيا الكورية في تلك الحقبة السحيقة، والقريبة جدا في الآن نفسه.

في عام ١٩٧٠ بدأت الدراسة الابتدائية، في مدرسة خاصة متدنية المستوى، في كل فصل فيها ٦٥ تلميذا. وكنا فخورين بذلك جدا، حيث كانت المدرسة الحكومية المجاورة لنا تضع ٩٠ تلميذا في كل فصل. وحدث في ندوة في كمبريدج بعد سنوات أن قال أحد المتحدثين إنه بسبب خفض الميزانية المفروض من صندوق النقد الدولي (وسنتكلم كثيرا عن هذا فيما بعد) فإن عدد التلاميذ في الفصل ارتفع في العديد من الدول الأفريقة من بضع وثلاثين إلى بضع وأربعين خلال عقد الثمانينيات. فتبيَّن لي كم كانت الأوضاع متردية في المدارس الكورية في طفولتي. وحينما كنت في المدرسة الابتدائية، كانت أفضل مدارس البلاد تضع أربعين تلميذا في الفصل، وكان الجميع يتساءلون "كيف يفعلون ذلك؟". كانت المدارس الحكومية في بعض المناطق المدنية التي تشهد توسعا سريعا تصل إلى أقصى الحدود فتضع في الفصل الواحد حتى مائة تلميذ، بينما يعمل المدرسون في نوبتين أو ثلاث نوبات يوميا. وفي ظروف كهذه، لم يكن مدهشا أن يقوم التعليم على ضرب التلاميذ بحرية وتدريس أي شيء من خلال التلقين. تعليم كهذا كانت له مشكلاته الجلية، ولكن كوريا استطاعت على الأقل أن توفر ست سنوات من التعليم لجميع الأطفال الكوريين اعتبارا من الستينيات.

في عام ١٩٧٢، وحينما كنت في الصف الثالث، أقيم بغتة في فناء مدرستي معسكر للجنود. كان السبب في وجودهم هو منع أي مظاهرة طلابية معارضة للقانون العسكري الذي فرضه على البلد رئيسها الجنرال (السابق) بارك تشانج هي. ومن حسن الطالع أن وجود هؤلاء الجنود لم يكن له علاقة بي أنا وأصدقائي. فنحن ـ الأطفال الكوريين ـ قد نكون معروفين بشطارتنا في التعليم، إلا أن ألاعيب السياسة الدستورية كانت أبعد قليلا عن نطاقنا نحن ذوي التسع سنوات. كانت مدرستي الابتدائية ملحقة بجامعة كان طلبتها الثوريون هم هدف الجنود. والحق أن طلبة الجامعة الكوريين كانوا بمثابة ضمير الأمة خلال العصر السياسي المظلم ذي الدكتاتورية العسكرية وهم الذين لعبوا دورا رائدا في إنهاء هذا الحكم عام ١٩٨٧.

بعد أن تولَّى الجنرال بارك السلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٦١، تحوَّل من عسكري إلى مدني، وفاز في ثلاثة انتخابات متعاقبة. وكان مما عزز انتصاراته الانتخابية أنه نجح في إطلاق "معجزة" البلد الاقتصادية من خلال خططه الخمسية للتنمية الاقتصادية. ولكن هذه الانتصارات أيضا كانت مضمونة بسبب التلاعب بالانتخابات والحيل السياسية القذرة. وكان من المفترض أن تنتهي فترته الرئاسية الثالثة، والأخيرة افتراضا، بحلول نهاية عام ١٩٧٤، ولكن بارك لم يكن قادرا على الرحيل. فعمد في منتصف فترة ولايته الثالثة إلى إجراء ما يسميه أبناء أمريكا اللاتينية بـ "الانقلاب

الذاتي* . ويقوم هذا النوع من الانقلابات على حل البرلمان وتأسيس نظام انتخابي هزلي يضمن له الرئاسة مدى الحياة . وكان مبرره لذلك هو أن البلد غير قادرة على احتمال فوضى الديمقراطية . فقد كان عليها أن تدافع عن نفسها ضد شيوعية كوريا الشمالية ـ كما قيل للشعب ـ وأن تسرع من إيقاع التنمية الاقتصادية . وكان هدفه المزعوم الذي تمثل في رفع دخل الفرد السنوي إلى ١٠٠٠ دولار أمريكي بحلول عام ١٩٨١ قد اعتبر طموحا جامحا يشارف حدود الوهم .

أطلق الرئيس بارك برنامج التصنيع الثقيل والكيميائي عام ١٩٧٣ ، فبدأ الإنتاج في أول مصنع للصلب وأول مصنع حديث للسفن ، وبدأت خطوط الإنتاج لأولى السيارات المصممة محليا (وإن كانت أغلب أجزائها مستوردة) . تأسست شركات جديدة متخصصة في الإلكترونيات ، والميكنة ، والصناعات الكيميائية وغيرها من الصناعات المتقدمة . وخلال هذه الفترة ، ارتفع دخل الفرد ارتفاعا يبلغ حد الظاهرة إذ تضاعف خمس مرات فيما بين ١٩٧٢ و١٩٧٩ . وتحقق هدف بارك برفع دخل الفرد السنوي إلى ألف دولار أمريكي بحلول عام ١٩٨١ ـ والذي اعتبر مفرطا في الطموح ـ وذلك قبل أربع سنوات من الموعد المأمول . وازدادت سرعة نمو الصادرات ، حيث تضاعفت تسع مرات فيما بين ١٩٧٢ و١٩٧٩[٤] .

4- كان الدخل السنوي للفرد في كوريا سنة ١٩٧٢ هو ٣١٩ دولار أمريكي (وفقا للدولار حاليا) ، وبلغ ١٦٤٧ دولار أمريكي في عام ١٩٧٩ . وبلغت صادراتها ١,٦ بليون دولار أمريكي =

انعكس استحواذ التنمية الاقتصادية على البلد انعكاسا واضحا في التعليم الذي تلقيناه. حيث تعلمنا أن واجبنا الوطني يلزمنا بالإبلاغ عن أي شخص نراه يدخن سيجارة أجنبية. إذ كانت البلد بحاجة إلى استخدام كل مليم من عائدها الأجنبي في استيراد آلات ومُدخلات من شأنها أن تطوِّر بها صناعتها. كانت العملات الصعبة القيّمة بمثابة الدم الذي يسري في عروق "جنودنا الصناعيين" في حرب التصدير التي يخوضونها من جبهتهم في مصانع البلد. فكان الذين يبددون هذه العملات على التوافه - من قبيل السجائر الأجنبية المحظورة - "خونة". غير أنني لا أحسب أن أيًّا من أصدقائي قد شطح إلى حد الإبلاغ عن مثل هذه "الخيانات". ولكن وقوع أعين الأطفال على السجائر الأجنبية في بيوت أصدقائهم كان ربما تدير طاحونة النمائم. فكان آباء هؤلاء الأصدقاء - والمدخنون في الغالب كانوا من الرجال - يصبحون موضع تعليقات تنعتهم بانعدام الوطنية ومن ثم انعدام الأخلاق، هذا إذا لم يصل الأمر لحد الوصف بالإجرام والنزعة الفردية.

كان إنفاق العملة الصعبة على أي شيء غير ضروري للتنمية الصناعية ممنوعا، أو أنه كان يواجه مصاعب كثيرة من خلال محاذير الاستيراد والتعريفات الباهظة، والضرائب (التي كانت تسمى بضرائب الرفاهية).

= سنة ١٩٧٢ ونمت إلى ١٥,١ بليون دولار أمريكي سنة ١٩٧٩. وهذه الإحصاءات مأخوذة من "لي" (١٩٩٩) ملحق جدول ١ (الدخل) وملحق جدول ٧ (الصادرات)

كانت سلع الرفاهية تتضمن مواد بسيطة نسبيا كالسيارات الصغيرة والويسكي والبسكويت. ولا زلت أتذكر تلك النشوة الوطنية البسيطة التي شهدناها عند استيراد شحنة من البسكويت الدنماركي بإذن حكومي خاص في أواخر السبعينيات. وللسبب نفسه، لم يكن مسموحا بالسفر إلى الخارج إلا بإذن حكومي واضح للعمل أو الدراسة. ونتيجة لذلك، وبرغم أنه كان لي أقارب كثيرون يعيشون في الولايات المتحدة، لم أسافر خارج كوريا إلا حينما بلغت الثالثة والعشرين من عمري وبغرض الدراسة في كمبريدج عام ١٩٨٦.

لا أعني بهذا أن أحدا في كوريا لم يكن يدخن السجائر الأجنبية أو يأكل البسكويت المجرَّم. فقد كان في الأسواق كمٌّ لا بأس به من البضائع غير الشرعية وشبه الشرعية. حيث كان ثمة بعض التهريب ـ لا سيما من اليابان، ولكن أغلب البضائع المهربة كانت تأتي بصورة غير شرعية أو شبه شرعية ـ من القواعد العسكرية الأمريكية العديدة في البلد. ولعل الجنود الأمريكيين الذين خاضوا الحرب الكورية لا يزالون يتذكرون كيف كان الأطفال الكوريون سيئو التغذية يجرون خلفهم لتسول العلك أو الشوكولاتة. ولقد ظلت البضائع الأمريكية تعد من قبيل الرفاهية حتى في كوريا السبعينيات. غير أن الأسر الموسرة المنتمية إلى الطبقة الوسطى باتت قادرة بصورة متزايدة على تدبر حلوى "إم آند إم" ومسحوق عصير "تانج" من المحلات أو من الباعة الجائلين. أما الأسر الأقل سعة في الرزق فكان بوسعها الذهاب إلى المطاعم التي تقدم "بوداي تشيجي"، وتعني

حرفيا "يخنة القاعدة العسكرية"، وهي عبارة عن نسخة رخيصة من اليخنة الكورية الكلاسيكية المعروفة باسم "كيمتشي تشيجي"، التي يتم طهوها من الكيمتشي (أي الملفوف المنقوع مع الثوم والصلصة الحارة) مع استبدال المكونات الرئيسية الأخرى مثل معدة الخنزير الطازجة واستخدام مكونات بديلة رخيصة مثل لحم الخنزير المقدد والسجق المهرب من قواعد الجيش الأمريكي.

كنت أشتهي فرصة أذوق فيها اللحم المملح المعلَّب والشوكولاتة والبسكويت وما لا يحصى عددا من الأشياء التي لم أكن أعرف حتى أسماءها، من العلب سي الخاصة بالجيش الأمريكي (كانت العلبة سي هي علبة الطعام المجفف والمعلَّب الخاصة بميادين المعارك). وكان لي خال جنرال في الجيش الكوري يكدّس هذا النوع من التموين أثناء التدريبات الميدانية المشتركة مع زملائه الأمريكيين ويعطيها لي بين الحين والآخر. كان الجنود الأمريكيون يلعنون علبهم الغذائية لسوء جودتها، أما أنا فكنت أراها سلالا من الجنة. لقد كنت أعيش في بلد فيه آيس كريم الفانيليا شبه خال من الفانيليا لدرجة أنني ظننت أن كلمة فانيليا تعني "عديم النكهة" حتى بدأت أدرس اللغة الإنجليزية في المدرسة الثانوية. ولو كان ذلك حال طفل مثلي حسن التغذية من أسرة تنتمي إلى الطبقة الوسطى العليا، فلكم أن تتخيلوا كيف كان حال غيره.

حين دخلت المدرسة الثانوية أعطاني أبي آلة حاسبة إلكترونية من طراز كاسيو، فكانت هدية تفوق حدود أقصى أحلامي جموحا. لعل قيمتها في ذلك الوقت كانت تساوي نصف راتب شهر لعامل في مصنع ملابس، وكان إنفاق هذا المبلغ حدثا، حتى بالنسبة لأبي الذي ما كان يبخل على تعليمنا بشيء. وبعد نحو عشرين عاما، وبسبب مزيج من التطور السريع في تكنولوجيا الصناعات الإلكترونية وارتفاع مستويات المعيشة الكورية، باتت الآلات الحاسبة الإلكترونية متوفرة إلى حدٍّ أن صارت هدايا تقدمها المتاجر مجانا. إلى أن انتهى بها الحال كلعب يلهو بها الأطفال (وما لهذا السبب أعزو تفوق الأطفال الكوريين في الرياضايات!).

وبطبيعة الحال، لم تكن "معجزة" كوريا الاقتصادية خالية من الجوانب السلبية. فكثير من بنات العائلات الريفية الفقيرة كُنَّ يرغمن على العثور على عمل بمجرد إكمالهن المدرسة الابتدائية في سن الثانية عشرة، بهدف "التخلص من أحد الأفواه" وبهدف كسب مال قد يعين شقيقا على تلقي قدر أكبر من التعليم. فانتهى الحال بكثيرات منهن خادمات في المدن لدى أسر الطبقة الوسطى لقاء غرفة، وسرير، ومصروف نقدي بسيط لو حالفهن الحظ. بينما كانت تتعرض فتيات أخريات، وصبية تعساء، للاستغلال في مصانع تتشابه أوضاعها مع أوضاع "المصانع الشيطانية المظلمة" في القرن التاسع عشر أو محلات الحلوى في الصين اليوم. وكان عمال النسيج والملابس ـ وهما صناعتا التصدير الأساسيتان في كوريا آنذاك ـ

غالبا ما يعملون لاثنتي عشرة ساعة أو أكثر، وفي ظل أوضاع غير صحية بالغة الخطورة ولقاء أجور زهيدة بالغة التدني. وكانت بعض المصانع ترفض تقديم الحساء في المقصف خشية أن يطالب العمال باستراحة إضافية لدخول المرحاض من أجل التبول مما يقلل هوامش أرباحها الضيقة للغاية. لكن الأوضاع كانت أفضل في الصناعات الثقيلة حديثة النشأة - مثل السيارات والصلب والآلات وما إلى ذلك - ومع ذلك، كان العمال الكوريون إجمالا هم تقريبا أكثر العمال اشتغالا في العالم في ذلك الوقت حيث وصل متوسط عدد ساعات عملهم أسبوعيا إلى ٥٣ أو ٥٤ ساعة.

ظهرت العشوائيات في المدن. ولأنها كانت تنشأ عادة على الجبال المنخفضة التي تشكل قسما كبيرا من الأفق الكوري، فقد كان يطلق عليهم تدليلا اسم "أحياء القمر" وهو اسم مأخوذ من مسلسلة سيتكوم تليفزيونية تعود إلى حقبة السبعينيات. كانت الأسر المكونة من خمسة أفراد أو ستة تتكدس في غرفة واحدة وتتشارك مع مئات غيرها في مرحاض واحد وصنبور هو المصدر الوحيد للمياه الجارية. وكانت الشرطة كثيرا ما تقوم بإزالة هذه الأحياء وإرغام هؤلاء السكان على النزوح إلى أحياء بعيدة أوضاعها الصحية أشد ترديا وطرقها أشد رداءة وسوءا، وذلك لإفساح المجال أمام إقامة بنايات سكنية للطبقة الوسطى دائمة التنامي. وكان الفقراء إذا لم يستطيعوا الخروج من أحيائهم هذه بالسرعة الكافية (وكان بإمكانهم الخروج في ظل النمو المتسارع للاقتصاد بما يتيحه من فرص عمل جديدة)

يجدون أن التوسع المديني يطوّقهم ويلفظهم من جديد إلى مكان أكثر نأيا. حتى انتهى الحال بالبعض إلى العيش في وعلى مقلب قمامة المدينة الرئيسي في جزيرة نانجي. وقليل من مشاهدي كأس العالم ٢٠٠٢ لكرة القدم هم الذين كانوا يعلمون أن الحدائق العامة الجميلة المحيطة باستاد سول الرياضي المثير للإعجاب ما هي إلى حدائق مقامة أعلى مقلب النفايات القديم في الجزيرة (التي توجد فيها اليوم محطة حديثة صديقة للبيئة لتوليد الطاقة من حرق الميثان المستمد من المواد العضوية القديمة المدفونة هناك).

في أكتوبر ١٩٧٩، وكنت لم أزل طالبا في المدرسة الثانوية، اغتيل فجأة الرئيس بارك على يد رئيس جهاز مخابراته، وذلك وسط تصاعد السخط الشعبي على دكتاتوريته والاضطراب الاقتصادي الذي تلا صدمة النفط الثانية. عقب ذلك كان ثمة "ربيع سول" قصير تخللته آمال بصعود الديمقراطية. ولكن النهاية أتت قاسية مع حكومة الجنرال تشان دون هوان العسكرية التي استولت على السلطة بعد أسبوعين من انتفاضة شعبية مسلحة سحقتها مذبحةُ كوانجي في مايو ١٩٨٠.

برغم هذه النكسة السياسية المقبضة، لم يأت منتصف الثمانينيات إلا وقد صارت كوريا ذات دخل متوسط صلب تتساوى به مع الإكوادور وموريشيوس وكوستاريكا. ولكنها كانت لا تزال شديدة البعد عن الدولة الثرية التي نعرفها اليوم. وكان من التعبيرات العامية الشائعة بيننا نحن طلبة التعليم الثانوي تعبير يقول "وكأنني كنت في هونج كونج" ويقصد منه

"التعرض لتجربة كأنها من غير هذا العالم" . وبرغم أن هونج كونج لم تزل إلى اليوم أكثر ثراء من كوريا بصورة واضحة، إلا أن هذا التعبير يمثل انعكاسا لحقيقة أن دخل الفرد في هونج كونج في الستينيات والسبعينيات كان يبلغ ثلاثة أمثال نظيره في بلدي أو أربعة أمثاله.

حين دخلت الجامعة عام ١٩٨٢، صرت مهتما بمسألة حقوق الملكية الفكرية، التي ازداد النقاش فيها سخونة اليوم. بحلول ذلك الوقت كانت كوريا قد بلغت حدا من الكفاءة يمكِّنها من تقليد منتجات متطورة، كما كانت قد بلغت من الثراء ما أعوزها إلى أشياء أكثر رقيا في الحياة (كالموسيقى، وسلع الموضة، والكتب). ولكنها لم تكن بلغت من المهارة ما يمكِّنها من الإتيان بأفكار خاصة بها تصنِّعها وتطوِّرها وتمتلك على المستوى الدولي براءات اختراعها وحقوق ملكيتها وعلاماتها التجارية.

كوريا اليوم من أكثر دول العالم "ابتكارا"، فهي تأتي ضمن الدول الخمس الأولى من حيث عدد براءات الاختراع السنوية التي يمنحها مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع. ولكنها كانت حتى منتصف الثمانينيات تعيش على "الهندسة المعكوسة". فكان أصدقائي يشترون حواسب "منسوخة" من ورش صغيرة تفكك أجزاء حواسب "آي بي إم" وتنسخها ثم تقوم بتركيبها، وتضيف إليها العلامات التجارية. كانت كوريا في ذلك الوقت واحدة من "عواصم القرصنة" في العالم، حيث كانت تنتج كميات ضخمة من أحذية نايك وحقائب لويس فيتون. وكان ذوو الضمائر

الأكثر يقظة يأتون بأسماء مقاربة، فكان ثمة أحذية مستنسخة من نايك باسم نايس، أو أحذية باسم نايك وبتصميمات مختلفة. ولم تكن البضائع المقلدة تباع باعتبارها أصلية، فالذين دأبوا على شرائها كانوا على وعي تام بأنهم يشترون نسخا مزورة، فقد كان المغزى هو اتباع الصرعات، وليس التضليل. وكانت المواد الخاضعة لحقوق النشر تخضع للمعاملة نفسها. فلو أن كوريا اليوم تقوم بتصدير كميات كبيرة من هذه المواد (كالأفلام والمسلسلات والأغنيات الشعبية)، إلا أن استيرادها في ذلك الوقت لشرائط الأغاني وأفلام الفيديو كان مكلفا لدرجة أن أحدا ما كان ليستطيع شراءها. وهكذا نشأنا على الاستماع لشرائط الروك آند رول المقرصنة التي كنا نطلق عليها "تسجيلات المطعم" وذلك لأن جودة صوتها كانت متدنية فكأن ثمة من يقلي طعاما في الخلفية. أما الكتب الأجنبية، فكانت تتجاوز إمكانيات أغلب الطلبة. ولأنني أنتمي إلى أسرة موسرة كانت راغبة في الاستثمار في التعليم، فقد تهيأ لي أن أمتلك بعض الكتب المستوردة. ولكن أغلب الكتب التي كانت لديَّ باللغة الإنجليزية كانت مقرصنة. وما كان ليقدَّر لي الالتحاق بكمبريدج والنجاح فيها بأية حال لولا هذه الكتب غير الشرعية.

بحلول الوقت الذي أنهيت فيه دراستي في كمبريدج في أواخر الثمانينيات، كانت كوريا قد أصبحت دولة ذات دخل متوسط مرتفع وراسخ. وكان أكبر دليل على ذلك أن الدول الأوربية توقفت عن مطالبة الكوريين بالحصول على تأشيرة دخول إليها، وذلك لَمّا لم يعد لدى أغلبنا في

ذلك الوقت ما يدعو إلى محاولة الهجرة بصورة غير شرعية إلى أوربا. وفي عام ١٩٩٦، انضمت كوريا إلى "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD" - وهي بمثابة نادي الدول الثرية - وأعلنت بوضوح عن "وصولها"، برغم تضاؤل نشوة الوصول بسبب الأزمة المالية التي شهدتها كوريا عام ١٩٩٧. ومنذ الأزمة المالية، لم يكن أداء الدولة جيدا كما كان، قياسا على المعايير الكورية المرتفعة، وذلك يرجع أساسا إلى فرط حماس كوريا في تطبيق نموذج "قواعد السوق الحرة"، ولكن هذه حكاية نرجؤها إلى ما بعد.

مهما تكن المشكلات التي واجهتها كوريا حديثا، يبقى أنها لا تنفي في كثير أو قليل روعة نموها الاقتصادي وما استتبعه من تحول اجتماعي على مدار الأربعة عقود ونصف العقد الماضية. فقد انتقلت من حالتها كواحدة من أفقر دول العالم إلى دولة يتساوى دخل الفرد فيها مع نظيره في البرتغال وسلوفينيا[5]. وتحولت من دولة صادراتها الأساسية هي التنجستن والسمك والشعر المستعار المصنوع من الشعر البشري، إلى دولة تملأ العالم بصادراتها من المنتجات التكنولوجية، والهواتف المحمولة الأنيقة والتليفزيونات مسطحة الشاشات. ونظرا لتحسن التغذية والرعاية الصحية، فإن المتوقع للطفل الذي يولد في كوريا اليوم أن يعيش أربعة وعشرين عاما زيادة على

---

[5] في ٢٠٠٤، كان دخل الفرد في كوريا ١٣٩٨٠ دولار أمريكي. وفي العام نفسه كان دخل الفرد ١٤٣٥٠ دولار أمريكي في البرتغال و١٤٨١٠ في سلوفينيا، والأرقام مأخوذة من البنك الدولي (٢٠٠٦). تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٦ للإنصاف والتنمية (مطبعة جامعة أوكسفورد، نيويورك) جدول ١

المتوقع لشخص ولد في الستينيات (٧٧ عاما بدلا من ٥٣ عاما). وبدلا من ٧٨ من كل ألف وليد، لا يموت الآن إلا ٥ من كل ألف في غضون عام من الولادة، مما يقلل كثيرا من عدد قلوب الآباء المفطورة. ومن حيث هذه المؤشرات الحياتية، يمكن القول إن كوريا فعلت شيئا مناظرا لما كان يمكن أن تفعله هاييتي لو تحولت إلى سويسرا[6]. فكيف أمكن أن تحدث هذه المعجزة؟

يرى أغلب الاقتصاديين الجواب بالغ السهولة: لقد نجحت كوريا لأنها اتبعت إملاءات السوق الحرة. وتبنت المبادئ النقدية السليمة (التضخم المتدني)، والحكومة الصغيرة، والمشاريع الخاصة، والتجارة الحرة، والتودد للاستثمار الأجنبي. وهذه هي الرؤية المعروفة بالاقتصاد النيولبرالي.

ليس الاقتصاد النيولبرالي إلا نسخة محدَّثة من اقتصاد القرن الثامن عشر الذي وضع أسسه "آدم سميث" وأتباعه. وقد ظهر أول الأمر في الستينيات ثم أصبح الرؤية الاقتصادية المهيمنة منذ الثمانينيات. كان علماء الاقتصاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يؤمنون بأن المنافسة غير

---

6 كان العمر المتوقع للوليد في كوريا سنة ١٩٦٣ هو ٥٣ عاما. وفي ٢٠٠٣، كان ٧٧ عاما. وفي العام نفسه كان العمر المتوقع في هاييتي هو ٥١,٦ عاما، و٨٠,٥ عاما في سويسرا. كان معدل وفيات حديثي الولادة في كوريا ٧٨ من كل ألف سنة ١٩٦٠ و٥ من كل ألف سنة ٢٠٠٣. وفي ٢٠٠٣، كان معدل وفيات حديثي الولادة في هاييتي ٦٧ وفي سويسرا ٤. أرقام كوريا سنة ١٩٦٠ مأخوذة من "إتش جيه تشانغ" (٢٠٠٦) "التجربة التنموية في شرق آسيا: المعجزة والأزمة والمستقبل" (مطبعة زيد" جدول ٤,٨ (وفيات حديثي الولادة) وجدول ٤,٩ (العمر المتوقع). جميع أرقام ٢٠٠٣ مأخوذة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP (٢٠٠٥) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) جدول ١ (العمر المتوقع) وجدول ١٠ (وفيات حديثي الولادة)

المحدودة في ظل سوق حرة هي الوسيلة المثلى لتنظيم الاقتصاد، وذلك لأنها تجبر الجميع على التحلّي بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وكان التدخل الحكومي يعدّ مؤذيا، نظرا لحدِّه من الضغط التنافسي بسبب حظر دخول المنافسين المحتملين سواء من خلال فرض محدِّدات على الاستيراد أو السماح بالاحتكار. ويؤيد النيولبراليون بضعة أشياء محددة لم يكن يحبّذها قدامى اللبراليين، ويبرز بين هذه الأشياء أنواع محددة من الاحتكار (مثل احتكار إصدار براءات الاختراع واحتكار البنك المركزي إصدار الأوراق النقدية) والديمقراطية السياسية. ولكنهم بصفة عامة يشاركون اللبراليين القدامى حماسهم للسوق الحرة. وبرغم بعض "التعديلات الطفيفة" التي أجريت في أعقاب سلسلة طويلة من النتائج المحبطة للسياسات النيولبرالية عند تطبيقها في بلدان نامية على مدار ربع القرن الأخير، فلا تزال الأجندة النيولبرالية في جوهرها كما هي لم ينلها تغيير منذ الثمانينيات، حيث لم تزل تعتمد سياسات رفع القواعد التنظيمية والخصخصة والانفتاح على التجارة والاستثمار الدوليين.

فيما يتعلق بالبلدان النامية، كان وراء ترويج الأجندة النيولبرالية تحالفٌ من حكومات الدول الثرية بقيادة الولايات المتحدة ووساطة ثالوث المنظمات الدولية الاقتصادية المدنَّس الذي تسيطر عليه هذه الدول - وأعني "صندوق النقد الدولي" IMF و "البنك الدولي" و "منظمة التجارة العالمية" WTO. حيث تستعمل الحكومات الثرية ميزانيات المعونة والسماح بالدخول إلى أسواقها كجزرة تحث بها الدول النامية على تبني

السياسات النيولبرالية الجديدة. ويكون هذا في بعض الأحيان لإفادة شركات معينة تنتمي إلى ذلك اللوبي، ولكن الهدف في العادة هو خلق بيئة في البلد النامي المعني تكون محابية للبضائع الأجنبية والاستثمار على وجه العموم. يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدورهما من خلال ربط القروض التي يمنحانها بامتثال الدول المتلقية لشرط تبني السياسات النيولبرالية. وتساهم منظمة التجارة العالمية بوضع قواعد تجارية تدعم التجارة الحرة في المجالات التي تكون فيها الدول الثرية أكثر قوة لا في المجالات التي تشهد ضعف هذه الدول (كالزراعة والنسيج على سبيل المثال). وهذه الحكومات والمنظمات الدولية تلقى دعما من جيوش من المنظِّرين، وبعض هؤلاء أكاديميون مدربون يعرفون حدود اقتصاديات السوق الحرة التي يؤمنون بها ولكنهم ينزعون إلى تجاهلها عند تقديمهم المشورة السياسية (كما حدث بصورة خاصة عند تقديمهم المشورة للاقتصاديات الشيوعية السابقة في التسعينيات). وهذه الهيئات وهؤلاء الأفراد معا يشكلون آلة دعائية قوية وكيانا ماليا فكريا يدعمه المال والسلطة.

أرادت هذه المؤسسة اللبرالية الجديدة أن تقنعنا بأن كوريا قد اتبعت استراتيجية التنمية الاقتصادية النيولبرالية أثناء تحقيقها معجزتها الاقتصادية في الستينيات والثمانينيات[7]. ولكن الحقيقة في واقع الأمر كانت مختلفة عن

7 يمكن العثور على انتقادات التفسير النيولبرالي للمعجزة الكورية في أيه مادبسن (١٩٨٩)، عملاق آسيا القادم، (مطبعة جامعة أوكسفورد، نيويورك)، وإنش جيه تشانج (٢٠٠٧)، التجربة التنموية في شرق آسيا: المعجزة والأزمة والمستقبل (مطبعة زيد، لندن)

هذا اختلافا كبيرا. فما فعلته كوريا في هذه العقود هو أنها عملت على تغذية صناعات جديدة محددة، اختارتها الحكومة بالتشاور مع القطاع الخاص، واتخذت هذه التغذية شكل الحماية الجمركية، والدعم المالي وأشكالا أخرى من الدعم الحكومي (مثل الخدمات الإعلامية التسويقية الدولية من خلال الهيئة الحكومية للتصدير) إلى أن اشتد عود هذه الصناعات وصارت قادرة على الوقوف أمام المنافسة الدولية. كانت الحكومة تمتلك جميع البنوك، فكان بوسعها أن توجّه دم الاقتصاد ـ أي القروض الائتمانية ـ حيث تشاء. كما كان يتم تنفيذ بعض المشروعات الكبرى من خلال شركات مملوكة كليا للحكومة ـ وخير مثال على هذا بوسكو للحديد والصلب ـ برغم أن الحكومة كانت تتبنى موقفا براجماتيا لا أيديولوجيا من الملكية الحكومية. فلو أحسنت المشاريع الخاصة العمل فذلك خير، وإذا لم تستثمر في مجالات مهمة، فلا غضاضة لدى الحكومة في أن تؤسس شركات مملوكة للدولة، وإذا ساءت إدارة بعض المشاريع الخاصة، كانت الحكومة غالبا ما تسيطر عليها، وتعيد هيكلتها، وعادة (وإن لم يكن دائما) تقوم بإعادة بيعها.

كان للحكومة الكورية أيضا مطلق السيطرة على التبادل النادر للعملات (حيث كان يمكن أن يصل مصير كل من يخرق قوانين السيطرة على تغيير العملات إلى عقوبة الإعدام). وحين يجتمع ذلك مع قائمة أولويات محكمة الإعداد لإنفاق العملات الصعبة، يكون هناك ما يكفي من الضمانات لأن لا تخرج مصارف العملات الصعبة عن شراء الآلات الحيوية

والمدخلات الصناعية المهمة. كما كانت الحكومة الكورية تحكم سيطرتها على الاستثمار الأجنبي، فتفتح له أذرع الترحاب في قطاعات معينة، وتوصد في وجهه أبواب قطاعات أخرى، وذلك وفقا لخطة التنمية الوطنية المتطورة. كما كانت تتبنى موقفا متساهلا للغاية تجاه الابتكارات الأجنبية المحمية، فتشجع على "الهندسة المعكوسة" وتتغاضى عن "قرصنة" المنتجات ذات براءات الاختراع.

أما الانطباع الشائع بأن كوريا بلد ذو اقتصاد قائم على التجارة الحرة فنشأ من نجاح كوريا في التصدير، ولكن نجاح التصدير لا يستوجب تجارة حرة، وذلك يتبين من الصين واليابان أيضا. لقد كان الهدف في الفترة المبكرة من الصادرات الكورية - التي لم تزد عن بعض الملابس والإلكترونيات البسيطة - هو الحصول على العملة الصعبة لدفع ثمن التقنيات المتقدمة والآلات باهظة الأثمان اللازمة للصناعات الجديدة الصعبة التي تدعمها الحكومة وتحميها بالتعريفات الجمركية. وفي الوقت نفسه، لم يكن وجود الحماية الجمركية والدعم الحكومي يهدف إلى حماية هذه الصناعات من المنافسة الدولية إلى الأبد، بل إمهالها إلى حين تستوعب التقنيات الجديدة وتكتسب قدرات تنظيمية جديدة تمكنها من المنافسة في السوق الدولي.

كانت المعجزة الاقتصادية الكورية نتيجة مزيج براجماتي ناجع من المحفزات السوقية والتوجيه من الدولة. فالحكومة الكورية لم تقهر السوق كما كان دأب الدول الشيوعية. ولكنها لم تكن تؤمن إيمانا أعمى بالسوق

الحرة أيضا. وفي حين كانت الاستراتيجية الكورية تأخذ الأسواق مأخذ الجد، كانت تدرك أيضا أن الأسواق بحاجة إلى التصحيح من خلال تدخل السياسة.

والآن، لو أن كوريا هي الدولة الوحيدة التي أثرت من خلال هذه السياسات "الهرطقية" لحَقَّ لكهنة السوق الحرة أن يمتهنوا قصة نجاحها ويعتبروها الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. غير أن كوريا ليست استثناء. وسأبين لاحقا وبصورة عملية أن جميع الدول المتقدمة اليوم بما فيها بريطانيا والولايات المتحدة، وكلتاهما موطنان مفترضان للسوق الحرة - حققت ثراءها على قاعدة من السياسات التي تعارض عقيدة الاقتصاديات النيولبرالية.

لقد استخدمت الدول الثرية اليوم الحماية والدعم، والتمييز ضد المستثمرين الأجانب، وكل ما تحرِّمه الأرثوذكسية الاقتصادية اليوم وتمنعه بقوة المعاهدات الدولية مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ويحظرها مانحو المعونات والمنظمات المالية الدولية (لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). وليس هناك إلا دول قليلة هي التي لم تستخدم الكثير من الحماية، مثل هولندا، وسويسرا (حتى الحرب العالمية الأولى). لكنهما انحرفتا عن الأورثوذكسية بطرق أخرى من قبيل رفض حماية براءات الاختراع (وسيرد المزيد عن هذا في الفصول التالية). كما يتبين لنا من سجلات الدول الثرية فيما يتعلق بسياسات الاستثمار الأجنبي والمشاريع

المملوكة للدولة، وإدارة الاقتصاد الكلي، والمؤسسات السياسية، أن ثمة انحرافا كبيرا عن الأرثوذكسية الآنية الخاصة بتلك الأمور.

ولكن لو أن هذا هو الحال، فلماذا لا توصي الدولُ الثرية اليوم الدولَ النامية باتباع الاستراتيجيات التي خدمتها فأحسنت خدمتها؟ ولماذا تطرح الدول المتقدمة بدلا من ذلك تاريخا خياليا للرأسمالية، وخياله رديء أيضا؟

في عام ١٨٤١، انتقد فريدريتش ليست - عالم الاقتصاد الألماني - بريطانيا لأنها تعظ الدول الأخرى بحرية التجارة، في حين أنها حققت تفوقها الاقتصادي بالتعريفات الجمركية المرتفعة والدعم الكثيف. واتهم البريطانيين بأنهم "ركلوا السلم" الذي صعدوا به إلى قمة العالم الاقتصادية فقال إنه "تشيع نصيحة عملية بارعة للغاية لكل من يحقق قمة العظمة، وهي أن يركل السلم الذي صعد عليه، فيحرم غيره من وسيلة الارتقاء مثله"[8].

---

8 ويواصل قائلا إن "أفضل ما تفعله دولة . . . رفعت قدرتها التصنيعية والبحرية إلى درجة من التطور لا تستطيع دولة أخرى أن تجاريها فيها وتنافسها منافسة حرة، هو أن تركل السلم الذي بلغت به هذه العظمة، وأن تعظ الدول الأخرى بما في التجارة الحرة من فوائد، وتعلن بخشوع النادمين أنها بقيت إلى اليوم تسلك مسالك الخاطئين، وإنها لم تر طريق الحقيقة إلا الآن فقط" فريدريتش ليست (١٨٤١) "النظام الوطني للاقتصاد السياسي"، ترجمه عن الطبعة الأصلية الألمانية الصادرة سنة ١٨٤١ سامسن لويد وصدرت الترجمة سنة ١٨٥١ عن (لونجمان، جرين آند كومباني - لندن) ص ٢٩٥-٢٩٦. و"ركل السلم" أيضا عنوان كتاب أكاديمي لي في هذا الموضوع، إتش جيه تشانج (٢٠٠٢) "ركل السلم: الاستراتيجية التنموية من منظور تاريخي" (مطبعة أنثيم - لندن)

يوجد اليوم في الدول الثرية من يعظون الدول الفقيرة بالسوق الحرة والتجارة الحرة ليقتنص الواعظون نصيبا أكبر من أسواق هذه الدول وليقوا أنفسهم ظهور منافسين محتملين. يقولون "افعلوا كما نقول، لا كما فعلنا"، ويسلكون سلوك "السامريين الأشرار"• إذ يستفيدون من مآزق الآخرين. ولكن الأكثر إثارة للقلق هو أن كثيرا من سامريي اليوم الأشرار لا يدركون أصلا أنهم يضيرون الدول النامية بسياساتهم. فقد تعرض تاريخ الرأسمالية لإعادة كتابة كاملة حتى أن كثيرا من الناس في العالم الثري لا يدركون ما تنطوي عليه التوصية بالسوق الحرة للدول النامية من ازدواج تاريخي في المعايير.

إنني لا أقول بوجود لجنة سرية شريرة في مكان ما هي التي تقوم على نحو منظم بإزالة غير المرغوب فيهم من الصورة ثم تعيد كتابة الأحداث التاريخية. ومع ذلك، فالتاريخ يكتبه المنتصرون ومن طبيعة الإنسان أن يعيد تأويل الماضي من وجهة نظر الحاضر. ونتيجة لذلك، قامت الدول الثرية، بمرور الوقت، وعلى نحو تدريجي، وربما عن لا وعي، بإعادة كتابة تواريخها لتزداد اتساقا مع رؤيتها الحالية لأنفسها، لا كما كانت في الحقيقة، وذلك أمر يشبه إلى حد بعيد ما يكتبه الناس اليوم عن "إيطاليا" في عصر النهضة (في حين أن إيطاليا دولة لم تكن موجودة حتى عام ١٨٧١) أو هو كإدراج

• القصة الإنجيلية الأصلية هي قصة "السامري الصالح". وتحكي عن رجل يسطو عليه قطاع طرق ثم يقدم له المعونة سامري صالح، برغم الصورة النمطية للسامريين بوصفهم قساة واستغلاليين ينتفعون من مآزق الآخرين.

النرويجيين الناطقين بالفرنسية (الملوك الغزاة النورمانيين) في قائمة ملوك الإنجليز وملكاتهم.

والنتيجة أن كثيرا من السامريين الأشرار يوصون الدول الفقيرة بالسوق الحرة والتجارة الحرة منطلقين من إيمان صادق. ولكنه مغلوط، بأن هذين هما الطريقان اللذان سلكتهما دولهم في الماضي فحققت الثراء. ولكن الحقيقة أنهم يزيدون من صعوبة حياة أولئك الذين يريدون معاونتهم. وفي بعض الأحيان يكون هؤلاء السامريون الأشرار مشكلة تفوق في جسامتها الذين "ركلوا السلم" وهم يعرفون ما يفعلون. وذلك لأن المؤمنين أنهم على الصواب، أسوأ من المؤمنين أنهم يسعون إلى مصالحهم.

فكيف نثني السامريين الأشرار عن إيذاء الدول الفقيرة، مهما تكن نواياهم؟ وما الذي يمكن أن يفعلوه بدلا من هذا؟ يقدم هذا الكتاب بضع إجابات من خلال مزيج من التاريخ، وتحليل عالم اليوم، وبعض التنبؤات المستقبلية، ومقترحات بالتغيير.

والبداية التي سوف ننطلق منها هي تقديم تاريخ حقيقي للرأسمالية والعولمة، وهذا ما أفعله في الفصلين الأول والثاني من الكتاب، وفيهما أبين كيف أن كثيرا من الأمور التي قد يقبل القارئ بها كـ "حقائق تاريخية" هي إما أخطاء أو أنصاف حقائق. فبريطانيا والولايات المتحدة ليستا موطن التجارة الحرة، بل إنهما في واقع الأمر، ولردح طويل من الزمن، كانتا من أكثر الدول اتباعا لسياسات الحماية في العالم. ولا أقول إن جميع الدول التي

نجحت قد حققت النجاح من خلال الحماية والدعم، ولكن دولا قليلة هي التي نجحت بغير ذلك. أما بالنسبة للدول النامية، فنادرا ما كانت التجارة الحرة مسألة اختيار، بل إنها في الغالب فرض من الخارج، وفي بعض الأحيان يكون الفرض بالقوة العسكرية. وكان أداء كثير من هذه الدول فقيرا للغاية في ظل التجارة الحرة، بالمقارنة مع أداء أفضل بكثير في ظل سياسات الحماية والدعم. أما أنجح الاقتصاديات قاطبة فهي تلك التي عمدت إلى الانفتاح الانتقائي التدريجي. تزعم سياسة التجارة الحرة والسوق الحرة النيولبرالية أنها تضحي بالعدالة من أجل النمو، وهي لا تحقق في واقع الأمر أيا منهما، فقد تباطأ معدل النمو على مدار العقدين ونصف العقد الماضية بعد أن تحررت الأسواق وانفتحت الحدود.

وفي الفصول الأساسية من الكتاب التالية للفصلين التأريخيين (أي الفصول من الثالث إلى التاسع)، أقدِّم مزيجا من النظرية الاقتصادية، والتاريخ، والأدلة المعاصرة راميا من ذلك أن أقلب رأسا على عقب كثيرا من الآراء الشائعة حول التنمية. فالتجارة الحرة تقلل حرية الاختيار للدول النامية، وإبعاد الشركات الأجنبية قد يكون في صالحها على المدى البعيد، والاستثمار في شركة سوف تظل تخسر لمدة ١٧ عاما قد يكون أمرا ممتازا، وبعض أفضل شركات العالم شركات مملوكة لدول، و "استعارة" أفكار من أجانب أكثر إنتاجية هو أمر جوهري للتنمية الاقتصادية، وانخفاض التضخم والحرص الحكومي في الإنفاق قد يضيران التنمية الاقتصادية.

والفساد موجود لاتساع حجم السوق لا لضيقه، والسوق الحرة والديمقراطية ليستا شريكين متلازمين بالضرورة، والدول الفقيرة ليست فقيرة لأن أبناءها كسالى، بل إن أبناءها كسالى لأنها فقيرة.

وشأن هذا الفصل الافتتاحي، فإن الفصل الأخير يبدأ بـ "تاريخ مستقبلي" بديل، ولكنه في هذه المرة تاريخ سوداوي للغاية. والسيناريو متشائم عن عمد، ولكنه يضرب بجذوره في الواقع، ويبيِّن كم نحن على مقربة من هذا المستقبل، وهل ينبغي أن نواصل اتباع السياسات النيولبرالية التي يروج لها السامريون الأشرار. وفي بقية الفصل، أقدم بعض المبادئ الأساسية المستقاة من بدائل سياسية مفصَّلة أناقشها في مختلف فصول الكتاب، ومن شأنها أن توجّه أفعالنا، إن نحن شئنا أن نمكّن الدول النامية من تطوير اقتصادياتها. وبرغم المقدمة السوداوية للفصل الأخير من الكتاب، إلا أن الكتاب ينتهي بنبرة تفاؤل، حيث أوضح كيف يمكن تغيير السامريين الأشرار وجعلهم عونا حقيقيا للدول النامية على تحسين أوضاعها الاقتصادية.

الفصل الأول

زيارة جديدة إلى الليكزس وشجرة الزيتون

العولمة .. حقائق وخرافات

يُحكى أن شركة رائدة في صناعة السيارات في إحدى الدول النامية صدّرت أول منتج لها من سيارات الركّاب إلى الولايات المتحدة، ولم تكن الشركة الصغيرة تصنع حتى ذلك اليوم إلا منتجات رديئة، هي محض مستنسخات سيئة من سلع جيدة تنتجها دول أكثر ثراء. لم تكن السيارة بالغة الجودة، بل مجرد متانة رخيصة (للمرء أن يسميها "مطفأة رباعية الدفع"). ولكنها كانت بالنسبة للبلد التي أنتجتها وللذين صدّروها بمثابة لحظة كبرى، بمثابة مفخرة.

لسوء الحظ، فشل المنتج؛ ورأى الكثيرون أن السيارة الصغيرة تبدو وضيعة، وعزف المستهلكون الأذكياء عن وضع أموالهم في سيارة عائلية آتية من مكان غير معروف إلا بتصنيعه منتجات من الدرجة الثانية. ولم يكن ثمة مفر من سحب السيارة من السوق الأمريكي، فأثارت هذه الكارثة جدلا كبيرا بين مواطني ذلك البلد.

رأى الكثيرون أن يبقى البلد مقتصرا على نشاطه التصنيعي الأصلي وهو تصنيع آلات النسيج البسيطة. خاصة وأن أكبر صادرات البلد في نهاية

المطاف هو الحرير . وإذا كانت الشركة، على مدار خمسة وعشرين عاما من المحاولات، قد عجزت عن تصنيع سيارات جيدة، فليس لها من مستقبل في هذا المجال. لقد وفرت الحكومة للشركة كل فرصة ممكنة للنجاح، فضمنت لها أرباحا محلية عالية من خلال فرض التعريفات الجمركية المرتفعة على الاستيراد، وفرض قيود وحشية على الاستثمار الأجنبي في مجال تصنيع السيارات. بل إنها قبل أقل من عشر سنوات، قدّمت من الأموال العامة ما أنقذت به الشركة من إفلاسها الوشيك. لذلك رأى منتقدو التجربة أن يتم السماح للسيارات الأجنبية بالدخول إلى البلد بحرية، وكذلك لمصنّعي السيارات الأجانب الذين طُردوا شرّ طردة قبل عشرين عاما.

واعترض آخرون، وقد رأوا أنه لم يحرز بلد في العالم أي نوع من التقدم بغير إيجاد صناعات "ذات شأن" مثل إنتاج المركبات، وأن كل ما يحتاجون إليه هو مجرد مزيد من الوقت لصناعة سيارات تروق للجميع.

كان ذلك في العام ١٩٥٨ وكان هذا البلد في واقع الأمر هو اليابان. وكانت الشركة هي تويوتا، وكانت السيارة تدعى تويوبيت Toyopet. بدأت تويوتا كمصنِّع لآلات النسيج (أنوال تويودا الأوتوماتيكية) ثم انتقلت إلى إنتاج السيارات عام ١٩٣٣، وفي عام ١٩٣٩ طردت الحكومة اليابانية شركتي "جنرال موتورز" و"فورد" وقدَّمت للشركة أموالا من البنك المركزي (بنك اليابان) عام ١٩٤٩. واليوم أصبحت السيارات اليابانية تعد من قبيل "البديهيات"، شأنها شأن السلمون الاسكتلندي والنبيذ

الفرنسي، ولكن قبل ما يقل قليلا عن خمسين عاما كانت الغالبية ـ ولا نستثني اليابانيين ـ ترى أن صناعة السيارات اليابانية لا ينبغي أن توجد من الأساس.

بعد نصف قرن من كارثة تويوبيت، أصبحت سيارة ليكزس الفاخرة التي تنتجها تويوتا شيئا أقرب إلى أيقونة للعولمة، وذلك بفضل كتاب للصحفي الأمريكي توماس فريدمن عنوانه "اللكزس وشجرة الزيتون". استقى فريدمن العنوان من رؤية واتته وهو في قطار شنكانسن أثناء رحلته إلى اليابان عام ١٩٩٢. كان قبل ذلك قد سُرّ بزيارة لمصنع لكزس. وأثناء عودته بالقطار من مدينة تويوتا إلى طوكيو، قرأ مقالة في صحيفة عن مشكلات الشرق الأوسط الذي سبق له العمل فيه مراسلا صحفيا لردح من الزمن. وبغتة برق في ذهنه العنوان وقد أدرك أن "نصف العالم يبدو عاقدا العزم على بناء لكزس أكثر رفاهية، ومتفانيا في تحديث اقتصاده وتيسيره وخصخصته وزيادة انسيابيته بهدف تحقيق الازدهار في ظل نظام العولمة. وأن نصف العالم ـ وأحيانا نصف البلد الواحد، بل نصف الشخص الواحد في بعض الأحيان ـ لم يزل غارقا في القتال حول أحقية هذا أم ذاك في ملكية شجرة الزيتون هذه أو تلك"[٧].

---

[٧] توماس فريدمن (٢٠٠٠) "اللكزس وشجرة الزيتون" (أنكور بوكس، نيويورك) ص ٣١

يرى فريدمن أنه بغير الالتزام بمجموعة معينة من السياسات الاقتصادية التي يطلق عليها اسم سياسات "السترة الذهبية المكبلة"، فإن دول عالم شجرة الزيتون لن تقدر على اللحاق بدول عالم اللكزس.

والحق أن فريدمن في وصفه لسياسات السترة الذهبية المكبلة يلخص كل ما تنادي به اليوم الأرثوذكسية الاقتصادية النيولبرالية: فلكي يستقيم بلد ما مع العولمة، لا بد له من خصخصة المشاريع المملوكة للدولة، والحفاظ على مستوى منخفض من التضخم، وتقليص حجم البيروقراطية الحكومية، وتحقيق موازنة الميزانية (ما لم يكن تحقيق فائض فيها)، وتحرير التجارة، ورفع قواعد الاستثمار الأجنبي، ورفع قواعد أسواق رأس المال، وجعل العملة قابلة للتحويل، وتقليص الفساد، وخصخصة صناديق التقاعد[10]. ويرى فريدمن أن هذا هو سبيل النجاح الوحيد في الاقتصاد العالمي الجديد، وأن سياسته المعروفة بالسترة المكبلة هي الترس الوحيد المناسب للعبة العولمة، القاسية المبهجة في آن واحد. بل إن فريدمن يقولها قاطعا: "إن السترة المكبلة هي المقاس الواحد الملائم للجميع... وهي ليست دائما جميلة، أو وديعة، أو مريحة. ولكنها قائمة، وهي الصرعة الوحيدة المتاحة في هذا الموسم من مواسم التاريخ"

---

10 فريدمن (٢٠٠٠) ص ١٠٥

11 فريدمن (٢٠٠٠) ص ١٠٥

غير أن حكومة اليابان لو كانت ـ في واقع الأمر ـ قد اتبعت اقتصاديي التجارة الحرة في مطلع الستينيات، لما كانت هناك لكزس، ولكانت تويوتا اليوم في أفضل الحالات مجرد شريك أصغر لمصنِّع سيارات غربي ما، أو لكانت في أسوأ الحالات قد أزيلت عن وجه الأرض. وذلك ما يصدق على الاقتصاد الياباني إجمالا. فلو تمثَّلت اليابان درس فريدمن وطبَّقت سياسات السترة الذهبية المكبلة منذ ذلك الوقت، لبقيت قوة صناعية من الدرجة الثالثة كالتي كانتها في الستينيات، بمستوى دخل للفرد يوازي نظيره في تشيلي، والأرجنتين، وجنوب أفريقيا[12]، فقد كان الرئيس الفرنسي شارل دي جول يطلق من قبيل السخرية على رئيس وزراء اليابان في ذلك الوقت لقب "رجل مبيعات الترانزستور"[13]. أي أنه لو اتبعت اليابان نصيحة فريدمن، لما كانت اليوم تقوم بتصدير اللكزس، بل لكانت تتقاتل على من يملك شجرة التوت هذه أو تلك.

---

12 في عام ١٩٦١ كان دخل الفرد السنوي في اليابان ٤٠٢ دولار أمريكي، مساويا لمثيله في تشيلي (٣٧٧ دولار) والأرجنتين (٣٧٨ دولار) وجنوب أفريقيا (٣٩٦ دولار) وهذه البيانات مأخوذة من سي كيندلبرجر (١٩٦٥) "التنمية الاقتصادية" (مكجرو هيل نيويورك)

13 حدث هذا عندما قام رئيس وزراء اليابان "هاياو إيكيدا" بزيارة فرنسا سنة ١٩٦٤. "غير الدبلوماسي"، مجلة تايم، ٤ ابريل ١٩٦٩.

تاريخ العولمة الرسمي

تنطوي قصة تويوتا على ما يقلقل أسطورة العولمة التي يروّجها توماس فريدمن وزملاؤه. ولكي أنبئكم بهذا الشيء على وجه الدقة، ينبغي أن أحكي لكم أولا ما أسميه "التاريخ الرسمي" للعولمة وأن أناقش حدوده.

تطورت العولمة، وفقا لرواية تاريخها الرسمي، عبر القرون الثلاثة الماضية متبعة الدرب التالي[14]: تبنَّت بريطانيا سياسات التجارة الحرة في القرن الثامن عشر، سابقةً غيرها من الدول سبقا كبيرا. بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كان تفوق هذه السياسات قد صار واضحا للعيان، بفضل النجاحات الاقتصادية المؤزرة التي حققتها بريطانيا فبدأت الدول الأخرى في تحرير تجاراتها ورفع القواعد الحاكمة لاقتصاداتها. وكان النظام العالمي الليبرالي الذي آثره الجميع نحو عام ١٨٧٠ تحت السيادة البريطانية يقوم على اتباع الصناعة لسياسة "دعه يعمل دعه يمر" محليا، وتقليل

14 جيه ساكس وآيه وورنر (١٩٩٥) "الإصلاح الاقتصادي وعملية الاندماج العولمي"، أبحاث بروكنجز في النشاط الاقتصادي، ١٩٩٥، رقم ١، و إم وول (٢٠٠٤) "لماذا تفلح العولمة" (مطبعة جامعة ييل، نيو هيفن ولندن) وهذه بعض الدراسات الأكثر توازنا والأفضل معلوماتيا، لكنها في نهاية المطاف نسخ معيبة من دراسة جيه بجواتي (١٩٨٥) "الحمائية" (مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ماساتشوستس وكمبردج)، وجيه بجواتي (١٩٩٨) "تيار من النوافذ: تأملات مضطربة في التجارة والهجرة والديمقراطية" (مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ماساتشوستس وكمبردج) تمثل نسخة أقل توازنا لكنها قد تكون أكثر تمثيلا.

الحواجز أمام التدفق العالمي للسلع ورأس المال والعمالة، واستقرار الاقتصاد الكلي محليا وعالميا والذي تضمنه المبادئ المالية السليمة (التضخم المنخفض) وموازنة الميزانية. وأعقبت ذلك فترةُ رخاء غير مسبوقة.

ولسوء الحظ، بدأت الأوضاع تتدهور بعد الحرب العالمية الأولى. التي أفضت إلى اضطراب في الاقتصاد العالمي، فبدأت الدول تحيد عن الحكمة وتفرض الحواجز التجارية من جديد. وفي عام ١٩٣٠، تخلت الولايات المتحدة عن التجارة الحرة، وفرضت تعريفة جمركية غير شهيرة تعرف بتعريفة سموت هاولي. وتخلت دول مثل ألمانيا واليابان عن السياسات الليبرالية وأقامت حواجز تجارية عالية، وأبرمت اتفاقات احتكارية تماشت كل التماشي وتناغمت غاية التناغم مع فاشيتها وسياستها العدوانية الخارجية. وأخيرا انتهى نظام التجارة العالمي في عام ١٩٣٢، حينما استسلمت بطلة التجارة الحرة حتى ذلك الوقت - أي بريطانيا - للغواية القوية، وأعادت هي الأخرى فرض التعريفات الجمركية. وقد أدى ما نجم عن ذلك من انكماش واضطراب في الاقتصاد العالمي، مضافا إليه في النهاية الحرب العالمية الثانية، إلى القضاء على الرمق الأخير من أول نظام ليبرالي عالمي.

بعد الحرب العالمية الثانية، أعيد تنظيم الاقتصاد العالمي وفقا لخطط أكثر ليبرالية، وكان هذه المرة في ظل السيادة الأمريكية. وتحقق شيء من التقدم الملموس على صعيد تحرير التجارة بين الدول الثرية من خلال

المحادثات الأولى لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية). ولكن سياسات الحماية وتدخل الدولة ظلت قائمة في أغلب الدول النامية، كما في الدول الشيوعية بكل تأكيد.

لحسن الحظ، تخلت أغلب دول العالم إلى حد كبير عن السياسات غير الليبرالية منذ الثمانينيات في أعقاب صعود النيوليبرالية. فقد بات من الواضح منذ أواخر السبعينيات أن ما يقال له خيار "التصنيع بديلا للاستيراد" الذي اتبعته الدول النامية قد أخفق بصورة لا مجال لتجاهلها، وهو الخيار الذي كان يقوم على فرض سياسات الحماية وفرض الدعم ووضع القواعد التنظيمية للممارسات الاقتصادية*. وجاءت "معجزة" شرق آسيا الاقتصادية - التي كانت تمارس التجارة الحرة وترحب بالاستثمار الأجنبي - لتوقظ الدول النامية من نومها. وبعد الأزمة الائتمانية التي شهدها العالم الثالث في عام ١٩٨٢، تخلت دول نامية كثيرة عن سياسات الحماية وتدخل

* الفكرة الكامنة وراء خيار التصنيع بديلا للاستيراد تتمثل في أن تبدأ الدول المتخلفة بإنتاج منتجات صناعية كانت قد دأبت على استيرادها فتستبدل هكذا بالمنتجات الصناعية المستوردة بدائل محلية الإنتاج. ويتحقق ذلك بجعل المنتجات المستوردة باهظة الأثمان من خلال التعريفات الجمركية وتحديد أحجام الاستيراد، أو دعم المنتجات المحلية. وقد تبنت هذه الاستراتيجية دول عديدة في أمريكا اللاتينية منذ الثلاثينيات. وفي ذلك الوقت لم يكن أغلب الدول النامية الأخرى في وضع يسمح بتبني استراتيجية التصنيع بديلا للاستيراد إما لكونها مستعمرات محتلة أو لخضوعها لـ "معاهدات جائرة" كانت تحرمها من فرض تعريفاتها الجمركية الخاصة (انظر تفصيل ذلك لاحقا). وأغلب الدول النامية تبنت استراتيجية التصنيع بديلا للاستيراد بعد استقلالها فيما بين الأربعينيات والستينيات.

الدولة، واعتنقت النيولبرالية. وتكلّل مجد هذه النزعة إلى الاندماج العالمي بسقوط الشيوعية عام ١٩٨٩.

صار تغيُّر السياسات الوطنية ضرورة فرضها التسارع غير المسبوق في تطور تكنولوجيا النقل والاتصالات. ففي ظل هذه التطورات، تزايدت على نحو دراماتيكي إمكانيات إبرام اتفاقيات اقتصادية مفيدة لجميع أطرافها مع شركاء في أماكن بعيدة من العالم من خلال التجارة الحرة والاستثمار. وكان من شأن هذا أن أصبح الانفتاح شرطا لرخاء أي دولة على نحو لم يسبق له نظير.

وفي انعكاس مباشر لمدى العمق الذي صار إليه الاندماج الاقتصادي العالمي، ازداد نظام الحكم العالمي قوة في الفترة الأخيرة. والأهم من ذلك، أن اتفاقية الجات تطورت في عام ١٩٩٥ إلى منظمة التجارة العالمية وهي مؤسسة قوية تدفع باتجاه التحرير، لا في التجارة وحدها، بل في مجالات أخرى، مثل تنظيم الاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية الفكرية. وتشكِّل منظمة التجارة العالمية اليوم لبَّ نظام الحكم الاقتصادي العالمي، جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي المسئول عن التمويل قصير المدى، والبنك الدولي المسئول عن الاستثمارات بعيدة المدى.

ونتج عن كل تلك التطورات، بحسب التاريخ الرسمي للعولمة، أن أصبح هناك اقتصاد عالمي معولم لا يضاهيه في تحرره وقدراته على تحقيق الرخاء إلا "العصر الذهبي" الأول للبرالية (١٨٧٠ـ ١٩١٣). حتى أن

ريناتو روجيرو أول مدير عام لمنظمة التجارة العالمية، قد أعلن، في جلال، أننا نتيجة لهذا النظام العالمي الجديد، "صرنا قادرين اليوم على استئصال الفقر العالمي في الفترة المبكرة من القرن القادم◆ ولقد كانت تلك فكرة طوباوية منذ عقود قليلة خلت، ولكنها اليوم ممكنة تماما"[15].

تحظى هذه النسخة من تاريخ العولمة بقبول واسع، بل إنها بمثابة خارطة طريق يهتدي بها واضعو السياسات في تسيير بلدانهم إلى الرخاء. ولكن هذه النسخة من تاريخ العولمة ترسم ـ للأسف ـ صورة مضللة أشد ما يكون التضليل، فهي تشوّه فهمنا للنقطة التي أتينا منها، والنقطة التي نحن فيها، والنقطة التي قد نكون في طريقنا إليها. تعالوا نر كيف يكون ذلك.

◆ أي الحادي والعشرين ـ المترجم

15 آر. رودريجو (١٩٩٨)، "النظام التجاري إلى أين؟" في جيه بهواتي و إم هيرش (محرران)، حلقة أوروجواي وما بعدها"، مقالات تكريما لآرثر دانكل (مطبعة جامعة ميشيجان، آن آربر)، ص ١٣٣.

تاريخ العولمة الحقيقي

في الثلاثين من يونيو عام ١٩٩٧، قام كريستوفر باتن آخر حكام بريطانيا على هونج كونج بتسليم الأخيرة رسميا إلى الصين. وفي ذلك الوقت، أبدى كتّاب كثيرون تخوفهم على مصير ديمقراطية هونج كونج في ظل حكم الحزب الشيوعي الصيني، برغم أن أول انتخابات ديمقراطية في هونج كونج كانت في عام ١٩٩٤ أي بعد ١٥٢ عاما من بداية الحكم البريطاني وقبل ثلاث سنوات فقط من تسليمها المنتظر للصين. ولكن أحدا فيما يبدو لم يكن يتذكر كيف انتهت هونج كونج بين أيدي البريطانيين في المقام الأول.

لقد أصبحت هونج كونج مستعمرة بريطانية في أعقاب معاهدة نانكنج عام ١٨٤٢ الناجمة عن حرب الأفيون. وكانت تلك فضيحة حتى بمعايير امبريالية القرن التاسع عشر. فقد أدت استطابة البريطانيين المتنامية لمذاق الشاي إلى عجز تجاري ضخم بين بريطانيا والصين. وفي محاولة يائسة لسدّ تلك الفجوة، بدأت بريطانيا تصدير إنتاج الهند من الأفيون إلى الصين. وما كان ليُسمح لتفصيلة مثل تحريم تجارة الأفيون في القانون الصيني أن تعوق الغاية البريطانية النبيلة المتمثلة في موازنة الدفاتر المحاسبية. فحينما أوقف مسئول صيني شحنة محظورة من الأفيون عام ١٨٤١، تذرّعت الحكومة البريطانية بهذا الموقف لحل المشكلة حلا نهائيا حاسما تمثل في إعلانها

الحرب. ومنيت الصين بهزيمة ثقيلة أرغمتها على توقيع معاهدة نانكنج التي جعلت الصين تؤجّر هونج كونج لبريطانيا وتتخلى عن حقها في فرض التعريفات الجمركية.

هكذا إذن كان حال من نصّبت نفسها زعيمة العالم "الليبرالي" (أي الحر): تعلن الحرب على بلد آخر لمجرد اعتراضه سبيلها في الإتجار المحرّم بالمخدرات. والحقّ أن حرية حركة السلع والأفراد والأموال التي تحققت في ظل السيادة البريطانية بين ١٨٧٠ و١٩١٣ - فكانت الحلقة الأولى في مسلسل العولمة - لم تكن ممكنة إلى حد كبير إلا بالقوة العسكرية، لا بقوى السوق وبعيدا عن بريطانيا نفسها، فقد كان أغلب الدول الممارسة للتجارة الحرة في ذلك الوقت دولا ضعيفة مارست التجارة الحرة مرغمةً لا مخيّرة، بقوة الحكم الاستعماري أو "المعاهدات الجائرة" (كمعاهدة نانكنج) التي كانت عاملا من عوامل كثيرة سلبتها حقها في فرض التعريفات الجمركية، وأرغمتها من الخارج على تعريفات منخفضة تبلغ ما بين ٣ إلى ٥٪.[16]

---

16 استخدمت بريطانيا المعاهدات الجائرة أول ما استخدمتها في أمريكا اللاتينية، مستهلة بالبرازيل سنة ١٨١٠، مع شروع دول القارة في المطالبة بالاستقلال. وابتداء من معاهدة نانكنج، أرغمت الصين على توقيع سلسلة من المعاهدات الجائرة خلال العقدين التاليين. الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى فقدانها السلطة تماما على التعريفة الجمركية. وإلى تربع بريطانيا رمزيا على عرش الجمارك لـ ٥٥ سنة فيما بين ١٨٦٣ و ١٩٠٨. وابتداء من ١٨٢٤، وقّعت تايلند (سيام آنذاك) كثيرا من المعاهدات الجائرة انتهت إلى المعاهدة الأشمل سنة ١٨٥٥. ووقعت فارس معاهدات جائرة في ١٨٣٦ و١٨٥٧، والإمبراطورية العثمانية في ١٨٣٨ و١٨٦١. وفقدت اليابان سيادتها على التعريفة الجمركية في أعقاب سلسلة من المعاهدات الجائرة بدأت توقيعها اعتبارا من ١٨٥٣، لكن ذلك لم يردعها عن فرض معاهدة جائرة على كوريا سنة =

وبرغم الدور المحوري الذي قام به الاستعمار والمعاهدات الجائرة في دفع التجارة "الحرة" في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لا يكاد يرد لهما ذكر في تلال الكتب المروجة للعولمة[17]. اللهم إلا في إشارات إيجابية في مجملها تأتي في الحالات النادرة التي يتم فيها التعرض لهما صراحة. فعلى سبيل المثال، يبدي المؤرخ البريطاني "نيال فرجسن" ملاحظات أمينة في كتابه الشهير "الإمبراطورية" حول مساوئ أفعال الإمبراطورية البريطانية ـ ومن ضمنها حرب الأفيون ـ لكنه ينتهي إلى أن الإمبراطورية في إجمالها كانت شيئا حميدا، فقد كانت أرخص السبل إلى ضمان حرية التجارة التي يستفيد منها الجميع[18]. غير أن أوضاع الدول في ظل الاستعمار والمعاهدات الجائرة كانت في غاية التردي. ففيما بين ١٨٧٠ و١٩١٣ كان دخل الفرد في آسيا (باستثناء اليابان) ينمو بنسبة ٠,٤٪ سنويا

= ١٨٧٦. وقد استطاعت دول أمريكا اللاتينية الأكبر أن تسترد سيادتها على التعريفة الجمركية اعتبارا من تسعينيات القرن التاسع عشر قبل أن تفعلها اليابان سنة ١٩١١، وأعقبتها في ذلك دول كثيرة بعد الحرب العالمية الأولى، وكان على تركيا أن تنتظر دورها في استرداد السيادة على التعريفة الجمركية حتى ١٩٢٣، والصين في ١٩٢٩. انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٢) "ركل السلم: الاستراتيجية التنموية من منظور تاريخي". (مطبعة أنثيم) ص ٥٣ـ٥٤.

17 على سبيل المثال، في دراسته المثيرة للجدل "في مديح الإمبراطوريات" لا يشير عالم الاقتصاد الأمريكي البريطاني هندي المولد نهائيا إلى دور الاستعمار والمعاهدات الجائرة في نشر التجارة الحرة. انظر كتابه الصادر في ٢٠٠٤ بعنوان "في مديح الإمبراطوريات: العولمة والنظام" (بولجريف مكميلان ـ نيويورك وبسينجستوك)

18 انظر ن فيرجسن (٢٠٠٣)، "الإمبراطورية: كيف صنعت بريطانيا العالم الحديث" (ألن لين ـ لندن)

وفي أفريقيا بنسبة ٦ , ٠٪ سنويا[19]، بينما كان دخل الفرد في أوروبا الغربية يزيد سنويا بنسبة ٣ , ١٪ سنويا وبنسبة ٨ , ١٪ سنويا في الولايات المتحدة[20]. ومن المثير بصفة خاصة أن نلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية ـ التي كانت في ذلك الوقت قد حصلت على حقها في فرض التعريفات الجمركية وحقّ لها التباهي ببعض من أعلى هذه التعريفات في العالم ـ كانت تشهد زيادة سنوية في دخل الفرد تماثل نظيرتها في الولايات المتحدة[21].

---

19 بعد حصول دول آسيا النامية على استقلالها تسارع نمو الدخول فيها تسارعا ملحوظا. ففي جميع الدول الآسيوية الثلاث عشرة (بنجلاديش، وبورما، والصين، والهند، وإندونسيا، وكوريا، ومالزيا، وباكستان، والفلبين، وسنغافورة، وسريلانكا، وتايوان، وتايلند) التي توفرت بيانات لها، ازدادت معدلات نمو الدخل السنوي بعد الاستقلال. قفز معدل النمو بين الفترة الاستعمارية (١٩١٣ ـ ١٩٥٠) وفترة ما بعد الاستعمار (١٩٥٠ ـ ١٩٩٩) ليتراوح ما بين ١ , ١٪ نقطة (بنجلاديش: من ـ٢ , ٠٪ إلى ٩ , ٠٪) إلى ٤ , ٦٪ نقطة (كوريا: من ـ٤ , ٠٪ إلى ٦ , ٠٪). وفي أفريقيا كان نمو معدل الدخل السنوي حول ٦ , ٠٪ خلال الفترة الاستعمارية (١٨٢٠ ـ ١٩٥٠). في الستينيات والسبعينيات، عندما استقلت أغلب دول القارة، ارتفعت معدلات النمو إلى ٢٪ للدول ذات الدخول المتوسطة. وحتى الدول الأشد فقرا، والتي غالبا ما يصعب عليها النمو، كانت تنمو بـ ١٪ أي ضعف معدل الفترة الاستعمارية. إتش جيه تشانج (٢٠٠٥) "لماذا تحتاج الدول النامية إلى تعريفات جمركية؟ كيف يمكن لمفاوضات منظمة التجارة الحرة حول الوصول إلى الأسواق غير الزراعية أن تضير الدول النامية؟ (أوكسفام، أوكسفورد، ساوث سنتر، جنيف) متاح تنزيله من هذا الرابط: (http://www.uneca.org/atpc/documents/WhyDevCountriesNeedTariffsNew.pdf) جدول ٥ وجدول ٧.

20 ماديسن (٢٠٠٣) الاقتصاد العالمي: إحصاءات تاريخية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس) جدول ٨ ب

21 كان متوسط التعريفات الجمركية في أمريكا اللاتينية بين ١٧٪ (المكسيك، ١٨٧٠ ـ ١٨٩٩) و٤٧٪ (كولمبيا، ١٩٠٠ ـ ١٩١٣) انظر جدول ٤ في إم كليمنس و جيه وليمسن (٢٠٠٢) "الفهد المحبوس، النمر المطلق: مقارنة التعريفات الجمركية في أمريكا اللاتينية وآسيا قبل الحرب العالمية الثانية"، ورقة عمل رقم ٩٤٠١ (المكتب الوطني للبحث الاقتصادي، =

بينما كانت الدول الثرية تفرض التجارة الحرة على الدول الضعيفة من خلال الاستعمار والمعاهدات الجائرة، كانت هذه الدول الثرية تحتفظ لأنفسها بالتعريفات العالية، لا سيما التعريفات الصناعية كما سنرى على نحو أكثر تفصيلا في الفصل الثاني. بداية، كانت بريطانيا - التي يفترض أنها موطن التجارة الحرة - من أكثر الدول ممارسة للحماية، إلى أن تبنت التجارة الحرة في منتصف القرن التاسع عشر.

وقد شهدت أوربا فترة وجيزة بين ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته حدث فيها شيء قريب من التجارة الحرة، كان أبرز ملامحه تعريفات الصفر في بريطانيا. غير أنها فترة قصيرة على أية حال. فبداية من ثمانينيات القرن التاسع عشر، عاودت أغلب الدول الأوربية فرض حواجز حمائية، تهدف من ناحية إلى حماية مزارعيها من فيض الطعام الرخيص الوارد من العالم الجديد، ومن ناحية أخرى لحماية صناعاتها الثقيلة الناشئة، مثل صناعة الصلب والكيماويات والآلات[22]. وأخيرا تخلت بريطانيا نفسها -

= كمبردج، مساتشوستس). بين ١٨٢٠ و١٨٧٠، عندما كانت خاضعة لمعاهدات جائرة، ثبت دخل الفرد في أمركيا اللاتينية (فكان معدل نموه السنوي -٠٣, ٠٪). وارتفع معدل نمو دخل الفرد السنوي في أمريكا اللاتينية إلى ٨, ١٪ فيما بين ١٨٧٠ - ١٩١٣ عندما استرد أغلب الدول السيادة على فرض التعريفات الجمركية، ولكن حتى ذلك لم يكن ليضاهي نسبة ١, ٣ من نمو الدخل السنوي التي تحققت في القارة في الستينيات والسبعينيات. أرقام نمو الدخل في أمريكا اللاتينية مأخوذة من ماديسن (٢٠٠٣) جدول ٨ ب.

22 ومثالا على ذلك، في ما بين ١٨٧٥ و١٩١٣ ارتفع متوسط معدلات التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة من ما بين ٣و٥٪ إلى ٢٠٪ في السويد، ومن ما بين ٤و٦٪ إلى

وهي المهندس الأهم للموجة الأولى من العولمة كما يسمى، وأوصدت [illegible] التجارة الحرة وعادت إلى فرض التعريفات في عام ١٩٣٢. وذلك هو الحدث الذي يعتبره التاريخ الرسمي للعولمة بداية استسلام بريطانيا لغواية سياسات الحمائية. ولكن هذا التاريخ يعجز عادة عن ذكر سبب هذا الاستسلام، وهو تراجع تفوق الاقتصاد البريطاني، الذي حدث نتيجة لنجاح سياسات الحمائية في الدول المنافسة لها، لا سيما الولايات المتحدة، في تطوير صناعاتها الجديدة.

وهكذا، أعيدت كتابة تاريخ الموجة الأولى من العولمة التي شهدتها أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين لكي تلائم الأرثوذكسية النيولبرالية اليوم. فتاريخ الحمائية في الدول الغنية اليوم لا يكاد يكون له وجود، بل و لا ذكر من الأساس لحقيقة أن درجة الاندماج الاقتصادي العالية المتحققة اليوم إنما لها جذر إمبريالي. أما الستار الأخير على هذه الحلقة من التاريخ ـ أي تخلي بريطانيا عن التجارة الحرة ـ فيتم تقديمه على نحو متحيز. فمن النادر أن يقال إن ما حدا ببريطانيا إلى اتخاذ هذا الموقف من التجارة الحرة هو نجاح سياسات الحمائية لدى منافسيها.

= ١٣٪ في ألمانيا، ومن ما بين ٨ و١٠٪ إلى ١٨٪ في إيطاليا ومن ما بين ١٠و١٢٪ إلى ٢٠ في فرنسا. انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٢) ص١٧ جدول ٢ ـ ١

النيولبراليون والنيوحمقى؟

في تاريخ العولمة الرسمي، يجري تصوير مطلع المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية بوصفه مرحلة عولمة منقوصة. ففي حين كان هناك تنام ملموسٌ في الاندماج بين الدول الثرية القائمة بتسريع نموها، كما يقال، كان أغلب الدول النامية يرفض المشاركة التامة في الاقتصاد العولمي حتى الثمانينيات، مما حال بينها وبين التقدم الاقتصادي.

وهذه القصة تسيء تقديم عملية العولمة وسط الدول الثرية أثناء هذه المرحلة. فلقد خفَّضت هذه الدول حقا تعريفاتها الجمركية تخفيضا معتبرا فيما بين الخمسينيات والسبعينيات، لكنها استخدمت أيضا خلال المرحلة نفسها كثيرا من السياسات الوطنية تعزيزا لتنميتها الاقتصادية ـ كالدعم (لا سيما لجهود البحث والتطوير) والمشاريع المملوكة للدولة، والتوجيه الحكومي للائتمانات المصرفية، والسيطرة على رأس المال وما إلى ذلك. وعندما بدأت تطبيق البرامج النيولبرالية تباطأ نموها. وكان دخل الفرد في الدول الثرية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات ينمو بمعدل ٣,٢٪ سنويا، ثم تهاوى بوضوح إلى ٢,١٪ على مدار العقدين التاليين.[23]

23 نشايع (٢٠٠٥) ص ٦٣ جدولا ٩و١٠

لكن الأكثر تضليلا هو تصوير تجارب الدول النامية. فمؤرخو العولمة الرسميون يصفون مرحلة ما بعد الحرب باعتبارها مرحلة كوارث اقتصادية في هذه الدول. وسبب تلك الكوارث في زعمهم هو أن تلك الدول كانت تؤمن بالنظريات الاقتصادية "الخاطئة" التي سوّلت لها الخروج على منطق السوق وتحديه. فما كان منها إلا أن قمعت الأنشطة التي برعت فيها (كالزراعة واستخراج المعادن والتصنيع كثيف العمالة) وشجعت مشاريع "الفيل الأبيض" ♦ التي أشعرتها بالعزة لكنها لم تكن من الناحية الاقتصادية إلا هراء، وأشهر أمثلة ذلك إنتاج إندونسيا الكثيف من الطائرات المدعومة.

أما حق "الحماية غير المتطابقة asymmetric protection" الذي حصلت عليه الدول النامية في الجات سنة ١٩٦٤ فيجري تصويره بوصفه "المشنقة المثلى التي يشنق بها المرء اقتصاده!" وهو وصف يرد في مقالة شهيرة لـ جيفري ساكس وآندرو وورنر"[24]. ومثل وجهة النظر هذه أعرب

♦ تعني عبارة white elephant الاصطلاحية ما زاد عناؤه وتكلفته من المشاريع على نفعه أو العائد منه. المترجم

24 ساكس وورنر (١٩٩٥) ص ١٧، والمقتطف الكامل في هذه الصفحات كالتالي: "اجتمعت تشاؤمية التصدير مع فكرة الدفعة الضخمة لتنتجا رؤية مسيطرة تذهب إلى أن التجارة المفتوحة سوف تحكم على الدول النامية بالتبعية على المدى البعيد في النظام الدولي بوصفها دولا مصدرة للمواد الخام مستوردة للمواد المصنعة. وذهبت المفوضية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA وغيرها إلى أن الميزة النسبية دفعت باعتبارات قصيرة المدى من شأنها أن تمنع الدول المصدرة للمواد الخام منعا أبديا من بناء قواعد صناعية. لذلك كانت حماية الصناعات الوليدة ضرورة للدول النامية إن هي شاءت الفرار من اعتمادها الكبير على إنتاجها من المواد الخام. انتشرت هذه الرؤى داخل نظام الأمم المتحدة (إلى المكاتب الإقليمية للمفوضية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة) وتبناها إلى حد كبير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي عام ١٩٦٤ وجدوا=

عنها بدقة جوستافو فرانكو رئيس البنك المركزي البرازيلي (فيما بين ١٩٩٧ و١٩٩٩) بإيجاز وبمزيد من القسوة فقال إن هدف سياسته هو أن "يمحو أربعين عاما من الغباء" وإن الاختيار الوحيد هو بين "أن تكون نيولبراليا أو نيوأحمق"[25].

تتمثل مشكلة هذا التفسير في أن "الأيام الرديئة الغابرة" في الدول النامية لم تكن رديئة على الإطلاق. ففي الستينيات والسبعينيات، عندما كانت هذه الدول تتبع سياسات الحمائية وتدخل الدولة "الخاطئة"، كان دخل الفرد فيها ينمو بنسبة ٣,٠٪ سنويا[26]. وكانت تلك ـ مثلما أوضح زميلي المحترم البروفيسور آيات سينج ـ فترة "الثورة الصناعية في العالم الثالث"[27]. ويمثل هذا المعدل في النمو تحسنا هائلا قياسا إلى ما حققته في ظل التجارة الحرة أثناء "عصر الإمبريالية" (انظر ما سبق) ويتفوق على معدل ما

= عقوبة قانونية دولية في الجزء الرابع الجديد من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT التي أقرت للدول النامية بالحق في سياسات تجارية غير متطابقة. وفيما ينبغي على الدول المتقدمة أن تفتح أسواقها، تستطيع الدول النامية أن تحمي أسواقها. وهذا 'الحق' كان بطبيعة الحال هو المشنقة المثلى التي يشنق بها المرء اقتصاده".

25 بحسب حوار في مجلة فيجا بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٦ ترجمه واستشهد به جي بالما (٢٠٠٣)، "اقتصاديات أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن العشرين: من عصر LSI إلى عصر نهاية التاريخ" في إتش جيه تشانج (محررا) "إعادة التفكير في اقتصاديات التنمية" (مطبعة أنثيم ـ لندن) ص ١٤٩، الهامشان الختاميان ١٥ و ١٦

26 تشانج (٢٠٠٢)، ٢ ١٣٢، جدول ٤ـ٢

27 آيه سينج (١٩٩٠)، "حالة الصناعة في العالم الثالث في الثمانينيات: قضايا تحليلية وسياسية"، ورقة عمل رقم ١٣٧، ابريل ١٩٩٠، معهد كيلوج للدراسات الدولية، جامعة نوتردام.

بين ١ و٥,١٪ الذي حققته الدول الغنية أثناء الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. وهو أيضا أفضل ما سجلته هذه الدول. أما معدل نموها منذ الثمانينيات، بعد تطبيقها السياسات النيولبرالية، فيبلغ نصف السرعة التي حققتها في الستينيات والسبعينيات (٧,١٪). وإذا كان النمو في الدول الغنية أيضا قد تباطأ، لكن تباطؤه كان أقل بروزا (من ٢,٣٪ إلى ١,٢٪) وليس أقل أسباب ذلك أن هذه الدول لم تطبق السياسات النيولبرالية إلى المدى الذي طبقته بها الدول النامية. ويزداد متوسط معدل النمو بطئا في الدول النامية إن نحن استبعدنا الصين والهند، وهما البلدان، اللذان يمثلان ١٢٪ من دخل الدول النامية في عام ١٩٨٠ و٣٠٪ في عام ٢٠٠٠، واللذان يرفضان إلى الآن ارتداء سترة توماس فريدمن المكبلة[28].

يلاحَظ العجز عن النمو أكثر ما يلاحَظ في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث كان تنفيذ البرامج النيولبرالية أكثر صرامة منه في آسيا. ففي الستينيات والسبعينيات، كان دخل الفرد في أمريكا اللاتينية ينمو بنسبة ١,٣٪ سنويا، وذلك أسرع قليلا من المتوسط في الدول النامية. والبرازيل بالذات كانت تنمو بمثل سرعة اقتصاديات "المعجزة" في شرق آسيا تقريبا. غير أن القارة تنمو منذ الثمانينيات، أي منذ تبنيها النيولبرالية، بأقل من ثلث معدل "الأيام الرديئة الغابرة". وحتى لو أننا تعالينا على الثمانينيات واعتبرناها

28 أرقام عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠ محسوبة على الترتيب من عدد ١٩٩٩ (جدول ١٢) وعدد ٢٠٠٢ (جدول ١) من تقرير البنك الدولي للتنمية العالمية (مطبعة جامعة أوكسفورد - نيويورك)

ـــو ت ذكيف واستبعدناها من المعادلة، نرى أن دخل الفرد في المنطقة في عقد السبعينيات كان ينمو بصورة أساسية بنصف المعدل الذي كان ينمو به في الأيام الرديئة الغابرة" (١,٣٪ في مقابل ٧,١٪). وفي ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. ازداد حال المنطقة سوءا، فقد ثبتت تمام الثبات بدخل للفرد ينمو سوى بمجرد ٦,٠٪ سنويا.[29] أما أفريقيا فكان دخل الفرد فيها ينمو ببطء نسبي حتى في الستينيات والسبعينيات (١ ـ ٢٪ سنويا)، ثم شهدت القارة منذ الثمانينيات انهيارا في مستويات المعيشة، ويمثل هذا السجل اتهاما وإدانة للأرثوذكسية النيولبرالية، إذ أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما اللذان يديران أغلب دول القارة فعليا منذ نحو ربع القرن.

يحق للعولمة النيولبرالية أن تخجل أكثر ما تخجل من سجل النمو الفقير هذا. فلقد كان هدفها المزعوم هو تسريع النمو، ولو كان ثمن ذلك هو زيادة التفاوت وربما ازدياد الفقر بعض الشيء. ولقد قيل لنا ولا يزال يقال مرارا وتكرارا إن علينا أولا أن "نخلق المزيد من الثروة" قبل أن يتسنى لنا توسيع نطاق توزيعها وإن السبيل إلى ذلك يتمثل في النيولبرالية. ونتيجة للسياسات

---

29 إم وايسبورت، دي بيكر و دي روزنيك (٢٠٠٥)، "جراح التنمية: ٢٥ عاما من تراجع التقدم"، سبتمبر ٢٠٠٥ مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية، واشنطن، يمكن تحميله من الرابط .http:// www.cepr.net/documents/publications/development_2005_09 pdf

النيولبرالية، ازداد التفاوت في الدخول في أغلب دول العالم مصداقا للتنبؤات، ولكن النمو تباطأ بصورة ملحوظة وكبيرة.[30]

والأدهى أن الاضطراب الاقتصادي تزايد هو الآخر في الفترة التي سادت فيها النيولبرالية. حيث يشهد العالم، لا سيما العالم النامي، منذ الثمانينيات عددا أكبر وأكثر تواترا من الأزمات المالية واسعة النطاق، أي أن العولمة النيولبرالية بعبارة أخرى عاجزة على جميع جبهات الحياة الاقتصادية: النمو والمساواة والاستقرار. وعلى الرغم من هذا لا يزال يقال لنا باستمرار إن العولمة النيولبرالية حققت منافع غير مسبوقة المثال.

ويتجلى التشويه المعلوماتي الذي ينطوي عليه تاريخ العولمة الرسمي على مستوى كل بلد أيضا، فخلافا لما تريد الأرثوذكسية أن تحملنا على الإيمان به، تكاد جميع الدول النامية الناجحة منذ الحرب العالمية الثانية أن تكون قد استهلت نجاحها من خلال سياسات وطنية وباستخدام الحماية والدعم وغيرهما من أشكال التدخل الحكومي.

---

30 يذهب بعض المعلقين إلى أن التقدم الذي شهدته العولمة أخيرا زاد المساواة في العالم. ولكن على هذه النتيجة نزاعا كبيرا، وحتى لو صحت، فقد حدث ذلك بسبب نقوله بصراحة فجة، وهو أن كثيرا من الصينيين اغتنوا، لا لأن توزيع الدخل صار أكثر تساويا داخل البلاد. ومهما يكن ما جرى للتفاوت "العولمي"، فما من جدال في أن تفاوت الدخل قد ازداد في أغلب الدول، ومن بينها الصين نفسها، خلال السنوات العشرين إلى الخمسة والعشرين الماضية. وفي هذا الجدل، انظر آيه كورنيا (٢٠٠٣) "العولمة وتوزيع الدخل بين الدول وداخلها"، في إتش جيه تشانج (محررا) "إعادة التفكير في اقتصاديات التنمية" (مطبعة أنثيم - لندن) وبي ميلانوفيتش (٢٠٠٥) "عوالم تتفكك: قياس التفاوت الدولي والعولمي" (مطبعة جامعة برينستن، برينستن وأوكسفورد).

ولقد ناقشت بالفعل حالة بلدي كوريا بشيء من التفصيل في مستهل هذا الكتاب، ولكن "معجزات" شرق آسيا الاقتصادية الأخرى نجحت من خلال نهج استراتيجي في الاندماج مع الاقتصاد العولمي. فاستخدمت تايوان استراتيجية شديدة التماثل مع استراتيجية كوريا، برغم أنها كانت أكثف استخداما للمشاريع المملوكة للدولة وأكثر قبولا للمستثمرين الأجانب مما كانت عليه كوريا. وسنغافورة كانت لديها تجارة حرة واعتمدت بشدة على الاستثمار الأجنبي، ولكنها مع ذلك لم تكن تجاري جوانب أخرى من المثال النيولبرالي. فبرغم ترحيبها بالمستثمرين الأجانب، كانت تستخدم دعما غير قليل في جذب الشركات متعددة الجنسيات إلى صناعات اعتبرتها استراتيجية، لا سيما في صورة استثمار حكومي في البنية الأساسية والتعليم الموجّه إلى صناعات معينة. وفوق ذلك كله، كان لديها أحد أكبر قطاعات المشاريع المملوكة للدولة في العالم كله، ومنها هيئة التنمية الإسكانية التي توفر ٨٥٪ من إجمالي الإسكان (وتكاد تكون الأرض كلها ملكا للحكومة).

هونج كونج هي الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. فلقد اغتنت برغم اتباعها آليات التجارة الحرة وسياسة دعه يعمل دعه يمر الصناعية. ولكنها لم تكن قط دولة مستقلة (ولا حتى دولة مدينة شأن سنغافورة) بل دولة داخل كيان أكبر. وكانت حتى عام ١٩٩٧ مستعمرة بريطانية تُستعمل استعمال منصة لمصالح بريطانيا التجارية والمالية في آسيا. وهي اليوم مركز مالي للاقتصاد الصيني. وهذا ما لم يُلزم هونج كونج بأن تمتلك قاعدة صناعية

خاصة بها، برغم أنها كانت تنتج مِثْلَيْ ما كانت تنتجه كوريا من المنتجات المصنَّعة حتى أواسط الثمانينيات، حينما بدأ استيعابها التام في الصين. ولكن هونج كونج نفسها لم تكن اقتصادا سوقيا كامل الحرية، وأهم من كل ذلك أن الأرض كلها كانت مملوكة للحكومة للسيطرة على الوضع الإسكاني.

أما قصص النجاح الأقرب عهدا كقصة نجاح الصين، والهند، فمثالان تتجلى فيهما أهمية التكامل الاستراتيجي لا التكامل غير المشروط مع الاقتصاد العولمي بناء على الرؤية الوطنية. فلقد استخدمت الصين ـ شأن الولايات المتحدة في أواسط القرن التاسع عشر أو اليابان وكوريا في أواسط القرن العشرين ـ التعريفات الجمركية المرتفعة لبناء قاعدتها الصناعية. وحتى التسعينيات، كان متوسط التعريفات الجمركية الصينية يربو على ٣٠٪، ولا محيص من الاعتراف بأنها كانت أكثر ترحيبا بالاستثمار الأجنبي مما كانت عليه اليابان أو كوريا، ولكنها كانت تفرض سقفا على الملكية الأجنبية واشتراطات متعلقة بالمكوِّنات المحلية (من قبيل إلزام الشركات الأجنبية بشراء نسبة على الأقل من مدخلاتها من الموردِّين المحليين).

غالبا ما يعزو أنصار العولمة نجاح الهند مؤخرا إلى تحررها التجاري والمالي في أوائل التسعينيات. غير أن أبحاثا حديثة تبيِّن أن تسارع نمو الهند بدأ في حقيقة الأمر في الثمانينيات، الأمر الذي ينال من مصداقية قصة أن "المزيد

من الانفتاح بسارع من النمو"[31]. بل إن متوسط التعريفات الجمركية التصنيعية في الهند بقي حتى في ما بعد تحرير التجارة في مطلع التسعينيات أعلى من ٣٠٪ (ويبلغ اليوم ٢٥٪). ولئن سلَّمنا بأن الهند أفرطت ولا شك في اللجوء إلى الحمائية في ما قبل التسعينيات في بعض القطاعات، إلا أننا لا نستطيع القول إنها كانت لتصبح أفضل حالا وأكثر نجاحا لو كانت تبنَّت التجارة الحرة منذ استقلالها سنة ١٩٤٧. كما أن الهند فرضت محدِّدات صارمة على الاستثمار الأجنبي المباشر: محددات للدخول، وأخرى للملكية، واشتراطات عديدة للأداء (مثل اشتراطات محلية المكونات).

الدولة الوحيدة التي يبدو أنها نجحت في مرحلة عولمة ما بعد الحرب مستخدمةً الاستراتيجية النيولبرالية هي تشيلي. فلقد تبنت تشيلي حقا هذه الاستراتيجية قبل غيرها، سابقة حتى الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك في أعقاب انقلاب الجنرال أوجستو بينوشيه سنة ١٩٧٣. ومنذ ذلك الحين تنمو تشيلي بصورة جيدة، وإن لم تقترب بأية حال من سرعة نمو "معجزات" شرق آسيا الاقتصادية[32]. واستمرت الإشارة إلى تشيلي بوصفها قصة نجاح

31 مثالا على ذلك، انظر دي رودريك وآيه سوبرامنيام (٢٠٠٤)، 'من "النمو الهندوسي" إلى تسارع النمو: لغز التحول الهندي في النمو'، مذكرة، مدرسة كينيدي للحكم، جامعة هارفرد، مارس ٢٠٠٤، متاح تحميلها من الرابط

http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/indiapaperdraftmarch2. pdf

32 معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لدخل الفرد السنوي بين ١٩٧٥ و٢٠٠٣ كان ٤٪ في تشيلي، و٩,٤٪ في سنغافورة و٦,١٪ في كوريا. انظر برنامج الأمم المتحدة للتنمية(٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نيويورك)

نيولبرالية. صحيح أن أداء النمو الجيد فيها أمر لا يمكن إنكاره، ولكن حتى قصة نجاح تشيلي أكثر تعقيدا مما ترى الأرثوذكسية.

فتجربة تشيلي المبكرة في النيولبرالية، بقيادة صبية شيكاغو (وهي جماعة من الاقتصاديين التشيليين الذين درسوا في جامعة شيكاغو، إحدى مراكز الاقتصاديات النيولبرالية) كانت كارثة. فقد انتهت بانهيار مالي رهيب سنة ١٩٨٢ استوجب حله تأميم القطاع المصرفي كله. وبفضل ذلك الانهيار، لم تستعد البلد مستوى الدخل المتحقق في عهد بينوشيه إلا في أواخر الثمانينيات[33]. ولم يبدأ أداء البلد في التحسن إلا بعدما بدأ يتعامل ببراجماتية مع النيولبرالية في أعقاب الانهيار المالي. فصارت الحكومة على سبيل المثال تمد المصدِّرين بالكثير من المساعدات في التسويق الدولي وبحوث البحث والتطوير[34]. كما عمدت في التسعينيات إلى السيطرة على رؤوس

33 كان دخل الفرد في تشيلي (بدولارات سنة ١٩٩٠ شأن جميع الأرقام التالية) يبلغ ٥٢٩٣ دولار أمريكي سنة ١٩٧٠، عندما وصل إلى السلطة سلفادور أليندي الذي أطاح به بينوشيه فيما بعد. وبرغم الصورة السيئة المرسومة لألندي في تاريخ الرأسمالية الرسمي، فقد ارتفع دخل الفرد في تشيلي في ظل حكمه ارتفاعا ملموسا ـ كان ٥٦٦٣ دولار أمريكي سنة ١٩٧١ و٥٤٩٢ دولار أمريكي سنة ١٩٧٢. وبعد الانقلاب، هوى دخل الفرد في تشيلي ليصل إلى القاع بـ ٤٣٢٣ دولار أمريكي سنة ١٩٧٥. اعتبارا من ١٩٧٦، بدأ يرتفع مجددا حتى بلغ الذروة بـ ٥٩٥٦ دولار أمريكي سنة ١٩٨١، وذلك بالدرجة الأساسية بفضل الفقاعة المالية التي قامت بتفريغ الانهيار المالي، ثم هوى مرة أخرى إلى ٤٨٩٨ دولار أمريكي سنة ١٩٨٣ ورجع إلى مستوى ما قبل الانقلاب في عام ١٩٨٧ بـ ٥٥٩٠ دولار أمريكي. البيانات مأخوذة من ماديسن. جدول ٤ ج

34 منظمة "مراقبة التجارة العالمية" التباعة لمركز "المواطن العام" البحثي Public Citizen's Global Trade Watch (2006) "استعمالات تشيلي: كيف تلاعبت السياسة بالحقيقة في=

الأموال لتنجح في تقليل تدفق صناديق المضاربة قصيرة الأجل، برغم أن اتفاقية التجارة الحرة المبرمة حديثا بينها وبين الولايات المتحدة أرغمتها على عدم الرجوع إلى استخدامها. والأهم من ذلك، أن هناك شكوكا كبيرة تحوم حول استدامة التنمية في تشيلي. فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، خسرت البلد الكثير من الصناعات وأفرطت في الاعتماد على صادراتها من الموارد الطبيعية. ولئن لم تمتلك تشيلي من القدرات التكنولوجية ما يمكّنها من الانتقال إلى الأنشطة عالية الإنتاجية، فستواجه محدودية واضحة في مستوى الرخاء الذي يمكنها تحقيقه على المدى البعيد.

وتلخيصا لما سبق نقول إن حقيقة عولمة ما بعد ١٩٤٥ هي النقيض الدقيق لما يرويه التاريخ الرسمي. ففي فترة العولمة المحكومة المتسمة بحضور السياسات الوطنية في ما بين الخمسينيات والسبعينيات، كان الاقتصاد العالمي، لا سيما في العالم النامي، أسرع نموا، وأكثر استقرارا، وأعدل توزيعا للدخول منه في فترة العقدين ونصف العقد من العولمة النيوليبرالية المنفلتة. ومع ذلك، يتم تصوير هذه الفترة في التاريخ الرسمي بوصفها كارثة محققة من السياسات الوطنية، لا سيما في البلاد النامية. وليست غاية هذا التشويه للمعلومات إلا التعمية على فشل السياسات النيوليبرالية.

= المراجعة النيوليبرالية للتنمية التشيلية"، ورقة نقاش، سبتمبر ٢٠٠٦. يمكن تحميلها من الرابط http://www.citizen.org/ documents/chilealternatives.pdf

من يدير الاقتصاد العالمي؟

كثير مما يجري في الاقتصاد العالمي تحدِّده الدول الثرية، بدون حتى أن تجرِّبه أولا. فالدول الثرية تقدم ٨٠٪ من النتاج العالمي، وتجري ٧٠٪ من التبادل التجاري الدولي، ولها من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين ٧٠-٩٠٪ (تتفاوت من عام إلى عام)[35]. ومعنى هذا أن بوسع سياساتها الوطنية أن تؤثر تأثيرا شديدا على الاقتصاد العالمي.

ولكن الأهم من ثقل الدول الثرية المطلق هو عزمها على أن تلقي هذا الثقل كله على صياغة قواعد الاقتصاد العالمي. فالدول المتقدمة، على سبيل المثال، تحفِّز الدول الأفقر على تبني سياسات معينة بجعلها شرطا لازما لمساعداتها الأجنبية أو باقتراحها اتفاقيات تبادل تجارية مميزة في مقابل "حسن السلوك" (بمعنى تبنِّي السياسات النيولبرالية). وأهم من كل ذلك ما يحدث عند صياغة خيارات الدول النامية من أفعال تقوم بها المنظمات متعددة الأعضاء مثل "الثالوث المدنَّس" وأعني به على وجه التحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فبرغم أن منظمات الثالوث المدنَّس ليست محض دمى في أيدي الدول الثرية، إلا أنها خاضعة إلى درجة

---

35 الرقم المتعلق بالنتاج مأخوذ من البنك الدولي (٢٠٠٦)، ورقم التبادل التجاري من منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٥)، التجارة العالمية ٢٠٠٤، "آفاق ٢٠٠٥: الدول النامية" حصة التبادل التجاري للسلع تصل إلى ذروتها في خمسين عاما (بيان صحفي) في ١٤ ابريل ٢٠٠٥. أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر مأخوذة من أعداد مختلفة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي.

كبيرة لسيطرة هذه الدول، ولذلك تنصح وتنفذ سياسات السامريين الأشرار التي تريدها هذه الدول.

تأسس صندوق النقد والبنك الدوليان أساسا في عام ١٩٤٤ في مؤتمر بين قوات الحلفاء (الولايات المتحدة وبريطانيا بالدرجة الأساسية) فعملا على صياغة الحكم الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الحرب. عقد ذلك المؤتمر في منتجع بريتن وودز بنيوهامشر، لذلك يطلق أحيانا على هاتين الهيئتين مسمى "مؤسستا بريتن وودز". تأسس صندوق النقد الدولي لإقراض المال للدول بهدف موازنة أزمات المدفوعات بحيث تتمكن من تقليص ما تعانيه من عجز في المدفوعات دونما اضطرار إلى الانكماش المالي. وتأسس البنك الدولي للمساعدة في إعادة إعمار دول أوربا المتضررة من الحرب العالمية الثانية وفي التنمية الاقتصادية للمجتمعات ما بعد الكولنيالية التي كانت توشك على الظهور، ومن هنا سبب تسميته رسميا بالبنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار. وكان ينبغي أن يحدث ذلك من خلال تمويل مشاريع إنشاء وتطوير البنية الأساسية (كالطرق والجسور والسدود).

في أعقاب أزمة العالم الثالث الائتمانية سنة ١٩٨٢، تغيَّر دورا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تغيرا دراماتيكيا. فبدأت المؤسستان تفرضان على الدول النامية تأثيرا سياسيا أقوى بكثير، من خلال عملية تشتركان في القيام بها وتشتهر باسم برامج التكييف الهيكلي SAPs. وكانت هذه البرامج تغطِّي نطاقا من السياسات أوسع بكثير من الذي يخوِّله

لمؤسستي بريتن وودز تفويضُهما الأصلي. فلقد باتت مؤسستا بريتن وودز الآن منخرطتين بعمق في جميع مناحي السياسة الاقتصادية في العالم النامي. بل وتوسَّعتا إلى مناطق مثل الميزانيات الحكومية، والتنظيم الصناعي، والتسعير الزراعي، وتنظيم سوق العمل، والخصخصة وغير ذلك. وشهد عقد التسعينيات مزيدا من هذا "التسلل الوظيفي" حيث بدأت المؤسستان في ربط القروض التي تقدمانها بالشروط التي تفرضانها فيما يتعلق بالحكم. فتضمن بذلك التدخل إلى نطاقات كان التدخل فيها حتى ذلك الوقت لا يخطر على بال أحد، مثل الديمقراطية، ولامركزية الحكم، واستقلالية البنوك المركزية، وحوكمة الشركات.

هذا التسلل الوظيفي يثير قضية خطيرة. لقد بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أول الأمر وليس لهما غير تفويض محدود. وأعقب ذلك أن تذرَّعا بأنهما مرغمان على التدخل في مناطق جديدة خارج نطاق تفويضهما الأصلي بما أن لهذه المناطق أيضا تأثيرها على الأداء الاقتصادي، ولأن الفشل في هذه المناطق يدفع الدول إلى اقتراض النقود منهما. غير أنه وفقا لهذا المنطق لن يكون في حياتنا جانب لا يحق لمؤسستي بريتن وودز التدخل فيه، إذ أن لكل ما يجري داخل بلد تأثيرات ضمنية على الأداء الاقتصادي، وينبغي لصندوق النقد والبنك الدوليين وفقا لهذا المنطق أن يفرضا اشتراطاتهما على كل شيء بدءا من قرارات الإنجاب والاندماج العرقي والمساواة الجندرية وحتى القيم الثقافية.

ولا تسيئوا فهمي. فلست ممن يناهضون القروض المشروطة من حيث المبدأ. ومن المنطقي أن يربط المقرض قروضه بشروط، ولكن الشروط ينبغي أن تقتصر على الجوانب وثيقة الصلة بسداد القرض. وإلا حقَّ للمقرض أن يدس أنفه في جميع مناحي حياة المقترض.

افترضوا أنني رجل أعمال صغير أحاول اقتراض نقود من البنك لأقوم بتوسيع مصنعي. سيكون طبيعيا لمدير البنك أن يفرض شروطا من جانب واحد على كيفية سدادي للقرض. بل وقد يكون منطقيا أن يفرض شروطا على نوعية خامات البناء التي يحق لي استخدامها ونوعية الآلات التي يمكنني شراؤها لتوسيع مصنعي. لكنه لو فرض شرطا يلزمني بتقليل الدهون في طعامي على أساس منقطع الصلة تماما بالقرض، وهو أن كثرة الدهون تقلل من قدرتي على السداد، لأنها تجعل صحتي معتلة، فسوف يبدو لي هذا تدخلا غير منطقي على الإطلاق. أما لو كنت في حاجة ماسَّة إلى القروض، فقد أبتلع المهانة وأوافق على هذا الشرط غير المنطقي. لكنه إن تمادى فاشترط عليّ ألا أقضي في البيت غير ساعة واحدة (بناء على أن قضاء وقت أقل مع أسرتي يزيد من وقتي المتاح للعمل وبالتالي يقلل من احتمالية العجز عن السداد) للكمته في وجهه واندفعت خارجا من البنك. وليس ذلك لأنه ما من علاقة لأسلوب تناولي للطعام وأسرتي بقدرتي على إدارة العمل، فهما مرتبطان فعلا، كما يرى مدير البنك، ولكن ارتباطهما هامشي غير مباشر.

في البداية، لم يكن صندوق النقد الدولي يفرض إلا شروطا شديدة الارتباط بإدارة البلد المقترض لميزان مدفوعاته ومن ذلك تخفيض قيمة العملة. ولكنه بدأ يضع شروطا على ميزانيات الحكومات بناء على أن عجز الميزانية سبب رئيسي في مشكلات ميزان المدفوعات. أفضى هذا إلى فرض شروط مثل خصخصة المشاريع المملوكة للدولة، بناء على زعم بأن خسائر هذه المشروعات مصدر أساسي لعجز الميزانية في كثير من الدول النامية. وما كاد يبدأ هذا التوسع في المنطق حتى انطلق ولم يتوقف. فبما أن كل شيء مرتبط بكل شيء سواه، يمكن اشتراط أي شيء. ففي عام ١٩٩٧ في كوريا، على سبيل المثال، وضع صندوق النقد الدولي شروطا على حجم الدين لشركات القطاع الخاص بناء على أن إفراط هذه الشركات في الاقتراض كان السبب الرئيسي في أزمة كوريا المالية.

ولزيادة الطين بلة، غالبا ما تطالب الدول الثرية السامرية الشريرة، بل تشترط لتقديم إسهاماتها المالية لحزم صندوق النقد الدولي، أن يتم حمل الدول المقترضة على تبني سياسات لا علاقة لها بتثبيت الاقتصاد بل هي سياسات تخدم مصالح الدول الثرية مقرضة النقود. فعندما نظر أحد المعلقين على سبيل المثال إلى اتفاقية كوريا مع صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٧، كتب في غضب أن "كثيرا من ملامح خطة صندوق النقد الدولي لا تعدو كونها أقنعة لسياسات طالما حاولت اليابان والولايات المتحدة أن تحمل كوريا على تبنيها. ومن بينها التعجيل . . . بتقليل الحواجز التجارية أمام

منتجات يابانية معينة وفتح أسواق رأس المال بحيث يتسنى لمستثمرين أجانب أن يمتلكوا حصص الأغلبية في شركات كورية، والانخراط في الاستحواذ القسري♦، وتوسيع المشاركة المباشرة في الخدمات المصرفية والمالية. ومع أن ازدياد المنافسة مع السلع المصنّعة المستوردة وازدياد الملكية الأجنبية قد . . . يساعد الاقتصاد الكوري، فقد رأى الكوريون وغيرهم في هذا . . . إساءة استغلال لسلطة صندوق النقد الدولي غايتها إرغام كوريا في وقت ضعفها على قبول سياسات تجارية واستثمارية سبق لها من قبل أن رفضتها"[36]. وهذا كلام لم يقله أناركي مناهض للرأسمالية بل مارتن فيلدستاين أستاذ الاقتصاد المحافظُ في جامعة هارفرد الذي كان مستشارا اقتصاديا أساسيا لرونالد ريجان في الثمانينيات.

هذا التسلل الوظيفي من جانب صندوق النقد والبنك الدوليين بجانب إساءة استغلال الدول الثرية السامرية الشريرة للاشتراطات التي تربطها المؤسستان بقروضهما، يصبح أمرا غير مقبول بصفة خاصة عندما يتمثل تأثير السياسات التي تنتجها مؤسستا بريتن وودز في إبطاء النمو وزيادة التفاوت في توزيع الدخول وزيادة الاضطراب الاقتصادي في أغلب الدول النامية بحسب ما بيّنت في موضع أسبق من هذا الفصل.

♦ الاستحواذ القسري بحسب ما يرد في investopedia على الإنترنت هو شراء شركة لا من خلال الاتفاق مع إدارتها بل من خلال شراء حصص المساهمين مباشرة بدون التفاوض مع الإدارة. المترجم

36 إم فيلدستاين (١٩٩٨)، "التركيز من جديد على صندوق النقد الدولي"، فورين أفيرز، عدد مارس/ ابريل ١٩٩٨، الجزء ٧٧، رقم ٢.

لكن كيف، وبأي منطق على وجه الأرض، يتسنَّى لصندوق النقد والبنك الدوليين أن يصراً طوال كل هذا الوقت على اتباع سياسات خاطئة تفضي إلى نتاجات فقيرة؟ هذا لأن هيكل الحكم يميل بهما أعنف الميل تجاه مصالح الدول الثرية، فيجري اتخاذ قراراتهما بصفة أساسية وفقا لحصة رأس مال كل دولة (أي أن نظام الاقتراع المتبع في المؤسستين هو بعبارة أخرى نظام كل دولار بصوت). ومعنى هذا أن للدول الثرية التي تحظى مجتمعة بـ ٦٠٪ من الحصص التصويتية سيطرة مطلقة على سياسات المؤسستين، بينما تحظى الولايات المتحدة عمليا بحق فيتو في ما تعلَّق من القرارات بثمانية عشر مجالا هي المجالات الأهم على الإطلاق[37].

من نتائج هيكل الحكم هذا أن يفرض صندوق النقد والبنك الدوليان على الدول النامية حزمة سياسات معيارية تعتبرها الدول الثرية صالحة صلاحية مطلقة ـ بدلا من أن تفرضا سياسات مصممة بعناية لكل دولة نامية معينة ـ فتفضي بالتبعية ولا شك إلى أردأ النتائج. ومن النتائج أيضا، أنه

---

37 القرارات المتعلقة بالثمانية عشر مجالا الأهم في صندوق النقد الدولي تحتاج إلى أغلبية ٥٨٪. ويتصادف أن تكون حصة الولايات المتحدة التصويتية ١٧,٣٥٪، وعليه فبوسعها منفردة أن تستخدم الفيتو ضد أي مقترح لا يروق لها. وللاعتراض على مقترح يلزم على الأقل اتفاق الأربع دول التالية للولايات المتحدة في قدرتها التصويتية (اليابان بـ ٦,٢٢٪، ألمانيا بـ ٦,٠٨٪، بريطانيا أو فرنسا بـ ٥,٠٢٪ لكل منهما). هناك أيضا ٢١ موضوعا تستوجب أغلبية ٧٠٪. معنى هذا أن أي مقترح متعلق بهذه القضايا يمكن رفضه إن تكتلت عليه الدول الخمس سابق الذكر من أصحاب الحصص التصويتية الكبرى. انظر آيه بوريا (٢٠٠٤)، "حكم صندوق النقد الدولي في اقتصاد معلوم"، ورقة بحثية لمجموعة الـ ٢٤، يمكن تحميلها من الرابط http://www.g24.org/buiragva.pdf

حتى لو كانت سياساتهما مناسبة، فإنها غالبا ما تفشل لما تلقاه من اعتراضات أبناء هذه البلاد بوصفها إملاءات من الخارج.

وأمام هذه الانتقادات المتزايدة، قام صندوق النقد والبنك الدوليان مؤخرا بردود أفعال من خلال عدد من الطرق. من ناحية، شهدت الفترة الأخيرة بعضا من الحركات المظهرية. وهكذا فإن صندوق النقد الدولي يطلق الآن على "برنامج التعديل الهيكلي" مسمًّى "برنامج تقليص الفقر وتيسير النمو" ليبيِّن أنه يكترث بقضايا الفقر، برغم أنه لم يطرأ تغير يذكر على محتويات البرنامج القديمة. في المقابل، بذلت في الفترة الأخيرة جهود لإجراء حوارات مع دوائر أوسع، منها اشتباك البنك الدولي مع المنظمات غير الحكومية. ولكن تأثيرات هذه المشاورات هامشية في أفضل الحالات. علاوة على أن عددا متزايدا من المنظمات غير الحكومية في الدول النامية يتلقى تمويلات غير مباشرة من البنك الدولي، الأمر الذي يثير المزيد من الشكوك حول قيمة هذه الممارسة كلها.

حاول صندوق النقد والبنك الدوليان أيضا زيادة "الملكية المحلية" في برامجهما بإشراك مزيد من أبناء الدول المعنية في تصميم هذه البرامج. غير أن ذلك لم يؤت إلا ثمارا قليلة. فكثير من الدول النامية تنقصها الموارد الفكرية اللازمة لمحاججة منظمات دولية قوية ذات جيوش من الاقتصاديين المتمرسين وكثير من الدعم المالي. علاوة على أن صندوق النقد والبنك الدوليين اتبعا ما أسميه بمنهج هنري فورد في "التنويع" (فقد كان هنري

فورد يرى أن الزبون يمكن أن يشتري أي سيارة "مهما يكن لونها، ما دامت سيارة سوداء"). فنطاق التنويعات المحلية في السياسات المقبولة بالنسبة للمؤسستين ضيق للغاية. ومع ازدياد نزوع الدول النامية إلى انتخاب أو تعيين من سبق لهم العمل في صندوق النقد أو البنك الدوليين في مناصب مهمة، باتت الحلول "المحلية" تتشابه تشابها متزايدا مع الحلول المقدمة أصلا من مؤسستي بريتن وودز.

وإكمالا للثالوث المدنَّس، أنشئت منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥ في أعقاب انتهاء ما عرف بجولة أورجواي من محادثات الجات. وبما أنني سوف أناقش جوهر ما تقوم به منظمة التجارة العالمية بمزيد من التفصيل في فصول تالية، فلأركز جهدي هنا على هيكلها الحاكم وحده.

تتعرض منظمة التجارة العالمية للانتقاد لعدد من الأسباب. فيعتقد الكثيرون أنها محض أداة تفتح بها الدول المتقدمة بطون أسواق الدول النامية. ويذهب آخرون إلى أنها باتت مطية لتحقيق مزيد من مصالح الشركات متعددة الجنسيات. ولكلا الانتقادين نصيب من الصحة، كما سأبين في فصول تالية.

لكن منظمة التجارة العالمية برغم هذه الانتقادات منظمة دولية تحظى الدول النامية بالكلمة العظمى في تسييرها. وهي خلافا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي "ديمقراطية" - بمعنى أنها تعطي كل بلد صوتا واحدا (وطبعا يمكننا أن نتناقش فيما إذا كان "ديمقراطيا" بحق أن تعطى الصين صوتا

واحدا بسكان يتجاوزون ١,٣ بليون نسمة شأنها شأن لوكسمبورج التي لا يتجاوز سكانها نصف المليون نسمة). وخلافا للأمم المتحدة التي تمتلك الدول دائمة العضوية في مجلسها الأمني حق الفيتو، ليس لبلد حق الفيتو في منظمة التجارة العالمية. ولأن للدول النامية الميزة العددية فإن لها أهمية في المنظمة تتقزّم بجوارها أي أهمية لها في صندوق النقد أو البنك الدوليين.

ولكن الاقتراع، للأسف، لا يجرى نهائيا، وإدارة المنظمة جوهريا تقع في يد قلة تتألف من بضع بلدان ثرية. ويتردد أن جميع المفاوضات المهمة التي تجري أثناء الاجتماعات الوزارية (جينيف ١٩٩٨، وسياتل ١٩٩٩، والدوحة ٢٠٠١، وكانكوم ٢٠٠٣) تتم فيما يعرف بـ الغرف الخضراء بين "من يتلقون الدعوات وحدهم". والدعوات لا توجه إلا إلى الدول الثرية وبعض الدول النامية الكبيرة التي لا سبيل إلى تجاهلها (كالهند والبرازيل). وفي أثناء اجتماع سياتل بالذات تردد أن وفود بعض الدول النامية التي حاولت دخول الغرف الخضراء دونما دعوات تعرضت فعليا للطرد.

ولكن حتى بدون مثل هذه الإجراءات المتطرفة، من المرجَّح أن تنحاز القرارات للدول الثرية القادرة على أن تهدد الدول النامية أو ترشوها مستغلة ميزانيات المساعدات الأجنبية أو ما لها من نفوذ على قرارات الإقراض من صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات المالية "الإقليمية" متعددة الأطراف•.

• من أمثالها بنك التنمية الأسيوي، وبنك إنتر أمريكان للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الأوربي للتنمية وإعادة الإعمار الذي يتعامل مع اقتصاديات الدول الشيوعية السابقة.

علاوة على أنه ثمة فجوة شاسعة في الموارد التفاوضية والثقافية بين مجموعتي البلاد. ولقد حكى لي أحد تلامذتي السابقين، وقد ترك للتو وظيفته في السلك الدبلوماسي ببلده الأفريقي، أنه واحد من ثلاثة أشخاص في بلده هم فقط الصالحون لحضور جميع اجتماعات منظمة التجارة العالمية في جينيف. وبما أن الاجتماعات تتجاوز العشرة في اليوم فقد كان هو وزميلاه يتجاهلون قليلا من الاجتماعات كلية، ويقتسمون البقية. وهو ما يعني أنهم كانوا يخصصون ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات فقط لكل اجتماع. وكانوا في بعض الأحيان يدخلون في الوقت المناسب ويسهمون إسهامات مفيدة، وفي أحيان أخرى كان يسوء حظهم فيتيهون تيها كاملا. في المقابل، نجد لدى الولايات المتحدة ـ ونتخذها مثالا للطرف النقيض تماما ـ عشرات ممن يعملون في حقوق الملكية الفكرية وحدها. ولكن زميلي السابق قال إن بلاده أسعد حظا من عشرين دولة نامية ليس لها ممثل شخصي واحد مقيم في جينيف، ومن بلاد كثيرة تدبر أمورها بشخص أو اثنين. وما أكثر أمثال هذه القصص، ولكنها جميعا تدل على أن المفاوضات التجارية غير متوازنة بصورة فادحة، فما أشبهها بحرب طرف منها يشهر البنادق بينما يقصف الطرف الآخر من السماء.

هل السامريون الأشرار ينتصرون؟

اشتهر عن مارجريت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية التي كانت رأس حرب الثورة النيولبرالية المضادة، قولها ذات مرة لمنتقديها إنه "لا بديل". روح هذه الحجة ـ وهي الحجة المعروفة بـ تينا TINA (وهي الحروف الأولى من كلمات عبارة There Is No Alternative أو "ما من بديل آخر") هي الروح النافذة في تصوير السامريين الأشرار للعولمة.

يحلو للسامريين الأشرار أن يقدموا العولمة بوصفها نتيجة حتمية للتطورات المستمرة في تقنيات التواصل والنقل. ويحلو لهم تصوير منتقديهم بوصفهم نسخ اللوديت المتخلفة في زماننا[38]، وبأنهم الذين "يتقاتلون على من يمتلك شجرة الزيتون". ويذهبون إلى أن معاكسة هذا التيار التاريخي لا تثمر إلا عن كوارث، حسبما تبيَّن من انهيار الاقتصاد العالمي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ومن إخفاقات التصنيع الذي قادته الدولة في البلاد النامية في حقبتي الستينيات والسبعينيات. ويزعمون أن سبيل النجاة الوحيد من قوة المد التاريخي هي العولمة وهم بهذا يقدمون حلا

---

38 ال Luddites هم عمال النسيج الإنجليز في مطلع القرن التاسع عشر الذين حاولوا الوقوف في وجه الثورة الصناعية بتكسيرهم الآلات. في المنتدى الاقتصادي العالمي بديفوس في سويسرا سنة ٢٠٠٣، وصف مستر ريتشارد مكورميك ـ رئيس غرفة الصناعة والتجارة الدولية ـ المتظاهرين المناهضين للعولمة بأنهم "الراغبون في تهيئة العالم للركود ... الذين تجعلهم عدواتهم للنشاط الاقتصادي أعداء للفقراء" بحسب ما نقل موقع بي بي سي الإلكتروني في ١٢ فبراير ٢٠٠٣.

على غرار المقاس الواحد الملائم للجميع من السترة الذهبية المكبلة التي ن ـم جميع الدول الناجحة أنها ارتدتها في طريقها إلى الرخاء.

ولقد بيَّنت في هذا الفصل أن حجة تينا مستخلصة من فهم معيب للغاية للقوى المحركة للعولمة وتحريف للتاريخ بحيث يلائم النظرية. لقد كانت التجارة الحرة فرضا وإملاء، لا اختيارا حرا آثرته الدول الأضعف وأغلب الدول التي تسنَّى لها الاختيار لم تختر التجارة الحرة إلا لفترات عابرة. وتكاد كل الاقتصاديات الناجحة، المتقدمة أو النامية، تكون وصلت إلى ما وصلت إليه عبر اندماج انتقائي استراتيجي مع الاقتصاد العالمي، لا عبر اندماج عالمي غير مشروط. ولقد كان أداء الدول النامية أفضل بكثير عندما كان لديها قدر كبير من الاستقلال في وضع سياساتها أثناء "الأيام الرديئة الغابرة" والتصنيع الذي قادته الدول لا عندما حرمت تماما من هذا الاستقلال خلال العولمة الأولى (في حقبة الحكم الاستعماري والمعاهدات الجائرة) أو حينما كان لديها قدر أقل من هذا الاستقلال (خلال ربع القرن المنصرم).

ليس في العولمة شيء حتمي، لأن ما يدفعها هو السياسة (أي الإرادة والقرارات البشرية) لا التكنولوجيا كما يزعم السامريون الأشرار. ولو كانت التكنولوجيا هي التي تحدد مدى العولمة، لكان من المستحيل أن نفسر لماذا تعولم العالم في السبعينيات (حيث كانت لدينا جميع وسائل الاتصال والنقل باستثناء الإنترنت) بدرجة أقل من تعولمه في سبعينيات القرن التاسع

عشر (عندما كنا نعتمد على سفن تدور بالبخار وعلى البرقيات التلغرافية).
إن كل ما تفعله التكنولوجيا هو أنها ترسم حدود العولمة الخارجية، أما صياغتها نفسها فتعتمد على ما نفعله نحن بسياساتنا الوطنية وعلى الاتفاقات الدولية التي نتوصل إليها. ولو أن هذا هو الحال، فنظرية تينا خاطئة. وهناك بديل، أو هناك بالأحرى بدائل كثيرة للعولمة النيولبرالية الجارية اليوم. وفي بقية الكتاب استكشاف لهذه البدائل.

الفصل الثاني

حياة دانيال ديفو المزدوجة

كيف أصبحت الدول الثرية ثرية؟

عاش دانيال ديفو ـ مؤلف رواية روبنسن كروزو ـ حياة خصبة ، فقبل أن يبدأ كتابة الروايات ، كان رجل أعمال يستورد المنتجات الصوفية ، والجوارب ، والنبيذ ، والتبغ . كما كان يعمل في الحكومة في اليانصيب الملكي وفي مكتب ضريبة الزجاج المخصص لتحصيل "ضريبة الشبَّاك" سيئة السمعة ، وكانت تلك ضريبة على العقارات تتم جبايتها وفقا لعدد الشبابيك في البيت . وكان كذلك كاتبا مؤثرا للمناشير السياسية عاش حياة مزدوجة كجاسوس للحكومة . حيث تجسس في أول الأمر لصالح روبرت هارلي رئيس مجلس العموم المنتمي إلى حزب المحافظين البريطاني . ثم عمل من بعد على تعقيد حياته بأن تجسس لصالح حكومة حزب الويج whig برئاسة روبرت وولبول وهي الخصم السياسي الألدّ لهارلي .

وكأنما لم يكتف دانيال ديفو بما يوجد من محفزات له في كونه رجل أعمال وروائيا وجابي ضرائب وكاتبا سياسيا وجاسوسا ، فكان علاوة على ذلك كله اقتصاديا . ولكن هذا الجانب من حياته أقل شهرة حتى من كونه جاسوسا . فعلى العكس من رواياته ـ ومن بينها روبنسن كروزو ومول فلاندرز ـ نجد أن كتابه الاقتصادي الأساسي "خطة للتجارة الإنجليزية"

(١٧٢٨) يكاد الآن أن يكون منسيا، حتى أنه ما من إشارة إليه على الإطلاق في ترجمة حياته الشهيرة التي كتبها ريتشارد وست، بينما تذكره ترجمة باولا باكشيدر - الفائزة ببعض الجوائز - في علاقته بمواضيع هامشية من قبيل رؤية ديفو لأبناء أمريكا الأصليين[39]. غير أن الكتاب كان سجلا عميقا وشاملا لسياسة الصناعية التيودرية التي يمكن أن نتعلم منها الكثير في يومنا هذا.

في الكتاب (ونسميه **الخطة** بدءا من الآن) يصف ديفو كيف قام الملوك التيودوريون◆ مثل هنري السابع وإليزابث الأولى باستخدام الحمائية والدعم وتوزيع حقوق الاحتكار والتجسس الصناعي المدعوم حكوميا وغيرها من وسائل التدخل الحكومي لتنمية الصناعات الصوفية الإنجليزية، وكانت تلك هي الصناعة الأوربية ذات التكنولوجيا العالية في ذلك الوقت. لقد كان اقتصاد بريطانيا حتى العصور التيودورية متخلفا نسبيا، يعتمد على صادرات الصوف الخام لتمويل الواردات. وكانت الصناعات الصوفية تتركز في البلاد الخفيضة (المعروفة اليوم ببلجيكا وهولندا)، وبالتحديد في مدن برجس وجينت وإيبريس في فلاندرز◆. في حين كانت بريطانيا تقوم

الفصل الثاني

39 رتشارد وست (١٩٩٨) "دانيال ديفو: حياته ومغامراته الغريبة المدهشة"، (دار كارول آند جراف بابليشرز، نيويورك) وباولا باك شيدر (١٩٩٠)، "حياة دانيال ديفو" (مطبعة جامعة جون هوبكنز، بلطيمور).

◆ تمتد الفترة التيودرية من ١٤٨٥ إلى ١٦٠٣ في إنجلترا وويلز. ويكبديا. المترجم

◆ تشير فلاندرز اليوم إلى الجزء الشمالي في بلجيكا الناطق أهله بالهولندية. ويشير الاسم تاريخيا إلى المنطقة الشمالية الغربية من بلجيكا وما يتاخمها في فرنسا وهولندا. ويكبديا. المترجم

بتصدير صوفها الخام ونحصل من جراء ذلك على أرباح معقولة . أما الأجانب الذين كانوا يعرفون كيفية تحويل هذا الصوف إلى ملابس فكانوا يجنون أرباحا أكبر بكثير . وذاك ناموس التنافس : أن يجني القادرون على صنع ما يعجز عنه غيرهم المزيد من الأرباح . وكان ذلك هو الوضع الذي أراد هنري السابع تغييره في أواخر القرن الخامس عشر[40] .

أرسل هنري السابع ـ بحسب ما يروي ديفو ـ بعثات ملكية لتحديد الأماكن المناسبة لتصنيع الصوف[41] . وكان يسرق ـ مثل إدوارد الثالث من قبل ـ العمال المهرة من البلاد الخفيضة[42] . وقام بزيادة الضرائب المفروضة على تصدير الصوف الخام، بل ومنع تصديره مؤقتا، بهدف التشجيع على

---

40 غير أنه لم يكن أول من حاول هذا، فقد حاول ملوك إنجليز أسبق منه مثل هنري الثالث وإدوارد الأول أن يجندوا النساجين الفلمنكيين، وعلاوة على التجنيد، عمل إدوارد الثالث على تركيز centralized تجارة الصوف الخام وفرض سيطرة صارمة على تصدير الصوف. ومنع استيراد الملابس الصوفية ففتح بذلك المجال أمام المنتجين الإنجليز العاجزين وقتها عن منافسة سيطرة المنتجين الفلمنكيين. كما أنه كان رجل دعاية سياسية جيدا للغاية فهم قوة الرموز. فلم يكن هو ورجال بلاطه يلبسون إلا الثياب الإنجليزية ليكونوا قدوة لسياسة "اشتر الإنجليزي" التي اتبعها (شأن غاندي وحركة سواديشي swadeshi). وأمر رئيس مجلس اللوردات أن يكون مجلسه على كرسي من الصوف الإنجليزي (وهو تقليد لم يزل متبعا إلى اليوم) لتأكيد أهمية تجارة الصوف بالنسبة للبلد.

41 بعث هنري السابع مصنّعي الصوف فجابوا على الأقدام أصقاعا عديدة من بلده، هي على التعيين، ويكفيلد، وليدز، وهوليفاكس في ويست رايدنج من يوركشاير وهي مقاطعة اختيرت لحسن موقعها وصلاحيتها للعمل لامتلائها بما لا حصر له من ينابيع الماء ومناجم الفحم وما لزم غير هذين لمثل هذا العمل . . . " . (الخطة، ص ٩٥).

42 هنري السابع "استدرج سرا عددا عظيما من الأجانب، المهرة أشد ما تكون المهارة في التصنيع، ليأتوا فيعلّموا المبتدئين من بني شعبه" . (الخطة، ص ٩٦)

المزيد من المعالجة للمواد الخام داخل الوطن. كما حظر أيضا في عام ١٤٨٩ تصدير الملابس غير المكتملة فيما عدا القطع الرديئة الأدنى من قيمة سوقية معينة بهدف تشجيع المزيد من المعالجة داخل الوطن[43]. وواصل نجله هنري الثامن هذه السياسة فمنع تصدير الملابس غير المكتملة في أعوام ١٥١٢ و١٥١٣ و١٥٣٦.

ولم تكن لدى هنري السابع ـ حسب ما يؤكد ديفو ـ أية أوهام بشأن سرعة المنتجين الإنجليز في مجاراة منافسيهم البارعين في البلاد الخفيضة[44]. فلم يرفع الملك الرسوم المفروضة على تصدير الصوف الخام إلا عندما بلغت الصناعة الإنجليزية من التحقق ما يكفيها للتعامل مع حجم الصوف الواجبة معالجته. فحينئذ سارع هنري إلى سحب الحظر المفروض على الصادرات من الصوف الخام وقد اتضح أن بريطانيا لا تمتلك المقدرة على معالجة جميع الناتج منه[45]. والحق أن بريطانيا بحسب **الخطة** لم تكتسب المقدرة التصنيعية

---

43 جي رامسي (١٩٨٢) "صناعة الصوف الإنجليزي: ١٥٠٠ ـ ١٧٥٠" (مكميلان، لندن وباسنجستوك)

44 أدرك هنري السابع "أن الفلمنكيين قدامى في الصنعة، مديدو الخبرة، تقلَّبت أيديهم فيها ذات اليمين وذات الشمال، بين أنواع وألوان من السلع، ليس للإنجليز في الوقت الراهن أن يعرفوها، وليست بأيديهم من المهارة ما يكفي لمحاكاتها: فعليه من ثم أن يتدرَّج في التقدم". وعليه فقد "علم ... أن طلب هذه الذروة مثلما يقتضي أشد الحرص والحذر، يقتضي الصبر، ولن يحققه التسرع، ولا ينبغي الدفع إليه بالمزيد من الحماس". (**الخطة**، ص ٩٦)

45 هنري السابع "لم يبادر بمنع تصدير الصوف إلى الفلمنكيين، ولا هو أثقل تصديره، إلا بعد سنين، بضرائب أكثر من التي كانت مفروضة عليه من قبل". (**الخطة**، ص ٩٦). أما عن حظر تصدير الصوف فيقول ديفو إن هنري السابع "كان أبعد ما يكون عن القدرة على تحقيق مخططه فلم يستطع أن يصل إلى الحظر الكامل لتصدير الصوف في هذه الحقبة" (**الخطة**، =

التي تسمح لها بفرض حظر كامل على صادرات الصوف إلا في عام ١٥٨٧، أي في منتصف فترة حكم إليزابث الأولى (١٥٥٨ ـ ١٦٠٣) بعد قرابة مائة عام على بدء هنري السابع سياسة "التصنيع بديلا للاستيراد" سنة ١٤٨٩ "[46]. وما أن تم تنفيذ الحظر الكامل على تصدير الصوف الخام حتى لحق الخراب بالمصنِّعين المنافسين في البلاد الخفيضة جراء حرمانهم من موادهم الخام.

لولا السياسات التي فرضها هنري السابع فانتهجها خلفاؤه من بعده وعززوها، لكان من الصعب للغاية، ما لم يكن من المستحيل، على بريطانيا أن تحول نفسها من مُصدِّر للمادة الخام إلى مركز أوربي للصناعات التكنولوجية العالية آنذاك. حيث صارت صناعة الصوف أهم صناعة تصديرية في بريطانيا. وهي التي وفرت أكبر العائدات التصديرية التي موّلت الاستيراد الضخم للمواد الخام والأغذية بما عمل على تغذية الثورة الصناعية[47]. وهكذا تبدِّد الخطةُ الأسطورةَ التأسيسيةَ للرأسمالية القائلةَ بأن بريطانيا نجحت لأنها اكتشفت الطريق الحقيقي للرخاء قبل غيرها من الدول ـ أي طريق السوق الحرة والتجارة الحرة.

= ص٩٦) وهكذا، وبرغم أن هنري السابع "تظاهر مرةً بإيقاف تصدير الصوف، فقد وجَّه إلى الخروج على أمره، ثم ألغى الحظر بالكلية" (الخطة ص ٩٧)

46 (الخطة ص٩٧و٩٨)

47 بلغت صادرات الثياب (الصوفية في الغالب) نحو ٧٠٪ من الصادرات الإنجليزية في عام ١٧٠٠ وبقيت تفوق الـ ٥٠٪ من إجمالي الصادرات حتى سبعينيات القرن الثامن عشر. آيه ماسون (١٩٧٨)، "نمو الصناعة البريطانية"، (بي تي باستفورد، لندن) ص ٨٥.

غالبا ما يستخدم أساتذة الاقتصاد بطلَ دانيال ديفو الروائي - وهو روبنسن كروزو - بوصفه المثال النقي لـ "الرجل الاقتصادي العقلاني"، أي بطل اقتصاد السوق الحر النيولبرالي. فيذهب هؤلاء إلى أن كروزو كان مجبرا - برغم عيشه وحده - على اتخاذ قرارات "اقتصادية" طوال الوقت. كان عليه أن يقرر حجم العمل اللازم لإشباع رغبته في الاستهلاك المادي والراحة. ولكونه رجلا عقلانيا، فهو يخصص بدقَّة أقلَّ قدر ممكن من العمل لتحقيق هذا الهدف. وبفرض أن كروزو يكتشف رجلا يعيش وحده على جزيرة مجاورة، فكيف لهما أن يتاجرا مع أحدهما الآخر؟ تقول نظرية السوق الحرة إن ظهور سوق (تبادل) لا يغيِّر جذريا من طبيعة وضع كروزو. فالحياة ستمضي على كثير مما كانت عليه، مع اعتبار إضافي هو أنه الآن بحاجة إلى وضع سعر للتبادل بين منتجه ومنتج جاره. ولكونه رجلا عقلانيا، فإنه سيواصل اتخاذه القرارات السليمة. ويرى اقتصاديو السوق الحرة أن نجاح السوق الحرة يرجع إلى أننا مثل كروزو بالضبط. فنحن نعرف بالضبط ما الذي نريد، والطرق المثلى لتحقيقه. وعليه، فترك الناس يفعلون ما يشاءون، وتركهم يعرفون الصالح لهم من الطالح، هو أفضل وسيلة لإدارة الاقتصاد. فالحكومة لا تفعل شيئا سوى أنها تعترض الطريق.

ولكن نوع الاقتصاد الذي تقوم عليه الخطة لديفو هو النقيض التام لاقتصاد كروزو. ففي الخطة يبيِّن ديفو بوضوح أن ما أنمى صناعة الصوف البريطانية هو الحماية الحكومية والدعم - وليس السوق الحرة. ففي رفض

[illegible] السوق مفادها أن بريطانيا منتج كفء للصوف الخام وينبغي أن تظل كذلك. قام هنري السابع بوضع سياسات شوّهت عمدا تلك الرؤى الراهنة فبدأ بهذا العملية التي حولت بريطانيا في نهاية المطاف إلى أمّة صناعية رائدة. والتنمية الاقتصادية بحاجة إلى أناس من نوعية هنري السابع يتخيلون مستقبلا جديدا، لا إلى أناس مثل كروزو يعيشون يوما بيوم. وعلاوة على حياة ديفو المزدوجة بوصفه جاسوسا، فإنه كان أيضا يعيش حياة مزدوجة في الاقتصاد، دون أن يدرك ذلك، ففي عمله الروائي ابتكر الشخصية المركزية في اقتصاديات السوق الحرة، غير أن تحليله الاقتصادي أوضح بلا لبس حدود السوق الحرة والتجارة الحرة.

بريطانيا تسيطر على العالم

بدأ ديفو حياته المزدوجة كجاسوس لحساب حكومة المحافظين، لكنه تجسس لاحقا - كما أسلفت - لحساب حكومة روبرت وولبول الويجية. وولبول هذا يشتهر بأنه أول رئيس وزراء بريطاني وإن كان معاصروه لم يطلقوا عليه هذا اللقب قط[48].

عرف وولبول بالرشوة والفساد، حتى قيل عنه إنه "جعل من الفساد نظاما معتمدا". كان الرجل يتلاعب برشاقة بتوزيع الألقاب الأرستقراطية، والمناصب الحكومية والعلاوات بغية الحفاظ على قاعدة سلطته، وذلك ما أبقاه رئيسا للوزراء على مدار إحدى وعشرين سنة مذهلة (١٧٢١-١٧٤٢). وقد قام جوناثان سويفت بتخليد مهاراته السياسية في روايته رحلات جليفر من خلال شخصية فلمْناب، وكان فلمناب رئيسا لوزراء إمبراطورية ليليبوت وبطل رقصة الحَبَل، وهي الآلية العابثة التي كان يُختار من خلالها شاغلو الوظائف في ليليبوت[49].

---

48 غير أن وولبول، بصفة جوهرية، يستحق اللقب، فلم تحظ حكومة من قبله بمثل ما حظي به هو وحكومته من سلطة. كما كان هو أول من يقيم (سنة ١٧٣٥) في ١٠ شارع داوننج، أي في المقر الشهير لرئيس الوزراء البريطاني.

49 كان وولبول أيضا محط انتقادات لاذعة، بسبب فساده في المقام الأول، من شخصيات أدبية مهمة أخرى في زمنه، مثل دكتور صمويل جونسن (قاموس اللغة الإنجليزية) وهنري فيلدنج (توم جونز) وجون جاي (أوبرا الشحاذ). ويبدو أنه ما كان لأحد أن يحقق مكانة في العالم الأدبي الجورجي ما لم يكن لديه ما يقدح به في وولبول. ولم تتوقف صلته بالأدب على ذلك=

غير أن وولبول كان يتسم بأداء رفيع الكفاءة في إدارة الاقتصاد. ففي الوقت الذي كان فيه مستشارا للخزانة، قام بتعزيز الجدارة الائتمانية لحكومته من خلال إنشاء "صندوق الاحتياطي" المخصص لسداد الديون. وقد تولى رئاسة الوزراء في عام ١٧٢١ باعتباره الشخص الوحيد القادر على إدارة الفوضى المالية التي خلفتها فقاعة بحر الجنوب المغمورة•.

وعند توليه رئاسة الوزراء، أطلق وولبول سياسة إصلاح نجحت في تحويل السياسة البريطانية الصناعية والتجارية تحويلا دراماتيكيا. كان الهدف من السياسات البريطانية بصفة عامة - قبل وولبول - هو اغتنام التجارة من خلال الاستعمار وقانون الإبحار (الذي اشترط على كل تجارة مع بريطانيا أن تتم من خلال سفن بريطانية) وخلق عائدات حكومية. وكان تعزيز تصنيع الصوف هو الاستثناء الأهم، ولكن حتى هذا كان يحدث بدافع من خلق العائدات الحكومية. في المقابل، كان الهدف من السياسات التي استحدثها

= فحفيده من الجيل الرابع "هوراس وولبول"، وكان في بعض الأحيان سياسيا، وفي أخر رواتيا يعد مؤسس الرواية القوطية. ويحسب له أيضا أنه الذي سك مصطلح serendipity من قصة فارسية عن جزيرة سرنديب الغامضة (التي يقال إنها جزيرة سريلانكا). (ويعرف قاموس وبستر الجامعي serendipity بأنها "الحظ الذي يتخذ شكل العثور على أشياء قيمة دونما بحث عنها" - المترجم)

• تأسست شركة بحر الجنوب عام ١٧١١ على يد روبرت هارلي - أول رئيس للجاسوس ديفو - وحصلت على حقوق منفردة للتجارة في جنوب أمريكا الأسبانية. ولم تحقق الشركة غير أرباح فعلية ضئيلة، ولكنها هولت في الحديث عن رأسمالها مستغلة أكثر الشائعات تطرفا فيما يتعلق بقيمتها وتجارتها المحتملة. مما أدى إلى حالة خطرة من السعار على أسهمها عام ١٧٢٠ بحيث ارتفع سعر السهم فيها إلى عشرة أمثال خلال سبعة شهور من يناير إلى أغسطس من عام ١٧٢٠. ثم بدأ سعر السهم في السقوط - في مطلع ١٧٢١ - إلى ما كان عليه في يناير ١٧٢٠

وولبول بعد عام ١٧٢١ هو التحفيز المقصود للصناعات التصنيعية. وعند تقديمه للقانون الجديد، قال وولبول، من خلال خطاب الملك للبرلمان: "إن من الواضح أنه ما من شيء أكثر إسهاما في تحسين حال الجماهير من تصدير السلع المصنَّعة واستيراد المواد الخام الأجنبية"[50].

استهدف تشريع وولبول في عام ١٧٢١ في جوهره حماية الصناعات البريطانية التصنيعية من المنافسة الأجنبية، ودعمها وتشجيعها على التصدير[51]. وارتفعت التعريفات المفروضة على السلع المصنعة المستوردة ارتفاعا واضحا، في حين خُفِّضت التعريفات المفروضة على المواد الخام المستوردة، أو ألغيت كلية. وتم تشجيع الصادرات المصنعة من خلال سلسلة من الإجراءات التي كان من بينها دعم التصدير[52]. وأخيرا وضعت

50 يرد عند إف ليست في "النظام الوطني للاقتصاد السياسي"، الذي صدرت في عام ١٨٨٥ ترجمة سامسن لويد له عن طبعته الأصلية الألمانية الصادرة في عام ١٨٤١ (لونجمان، جرين آند كمباني ـ لندن) ص ٤٠

51 لتفاصيل ذلك، انظر إن بريسكو (١٩٠٧) "السياسة الاقتصادية لروبرت وولبول" (مطبعة جامعة كولمبيا، نيويورك) صفحات ١٣٣ـ١٣٤ و ١٤٨ـ١٥٥ و ١٦٩ـ١٧١، وآر ديفيس (١٩٦٦)، "صعود الحماية في إنجلترا: ١٦٨٩ ـ ١٧٨٦"، مجلة "Economic History Review" الجزء ١٩، صفحات ٣١٣ـ٣١٤، وجيه مكسكر (١٩٩٦) "السياسات التجارية البريطانية والمستعمرات الأمريكية" في إس إنجرمان وآر جولمان (محرران) كتاب كمبردج لتاريخ الولايات المتحدة الاقتصادي" المجلد الأول ١: الحقبة الاستعمارية (مطبعة جامعة كمبردج، كمبردج) ص ٣٥٨، سي ويلسن (١٩٨٤) "التدرب على المهن الحرفية في إنجلترا، ١٦٠٣ ـ ١٧٦٣، الطبعة الثانية. (لونجمان، لندن ونيويورك) ص ٢٦٧.

52 امتد دعم الصادرات (وكان يسمى آنذاك بالهبات) ليشمل موادا تصديرية جديدة كمنتجات الحرير (١٧٢٢) والبارود (١٧٣١) بينما زِيد الدعم القائم لقماش الأشرعة والسكر المكرر في عامي ١٧٣١ و١٧٣٣ على الترتيب.

قواعد للتحكم في جودة المنتجات المصنعة، لا سيما منتجات النسيج، بحيث يعجز المصنعون منعدمو الضمير عن الإضرار بسمعة المنتجات البريطانية في الأسواق الأجنبية[53].

تتشابه هذه السياسات بصورة ملفتة مع السياسات التي استخدمتها بنجاح "معجزات" شرق آسيا الاقتصادية كاليابان وكوريا وتايوان بعد الحرب العالمية الثانية. فالسياسات التي يؤمن الكثيرون ـ وكنت منهم ـ أنها اخترعت على أيدي صناع السياسة اليابانيين في الخمسينيات، مثل "رد رسوم المدخلات للسلع المصنعة عند تصديرها"• وفرض الحكومة لمعايير جودة للمنتج المصدر✤، ما هي إلا سياسات اخترعتها بريطانيا قديماً[54].

---

53 بتعبير بريسكو "فهم وولبول أن نجاح البيع في سوق عالي التنافسية يستوجب ارتفاع مستوى السلع. والمصنِّع طلبا لتقليل أسعاره عن أسعار منافسه قد يعمد إلى تقليل جودة سلعه الأمر الذي يؤثر في النهاية على سلع مصنعة في إنجلترا. ولم يكن ثمة إلا سبيل واحد لضمان ارتفاع مستوى السلع، وهو أن يضع الإشراف الحكومي قواعد للمصنِّع". (بريسكو، ١٩٠٧، ص ١٨)

• حيث يحصل المصنِّع عند قيامه بتصدير منتجه على التعريفة التي دفعها مقابل المدخلات التي استوردها لتصنيع المنتج. وهي سياسة لتشجيع التصدير.

✤ حيث تقوم الحكومة بوضع معايير الحد الأدنى للجودة بالنسبة للمنتجات المصدرة وتعاقب المصدرين الذين لا يحققونها. وتهدف هذه السياسة إلى منع الصادرات التي تقل عن معايير الجودة من تلويث صورة البلد التصديرية. وهي سياسة مفيدة عندما لا تكون المنتجات حاملة لعلامة تجارية مميزة فيتم التعرف عليها من خلال بلد المنشأ.

54 يوضح بريسكو (١٩٠٧) أن أول ردٍّ للرسوم كان في ظل وليم وماري لتصدير أنواع مختلفة من المشروبات الكحولية (ص ١٣٥)

بقيت سياسات وولبول الحمائية سارية طوال القرن التالي مما [illegible]
الصناعات البريطانية على اللحاق بمنافسيها في القارة ثم تجاوزها في [illegible]
الأمر. وبقيت بريطانيا بلدا عالي الحمائية حتى منتصف القرن التاسع عشر.
ففي عام ١٨٢٠، كان متوسط التعريفة البريطانية المفروضة على الواردات
المصنعة بين ٤٥ ـ ٥٥٪، مقارنة بـ ٦ ـ ٨٪ في الدول الخفيضة، و٨ ـ ١٢٪ في
ألمانيا وسويسرا ونحو ٢٠٪ في فرنسا[55].

غير أن التعريفات لم تكن السلاح الوحيد في ترسانة السياسة التجارية البريطانية. فعندما كان الأمر يتعلق بمستعمراتها، كان من دواعي سرور بريطانيا أن تفرض حظرا على الأنشطة الصناعية المتقدمة التي لم تكن ترغب لها في التطور. ومن ذلك أن وولبول منع إنشاء مصانع لف وتقطيع الحديد الصلب في أمريكا، مما أرغم الأمريكيين على التخصص في صناعات أخرى منخفضة القيمة المضافة مثل الحديد الغفل pig iron وحديد التسليح bar iron، بدلا من منتجات الصلب مرتفعة القيمة المضافة.

---

55 أرقام ألمانيا وسويسرا والدول الخفيضة (وكانت بلجيكا وهولندا متحدتين في ما بين ١٨١٥ ـ ١٨٣٠) مأخوذة من بي بايروخ (١٩٩٣) اقتصاديات تاريخ العالم: أساطير ومفارقات (فيتهيف، برايتن) ص ٤٠ جدول ٣,٣. لم يقم بايروخ الرقم الفرنسي بسبب صعوبة حسابه لكن جون ناي يقدر إجمالي التعريفة الفرنسية (وليس تعريفة التصنيع وحدها) بناء على الإيصالات الضريبية التي تحدد الرقم بـ ٢٠,٣٪ في الفترة من ١٨٢١ إلى ١٨٢٥. وفي ضوء أن الرقم البريطاني المناظر كان ٥٣,١٪ وهو ما يتماشى مع تقدير باريوخ بـ ٤٥ـ٥٥٪، فقد لا يجافي المنطق أن نقول إن معدل سعر تعريفة التصنيع الفرنسية كانت نحو ٢٠٪، انظر جيه ناي (١٩٩١)، "خرافة التجارة الحرة في بريطانيا وحصن فرنسا: التعريفات والتجارة في القرن التاسع عشر" مجلة " Journal of Economic History " الجزء ٥١، عدد ١

كذلك قامت بريطانيا بمنع الصادرات من مستعمراتها التي كانت تنافس منتجاتها، في الداخل والخارج. ومن ذلك منعها واردات الأنسجة القطنية (المعروفة بالكليكو calicoes) من الهند والتي كانت في ذلك الوقت أفضل من مثيلاتها البريطانية. في عام ١٦٩٩ منعت تصدير الأقمشة الصوفية من مستعمراتها إلى دول أخرى (قانون الصوف) مما دمر صناعة الصوف الأيرلندية وأعاق نشوء صناعة للصوف في أمريكا.

وأخيرا، وضعت سياسات لتشجيع إنتاج السلع الأولية في المستعمرات. قدم وولبول دعما لصادرات المواد الخام المنتجة في المستعمرات الأمريكية (كالقنب والخشب وأخشاب البناء) من الجانب الأمريكي وألغى ضرائب الاستيراد على المواد الخام للجانب البريطاني. فقد كان يريد التثبت من بقاء المستعمرات على إنتاج السلع الأولية وعدم نشوئها كمنافسين للمصنِّعين البريطانيين. وبهذا اضطرت المستعمرات إلى ترك الصناعات ذات "التكنولوجيا العالية" والأرباح العالية في أيدي البريطانيين - فضمن ذلك بقاء بريطانيا مستمتعة بمزايا الوجود في طليعة التنمية العالمية[56].

---

56 يوجز بريسكو (١٩٠٧) بدقة هذا الجانب في سياسة وولبول بقوله "من خلال القواعد الصناعية والتجارية، بذلت محاولات لقصر نشاط المستعمرات على إنتاج المواد الخام التي كانت تقوم بريطانيا بتصنيعها، تثبيطا لأي مصنّعين قد ينافسون بأي طريقة البلد الأم، وحصر أسواقهم إلا أمام التاجر الإنجليزي والمصنّع الإنجليزي" ص ١٦٥

حياة الاقتصاد البريطاني المزدوجة

شنَّ أول اقتصاديي السوق الحر في العالم - وهو آدم سميث - هجوماً ضاريا على ما أسماه بـ "النظام المركنتلي mercantile" الذي كان وولبول مهندسه الأساسي. صدر كتاب آدم سميث - ورائعته - "ثروة الأمم" في عام ١٧٧٦، أي في ذروة النظام المركنتلي البريطاني. وذهب فيه إلى أن المحاذير التي يفرضها النظام على المنافسة من خلال الحماية والدعم ومنح حقوق الاحتكار تضير بالاقتصاد البريطاني•.

أدرك آدم سميث أن الزمن عفا على سياسات وولبول. ولولا هذه السياسات لتلاشت صناعات بريطانية كثيرة تماما قبل أن تتسنى لها فرصة اللحاق بمنافسيها الخارجيين الذين كانوا يفوقونها. ولكن بمجرد أن أصبحت الصناعات البريطانية قادرة على المنافسة العالمية، حتى تضاءلت ضرورة الحمائية بل لقد أصبحت معيقة للإنتاج. فشأن حماية الصناعات التي لم تعد بحاجة إلى الحماية أن تصيبها بالرضا وانعدام الكفاءة كما لاحظ سميث. لذلك فقد كان تبني التجارة الحرة في ذلك الوقت يصبُّ بصورة متزايدة في صالح بريطانيا. ومع ذلك فقد كان سميث، بصورة من الصور.

• وبرغم ذلك كان سميث وطنيا أكثر مما كان اقتصاديا. فهو ما ساند السوق الحرة والتجارة الحرة إلا ظنا منه بأن فيهما الخير لبريطانيا، كما نلمس من ثنائه على "قوانين الإبحار" - وهي أفدح القواعد "المشوهة للسوق" - بوصفها "الأكثر حكمة بين القواعد التجارية في إنجلترا".

سابقا لعصره. إذ تحتّم مرور جيل كامل قبل أن تصبح رؤاه نافذة حتما، كما تحتم مضيُّ ٨٤ عاما على طباعة **ثروة الأمم** قبل أن تصبح بريطانيا دولة تجارة حرة بحق.

بحلول نهاية الحروب النابليونية في عام ١٨١٥، أي بعد أربعة عقود من صدور **ثروة الأمم**، كان المصنّعون البريطانيون قد احتلوا بكل تأكيد مكانة الأكفأ في العالم، اللهم إلا في قليل من المجالات المحدودة التي ظلت الدول الخفيضة كبلجيكا وسويسرا تحوز فيها الريادة التكنولوجية. وأدرك المصنّعون البريطانيون عن حق أن التجارة الحرة آنذاك كانت تصب في صالحهم، فشرعوا يتكتّلون من أجلها (أما وقد قلنا ذلك، فمن الطبيعي أنهم بقوا راضين بالمحاذير التجارية ما دامت تلائمهم، كما فعل مصنّعو القطن عندما تعلق الأمر بتصدير آلات النسيج التي كانت لتساعد منافسيهم الأجانب). ولقد ثار غضبهم على نحو خاص إزاء الحظر المفروض بموجب قوانين المحاصيل التي حدّت من قدرة البلد على استيراد الحبوب الرخيصة. فقد كان من مصلحتهم أن تقل أسعار الغذاء، لما يعنيه ذلك من تناقص الأجور وزيادة الأرباح.

ولقيت الحملة المناهضة لقوانين المحاصيل عونا حاسما من رجل الاقتصاد والسياسة والمضارب في البورصة ديفيد ريكاردو. أتى ريكاردو بنظرية الميزة النسبية التي لا تزال تشكل جوهر نظرية التجارة الحرة. وكان الناس قبل ريكاردو يحسبون أن التجارة الخارجية لا يكون لها معنى إلا إن

استطاعت دولة أن تقوم بشيء ما بسعر أرخص من شريكها التجاري. غير أن ريكاردو ـ في تناقض مبهر لهذه الملاحظة الشائعة والمنطقية ـ ذهب إلى أن التجارة بين بلدين قد يكون لها معنى حتى إن استطاعت إحداهما أن تقوم بكل شيء بسعر أرخص من الأخرى. فبرغم أن هذه البلد أكثر كفاءة من الأخرى في إنتاج كل شيء، فلا يزال لها أن تربح من خلال التخصص في أشياء تملك فيها ميزة التكلفة الأعظم على حساب شريكتها التجارية وبالعكس، حتى الدولة التي ليست لديها أي ميزة تكلفة على شريكتها التجارية في إنتاج أي منتج يمكن أن تربح من خلال التجارة إن هي تخصصت في منتجات لديها فيها أقل ميزة تكلفة. وبهذه النظرية قدم ريكاردو لأرباب التجارة الحرة في القرن التاسع عشر أداة بسيطة وقوية في الآن نفسه للزعم بأن في التجارة الحرة نفعا لكل بلد.

نظرية ريكاردو صحيحة بالتأكيد ـ في حدودها الضيقة. فالنظرية تقول محقةً إنه من الخير للدول ـ وقد قبلت بمستوياتها الحالية من التكنولوجيا بوصفها أمرا مسلما به ـ أن تتخصص في أشياء هي أقدر على القيام بها. ومنذا الذي يعارض هذا؟

غير أن نظريته تفشل حينما تود دولة أن تمتلك تكنولوجيات أكثر تطورا تمكنها من القيام بأشياء صعبة لا يستطيع القيام بها إلا القليلون ـ أي حينما تود دولة أن تطور اقتصادها. فاستيعاب التكنولوجيا الجديدة يحتاج وقتا وخبرة، ولذلك يحتاج المنتجون الذين يعتمدون على تكنولوجيا متخلفة

لفترة حماية من المنافسة الأجنبية أثناء فترة التعلم. وهذه الحماية مكلفة، لأن البلد تتخلى عن فرصة استيراد منتجات أفضل وأرخص. غير أنه ثمن لا بد أن تدفعه كل بلد راغبة في امتلاك صناعة متطورة. ومن وجهة النظر هذه تصبح نظرية ريكاردو ملائمة للراضين بالوضع الراهن وليس للراغبين في تغييره.

حدث التغير الكبير في السياسة التجارية البريطانية في عام ١٨٤٦ بتغيير قوانين المحاصيل وإلغاء التعريفات على الكثير من السلع المصنعة. ويحلو اليوم لاقتصاديي التجارة الحرة أن يصوروا إلغاء قوانين المحاصيل بوصفها الانتصار النهائي لحكمة آدم سميث وديفيد ريكاردو على مركنتلية المتشبثين بالخطأ [57]. حتى أن رائد اقتصاديي التجارة الحرة في زماننا وهو جاجديش بهجواتي من جامعة كولومبيا يدعوها "التحول التاريخي" [58].

---

57 يقول ويلي دي كليرك، المفوض الأوربي للعلاقات الاقتصادية الخارجية في أواخر الثمانينيات، إنه "ما كان للتجارة الحرة أن تزدهر للمرة الأولى إلا نتيجةً للشرعية النظرية التي اكتسبتها من خلال آدم سميث وآخرين من حركة التنوير الأسكتلندي، في مقابل المركنتلية المنتشرة المدعومة من ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وديفيد هيوم، وما كان لها أن تزدهر إلا نتيجةً للاستقرار النسبي الذي وفرته المملكة المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة الرشيدة نسبيا أو المهيمنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر". ويلي دي كليرك (١٩٩٦) "نهاية التاريخ بالنسبة للتجارة الحرة؟" في جيه بهجواتي وإم هيرش (محرران) جولة أورجواي وما بعدها"، مقالات تكريما لآرثر دانكل (مطبعة جامعة ميشيجان، آن آربر) ص ١٩٦.

58 جيه بهجواتي (١٩٨٥)، "الحمائية" (مطبعة معهد مساتشوستس للتكنولوجيا، كمبردج، مساتشوستس) ص ١٨. يعلّق بهجواتي، وغيره من اقتصاديي التجارة الحرة اليوم، كثيرا من=

غير أن كثيرا من المؤرخين العارفين بهذه الفترة يبيّنون أن تخفيض أسعار الغذاء لم يكن غير أحد أهداف المناهضين لقوانين المحاصيل. فقد كان كذلك فعلا من أفعال "إمبريالية التجارة الحرة" يرمي إلى "إعاقة الاتجاه نحو التصنيع في القارة بزيادة حجم سوق المنتجات الزراعية والمواد الأولية" [59]. فقد كانت بريطانيا تريد من توسيع سوق المنتجات الزراعية فيها أن تغوي منافسيها إلى الارتداد إلى الزراعة. والحق أن قائد حركة مناهضة قوانين المحاصيل ريتشارد كوبدن ذهب إلى أنه بدون قوانين المحاصيل فإن "كل الاحتمالات تشير إلى أن نظام المَصْنَع ما كان ليعرف طريقه إلى أمريكا وألمانيا. ويقينا ما كان له أن يزدهر ازدهاره الحالي في هاتين البلدين، وفي فرنسا، وفي بلجيكا، وفي سويسرا من خلال الهبات السخية التي قدمها غذاء العامل البريطاني عالي السعر للمصنِّعين قليلي التغذية في هذه البلاد" [60]. وبمثل هذه الروح، وفي عام ١٨٤٠، قام جون

= الأهمية على هذه الواقعة حتى أنه يجعل من غلاف الكتاب رسما كاريكاتيريا نشر عام ١٨٤٥ في مجلة سياسية ساخرة تدعى بانش (Punch اللكمة) ويصوِّر رئيس الوزراء روبرت بيل صبيا مرتبكا يهتدي إلى طريق التجارة الحرة المستقيم بعون من الحازم منتصب القامة ريتشارد كوبدن الرائد في الحملة المناهضة لقوانين المحاصيل.

59 سي كيندلهرجر (١٩٧٨)، "لحاق ألمانيا بإنجلترا، ١٨٠٦ إلى ١٩١٤"، (الفصل السابع) في رد الفعل الاقتصادي: دراسات مقارنة في التبادل التجاري، والتمويل، والنمو (مطبعة جامعة هارفرد، كمبريدج، مساتشوستس) ص ١٩٦

60 هذه الفقرة مأخوذة من "كتابات ريتشارد كوبدن السياسية"، ١٩٦٨، وليم ريدجواي، لندن، الجزء الأول، ص ١٥٠، بحسب ما يوردها إي راينرت (١٩٩٨) في "المواد الخام في تاريخ السياسة الاقتصادية أو لماذا وافق ليست (نصير الحمائية) وكوبدن (نصير التجارة الحرة) على =

باورنج من هيئة التجارة ـ وهي من العناصر المهمة في اتحاد مناهضة قوانين المحاصيل ـ بتوجيه نصيحة سافرة للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي الألماني بالتخصص في زراعة القمح من أجل شراء السلع البريطانية المصنّعة[61]. وفوق ذلك لم يتم إلغاء التعريفات الجمركية كلية إلا بحلول عام ١٨٦٠. أي أن بريطانيا لم تتبن التجارة الحرة إلا حينما امتلكت الريادة التكنولوجية على حساب منافسيها الواقعين "فيما وراء حدود التعريفات العالية طويلة الأجل" كما قال المؤرخ باول بايروخ[62]. فلا عجب أن تكلم فريدريتش ليست عن "ركل السلم".

=التجارة الحرة في المحاصيل؟" في جي كوك (محررا) "التجارة الحرة سياساتها واقتصادياتها ـ الحرية والتجارة" الجزء الثاني روتليدج، لندن) ص ١٩٢

61 انظر دي لاندس (١٩٩٨) ثروة الأمم وفقرها (دبليو دبليو نورتن آند كمباني، نيويورك) ص ٥٢١

62 باريوخ (١٩٩٣) ص ٤٦ كما ذهبت إحدى لجان التحقيق الفرنسية في القرن التاسع عشر إلى أن "إنجلترا لم تبلغ ذروة الرخاء إلا بالإصرار طوال قرون على نظام الحماية والحظر"، نقلا عن دبليو آشوورث (٢٠٠٣) "العوائد الجمركية والضرائب ـ التجارة والإنتاج والاستهلاك في إنجلترا ١٦٤٠ ـ ١٨٤٥" (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد) ص ٣٧٩

أمريكا تدخل الشجار

لعل أفضل نقد لنفاق بريطانيا كان ينبغي أن تكتبه يد ألماني، ولكن أفضل البلاد مقاومة لسياسة ركل السلم البريطانية لم تكن ألمانيا. ولم تكن فرنسا المشهورة بكونها اللحن الحمائي المضاد والمكمل للحن التجارة الحرة البريطاني. الحق أن القوة المضادة جاءت من الولايات المتحدة، المستعمرة البريطانية سابقا، ونصيرة التجارة الحرة اليوم.

في ظل الحكم البريطاني، لقيت أمريكا المعاملة الاستعمارية البريطانية كاملة غير منقوصة. حيث أنكرت بريطانيا عليها استخدام التعريفات لحماية صناعاتها الجديدة. ومنعتها من تصدير منتجات تنافس المنتجات البريطانية. ودعمتها لإنتاج المواد الخام. بل لقد فرضت محاذير كاملة على ما يمكن للأمريكيين تصنيعه. وليس أفضل وصفا للروح الكامنة وراء ذلك كله من عبارة قالها وليم بِيت الكبير في عام ١٧٧٠ عندما سمع بنشوء صناعات جديدة في المستعمرات الأمريكية فقال ـ وشاع قوله ـ إنه "لا ينبغي السماح لمستعمرات (إنجلترا الجديدة) أن تنتج ولو مسمار حدوة حصان"[63]. ولكن السياسة البريطانية كانت في واقع الأمر أرقّ مما قد توحي به هذه العبارة: فقد

---

63 بحسب ما ترد عند ليست (١٨٤١) ص ٩٥، حيث يشار إلى بيت بوصفه إيرل كاتهام حسب لقبه في ذلك الوقت.

سمح بشيء من الأنشطة الصناعية. وإن تم حظر تصنيع منتجات التكنولوجيا العالية.

لم تكن قلوب البريطانيين كلهم في قسوة قلب بيت. فمنهم من كان على قناعة بأنه يساعد الأمريكيين إذ يوصيهم بالتجارة الحرة. في **ثروة الأمم** وجَّه آدم سميث - وهو أبو اقتصاديات السوق الحرة الاسكتلندي - للأمريكيين نصيحة جليلة بعدم الدخول في التصنيع. وذهب إلى أن من شأن أي محاولة لـ "إيقاف استيراد المصنوعات الأوروبية" أن "تعوق تقدم بلدهم نحو الثروة والعظمة الحقيقيتين بدلا من أن تعززه"[64].

ووافقه الرأي أمريكيون كثيرون من بينهم توماس جيفرسن أول وزير للخارجية وثالث رئيس للدولة. واعترض آخرون بعنف، ذاهبين إلى أن بلدهم بحاجة إلى تأسيس الصناعات واستخدام الحماية والدعم الحكومي تحقيقا لهذا المأرب، اقتداء بما فعلته بريطانيا من قبل. وكان الزعيم الفكري لهذه الحركة محدث نعمة نصف اسكتلندي يدعى ألكسندر هاملتن.

---

64 المقتطف بالكامل يقول: "لو قام الأمريكيون، بأي شكل من اشكال العنف، بإيقاف استيراد المصنوعات الأوربية، فأمكنهم بذلك أن يحتكروا لأبناء بلدهم إنتاج مصنوعات شبيهة، ويوظفوا في سبيل ذلك جزءا معتبرا من رأس مالهم، لأبطأوا بذلك بدلا من أن يسرعوا من الزيادة المستقبلية في قيمة إنتاجهم السنوي، ولعرقلوا تقدم بلدهم نحو الثروة والعظمة الحقيقيتين بدلا من أن يعززوه" آدم سميث (١٧٧٦) ثروة الأمم، طبعة راندم هاوس سنة ١٩٣٧، ص ٣٤٧ و٣٤٨. وتردد صدى رؤية سميث لاحقا في القرن التاسع عشر لدى عالم الاقتصاد الفرنسي المحترم لين بابتيست ساي الذي يتواتر عنه أنه قال إن على الولايات المتحدة أن تعتمد "مثل بولندا" على الزراعة وتنسى التصنيع، فيما نقله عنه ليست (١٨٤١) ص ٩٩

ولد هاملتن في جزيرة نيفيس الكاريبية، طفلا غير شرعي لبائع متجول اسكتلندي (يدّعي لنفسه أصولا أرستقراطية مشكوكة فيها) وامرأة من أصول فرنسية. غير أنه ارتقى سلم السلطة بما له من حدة ذهن وطاقة فياضة. في سن الثانية والعشرين كان ضابطا معاونا لجورج واشنطن في حرب الاستقلال. وفي عام ١٧٨٩، وفي مطلع عامه الثالث والثلاثين لا أكثر، أصبح أول وزير أمريكي للخزانة.

في عام ١٧٩١، رفع هاملتن إلى الكونجرس الأمريكي "تقرير(ـه) عن موضوع السلع المصنّعة" (يشار إليه بـ التقرير اعتبارا من هنا). وفيه، عرض رؤية مفادها أن البلد بحاجة إلى برنامج ضخم لإنشاء صناعاتها الخاصة. وكان لبُّ فكرته أن بلدا متخلفا مثل الولايات المتحدة ينبغي أن يحمي "صناعاته الوليدة" من المنافسة الأجنبية وأن يغذيها حتى يمكنها الوقوف على قدميها. وبتوصيته بلده حديث السن بهذا المسار في العمل، فإن وزير المالية المتطاول - البالغ من العمر ٣٥ عاما فقط والحاصل على شهادة في الفنون الحرة من كلية من الدرجة الثانية (كلية الملك في نيويورك، وجامعة كولومبيا الآن) - كان يعارض بوضوح نصيحة أشهر اقتصادي في العالم، أي آدم سميث.

سبق وأوضحت أن مسألة حماية "الصناعات الوليدة" كانت موجودة من قبل، ولكن هاملتن هو الذي حولها إلى نظرية وخلع عليها اسما (هو الذي اخترع اسم "الصناعات الوليدة"). وتطورت النظرية لاحقا على يد

مريسربنش لبست الذي غالبا ما نخطئه بأبيه اليوم. بدأ ليست في واقع الأمر مصير ستجارة الحرة، فكان واحدا من رواد المتحمسين لأولى اتفاقيات تجارة الحرة في العالم وهي المعروفة بالـ تسولفيراين Zollverein الألمانية أو اتحاد الجمارك. وفي أثناء فترة نفيه السياسي في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن التاسع عشر، أخذ فكرة الصناعات الوليدة عن الأمريكيين. والحق أن فكرة الصناعات الوليدة التي نادى بها هاملتن كانت ملهمة لكثير من برامج التنمية الاقتصادية في كثير من الدول فكانت بعبع اقتصاديي التجارة الحرة لأجيال تالية.

اقترح هاملتن في التقرير سلسلة من الإجراءات لتحقيق التنمية الصناعية في بلده، ومن بينها التعريفات الحمائية وحظر الاستيراد والدعم وحظر تصدير المواد الخام الأساسية، وتحرير استيراد المدخلات الصناعية وتخفيض تعريفاتها، واستحداث جوائز على المخترعات والابتكارات، ووضع قواعد معيارية للمنتجات، وتنمية البنية الأساسية المالية والنقلية[65].

---

65 قسّم هاملتن هذه الإجراءات إلى إحدى عشرة مجموعة، ١: "ضرائب الحماية" (أو التعريفات بمصطلحاتنا الحديثة)، ٢: "منع المواد المنافسة أو الضرائب المعادلة للمنع" (حظر الاستيراد أو التعريفات المانعة)، ٣: "منع تصدير خامات السلع المصنعة" (حظر تصدير المدخلات الصناعية)، ٤: "الهبات النقدية" (الدعم)، ٥: "المكافآت" (الدعم الخاص للابتكارات الأساسية)، ٦: "إعفاء خامات السلع المصنّعة من الضرائب" (تحرير استيراد المدخلات)، ٧: (سحب الضرائب المفروضة على خامات السلعة المصنعة" (ردّ التعريفات المدفوعة على المدخلات الصناعية المستوردة) ٨: "تشجيع الابتكارات والاكتشافات الجديدة محليا، وتعريف الولايات المتحدة بأمثالها في الدول الأخرى، لا سيما في ما يتعلق بالميكنة" (جوائز للابتكارات والاختراعات) ٩: "وضع قواعد حصيفة للتحقق من السلع المصنعة" (وضع قواعد معيارية =

وبرغم أن هاملتن أصاب في تحذيره من الإفراط في تنفيذ هذه السياسات، فهي تبقى حزمة سياسات شديدة الفعالية وإن تكن هرطقية. ولو كان هاملتن اليوم وزيرا للمالية في بلد نام، لرفض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حتما إقراض بلده، بل لتكتلا داعين إلى إبعاده عن منصبه.

غير أن العمل الذي قام به الكونجرس بعد تقرير هاملتن جاء أقل كثيرا من توصيات التقرير، وذلك يرجع كثيرا إلى أن سياسات الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانت خاضعة لسيطرة ملاك المزارع الجنوبيين الذين ما كان لهم اهتمام بإنشاء الصناعات الأمريكية. ومفهوم إلى حد بعيد أنهم كانوا يريدون أن يتسنى لهم - بما يجنون من عائدات تصدير المنتجات الزراعية - استيراد المنتجات المصنعة عالية الجودة من أوربا بأقل سعر ممكن. في أعقاب تقرير هاملتن، تم رفع التعريفات المفروضة على استيراد السلع المصنعة من قرابة ٥٪ إلى نحو ٥,١٢٪، ولكن ذلك الارتفاع كان أقل بكثير من أن يشجع مشتري السلع المصنعة على دعم الصناعات الأمريكية الوليدة.

استقال هاملتن من منصبه كوزير للخزانة عام ١٧٥٩ في أعقاب فضيحة خاصة بعلاقة خارج نطاق الزواج مع امرأة متزوجة، دون أن يحظى بفرصة كافية لدفع برنامجه. وانتهت حياة ذلك الرجل متقد الذهن اللاذع

= للمنتجات)، ١٠: "تيسير الحوالات المالية من مكان إلى مكان" (التنمية المالية)، ١١: "تيسير نقل السلع" (التنمية النقلية). انظر ألكسندر هاملتن (١٧٨٩)، "تقرير في موضوع السلع المصنعة" مطبوعا ضمن كتابات هاملتن (مكتبة أمريكا، نيويورك، ٢٠٠١) ص ٦٧٩ إلى ٧٠٨

قبل أوانها في عامه الخمسين (١٨٠٤) في مبارزة بالمسدسات في نيويورك نازله فيها صديقه آهارون بور الذي تحول إلى منافس سياسي له، وكان بور آنذاك نائبا للرئيس الأمريكي توماس جيفرسن[66]. ولو أنه كان عاش عقداً أخر أو نحو ذلك، لكان رأى الولايات المتحدة تتبنى برنامجه بالكامل.

حينما اندلعت الحرب الأنجلوأمريكية في عام ١٨١٢، ضاعف الكونجرس الأمريكي على الفور التعريفات من متوسط ١٢,٥٪ إلى ٢٥٪. وأوجدت الحرب كذلك مجالا لنشأة صناعات جديدة لمّا حالت دون استيراد

---

66 كان بور وهاملتن صديقين في شبابهما، ثم حدث في عام ١٧٨٩ أن غيَّر بور ولاءه وقبل منصب النائب العام في ولاية نيويورك من حاكمها جورج كلينتن، برغم أنه شارك في حملة ترشيح هاملتن. في عام ١٧٩١، ألحق بور الهزيمة بـ فيليب شوايلر، وهو صهر هاملتن، وأصبح هو السناتور، واستخدم منصبه هذا في معارضة سياسات هاملتن. وبدوره عارض هاملتن ترشيح بور لمنصب نائب الرئيس سنة ١٧٩٢ وترشيحه وزيرا (سفيرا) لدى فرنسا سنة ١٧٩٤. وفوق ذلك كله، اختطف هاملتن الرئاسة من بين يدي بور وأرغمه أن يكون نائب الرئيس في انتخابات ١٨٠٠. وفي تلك الانتخابات كان هناك أربعة مرشحين ـ هم جون آدمز وتشارلز بينكني في حزب الفدراليين وتوماس جيفرسن وآهارون بور من حزب الجمهوريين الديمقراطيين المعارض. وفي اقتراع المجمع الانتخابي، كان المرشحان الجمهوريان الديمقراطيان هما اللذان تقدما، في ظل ارتباط غير متوقع بين بور وجيفرسن. وعندما تحتم على مجلس النواب أن يختار بين المرشحيْن، وجَّه هاملتن الفدراليين إلى جيفرسن. وحدث هذا على الرغم من أن هاملتن كان يعارض في واقع الأمر جيفرسن بالقدر نفسه، وذلك لأنه كان يرى أن بور انتهازي بلا مبادئ، بينما جيفرسن على الأقل رجل له مبادئ، وإن تكن مبادئ خاطئة. ونتيجة لذلك كان على بور أن يقنع بوظيفة نائب الرئيس. وإذ ذاك، في عام ١٨٠٤، حينما كان بور يخوض الانتخابات لمنصب حاكم ولاية نيويورك، شنَّ ضده هاملتن حملة لفظية حرمته مرة أخرى من الحصول على الوظيفة التي كان يبتغيها. وما سبق من تفاصيل مأخوذ من جيه إيليس (٢٠٠٠)، "الأشقاء المؤسسون.. الجيل الثوري" (فينتيج بوكس، نيويورك) ص ٤٠ـ٤١ وجيه جاراتي و إم كارنس (٢٠٠٠) "الأمَّة الأمريكية: تاريخ الولايات المتحدة" الطبعة العاشرة (أديسن ويلي لونجمان، نيويورك) ص ١٦٩ـ١٧٠

السلع المصنّعة من بريطانيا وبقية دول أوربا. وكانت المجموعة الجديدة من الصناعيين الذين ظهروا في ذلك الوقت تريد الحماية من أجل استمرارها، بل ومن أجل نموها في واقع الأمر بعد الحرب[67]. فارتفعت التعريفات في عام ١٨١٦ حتى بلغت متوسط ٣٥٪. وبحلول عام ١٨٣٠ كان متوسط التعريفات قد بلغ ٤٠٪، وذلك ما يحقق برنامج هاملتن بالكامل.

لقد قدَّم هاملتن برنامج عمل السياسة الاقتصادية الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. فحقَّق برنامجه القائل بالصناعات الوليدة الظرفَ الملائم للنمو الصناعي السريع. كما أنه أقام سوق السندات الحكومي وحفَّز تنمية النظام المصرفي (وكان ذلك مرة أخرى على غير رغبة توماس جيفرسن وتابعيه)[68]. ولم يكن غُلواً من جمعية نيويورك التاريخية

---

67 وبالمثل، نالت التنمية الصناعية في أمريكا اللاتينية دفعة مهمة بالخلل الخفي الذي طرأ على التجارة الدولية بسبب الكساد الكبير أثناء الثلاثينيات من القرن العشرين.

68 اقترح هاملتن إصدار السندات الحكومية تمويلا للاستثمارات العامة في البنية الأساسية. وكانت فكرة "الاقتراض من أجل الاستثمار" موضع ارتياب من كثيرين في ذلك الوقت، ومن بينهم توماس جيفرسن. ولم ينفع طرح هاملتن أن الاقتراض الحكومي في أوربا آنذاك كان عادة ما يستخدم في تمويل الحروب أو حياة الرفاهية للحكام. وأخيرا، نجح هاملتن في إقناع الكونجرس، بعد أن اشترى موافقة هاملتن بالموافقة على نقل العاصمة إلى الجنوب، حيث توجد واشنطن دي سي المقامة حديثا. أراد هاملتن أيضا أن يقيم "البنك الوطني". وكانت الفكرة هي أن يقام بنك تمتلك الحكومة جزءا منه (٢٠٪) ويعمل بوصفه المصرف الحكومي القادر على التنمية وتوفير الاستقرار للنظام المالي، والقادر على تقديم سيولة إضافية للنظام المالي من خلال إصدار النقود، واستخدام موقعه المميز بوصفه مؤسسة مدعومة من الحكومة. وكان من المتوقع أيضا أن يتسنى للبنك تمويل مشاريع الصناعة الوطنية المهمة. واعتبر جيفرسن وأنصاره أن هذه أيضا فكرة خطرة، فقد كانوا يرون البنوك في جوهرها وسائل للاستغلال والمضاربة. وكانوا يرون أن البنك شبه العام هذا ألعن وأضل سبيلا، فهو قائم على احتكار =

أن وصفته في معرض أقيم حديثا بـ "الرجل الذي خلق أمريكا المعاصرة"[69]. فلو كانت الولايات المتحدة رفضت رؤية هاملتن وقبلت برؤى منافسه الأساسي توماس جيفرسن الذي كان المجتمع المثالي عنده هو القائم على اقتصاد زراعي قوامه المزارعون الصغار الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم (برغم أن مالك العبيد ذلك اضطر إلى الإطاحة بالعبيد الذين أيَّدوا هذا النمط من الحياة)، لما استطاعت قط أن تنقل نفسها من الدولة الثانوية ذات الاقتصاد الزراعي وتتمرد على سيدتها الكولونيالية، وتصبح أكبر قوة عظمى في العالم.

= مفتعل مصطنع. وتذويبا لتلك المقاومة، طلب هاملتن للبنك مرسوما موقوتا بعشرين عاما، فكان له ما طلب، وتأسس بنك الولايات المتحدة سنة ١٧٩١. ولما انتهى سريان المرسوم الذي أقيم بموجبه سنة ١٨١١، لم يجدِّده الكونجرس. وفي عام ١٨١٦ـ تأسس بنك آخر باسم بنك الولايات المتحدة (يقال له بنك الولايات المتحدة الثاني) بموجب مرسوم موقوت بعشرين عاما أخرى. ولما حان وقت تجديده سنة ١٨٣٦، لم يجر تجديده (وفي الفصل الرابع المزيد عن هذا). وبعد ذلك مضت الولايات المتحدة بدون بنك شبه عام لقرابة ثمانين سنة إلى أن تشكلت هيئة الاحتياطي الفدرالي (أي البنك المركزي) سنة ١٩١٣.

69 أقيم معرض "ألكسندر هاملتن: الرجل الذي خلق أمريكا الحديثة" في الفترة منذ العاشر من سبتمبر ٢٠٠٤ إلى الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٠٥. وهذه صفحته على الإنترنت /http://www.alexanderhamiltonexhibition.org

ابراهام لينكولن والسعي الأمريكي إلى السيادة

برغم أن سياسة هاملتن التجارية كانت قد ترسخت بحلول عشرينيات القرن التاسع عشر، إلا أن التعريفات كانت مصدر توتّر دائما في سياسات الولايات المتحدة على مدار العقود الثلاثة التالية. فقد كانت ولايات الجنوب الزراعية دائمة السعي إلى تخفيض التعريفات الصناعية، بينما ولايات الشمال الصناعية تدعم قضية الإبقاء عليها أو حتى زيادتها. حتى بلغ الأمر في عام ١٨٣٢ بولاية كارولينا الجنوبية المناصرة للتجارة الحرة إلى أن رفضت قانون التعريفة الفيدرالي الجديد، مما أدّى إلى أزمة سياسية عرفت بـ "أزمة الإلغاء"، ولم يحلها إلا الرئيس آندرو جاكسن بعرضه شيئا من تقليص التعريفات (وإن لم يكن كثيرا، برغم صورته كبطل شعبي لرأسمالية السوق الحرة الأمريكية) مع تهديد لكارولينا الجنوبية باللجوء إلى عمل عسكري. وساعد ذلك في ترقيع الأمر بصورة مؤقتة، ولكن الصراع المتقيِّح تمخَّض في النهاية عن الحرب الأهلية التي اندلعت في ظل رئاسة أبراهام لينكولن.

يطلق كثير من الأمريكيين على أبراهام لينكولن ـ الرئيس السادس عشر (١٨٦١ـ١٨٦٥) لقب المحرر العظيم للعبيد الأمريكيين. ولكن له أن يحمل بالمثل لقب حامي الصناعات الأمريكية العظيم. فلقد كان لينكولن من أشد المناصرين لحماية الصناعات الوليدة. شبَّ لينكولن سياسيا في ظل

هنري كلاي من الحزب الويجي المناصر لإقامة "نظام أمريكي" قوامه حماية الصناعات الوليدة (أو "حماية الصناعات الوطنية" بتعبير كلاي) والاستثمار في البنية الأساسية مثل القنوات ("التحسينات الداخلية")[70]. وقد دخل لينكولن - المولود مثل كلاي في ولاية كنتاكي - الحياة السياسية كمشرِّع ويجيٍ عن ولاية إلينوي في سن الخامسة والعشرين، وكان معاون كلاي الأمين في أولى أيام حياته السياسية.

برز كلاي ذو الشخصية الكاريزمية منذ بواكير حياته السياسية. فلم يكد يدخل الكونجرس حتى انتخب رئيسا له في عام ١٨١٠، ثم أصبح رئيس مجلس النواب من (١٨١١ وحتى ١٨٢٠ ثم لفترة أخرى من ١٨٢٣ - ١٨٢٥). وكان يريد بوصفه سياسيا من الغرب أن يقنع الولايات الغربية بضم قواتها إلى الولايات الشمالية في تنمية الصناعات التي رأى فيها كلاي مستقبل بلده. غير أن الولايات الغربية - ولم تكن لها صناعات تذكر - كانت تناصر التجارة الحرة، فتحالفت مع الولايات الجنوبية المناصرة للتجارة الحرة. وهكذا ذهب كلاي إلى أن هذه الولايات ينبغي أن تغيّر موقفها وتدعم برنامجا حمائيا للصناعات في مقابل استثمارات فيدرالية في البنية الأساسية لتنمية المنطقة. وترشح كلاي للرئاسة ثلاث مرات (١٨٢٤

70) كان حزب الويج هو المنافس الأساسي للحزب الديمقراطي المسيطر آنذاك (والذي تأسس عام ١٨٢٨) أي في ما بين أواسط الثلاثينيات وأوائل الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وأفرز رئيسين في خمس انتخابات بين ١٨٣٦ و١٨٥٦ هما وليم هاريسن (١٨٤١-١٨٤٤) وزخاري تايلور (١٨٤٩ - ١٨٥١).

و١٨٣٢ و١٨٤٤) دون نجاح، برغم أنه كان شديد القرب من الفوز بالتصويت الشعبي في انتخابات ١٨٤٤ . أما المرشحان الويجيان اللذان تمكنا من الوصول إلى مقعد الرئاسة - وليم هاريسن (١٨٤١-٤) وزخاري تايلور (١٨٤٩-١) - فكانا جنرالين بلا رؤى اقتصادية وسياسية واضحة.

وفي النهاية، لم يتمكن الحمائيون من الوصول إلى الرئاسة بمرشحهم أبراهام لينكولن إلا بتشكيل الحزب الجمهوري. وإذا كان الحزب الجمهوري يخلع على نفسه اليوم لقب "الحزب القديم العظيم GOP" إلا أنه في واقع الأمر أحدث من الحزب الديمقراطي الذي كان له وجود بطرقة أو بأخرى منذ أيام توماس جيفرسن (حين كان اسمه - وذلك قد يربك المراقب المعاصر - هو "الجمهوريون الديمقراطيون"). كان الحزب الديمقراطي اختراعا من اختراعات منتصف القرن التاسع عشر، قام على رؤية جديدة بدت مواتية لبلد يتحرك بلهفة إلى الخارج (أي غربا) وإلى الأمام (أي تصنيعيا)، بدلا من التقهقر إلى اقتصاد زراعي قائم على العبودية يتضاءل يوما بعد يوم مدى ملاءمته.

كانت صيغة الحزب الجمهوري الرابحة مزيجا من النظام الأمريكي الويجي والتوزيع الحر للأراضي العامة (المحتلة غالبا بصفة غير شرعية). وكانت هذه الصيغة مطلوبة للغاية من الولايات الغربية. وكانت هذه الدعوة إلى توزيع الأراضي مكروهة بصورة طبيعية من ملاك الأراضي الجنوبيين الذين رأوا فيها منحدرا زلقا نحو إصلاح زراعي شامل، فكان كل

تشريع لتوزيع الأراضي على هذا النحو يلقى دائما معارضة من أعضاء الكونجرس الجنوبيين. تعهد الحزب الجمهوري بتمرير قانون المساكن Homestead Act الذي وعد بمنح ١٦٠ أكرا من الأراضي لكل مستوطن يقوم بزراعتها على مدار خمس سنوات. وكان ذلك القانون قد صدر في أثناء الحرب الأهلية عام ١٨٦٢، وبحلول ذلك الوقت كان الجنوب قد انسحب من الكونجرس.

لم تكن العبودية تلك المسألة الحاسمة في السياسات الأمريكية في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية كما يتصور أغلبنا اليوم. كان لدعاة إلغاء الرقّ نفوذهم القوي في بعض ولايات الشمال، لا سيما ماساتشوستس، ولكن الرؤية الشمالية الأساسية لم تكن إلغائية. وكان كثير من معارضي العبودية يظنون أن السود أدنى عرقيا ومن ثم كانوا يرفضون إعطاءهم المواطنة الكاملة بما فيها حق التصويت، ويرون أن مقترح الراديكاليين بإلغاء الرق فورا بعيد جدا عن الواقعية. وكان المحرر العظيم نفسه يشاطرهم هذا الرأي. ففي رد على عمود صحفي دعا إلى التحرير الفوري للرقيق، كتب لينكولن يقول "لو كنت قادرا على إنقاذ الاتحاد بدون تحرير عبد واحد، لفعلت، ولو كنت قادرا على إنقاذه مع تحرير كل العبيد، لفعلت، ولو كنت قادرا على إنقاذه بتحرير البعض دون البعض، لفعلت أيضا"[71]. ويتفق مؤرخو تلك الفترة على أن إلغاءه الرق سنة ١٨٦٢ كان خطوة

---

71 نقلا عن جاراتي آند كارنز (٢٠٠٠) ص ٤٠٥

استراتيجية لإنهاء الحرب وليس فعلا مؤسسا على قناعة أخلاقية. بينما كان الاختلاف على السياسة التجارية في واقع الأمر مسألة لها على أقل تقدير مثل أهمية العبودية - إن لم تفقها أهمية - في إشعال فتيل الحرب الأهلية.

خلال الحملة الانتخابية عام ١٨٦٠، هاجم الجمهوريون في بعض الولايات الحمائية الديمقراطيين واصفين إياهم بـ "الحزب الجنوبي **البريطاني** الانفصالي المناهض للتعريفة" (والتأكيد على **البريطاني** من عندي) في استغلال لفكرة النظام الأمريكي التي طرحها كلاي وأوضحت أن التجارة الحرة مصلحة بريطانية لا أمريكية[72]. ومع ذلك حاول لينكولن أن يتحرى الهدوء فيما يتعلق بمسألة التعريفة خلال الحملة الانتخابية، لا ليتفادى هجوم الديمقراطيين فقط، بل ليبقي على وحدة الحزب الجديد الهش، إذ كان في الحزب بعض أنصار التجارة الحرة (وأغلبهم ديمقراطيون سابقون مناهضون للعبودية).

لكن لينكولن رفع التعريفات الصناعية — بمجرد انتخابه — إلى أعلى مستوى لها في الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت[73]، وكان مبرره في ذلك هو

---

72 المقتطف مأخوذ من آر لوثين (١٩٤٤)، "أبراهام لينكولن والتعريفة" مجلة ذي أمريكان هيستوريكال رفيو، الجزء ٤٩، رقم٤، ص٦١٦.

73 كان الاقتصادي الأمريكي الرائد هنري كاري من أهم مستشاري لينكولن، وهو نجل الاقتصادي الحمائي الأمريكي الرائد ماثيو كاري، وكان كأبيه حمائيا هو الآخر. ولا يسمع الكثيرون اليوم عن كاري، ولكنه في زمانه كان يعد أحد رواد الاقتصاديين، حتى لقد وصفه ماركس وإنجلز بـ "الاقتصادي الأمريكي الوحيد ذي الشأن" في رسالة مبعوثة إلى وايدماير في الخامس من مارس سنة ١٨٥٢، والمنشورة في ماركس وإنجلز (١٩٥٣) "رسائل إلى أمريكيين" =

حجة الإنفاق على الحرب الأهلية، مثلما كان المبرر عند الزيادة الأولى للتعريفات الأمريكية زيادة معتبرة هو الحرب الأنجلوأمريكية (١٨١٢-١٨١٦). غير أن التعريفات ظلت بعد الحرب عند مستواها الذي كانت عليه أثناءها، أو زادت عليه. فبقيت التعريفات المفروضة على الواردات المصنعة بين ٤٠ إلى ٥٠٪ حتى الحرب العالمية الأولى، وكانت الأعلى في أي بلد في العالم[74].

في عام ١٩١٣، وفي أعقاب انتصار الديمقراطيين الانتخابي، تم تمرير مشروع قانون تعريفة الأشجار الذي قلل متوسط التعريفة على السلع المصنعة من ٤٤٪ إلى ٢٥٪.[75] ولكن التعريفات زيدت مرة أخرى بسرعة شديدة بسبب المشاركة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى. وبعد عودة الجمهوريين إلى السلطة عام ١٩٢١، زيدت التعريفات من جديد، وإن لم تبلغ من جديد الذروة التي بلغتها في فترة ١٨٦١-١٩١٣. وبحلول عام ١٩٢٥، ارتفع

= ١٨٤٨-١٨٩٥ مختارات (إنترناشيونال بابليشرز) بحسب ما نقل أوه فرايسي، "لينكولن، والأرض والعمل" ترجمة إس نيلي عن الأصل الفرنسي الصادر سنة ١٩٨٨ عن باريس بابليكاسيون دو لا سوربون (مطبعة جامعة إيلينوي) ص ٢٢٤، هامش ٤٦.

74 لم يكن تعزيز السياسة الحمائية في التبادل التجاري هو كل تركة فترة لينكولن الرئاسية. ففي عام ١٨٦٢، وبالإضافة إلى قانون المساكن الذي يعد أضخم برنامج إصلاح زراعي في التاريخ الإنساني، أشرف لينكولن على تمرير قانون موريل، الذي وضع الأساس لكليات "منح الأرض" التي كانت بمثابة دفعة كبيرة للقدرات الأمريكية في مجال البحوث والتطوير والتي أصبحت في وقت لاحق أهم الأسلحة الأمريكية التنافسية. وبرغم دعم الحكومة الأمريكية للبحث الزراعي ابتداء من ثلاثينيات القرن التاسع عشر، فإن قانون موريل هذا يعد خطا فاصلا في تاريخ الدعم الحكومي للبحوث والتطوير في الولايات المتحدة.

75 بايروخ (١٩٩٣) ص ٣٧-٣٨

متوسط التعريفة الصناعية إلى ٣٧٪ . وفي أعقاب بداية الكساد الكبير ، جاءت تعريفة سموت ـ هاولي عام ١٩٣٠ التي زادت التعريفات أكثر .

وإلى جانب التهليل بحكمة حركة مناهضة قانون المحاصيل ، أصبح غبا، تعريفة سموت ـ هاولي حكاية أساسية في ميثولوجيا التجارة الحرة . فقد وصفها عالم الاقتصاد المناصر للتجارة الحرة جاجديس بجواتي بأنها "العمل الأبرز والأكثر دراماتيكية في الحماقات المناهضة للتجارة"[76] . ولكن هذه رؤية مضللة . فقد تكون تعريفة سموت ـ هاولي أثارت حرب تعريفات دولية ، بسبب سوء توقيتها ، لا سيما وقد أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة دائنة في العالم بعد الحرب العالمية الأولى . ولكنها لم تكن ببساطة بمثابة الخروج الحاد لأمريكا عن سياستها التجارية التقليدية التي يدَّعيها اقتصاديو التجارة الحرة . بعد هذا القانون ، ارتفع معدل التعريفة إلى ٤٨٪ . والارتفاع من ٣٧٪ (عام ١٩٢٥) إلى ٤٨٪ (عام ١٩٣٠) وإن لم يكن صغيرا إلا أنه ليس بالتحول المزلزل . والأهم من ذلك أن الـ ٤٨٪ التي جاء بها القانون تقل كثيرا عن نطاق الأسعار الذي ساد البلد منذ الحرب الأهلية ، وإن يكن في المنطقة العليا فما فوقها .

وبرغم كونها أكثر بلاد العالم حمائية خلال القرن التاسع عشر وحتى العشرينيات ، كانت الولايات المتحدة أيضا الاقتصاد الأسرع نموا . حيث يوضح مؤرخ الاقتصاد السويسري البارز باول بايروخ أنه لا يوجد دليل على

---

76 بجواتي (١٩٨٥) ص ٢٢ هامش ١٠

أن التخفيض الأساسي الوحيد للحمائية في الاقتصاد الأمريكي (بين ١٨٤٦ و ١٨٦١) كان له أي أثر إيجابي ملحوظ على معدل النمو الاقتصادي للبلد[77]. ويجادل بعض اقتصاديي التجارة الحرة بأن الولايات المتحدة نمت بسرعة في هذه الفترة برغم الحمائية، بسبب امتلاكها لشروط كثيرة أخرى مساعدة على النمو. لا سيما وفرة مواردها الطبيعية، وسوقها الداخلي الضخم، ومعدل التعليم المرتفع[78]. غير أن قوة هذه الحجة المضادة تتبدد أمام حقيقة أن دولا أخرى كثيرة لا تملك من هذه الشروط إلا القليل، قد حققت ـ كما سنرى ـ نموا متسارعا في ظل وجود حواجز حمائية، ومن هذه الدول تخطر على الذهن ألمانيا والسويد وفرنسا وفنلندة والنمسا واليابان وتايوان وكوريا.

ولم تحرر الولايات المتحدة تجارتها وتبدأ في مناصرة قضية التجارة الحرة إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن تأكدت سيادتها الصناعية بدون أي تحد. ولكن الولايات المتحدة لم تمارس التجارة الحرة بنفس الدرجة التي مارستها بها بريطانيا أثناء فترتها التجارية الحرة (١٨٦٠ ـ ١٩٣٢). فلم يكن لديها قط

---

77 بايروخ (١٩٩٣) ص ٥١-٥٢

78 في مقاله عن كتابي "ركل السلم بعيدا" يذهب دوج إيرون أستاذ الاقتصاد بدارتماوث إلى أن "الولايات المتحدة بدأت دولة شديدة الثراء بمعدل تعليم مرتفع، وتوزيع واسع لملكية الأراضي، وحكومة مستقرة ومؤسسات سياسية تنافسية ضمنت إلى حد كبير أمن الملكية الخاصة، وسوقا محلية ضخمة قائمة على التبادل التجاري الحر وتحرك العمالة الحر بين المناطق إلى آخر ذلك. في ضوء هذه الظروف الكثيرة الإيجابية، حتى السياسات التجارية عديمة الكفاءة ما كانت لتمنع التقدم الاقتصادي من الحدوث". دي. إيرون (٢٠٠٢) استعراض "ركل السلم بعيدا: الاستراتيجية التنموية من منظور تاريخي" لـ إتش جيه تشانج (مطبعة أنثيم - لندن، ٢٠٠٢) http://eh.net/bookreviews/library/0777

نظام التعريفة الصفرية مثل بريطانيا. كما كانت أيضا أعنف في استخدام الإجراءات الحمائية اللاتعريفية عند اللزوم.[79] بل إن الولايات المتحدة حينما تحولت إلى تجارة أكثر تحررا (وإن لم تكن مطلقة الحرية)، ظلت تشجع صناعات بعينها بوسائل أخرى، لا سيما تمويل جهود البحوث والتطوير. ففي الفترة من الخمسينيات إلى أواسط التسعينيات، بلغ حجم التمويل الحكومي الفيدرالي ما بين ٥٠ــ٧٠٪ من إجمالي تمويل جهود البحوث والتطوير في البلد كله، وذلك يفوق نسبة العشرين بالمائة التي نصادفها في الدول ذات "القيادة الحكومية" مثل اليابان وكوريا. ولولا التمويل الحكومي الفيدرالي للبحوث والتطوير لما استطاعت الولايات المتحدة أن تحافظ على ريادتها على بقية دول العالم في صناعات أساسية مثل الحاسبات الآلية، وأشباه الموصلات، وعلوم الحياة، والإنترنت، والفضاء.

79 وتتضمن القيودَ التصديرية "الطوعية" على بعض المصدرين الناجحين (كشركات السيارات اليابانية) والحصص على واردات النسيج والملابس (من خلال اتفاقية الأنسجة المتعددة) والدعم الزراعي (وقارنوا هذا مع إلغاء قانون المحاصيل في بريطانيا) والرسوم المناهضة للإغراق (حيث تعرِّف حكومة الولايات المتحدة "الإغراق" على نحو واضح الانحياز ضد الشركات الأجنبية بحسب ما تبين قواعد منظمة التجارة العالمية مرارا).

دول أخرى .. ذنوب سرية

لو كان في الحمائية أذىً للنمو الاقتصادي، فكيف تأتى لأنجح اقتصادين في التاريخ أن كانا على ما كانا عليه من حمائية؟ من بين الإجابات الممكنة أن بريطانيا والولايات المتحدة وإن كانتا حمائيتين، فقد فاقتا في نجاحهما الاقتصادي غيرهما من الدول لأن غيرهما من الدول فاقتهما في الحمائية. ولعل دولا غنية أخرى - كفرنسا وألمانيا واليابان - قد فرضت أسوار تعريفة أعلى من مثيلاتها في بريطانيا والولايات المتحدة.

لكن هذا غير صحيح. فليس بين دول العالم الثرية اليوم من كانت في حمائياتها مماثلة للولايات المتحدة وبريطانيا، اللهم إلا استثناء عابرا يتمثل في أسبانيا في الثلاثينيات.[80] فدائما ما كانت لدى فرنسا وألمانيا واليابان - وهي الدول الثلاث التي عادة ما تعتبر موطن الحمائية - تعريفات أقل من بريطانيا والولايات المتحدة (إلى أن تحولتا إلى التجارة الحرة في أعقاب هيمنتهما الاقتصادية).

غالبا ما يتم تقديم فرنسا بوصفها الدولة الحمائية المناهضة لبريطانيا التجارة الحرة. لكن بين عامي ١٨٢١ و١٨٧٥، وخاصة حتى أوائل سبعينيات

---

(80) لمزيد من التفاصيل عن الدول المذكورة في هذا الفصل، انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٢) الفصل الثاني ص ٣٢-٥١، و إتش جيه تشانج (٢٠٠٥)، لماذا تحتاج الدول النامية إلى تعريفات؟ كيف تنكر مفاوضات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية على الدول النامية حقها في المستقبل (http://www.uneca.org/atpc/documents/WhyDevCountriesNeedTariffsNew.pdf)

القرن التاسع عشر، كانت التعريفات في فرنسا أقل منها في بريطانيا[81]. وحتى حينما أصبحت دولة حمائية ـ بين العشرينيات والخمسينيات ـ لم يتجاوز متوسط التعريفة الصناعية فيها قط ٣٠٪. بينما بلغ أعلى متوسط للتعريفة الصناعية في بريطانيا والولايات المتحدة ما بين ٥٠ و٥٥٪.

كانت التعريفات دائما منخفضة نسبيا في ألمانيا. فعلى مدار القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين (حتى الحرب العالمية الأولى) كان متوسط معدل التعريفة الصناعية في ألمانيا بين ٥ و١٥٪، أي أقل بكثير من المعدلات البريطانية والأمريكية (قبل ستينيات القرن التاسع عشر) التي تراوحت بين ٣٥ و٥٠٪. حتى في العشرينيات، حينما أصبحت ألمانيا أكثر حماية لصناعاتها، بقي متوسط معدل التعريفة الصناعية عند الـ ٢٠٪. وبذلك يتبين أن المطابقة بين الفاشية والحمائية ـ التي تقول بها ميثولوجيا التجارة الحرة ـ مضللة للغاية.

أما عن اليابان، فقد كانت في فجر الأيام الأولى لتنميتها الصناعية تمارس التجارة الحرة ممارسة فعلية. ولكن ذلك لم يكن خيارا، بقدر ما كان نتيجة لمعاهدات جائرة فرضتها الدول الغربية منذ عام ١٨٥٣. وقد ألزمت هذه المعاهدات اليابان بمعدل تعريفة يقل عن ٥٪ حتى عام ١٩١١. ولكن حتى بعد أن استردت اليابان سيادتها على التعريفة وزادت التعريفة الصناعية، ظل متوسط معدل التعريفة الصناعية عند نحو ٣٠٪.

---

81 انظر الدليل على هذا لدى ناي (١٩٩١)

ولم يحدث لدول مثل فرنسا أن بدت دولا حمائية إلا بعد الحرب العالمية الثانية حينما تفوقت الولايات المتحدة وحررت تجارتها. وحتى في ذلك الحين لم يكن الفارق بتلك الجسامة. ففي عام ١٩٦٢ كان متوسط التعريفة الصناعية في الولايات المتحدة لا يزال ١٣٪. فكانت هولندا وألمانيا الغربية أقل حمائية منها، بمتوسط معدلات يبلغ ٧٪ فقط للتعريفة الصناعية. ولم تكن معدلات التعريفة في بلجيكا واليابان وإيطاليا وأستراليا وفنلندة أعلى إلا قليلا حيث تراوحت بين ١٤٪ و٢٠٪. ولم يكن ثمة استثناء إلا فرنسا بمعدل تعريفة ٣٠٪ عام ١٩٥٩ [82]. وفي مطلع السبعينيات، لم يعد بوسع الولايات المتحدة أن تستمر في الزعم بأنها الممارسة الرائدة للتجارة الحرة. فبحلول ذلك الوقت، رأت دول أخرى أنها لحقت بالولايات المتحدة اقتصاديا ووجدت في أنفسها القدرة على تخفيض تعريفاتها الصناعية. في عام ١٩٧٣، كان متوسط معدل التعريفة الصناعية في الولايات المتحدة ١٢٪، مقارنة مع ١٣٪ في فنلندة، و١١٪ في النمسا، و١٠٪ في اليابان. وكان متوسط معدل التعريفة في دول الاتحاد الاقتصادي الأوربي EEC 8% أي أقل من الولايات المتحدة بدرجة ملحوظة. [83]

---

82 كان معدلات التعريفات الصناعية ١٤٪ في بلجيكا (١٩٥٩)، و١٨٪ في اليابان (١٩٦٢) وإيطاليا (١٩٥٩)، ونحو ٢٠٪ في النمسا وفنلندة (١٩٦٢) و٣٠٪ في فرنسا (١٩٥٩)، انظر تشانج (٢٠٠٥) جدول ٥

83 تشانج (٢٠٠٥)، جدول ٥. في عام ١٩٧٣، كانت دول الاتحاد الاقتصادي الأوربي تضم بلجيكا والدنمارك وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبرج وهولندا والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية.

وهكذا يتبين أن نصيرتي التجارة الحرة ـ بريطانيا والولايات المتحدة ـ لم تكونا فقط اقتصادي تجارة غير حرة، بل كانتا من قبل الاقتصادين الأكثر حمائية بين الدول الثرية، وهذا إلى أن أصبحت كل منهما القوة الصناعية المسيطرة في العالم. •

وليست التعريفات بطبيعة الحال إلا وسيلة في يد الدولة من وسائل كثيرة لحماية صناعاتها الوليدة. فلقد كانت توصيات هاملتن الأصلية في نهاية الأمر عبارة عن قائمة من أحد عشر نوعا من الإجراءات لتشجيع الصناعات الوليدة، من بينها براءات الاختراع ومعايير جودة المنتج والاستثمار العام في البنية الأساسية. وربما تكون بريطانيا والولايات المتحدة قد استخدمتا التعريفات على أعنف نحو، لكن دولا أخرى استخدمت سبلا أخرى للتدخل السياساتي، من بينها المشاريع المملوكة للدولة، والدعم، والمساندة التسويقية للتصدير بكثافة أكبر.

• متوسط سعر التعريفة لا يقدم لنا بالطبع القصة كاملة. فقد يكون لدولة متوسطٌ منخفض نسبيا في سعر التعريفة، ولكن ذلك قد يكون نتيجة حماية كثيفة لقطاعاتٍ معينة وموازنة ذلك بتعريفات منخفضة جدا على قطاعات أخرى أو حتى بإلغاء التعريفات تماما على هذه القطاعات الأخرى. وعلى سبيل المثال، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وفي الوقت الذي حافظت فيه ألمانيا على معدل معتدل لسعر التعريفة الصناعية (٥ـ١٥٪)، كانت تفرض حماية قوية من خلال التعريفة على الصناعات الاستراتيجية مثل الحديد والصلب. وفي الفترة نفسها، وفرت السويد حماية قوية لصناعاتها الهندسية الناشئة حديثا، برغم أن متوسط سعر تعريفتها كان بين ١٥ـ٢٠٪. وفي النصف الأول من القرن العشرين، حافظت بلجيكا على مستويات معتدلة من الحماية (حوالي ١٠٪ كمتوسط لسعر التعريفة الصناعية)، لكنها وفرت حماية كثيفة لقطاعات النسيج (٣٠ـ٦٠٪) وصناعة الحديد (٨٥٪).

في الأيام الأولى للتحول نحو الاقتصاد الصناعي، حين لم يكن هناك ما يكفي من أصحاب المشاريع القادرين على القبول بالمخاطرة والدخول في مشاريع ضخمة، كانت دول العالم - الثرية اليوم - (باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا) تنشئ مشاريع مملوكة للدولة. وفي بعض الحالات، كانت تقدم الكثير من الدعم والمساعدات الأخرى (من قبيل استقدام العمال المهرة من الخارج بصورة غير مشروعة) لبعض مشاريع القطاع الخاص بما كان يجعلها مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص. ولقد قامت بروسيا - رائدة التصنيع الألماني - في القرن الثامن عشر بتشجيع بعض الصناعات مثل الكتان والحديد والصلب عبر وسائل كهذه. كما بدأت اليابان صناعات الصلب وبناء السفن والسكك الحديدية من خلال ملكية الدولة والدعم المستهدف (والمزيد عن هذا في الفصل الخامس). وفي أواخر القرن التاسع عشر، أخذت الحكومة السويدية الريادة في مجال إنشاء السكك الحديدية، فصارت تمتلك - اعتبارا من عام ١٩١٣ - ثلث السكك الحديدية من حيث عدد الأميال، و٦٠٪ من حيث السلع المصدَّرة، وذلك في الوقت الذي كان رواد صناعة السكك الحديدية - لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا - يعتمدون فيه على القطاع الخاص. واستمر التعاون بين العام والخاص في السويد في قطاعات التلغراف والهاتف والكهرباء الهيدروليكية. كما قامت الحكومة السويدية بدعم جهود البحث والتطوير منذ فترة مبكرة.

بعد الحرب العالمية الثانية، زيدت جهود الدولة لتشجيع الصناعة، وذلك في أغلب الدول الثرية. وكان أضخم التحولات في فرنسا. فالدولة الفرنسية ـ خلافا للصورة الشائعة ـ لم تكن دائما تتبع سياسة التدخل. كان هناك بالقطع تقليد يتعلق بفعالية الدولة، كما يمثله جان بابتيست كولبرت وزير المالية العتيد في عهد لويس الرابع عشر (١٨٦٥ ـ ١٨٨٣)، ولكنه قوبل بالرفض بعد الثورة الفرنسية. وهكذا بين نهاية حكم نابليون والحرب العالمية الثانية، باستثناء فترة حكم نابليون الثالث، كانت فرنسا متطرفة في اتباعها مبدأ دعه يعمل في سياستها الاقتصادية. وتبيِّن لنا إحدى الروايات التاريخية الرئيسية للسياسة الاقتصادية الفرنسية أن استراتيجية الحكومة الفرنسية في تشجيع الصناعة خلال تلك الفترة "كانت تتألف إلى حد كبير من تنظيم المعارض، ورعاية غرفة التجارة، وجمع الإحصاءات الاقتصادية، وتوزيع الأوسمة على رجال الأعمال"[84]. بعد ١٩٤٥، وإثر اعترافها بأن سياسة رفع يد (الحكومة عن الاقتصاد) كانت المسئولة عن تراجعها الاقتصادي النسبي ومن ثم هزيمتها في كلتا الحربين العالميتين، فقد بدأت الحكومة الفرنسية تقوم بدور أنشط في الاقتصاد. فبدأت التخطيط "الإرشادي" (في مقابل التخطيط "الإجباري" الشيوعي)، وسيطرت على الصناعات الأساسية من خلال التأميم، ووجَّهت الاستثمار إلى صناعات استراتيجية من خلال البنوك المملوكة للدولة. ولكي توجد مجالا رحبا أمام نمو الصناعات الجديدة، أبقت فرنسا على مستوى مرتفع نسبيا للتعريفات

84 آر كويزيل (١٩٨١) "الرأسمالية والدولة في فرنسا الحديثة" (مطبعة جامعة كمبريدج) ص ١٤

الصناعة حتى الستينيات. وأفلحت الاستراتيجية بصورة [illegible] [illegible]
[illegible] بحلول الثمانينيات، حتى كانت فرنسا قد حولت نفسها إلى [illegible]
تكنولوجي في الكثير من المجالات.

في اليابان، قادت وزارة التجارة والصناعة الدوليتين (الشهيرة اختصارا بميتي MITI) برامج تنموية أصبحت الآن من قبيل الأساطير. ولم تكن تعريفات اليابان الصناعية مرتفعة بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن الواردات كانت تخضع لسيطرة قوية من خلال سيطرة الحكومة على تحويلات النقد الأجنبي. بينما تم تشجيع التصدير بهدف تعظيم الدخل من النقد الأجنبي اللازم لشراء تكنولوجيا أفضل (إما من خلال شراء الآلات أو من خلال الدفع للحصول على رخص التكنولوجية). وكان تشجيع التصدير يتم من خلال دعمه بشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال المساعدة المعلوماتية والتسويقية التي كانت تقوم بها المؤسسة اليابانية للتجارة الخارجية (جيرتو) وهي الهيئة التابعة للدولة والمسؤولة عن التجارة. وكانت هناك إجراءات أخرى لخلق الفضاء اللازم لمراكمة القدرات الإنتاجية لدى الصناعات الوليدة. فكانت الحكومة اليابانية تمرّر القروض المدعومة إلى القطاعات الرئيسية من خلال "برامج القروض الموجَّهة". كما كثفت من تنظيمها للاستثمار الأجنبي من خلال الشركات العابرة للجنسيات (TNCs). فكان الاستثمار الأجنبي محظورا في أغلب الصناعات الأساسية. وحتى حينما كان يتم السماح به، كانت توضع سقوف صارمة للملكية الأجنبية، بحد أقصى ٤٩٪ عادة. وكانت الشركات الأجنبية تلتزم

بتحويل التكنولوجيا وشراء حصص محددة من المدخلات محليا (وهو ما يعرف باشتراط المكونات المحلية). كما نظمت الحكومة اليابانية نقل التكنولوجيات، للتأكد من عدم استيراد التكنولوجيا البائدة أو المغالى في سعرها. ومع ذلك، وعلى العكس من القرن التاسع عشر، لم تستخدم الحكومة اليابانية المشاريع المملوكة للدولة في الصناعات الأساسية.

رأت دول مثل النرويج وإيطاليا والنمسا - وكانت جميعها من الدول المتخلفة نسبيا لدى نهاية الحرب العالمية الثانية - أنها بحاجة إلى تنمية صناعية سريعة، فاستخدمت بدورها استراتيجيات مماثلة لتلك التي استخدمتها فرنسا واليابان لتشجيع صناعاتها. وكانت لديها جميعا تعريفات مرتفعة نسبيا حتى الستينيات. وجميعها استخدمت المشاريع المملوكة للدولة لتحديث صناعاتها. وقد نجح هذا على نحو خاص في النرويج وفنلندة. ففي هاتين الدولتين إضافة إلى النمسا كانت الحكومات منخرطة إلى حد كبير في توجيه تدفق القروض البنكية إلى الصناعات الاستراتيجية. وقد سيطرت فنلندة بقوة على الاستثمار الأجنبي. وفي أجزاء كثيرة من إيطاليا كانت الحكومة المحلية تقدم الدعم للشركات الصغيرة ومتوسطة الأحجام الواقعة في نطاقها ولجهود البحث والتطوير.

وهكذا يتبين عمليا أن جميع الدول الثرية اليوم استخدمت سياسات وطنية (مثل التعريفات، والدعم، والقيود على التجارة الخارجية) لتشجيع صناعاتها الوليدة، برغم أن المزيج الدقيق من السياسات قد اختلف من دولة

إلى أخرى مثلما اختلف التوقيت وتفاوتت الاستمرارية. وكان هناك بعض الاستثناءات لا سيما هولندا (التي كانت لها أفضل أوراق اعتماد في عالم السوق الحرة منذ القرن التاسع عشر) وسويسرا التي ظلت (حتى الحرب العالمية الأولى) مستمرة في ممارسة التجارة الحرة، ولكن هاتين الدولتين نفسيهما لا تطابقان المثال النيولبرالي الذي نعرفه اليوم، حيث لم تحميا براءات الاختراع حتى بداية القرن العشرين. فقد وضعت هولندا قانونا لبراءات الاختراع في عام ١٨١٧ ولكنها ألغته في عام ١٨٦٩ ولم تعد وضعه حتى عام ١٩١٢. ووضعت سويسرا أول قانون لبراءة الاختراع عام ١٨٨٨، ولكنه اقتصر على حماية الاختراعات الميكانيكية فقط. ولم تضع قانونا كاملا لبراءات الاختراع إلا في عام ١٩٠٧ (والمزيد من هذه الأمثلة في الفصل السادس).

وفي مواجهة الأدلة التاريخية التي قدمتها في هذا الفصل، يحتجّ علماء الاقتصاد المتشيعون للتجارة الحرة[85] بأن مجرد التعايش بين الحمائية والتنمية الاقتصادية لا يثبت أن الأولى تسببت في الثانية، وهذا صحيح. ولكنني أحاول على الأقل أن أفسّر شيئا (هو التنمية الاقتصادية) تعايش مع شيء آخر (هو الحمائية)، وعلى الاقتصاديين المتشيعين للتجارة الحرة أن يبيِّنوا لنا كيف يمكن للتجارة الحرة أن تكون تفسيرا للنجاح الاقتصادي الذي تشهده الدول الثرية اليوم، في حين أن هذه الدول لم تكن تمارس التجارة الحرة كثيرا قبل أن تحقق الثراء.

---

85 إروِن (٢٠٠٢) مثالا

استخلاص الدروس التاريخية الصحيحة

ذات يوم قال السياسي والفيلسوف الروماني شيشرو : " إن من لا يعلم ما كان في أول الزمان لباق طفلا إلى آخر الزمان . فلو لم نجن فائدة من أعمال العصور الأولى ، فالعالمَ باق حتما في طفولة المعرفة " .

وليس هذا الرأي أوثق صلة بشيء منه بسياسة التنمية ، ولكنه لا يلقى من التجاهل في مجال مثلما يلقاه في مجال التنمية . فبرغم أن لدينا ثروة من الخبرات التاريخية التي يمكن أن نعتمد عليها ، فنحن لا نبالي بتعلمها ونقبل دونما مساءلة الأسطورة السائدة القائلة بأن الدول الثرية اليوم قد تطورت من خلال سياسة التجارة الحرة والسوق الحرة .

ولكن التاريخ يقول لنا إن جميع الدول الناجحة بلا استثناء تقريبا قد استخدمت في فجر تنميتها مزيجا من الحماية والدعم وفرض القواعد التنظيمية من أجل تنمية اقتصادها . وهذا ما يتبيَّن من تاريخ الدول النامية الناجحة الذي ناقشته في الفصل الأول . والأهم من ذلك أن تاريخ الدول الثرية اليوم قد أكد هذا ، كما بيَّنت في هذا الفصل .

ولسوء الحظ ، هناك درس آخر نستخلصه من التاريخ مفاده أن الدول الثرية "ركلت السلم" بإكراهها الدول الفقيرة على سياسات السوق الحرة والتجارة الحرة . فالدول المتحققة بالفعل لا تريد أن يظهر لها المزيد من المنافسين من خلال اتباع السياسات الوطنية التي استخدمتها هي نفسها

بنجاح في الماضي. وحتى العضو الأحدث في نادي الدول الثرية ـ أعني بها
كوريا ـ لا يمثل استثناء من هذا النمط. فبرغم أنها كانت ذات يوم من أكثر
دول العالم حمائية، فهي تناصر اليوم التخفيض الحاد للتعريفات الصناعية،
إن لم يكن التجارة الحرة تماما، في منظمة التجارة العالمية. وبرغم أنها كانت
ذات يوم عاصمة القرصنة في العالم، فهي تغضب اليوم من قرصنة الصينيين
والفييتناميين لأسطوانات الموسيقى الجماهيرية والأفلام الكورية. والأسوأ
من هذا هو أن هؤلاء الكوريين القائلين بالسوق الحرة هم أنفسهم الذين
كانوا في وقت غير بعيد يضعون مسودات سياسات الحمائية والتدخل
وينفذونها من خلال وظائفهم الأولى. ولعل أغلبهم تعلم اقتصاديات
السوق الحرة من خلال كتب اقتصاد أمريكية مقرصنة، قرأوها وهم
يستمعون إلى موسيقى الروك آند رول عبر أسطوانات مقرصنة، ليشاهدوا
في أوقات فراغهم أفلام هوليود عبر شرائط فيديو مقرصنة.

غير أن الأكثر انتشارا وأهمية من "ركل السلم" هو فقدان الذاكرة
التاريخي. ففي البرولوج أوضحت العملية التدريجية الدقيقة التي تعاد من
خلالها كتابة التاريخ بحيث يلائم صورة بلد ما عن نفسه. ونتيجة لذلك،
يوصي كثير من شعوب الدول الثرية بالتجارة الحرة والسوق الحرة عن إيمان
صادق بأن هذه هي السياسات التي اتبعها أسلافهم لإثراء دولهم. وحين
تحتج الدول الفقيرة على هذه السياسات وأضرارها، فليس من ملتفت إلى

هذه الاحتجاجات على اعتبار أنها احتجاجات مبنية على أسس مضللة[86] أو خادمة لمصالح قادتها الفاسدين.[87] ولا يخطر أبدا على بال هؤلاء السامريين الأشرار أن السياسات التي يوصون بها تتعارض أساسا مع ما يعلّمه لنا التاريخ كأفضل سياسات للتنمية. قد تكون النية الكامنة خلف توصياتهم نبيلة، ولكن آثارها لا تقل ضررا عن السياسات التي يوصي بها من تحركهم رغبة في ركل السلم عن قصد وتعمد.

ويبيّن لنا التاريخ أيضا، ولحسن الحظ، أنه ليس حتما على الدول الناجحة أن تسلك مسلك السامريين الأشرار، والأهم من ذلك أنه من مصلحتها ألا تتصرف كذلك. ولعل أحدث الحلقات المهمة التي تنتمي إلى هذا الصنف هي خطة مارشال في عام ١٩٤٧ وصعود اللبرالية في الثمانينيات.

---

86 في مقالتهما الاحتفالية المشار إليها في الفصل الأول، يناقش جيفري ساكس وأندرو وورنر كيف أثرت النظريات "الخاطئة" على الدول النامية فتبنت السياسات "الخاطئة". جيه ساكس وآيه وورنر (١٩٩٥) "الإصلاح الاقتصادي وعملية الاندماج العالمي"، أبحاث بروكنجز في النشاط الاقتصادي، ١٩٩٥، العدد ١، ص ١١-٢٢

87 عندما انهارت محادثات منظمة التجارة العالمية في كانكون، ذهب فيلم بويتر أستاذ الاقتصاد الهولندي المرموق الذي كان في ذلك الوقت كبير الاقتصاديين في البنك الأوربي للإعمار والتنمية EBRD إلى أنه: "على الرغم من أن زعماء الدول النامية يحكمون دولا هي - في المتوسط - فقيرة أو شديدة الفقر، فلا يستتبع هذا بالضرورة أن يكون هؤلاء الزعماء ناطقين فعلا بالنيابة عن الفقراء ومدقعي الفقر في بلادهم. بعضهم كذلك، لكن آخرين منهم يمثلون النخب الفاسدة والقمعية التي تثرى من جراء الحواجز المفروضة على التجارة وغير ذلك من أشكال التشويه، على حساب الفقراء ومن لا حيلة لهم من المواطنين". انظر فيلم بويتر "لو كان لشيء أن يستفاد من كانكون، فهو ضرورة تقديم السياسة على الاقتصاد"، رسالة إلى المحرر، فاينتشال تايمز، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٣.

في يونيو من عام ١٩٤٧ ، تخلت الولايات المتحدة عن سياستها العمدية لإضعاف الاقتصاد الألماني وأطلقت خطة مارشال التي نقلت قدرا كبيرا من المال إلى أوربا بهدف إعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية. • وبرغم أن المبلغ المخصص لم يكن ضخما، لعبت خطة مارشال دورا مهما في إطلاق الاقتصاديات الأوربية التي مزقتها الحرب من خلال تمويل فواتير الاستيراد الضرورية وفواتير إعادة إعمار البنية الأساسية. والأهم من ذلك أنها كانت إشارة سياسية مفادها أن الولايات المتحدة رأت من مصلحتها أن يحقق الرخاء لدول أخرى - وإن كانت معادية لها في السابق. كما قادت الولايات المتحدة دولا ثرية في مساعدة دول فقيرة أو السماح لها على الأقل بتنمية اقتصادياتها من خلال اتباع سياسات وطنية. من خلال الجات (الاتفاقية

• أعلن جورج مارشال، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، عن خطة مارشال في خطابه أمام جامعة هارفرد في الخامس من يونيو عام ١٩٤٧ . وتم التفاوض على تفاصيلها في اجتماع بباريس ابتداء من ١٢ يوليو ١٩٤٧ . وبدأت في عام ١٩٤٨ وانتهت في عام ١٩٥١ ، فانتقل بموجبها ١٣ بليون دولارا أمريكيا (ما يعادل ١٣٠ بليون دولار اليوم) إلى اقتصاديات أوربا التي مزقتها الحرب. حلت خطة مارشال محل خطة مورجنتاو التي كانت توجِّه السياسة الأمريكية الخارجية حتى ذلك الحين. وكانت خطة مورجنتاو - التي تحمل اسم وزير الخزانة الأمريكي في ما بين (١٩٣٤-١٩٤٥)، تركز على إنهاء الطموحات الألمانية التوسعية عن طريق "إرجاعها إلى النظام الرعوي". وباجتماع هذه السياسة مع الرغبة السوفييتية في الاستيلاء على الآلات الألمانية المتقدمة، فقد كانت النتيجة فعالة للغاية في تدمير الاقتصاد الألماني. غير أنه سرعان ما تبيّن أن هذه السياسة غير قابلة للنجاح. فبعد زيارة قام بها الرئيس الأمريكي السابق هربرت هوفر إلى ألمانيا عام ١٩٤٧ ، اعتبر الرئيس خطة مورجنتاو "وهمية" وذهب إلى أنها لن تفلح إلا لو نقص الشعب الألماني خمسة وعشرين مليون نسمة، من ٦٥ إلى ٤٠ مليون. ولمزيد من النقاش المفيد حول هذا الموضوع، انظر كتاب إي رينرت (٢٠٠٣) بعنوان "الفقر المتزايد في عالم العولمة خطتا مورجنتاو ومارشال كآليتين لاستقطاب دخول العالم" تحرير إتش جيه تشانج. وكتاب "إعادة النظر في اقتصاديات التنمية (مطبعة أنثم، لندن)

العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) التي بدأت هي الأخرى عام ١٩٤٧. سمحت الولايات المتحدة ودول ثرية أخرى لدول نامية بحماية منتجيه ودعمهم بفعالية أكبر من التي تتبعها الدول الثرية. وكان هذا تناقضا صارخ مع ما كان متبعا أيام الكولونيالية والمعاهدات الجائرة حينما كان الدول النامية تكره على التجارة الحرة. وكان هذا يرجع جزئيا إلى إحساس بالذنب الكولونيالي لدى دول مثل بريطانيا وفرنسا، ولكنه كان في الأغلب يرجع إلى موقف أكثر استنارة تجاه سيادة جديدة - في ذلك الوقت - للاقتصاد العالمي والولايات المتحدة، وتجاه التنمية الاقتصادية للدول الأكثر فقرا.

وكانت لهذه الاستراتيجية المستنيرة نتيجة مذهلة. حيث شهدت الدول الثرية ما يعرف بـ "عصر الرأسمالية الذهبي" (١٩٥٠-١٩٧٣).[88] فقد قفز معدل الدخل للفرد في أوربا من ٣,١٪ في العصر الذهبي الليبرالي (١٨٧٠- ١٩١٣) إلى ١,٤٪. وارتفع من ٨,١٪ إلى ٥,٢٪ في الولايات المتحدة، بينما قفز إلى السماء منطلقا من ٥,١٪ إلى ١,٨٪ في اليابان. وقد اجتمع مع هذه الأداءات المذهلة في النمو تراجع في التفاوت بين الدخول، واستقرار اقتصادي. ومن الدال بالقطع أن أداء الدول النامية كان جيدا جدا في تلك الفترة، فقد حققت - كما سبق أن بينت في الفصل الأول - نموا يبلغ ٣٪ لكل نسمة خلال الستينيات والسبعينيات، حين كانت تستخدم

88 معدلات النمو الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من آيه ماديسن (٢٠٠٣)، "الاقتصاد العالمي: إحصاءات تاريخية"، (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باريس) جدول ٨ ب.

سياسات وطنية في ظل النظام الدولي "المتساهل" . وهذا أعلى بكثير مما حققته في ظل السياسات الليبرالية القديمة خلال العولمة الأولى (١٨٧٠ - ١٩١٣) ومثلي المعدل الذي سجلته منذ الثمانينيات في ظل السياسات الليبرالية الجديدة.

استهان البعض بسخاء الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٩ ، فأوعز مسلكها اللطيف تجاه الدول الفقيرة إلى التنافس مع الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة. وكم سيكون سخيفا لو أننا أنكرنا ما كان للحرب الباردة من أثر مهم على السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن ذلك لا يجب أن يمنعنا من قول الحق متى وجب ذلك. خاصة وأن الدول النافذة كانت - خلال "عصر اللبرالية" في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - تسلك أردأ السلوك تجاه الدول الأضعف برغم التنافس المحتدم بين تلك الدول النافذة.

ولسوف يلقي التاريخ - الحديث والقديم - الذي ناقشته في الفصلين الأول والثاني، بظلاله على مناقشاتي في الفصول التالية، حيث أوضِّح أن السامرين الأشرار اليوم على خطأ فيما يتعلق بالمناطق الأساسية من السياسة الاقتصادية - أي التجارة الدولية، وتنظيم الاستثمار الأجنبي، والخصخصة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع، وسياسات الاقتصاد الكلي، وحيث أقترح المواضع التي ينبغي فيها تغيير سلوكهم لو أننا نروم تشجيع التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة.

الفصل الثالث

لا بد من وظيفة لابني ذي الست سنوات

هل التجارة الحرة هي الحل دائما؟

لي ابن عمره ست سنوات. اسمه جين جيو. يعيش في كنفي، وإن يكن قادرا على كسب لقمة عيشه. أتكفل بسكنه وغذائه وتعليمه ورعايته الصحية. ولكن ملايين الأطفال في سنه هذا لديهم وظائف. وكان دانيال ديفو - في القرن الثامن عشر - يرى أن الأطفال قادرون على كسب لقمة عيشهم منذ سن الرابعة.

والعمل علاوة على ذلك قد يصقل شخصة جين جيو إلى الأفضل. فهو الآن يعيش في فقاعة اقتصادية لا معنى فيها لقيمة المال. وهو لا يقدِّر مطلقا الجهود التي أبذلها وأمُّه بالنيابة عنه، دعما لوجوده الخامل ووقاية له من قسوة الواقع. هو ينعم بحماية مفرطة، ويحتاج للمنافسة فيصبح شخصا أعلى إنتاجية. وتأمُّل الأمر يفضي بنا إلى أنه كلما تعرض أكثر وأسرع للمنافسة، كان ذلك خيرا لتطوره المستقبلي. فسوف يدفعه هذا دفعا إلى امتلاك الذهنية المهيَّأة للعمل الشاق. ولذلك، ينبغي أن أخرجه من المدرسة وأجد له وظيفة. وقد يكون بوسعي الانتقال به إلى بلد لا يزال

يتساهل مع عمالة الأطفال، إن لم يكن يشرعنها، لمنحه مجالا أوسع لاختيار الوظيفة.

أكاد أسمعكم تحكمون عليَّ بالجنون. بقصر النظر. بالقسوة. تقولون لي إن عليَّ أن أحمي الطفل وأرعاه. وإن إدخالي جين جيو إلى سوق العمل وهو بعد في السادسة قد يجعل منه ماسح أحذية ذكيا، أو بائعا متجولا ميسور الحال، ولكنه لن يصبح قط جرّاح مخ أو عالم فيزياء نووية، فهذا يقتضي على أقل تقدير سنوات أخرى من حمايتي واستثماري. تذهبون إذن ـ من وجهة نظر مادية محضة ـ إلى أنني سأكون أكثر حكمة إن أنا استثمرت في تعليم ابني بدلا من الابتهاج بما سأوفره من مال حين أخرجه من المدرسة. وكنت في نهاية الأمر لأكون محقا لو أن أوليفر تويست كان أفضل حالا وهو يعمل بالنشل لحساب فاجن، منه حينما أنقذه السامريُّ الطيب المضلَّل مستر براونلو الذي حرم الصبي من فرصة البقاء في غمار منافسة سوق العمل.

ولكن هذا المنطق العبثي هو الجوهر الذي يقيم عليه الاقتصاديون المتشيعون للتجارة الحرة تبريرهم التحرير المتسرع واسع النطاق للتجارة في الدول النامية. فهم يزعمون أن المنتجين في الدول النامية بحاجة إلى التعرض الفوري لأكبر قدر ممكن من المنافسة، لكي يجدوا الحافز إلى رفع إنتاجيتهم من أجل البقاء. بينما الحماية ـ على النقيض من ذلك ـ سوف تغرس فيهم

الرضا والكسل. ويمضي رأيهم إلى أنه كلما جاء تعرضهم للمنافسة أسرع، كان ذلك خيرا للتنمية الاقتصادية.

غير أن الحوافز ليست إلا نصف الحكاية. وبقيتها هي المقدرة. فمهما عظم الإغراء المادي، ومهما قسا التهديد، لا يمكن لولد يترك المدرسة وهو في السادسة من العمر أن يقوى على مواجهة تحدي جراحة المخ أو يكون كفئا لها. وبالمثل، لن يكون للصناعات في الدول النامية بقاء إن هي تعرضت للمنافسة الدولية قبل الأوان. فهي بحاجة إلى زمن لتحسين قدراتها وإجادة التكنولوجيات المتقدمة وبناء منظمات فعالة. وهذا هو جوهر نظرية "الصناعات الوليدة"، حسبما نظّر لها للمرة الأولى ألكسندر هاملتن - أول وزير أمريكي للخزانة - وحسبما استخدمتها من قبله ومن بعده أجيال من صناع القرار، كما بيّنت في فصل سابق.

من الطبيعي أن الحماية التي أوفرها لـ جين جيو (كما تقول نظرية الصناعات الوليدة نفسها) يجب ألا تكون مسوّغا لحمايته من المنافسة أبد الدهر. فإذا كان إدخاله سوق العمل وهو في السادسة خطأ، فمن الخطأ أيضا الاستمرار في دعمه وهو في الأربعين. إذ ينبغي له في نهاية المطاف أن يخرج إلى العالم الضخم الفسيح فيحصل فيه على وظيفة ويعيش عيشا مستقلا. وكل ما يحتاجه فقط هو الحماية أثناء حشده القدرات اللازمة للحصول على وظيفة جيدة الأجر.

وقد يحدث طبعا ـ مثلما يحدث للآباء وهم ينشئون أبناءهم ـ أن تخطئ حماية الصناعات الوليدة. فكما أن بعض الآباء يفرطون في الحماية، قد تدلل بعض الحكومات صناعاتها الوليدة أكثر من اللازم. وكما أن بعض الأطفال لا يعقدون العزم على تهيئة أنفسهم لحياة الكبار، فدعم الصناعات الوليدة قد يكون إهدارا مع بعض الشركات. ومثلما يخدع بعض الأبناء آباءهم ليستمروا في دعمهم بعد تجاوزهم الطفولة، هناك صناعات تطيل أمد الحماية الحكومية من خلال التحزبات الماهرة. غير أن وجود خلل في بعض العائلات لا يقوم مأخذا على الأبوة ذاتها. وبالمثل لا يمكن لحالات الفشل في حماية الصناعات الوليدة أن تبطل الاستراتيجية في ذاتها. ولكن أمثلة الحماية الفاشلة تعلمنا فقط حتمية استخدام سياسة الحماية بحكمة.

فشل التجارة الحرة

التجارة الحرة خير ـ هذا هو المبدأ المغروس في القلب من الأرثوذكسية النيولبرالية الجديدة. وليس ثمة ـ بالنسبة للنيولبراليين ـ ما هو أوضح من هذا. وليم بويتر ـ زميلي المرموق السابق في جامعة كمبريدج وكبير الاقتصاديين في "البنك الأوربي للإعمار والتنمية" عبَّر عن هذا بدقة: "تذكروا: ليس التحرير أحادي الجانب للتجارة 'تنازلا' أو 'تضحية' تقتضي التعويض عنها. بل هو تصرف مستنير منطلق من وازع المصلحة الذاتية. وإذا كان في التحرير المتبادل للتجارة تعزيز للربح، إلا أنه ليس شرطا للربح. فالاقتصاد كله هناك". [89] ذلك أن الإيمان بالتجارة الحرة مركزيٌّ في الأرثوذكسية النيولبرالية لدرجة أنه المحدِّد للاقتصاد النيولبرالي. فلك أن تسائل (أو حتى ترفض) أي عنصر آخر على الأجندة النيولبرالية ـ مثل سوق رأس المال المفتوح، أو براءات الاختراع القوية، أو حتى الخصخصة ـ وتبقى على انتمائك لكنيسة النيولبرالية. أما إن أبديت اعتراضا على التجارة الحرة، فقد فتحت ذراعيك فعليا للحرمان الكنسي.

وانطلاقا من هذه القناعات، دعا السامريون الأشرار الدولَ النامية إلى التجارة الحرة، أو التجارة الأكثر تحررا على الأقل. وعلى مدار ربع القرن

---

89 فيليم بويتر (٢٠٠٣)، "لو كان لشي أن يستفاد من كانكون، فهو ضرورة تقديم السياسة على الاقتصاد"، رسالة إلى المحرر، فاينشال تايمز، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٣.

الأخير، حرّرت أغلب الدول النامية تجارتها بدرجة هائلة، مرغمة على ذلك أول الأمر من صندوق النقد والبنك الدوليين في أعقاب أزمة دين العالم الثالث عام ١٩٨٢. وكان هناك ـ علاوة على ذلك ـ دافع حاسم إلى تحرير التجارة في أعقاب إطلاق منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥. وفي ثنايا العقد الأخير أو نحو ذلك تكاثرت اتفاقيات التجارة الحرة FTAs الثنائية والإقليمية. ولم يكن أداء الدول الدول النامية في تلك الفترة ـ لسوء الحظ ـ جيدا على الإطلاق برغم تحرير التجارة الهائل (أو "بسببه" في ظني)، كما بيّنت في الفصل الأول.

وما أدلَّ قصة المكسيك التي تعد بمثابة فتاة الإعلانات التي يعتمد عليها معسكر التجارة الحرة. فلو أن لدولة من دول العالم الثالث أن تنجح مع التجارة الحرة، فينبغي أن تكون هذه الدولة هي المكسيك. إذ أن للمكسيك حدودا مع أضخم سوق في العالم (الولايات المتحدة)، وبين البلدين اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا NAFTA) منذ عام ١٩٩٥. كم أن هناك عددا ضخما من المهاجرين المكسيكيين يعيشون في الولايات المتحدة وهو ما قد يشكل روابط عمل مهمة على المستوى غير الرسمي[90]. ولديها ـ خلافا لكثير من الدول النامية الأكثر فقرا ـ منظومة لا بأس بها من العمال

90 أغلب مكسيكيي الشتات حديثو الهجرة، لكن بينهم أبناء للمكسيكيين السابقين الذي تأمركوا نتيجة لضم مساحات ضخمة من الأراضي المكسيكية، ومنها جميع كاليفورنيا ونيومكسيكو وأريزونا ونيفادا وأوتاه وكولورادو ووايومنج بعد الحرب الأمريكية المكسيكية (١٨٤٦ ـ ١٨٤٨) بموجب معاهدة جوادالوب (١٨٤٨)

المهرة، والمديرين الأكفاء، والبنية الأساسية المادية المتطورة (من قبيل الطرق والموانئ وما إلى ذلك).

يذهب الاقتصاديون المتشيعون للتجارة الحرة إلى أن المكسيك استفادت من التجارة الحرة في تسريع نموها. والحقيقة أن إجمالي الناتج القومي للفرد قد ارتفع في المكسيك بعد النافتا ـ فيما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٢ ـ بمعدل ١,٨٪ سنويا، وهو تحسن كبير قياسا إلى معدل الـ ١,٠٪ المسجل فيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥.[91] ولكن العقد السابق على النافتا كان أيضا عقد تحرير مكثف للتجارة في المكسيك بعد تحولها إلى النيولبرالية في أواسط الثمانينيات. ومن ثم فالتجارة الحرة كانت مسئولة بالمثل عن معدل نمو الـ ١,٠٪.

لقد أزال تحرير التجارة واسع النطاق في الثمانينيات والتسعينيات جوانب كاملة من الصناعات المكسيكية التي أقيمت بمشقة في فترة "التصنيع بديلا للاستيراد". فكانت النتيجة ـ كما هو متوقع ـ تباطؤا في النمو الاقتصادي، وفقدانا للوظائف، وهبوطا في الأجور (إذ اختفت وظائف قطاع الصناعة الأفضل أجورا). كما تعرض أيضا قطاع الزراعة المكسيكي لضربة قاصمة على يد المنتجات الأمريكية المدعومة لا سيما الذرة، عماد الغذاء في المكسيك. وفوق ذلك كله، فقد الأثر الإيجابي للنافتا (أي تزايد

---

91 الأرقام مأخوذة من إم وايبورت وآخرون. (٢٠٠٥)، "سجل إصابات التنمية: خمسة وعشرون عاما من تراجع التقدم". مركز البحوث الاقتصادية والسياسية، واشنطن، سبتمبر ٢٠٠٥، (http://www.cepr.net/documents/publications/development_2005_09.pdf) شكل ١

الصادرات إلى سوق الولايات المتحدة) اندفاعه في السنوات القليلة الماضية ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ كان أداء النمو في المكسيك مزريا، بمعدل نمو سنوي في دخل الفرد يبلغ ٠,٣٪ (أو بمعدل جزئي يبلغ ١,٧٪ في إجمالي السنوات الخمس).[92] في المقابل، وأثناء السنوات "العجاف" (١٩٥٥-١٩٨٢) في فترة "التصنيع بدلا من الاستيراد"، كان دخل الفرد ينمو أسرع منه في ظل النافتا - بمتوسط ١,٣٪ سنويا.[93]

92 شهد دخل الفرد المكسيكي هبوطا في عام ٢٠٠١ (- ١,٨٪)، وفي ٢٠٠٢ (-٠,٨٪) وفي ٢٠٠٣ (-٠,١٪) ولم ينم إلا بـ ٢,٩٪ في ٢٠٠٤ فكان ذلك كافيا بشق الأنفس للرجوع بالدخل إلى مستوى ٢٠٠١. وفي ٢٠٠٥ نما بمعدل تقديري يبلغ ١,٦٪، وهو ما يعني أن دخل الفرد في المكسيك في نهاية ٢٠٠٥ كان أعلى بـ ١,٧٪ مما كان عليه في ٢٠٠١، وهو ما يترجم إلى معدل نمو سنوي يصل إلى نحو ٠,٣٪ في فترة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٥. أرقام ٢٠٠١-٢٠٠٤ مأخوذة من الأعداد السنوية المناظرة لكل سنة في الفترة نفسها من تقرير البنك الدولي (البنك الدولي، واشنطن) ورقم نمو الدخل في ٢٠٠٥ (٣٪) مأخوذ من جيه سي مورينوبيرد و آي باونوفيتش (٢٠٠٦)، "نبيذ قديم في زجاجات جديدة؟ صناعة القرار الاقتصادي في حكومات يسار الوسط في أمريكا اللاتينية، ريستيفا هارفرد ريفيو أوف لاتين أمريكا، الربيع/ الصيف، ٢٠٠٦، ص ٤٧، الجدول. رقم معدل النمو السكاني في ٢٠٠٥ (١,٤٪) مستنتج من بيانات البنك الدولي (٢٠٠٦) للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، منشور في التقرير الدولي للتنمية ٢٠٠٦ (البنك الدولي، واشنطن) ص ٢٩٢، جدول ١.

93 كان دخل الفرد في المكسيك ينمو في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٨٢ بأكثر من ٦٪، بحسب جيه سي مورينوبيرد وآخرون، (٢٠٠٥) "النافتا والاقتصاد المكسيكي: نظرة بأثر رجعي على علاقة عشر سنوات"، دورية كارولينا الشمالية للتجارة والقانون الدوليين، الجزء ٣٠. في حين كان معدل النمو السكاني في هذه الفترة هو ٢,٩٪ سنويا، فهذا يعطينا معدل نمو لدخل الفرد يبلغ نحو ٣,١٪. معدل النمو السكاني محسوب من آيه ماديسن (٢٠٠١)، "الاقتصاد العالمي: منظور الألفية"، (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس) ص ٢٨٠، جدول سي٢-آيه.

المكسيك مثال صارخ على فشل تحرير التجارة تحريرا كليا قبل الأوان، ولكن هناك أمثلة أخرى.[94] فبعد قيام ساحل العاج بتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٤٠٪ عام ١٩٨٦، انهارت تقريبا جميع صناعات الكيماويات والنسيج والأحذية والسيارات، وتوحّشت البطالة. وبعد تحرير زيمبابوي للتجارة عام ١٩٩٠، قفز معدل البطالة من ١٠٪ إلى ٢٠٪. وكان المأمول أن تستوعب أنشطة اقتصادية جديدة رأس المال والموارد بعد تحريرها من المؤسسات التي أفلست بسبب تحرير التجارة. ولكن هذا، ببساطة، لم يحدث على النطاق الكافي. فلم يكن من المفاجئ في شيء أن تبخّر النمو وتوحشت البطالة.

كما أوجد تحرير التجارة مشكلات أخرى. فقد زاد من الضغوط الملقاة على كاهل الميزانيات الحكومية، حيث قلّص عوائد التعريفات الجمركية. وتلك كانت مشكلة جسيمة للبلاد الأكثر فقرا. فبسبب افتقار هذه الدول إلى القدرات اللازمة لتحصيل الضرائب ـ حيث إن التعريفات الجمركية هي أسهل أنواع الضرائب تحصيلا ـ فقد كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على التعريفات الجمركية (التي كانت تمثل في بعض الحالات أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الدخل الحكومي).[95] ومن جرّاء ذلك كان التكيف المالي ـ الذي

---

94 لمزيد من التفاصيل، انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٥)، "لماذا تحتاج الدول النامية إلى التعريفات؟ كيف تنكر مفاوضات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية على الدول النامية حقها في المستقبل"، (أوكسفام، أوكسفورد، ساوث سنتر، جينيف) (http://www.uneca.org/atpc/documents/WhyDevCountriesNeedTariffsNew.pdf)

95 تمثل التعريفات ٥٤,٧٪ من العوائد في سوازيلاند، و٥٣,٥٪ في مدغشقر، و٥٠,٣ في أوغندا، و٤٩,٨٪ في سيراليون. انظر تشانج (٢٠٠٥) ص ١٦ـ١٧.

لزم القيام به في أعقاب تحرير التجارة تحريرا واسع النطاق ـ ضخما في كثير من الدول النامية، بل إن دراسة حديثة أعدّها صندوق النقد الدولي تبيِّن أن الدول ذات الدخل المنخفض والقدرات المحدودة على تحصيل أنواع الضرائب الأخرى لم تستطع أن تعوض إلا أقل من ٣٠٪ من العائد المفقود بسبب تحرير التجارة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية من خلال ضرائب أخرى.[96] وعلاوة على ذلك أدّى انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي وارتفاع حجم البطالة بسبب التجارة الحرة إلى تناقص العائد الضريبي. ولأن هذه الدول كانت واقعة تحت ضغوط بيِّنة من صندوق النقد الدولي لتقليل العجز في موازناتها، فقد كان هبوط العائد يعني تقليلا حاداً للإنفاق، وهو ما كان يأتي في الغالب على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية الأساسية المادية، بما يأتي بدوره على النمو بعيد المدى.

ومن الجائز طبعا أن التحرير التدريجي للتجارة كان ليفيد، بل وليلزَم، دولا نامية معينة في الثمانينيات ـ وهنا يخطر على البال كل من الهند والصين. ولكن ما حدث خلال ربع القرن الأخير كان تحريرا للتجارة متسرعا، وغير مخطط له، ومشوشا. وأود أن أذكّر القارئ أنه في خلال حمائية سنوات "التصنيع بدلا من الاستيراد" العجاف كانت الدول النامية تنمو بمعدل يبلغ مثلي المعدل الذي تنمو به اليوم في ظل التجارة الحرة. فالتجارة الحرة ببساطة لا تنفع الدول النامية.

---

96 تي باونسجارد و إم كين (٢٠٠٥) "العائد التجاري و(أو؟) التحرير التجاري" ورقة عمل لصندوق النقد الدولي، التقرير العالمي/ ٢٠٠٥/ ١١٢ (صندوق النقد الدولي، واشنطن)

نظرية رديئة .. نتائج رديئة

يبدو ذلك كله غامضا للاقتصاديين المتشيعين للتجارة الحرة. إذ كيف يأتي هذا الأداء السيء من دول تطبِّق سياسة قائمة على نظرية ثابتة الصحة مثل التجارة الحرة (فالاقتصاد كله هناك على حد قول بويتر)؟ ولكنهم لا ينبغي أن يندهشوا. فنظريتهم لها بعض الحدود الجدية التي لا تتجاوزها.

تقوم نظرية التجارة الحرة على ما يعرف بنظرية هيكشر ـ أوهلين ـ سَمْولسن (أو نظرية ه و س). • ومع أن نظرية ه و س مأخوذة من نظرية ريكاردو ـ التي عرضتها في الفصل الثاني ـ إلا أنها تختلف عنها في جانب حاسم؛ هو افتراضها أن الميزة النسبية تأتي من الفوارق الدولية بين توفر "عناصر الإنتاج" (كرأس المال والعمالة) لا بحسب الفوارق في التكنولوجيا كما ترى نظرية ريكاردو. [97]

• تحمل نظرية ه و س أسماء عالمي اقتصاد سويديين هما هكشر وبرتل أوهلين اللذين كانا رائدي النظرية في مطلع القرن العشرين، واسم عالم اقتصاد أمريكي هو بول سَمْولسن الذي عمل على تنقيح النظرية في منتصف القرن العشرين. ووفقا لهذه النسخة من نظرية التجارة الحرة فإن لكل منتَج تكنولوجيا وحيدةً لـ "الممارسة المثلى" (أي لتحقيق أقصى درجات الكفاءة)، ستستخدمها جميع الدول إن أرادت إنتاجه. ولو أن لكل منتج تكنولوجيا وحيدة لإنتاجه، فلن يتأتّى تحديد الميزة النسبية لدولة من خلال ما لديها من تكنولوجيا كما في نظرية ريكاردو. بل من خلال مدى ملاءمة تكنولجيا كل منتج لهذا البلد. ووفقا لنظرية ه و س تعتمد ملاءمة تكنولوجيا معينة لبلد على مدى كثافة استخدامها لعنصر الإنتاج (أي العمالة أو رأس المال) الذي تمتلكه بوفرة نسبية.

97 وبهذا المعنى، تكون ه و س نظرية مسرفة في اللاواقعية، لافتراضها أن الدول النامية يمكن أن تستخدم نفس التكنولوجيا بمثل استخدام الدول المتقدمة لها، في حين أن غياب المقدرة على =

لكل بلد ـ وفقا لنظرية التجارة الحرة سواء في نسخة ريكاردو أم في نسخة ه و س ـ ميزة نسبية في بعض المنتجات، وذلك لأنها تنتج بعض الأشياء أفضل من غيرها من الدول. * في نظرية ه و س، تتمتع الدولة بميزة نسبية في المنتجات الأكثف استخداما للعنصر الاقتصادي الأكثر توفرا لديها بصورة نسبية. وعليه فحتى لو أن ألمانيا ـ وهي البلد الذي يتوفر فيه رأس المال أكثر من العمالة ـ تستطيع أن تنتج كلا من السيارات ولعب الأطفال بسعر أرخص من جواتيمالا، فمن الأفضل لها أن تتخصص في السيارات التي يستوجب إنتاجها استخداما أكثف لرأس المال. أما جواتيمالا، وحتى إذا كانت أقل من ألمانيا كفاءة في إنتاج كل من السيارات ولعب الأطفال ـ فينبغي أن تتخصص في صناعة لعب الأطفال لأن إنتاجها أكثف استخداما للعمالة منه لرأس المال.

وكلما توافقت بلد مع نمط ميزتها النسبية الأساسي، ازدادت قدرتها على الاستهلاك. ولعل هذا يحدث بسبب تزايد إنتاجها (من السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية) أو لعله يحدث بسبب زيادة تبادلها التجاري مع دول

=استخدام التكنولوجيات الأكثر تطورا (والأكثر صعوبة بطبيعتها) هو على وجه التحديد ما يجعل هذه الدول فقيرة. والحق أن حماية الصناعات الوليدة يستهدف تحديدا هذه القدرة المعروفة بـ "القدرة التكنولوجية" بين علماء الاقتصاد.

* لا تقارن "الميزة النسبية" إذن بين البلاد بل بين المنتجات. غير أن القراء عادة ما يتوهمون أن هناك "مقارنة" توحي بها الصياغة الإنجليزية للمصطلح comparative advantage فيذهبون من ذلك إلى أن الدول الفقيرة لا تمتلك ميزة نسبية في أي شيء، وهذا منطقيا مستحيل.

حرى متخصصة في منتجات مختلفة - وهذا هو الأهم. أما كيف يتأتّى هذا بمجرد تركها الأمور على حالها. فإن توفرت حرية الاختيار للشركات، ستتخصص بعقلانية (كعقلانية روبنسن كروزو) في أشياء تجيدها نسبيا وتمارس التبادل التجاري مع الأجانب. ومن هنا تأتي الافتراضات بأن التجارة الحرة هي المثلى، وأن تحرير التبادل التجاري مفيد ولو كان من طرف واحد.

ولكن نتيجة نظرية ه و س تعتمد بشدة على افتراض أن الموارد المنتجة قادرة على التحرك بحرية عبر الأنشطة الاقتصادية. وهذا الافتراض يعني أن تحرر موردين كرأس المال والعمالة من نشاط اقتصادي سوف يليه فورا ودونما تكلفة استيعاب أنشطة اقتصادية أخرى لهذين الموردين. وفي ظل هذا الافتراض - المعروف بين الاقتصاديين بافتراض "عامل الحركة المثالي" - لا تكون هناك أية مشكلة أمام التكيف مع تغير النمط المهني. فلو حدث وأغلق مصنع للصلب أبوابه بسبب تزايد الواردات من جراء تقليل الحكومة للتعريفات الجمركية على سبيل المثال، فسيتم توظيف موارد هذه الصناعة (كالعمال والمباني وأفران الصهر عند نفس المستويات الإنتاجية، أو مستويات أعلى، بما يأتي بعائدات أكبر) في صناعة أخرى أصبحت أربح نسبيا مثل صناعة الحاسبات الآلية. ولا يوجد في هذه العملية خاسر.

على أرض الواقع، ليس هذا هو الحال: فعوامل الإنتاج لا تستطيع أن تتشكل في أي شكل حينما يلزم ذلك. بل تبقى عادة ثابتة على ما لديها من مزايا مادية ولا يكون ثمة إلا قليل من "الاستخدام العام" للآلات أو العمال ذوي "المهارات العامة" القابلة للاستخدام في مختلف الصناعات. فليس من الممكن تعديل أفران الصهر المتبقية من إفلاس مصنع الصلب بحيث تصبح آلات منتجة للحاسبات الآلية، ومهارات عمال الحديد والصلب ليست المهارات المطلوبة في صناعة الحاسبات الآلية. فما لم تجر إعادة تدريبهم، سيبقون عاطلين، أو سينتهي أمرهم - في أحسن الحالات - إلى وظائف متدنية المهارات بما يعني إهدار مهاراتهم القائمة تماما. وهذه النقطة برزت بحدة في فيلم كوميدي بريطاني ناجح تم إنتاجه عام ١٩٩٧ بعنوان "The Full Monty" وفيه يحاول ستة عمال صلب عاطلين من شيفيلد أن يعيدوا بناء حياتهم كراقصي تعري. هناك بالطبع رابحون وخاسرون عند تغيير الأنماط المهنية، سواء كان سبب ذلك هو تحرير التجارة أو صعود منتجين أجانب جدد أكثر إنتاجية.

يوافق أغلب الاقتصاديين المتشيعين للتجارة الحرة على أن تحرير التجارة يفرز رابحين وخاسرين لكنهم يرفضون أن يقوم ذلك حجةً على تحرير التجارة. فتحرير التجارة يؤدي إلى مكتسبات كلية. فبما أن الرابحين يربحون أكثر مما يخسره الخاسرون، فسوف يعوِّض الرابحون خسائر

الخاسرين ويبقى بعد ذلك شيء لهم. وهذا ما يعرف بـ "مبدأ التعويض"، فلو استطاع الرابحون من تغير اقتصادي أن يعوضوا الخاسرين تعويضا تاما ويبقى لديهم بعد ذلك شيء، يكون التغير الاقتصادي جديرا بتنفيذه.

غير أن المشكلة الأولى التي تعترض هذا الاتجاه في الرأي هي أن تحرير التجارة لا يجلب بالضرورة مكتسبات كلية. وحتى إذا كان هناك رابحون من هذه العملية، فقد لا تكون أرباحهم في ضخامة خسائر الخاسرين، كما يحدث على سبيل المثال عندما يقلِّص تحريرُ التجارة معدلَ النمو أو يجعل الاقتصاد نفسه يتقلَّص كما حدث في كثير من الدول النامية على مدار العقدين الماضيين.

والأهم من ذلك أنه حتى لو فاق ربح الرابحين خسارة الخاسرين، فالتعويض لا يتم تلقائيا من خلال حركة السوق، وهو ما يعني أن من الناس من سيكون أسوأ حالا عما كان عليه من قبل. ولن يفيد تحرير التجارة الجميع إلا إذا حصل العمال المسرَّحون بسرعة على وظائف أفضل (أو مماثلة لوظائفهم السابقة على أقل تقدير) وإذا أعيد تصميم الآلات المعطلة لتصبح آلات جديدة، ونادرا ما يحدث هذا وذاك.

وهو ما يمثل مشكلة تزداد خطورة في الدول النامية، حيث تضعف آلية التعويض إن لم تغب تماما. والحق أن دولة الرفاه في الدول المتقدمة

تمثل آلية لتعويض جزئي يتلقاه الخاسرون في عملية التعديل المهني من خلال إعانات البطالة وضمانات الرعاية الصحية والتعليم بل وضمانات الحد الأدنى من الدخل. وفي بعض البلاد مثل السويد والدول الاسكندنافية برامج عالية الكفاءة لإعادة تدريب العمال العاطلين وإكسابهم مهارات جديدة. ولكن دولة الرفاه شديدة الضعف في أغلب الدول النامية أو غائبة تماما في بعض الحالات. ونتيجة لذلك لا يحصل ضحايا التعديل المهني في هذه البلاد ولو على تعويض جزئي في مقابل تضحيتهم من أجل بقية المجتمع.

ونتيجةً لذلك يتم توزيع مكتسبات تحرير التجارة في الدول الفقيرة توزيعا أقل إنصافا منه في الدول الثرية. لا سيما حين نراعي أن كثيرا من أبناء الدول النامية فقراء للغاية وقريبون من حد الكفاف، فيكون تحرير التجارة في فترة قصيرة وعلى نطاق واسع دمارا لحياة هؤلاء. وفي حين قد لا تكون البطالة الناجمة عن التعديل المهني مسألة حياة أو موت في الدول المتقدمة، فهي في الدول النامية غالبا ما تكون كذلك بالضبط. ولهذا علينا أن نتحرى المزيد من الحذر عند تحرير التجارة في الدول الفقيرة.

وليست مشكلات التعديل المهني الناجمة في المدى القريب عن جمود الموارد الاقتصادية وضعف آليات التعويض - برغم جسامتها - إلا مشكلات ثانوية في نظرية التجارة الحرة. فالمشكلة الأخطر - ولو في نظر

عالم اقتصاد مثلي - هي أن النظرية تتعلق بكفاءة استخدام الموارد على المدى القريب، لا بزيادة الموارد المتاحة من خلال تنمية اقتصادية بعيدة المدى، فنظرية التجارة الحرة - خلافا لما يريدنا أنصارها أن نعتقد - لا تبيِّن لنا أن في التجارة الحرة نفعا للتنمية الاقتصادية.

وهذه هي المشكلة: أن منتجي الدول النامية الداخلين في صناعات جديدة يحتاجون إلى فترة عزل (جزئي) عن المنافسة الدولية (من خلال الحماية والدعم وغيرهما من الإجراءات) قبل أن يكوّنوا قدرات للمنافسة مع المنتجين الأجانب الأكبر. وطبعا، حينما "يكبر" المنتجون الأطفال ويشتد عودهم فيقوون على منافسة المنتجين الأكبر، سوف ينتهي العزل. ولكن ذلك ينبغي أن يحدث تدريجيا. لأنهم لو تعرضوا للكثير من المنافسة الدولية، فلا مصير لهم غير الزوال. وهذا جوهر حجة الصناعات الوليدة الذي بيَّنته في مستهل هذا الفصل بعون قليل من ولدي جين جيو.

يوصي السامريون الأشرار الدول النامية بالتجارة الحرة موضحين أن جميع الدول الثرية لديها تجارة (شبه) حرة. وذلك كأن تنصح أبوين لطفل في السادسة من عمره بأن يجدا له وظيفة لأن كل الكبار الناجحين لا يعيشون عالة على ذويهم، ولأن استقلالهم هذا لا بد أن يكون سرَّ نجاحهم. دون أن يدركوا أن سبب استقلال هؤلاء الكبار هو أنهم ناجحون وليس العكس. والحق أن أغلب الناجحين هم الذين أحسن

آباؤهم دعمهم ماديا وعاطفيا حين كانوا صغارا. مثلما فعلت الدول الثرية ـ وقد أوضحت ذلك في الفصل الثاني ـ إذ حرَّرت تجارتها حينما أصبح منتجوها مهيَّئين لذلك، وحتى في تلك اللحظة لم يكن التحرير يتم في المعتاد إلا بصورة تدريجية. أي أن تحرير التجارة لم يكن ـ بحسب ما يشهد التاريخ ـ إلا نتاجا للتنمية الاقتصادية وليس سببا لها.

قد تكون التجارة الحرة غالبا ـ ولا أقول دائما ـ أفضل سياسة تجارية على المدى القصير، لما تؤدي إليه من زيادة الاستهلاك الحالي لبلد. ولكنها بالقطع ليست السبيل الأمثل لتنمية اقتصاد. فمن شأن التجارة الحرة على المدى البعيد أن ترغم الدول النامية على التخصص في قطاعات لا تقدم إلا نموا متدنيا في الإنتاجية وبالتالي نموا متدنيا في مستويات المعيشة. وذلك هو السر في أن دولا قليلة للغاية هي التي نجحت في ظل تجارة حرة، في حين لجأت أغلب الدول الناجحة إلى اتباع سياسة حماية الصناعات الوليدة بدرجة أو بأخرى. إضافة إلى أن تدنِّي الدخل الناجم عن نقص التنمية الاقتصادية يحدُّ من حرية الدول الفقيرة في تشكيل مستقبلها. وهكذا، تكمن المفارقة في أن التجارة "الحرة" هي التي تحدُّ من "حرية" الدول النامية التي تمارسها.

النظام الدولي للتبادل التجاري ومساوئه

برغم إخفاق التجارة الحرة على مستويي النظرية والتطبيق، وبرغم سجلها المزري، يواصل السامريون الأشرار ـ أو الدول الثرية ـ الدفع بقوة نحو تحرير التجارة في الدول النامية منذ الثمانينيات.

وكما ناقشت في الفصول السابقة، فإن الدول الثرية كانت تسمح للدول الفقيرة باستخدام مزيد من الحماية والدعم حتى أواخر السبعينيات، ثم بدأت هذه النزعة في التغير في الثمانينيات. وكان التغيير محسوسا على أكبر نحو في الولايات المتحدة التي سرعان ما تخلت عن توجهها المستنير في التبادل التجاري الدولي مع الدول الأصغر منها، وتبنّت نظاما شبيها بـ "إمبريالية التجارة الحرة" البريطانية في القرن التاسع عشر. وقد عبّر الرئيس الأمريكي رونالد ريجان سنة ١٩٨٦ تعبيرا واضحا عن هذا الاتجاه الجديد عند بدء حلقة أورجواي لمحادثات الجات، إذ دعا إلى "اتفاقيات جديدة أكثر ليبرالية مع شركائنا التجاريين، يفتحون بموجبها أسواقهم ويعاملون المنتجات الأمريكية مثلما يعاملون منتجاتهم نفسها".[98] وتم التوصل إلى اتفاقية من هذا النوع خلال حلقة أورجواي لمحادثات الجات، التي بدأت في مدينة بونتا ديل إيستي الأوروجوية سنة ١٩٨٦ وانتهت في مدينة مراكش المغربية عام ١٩٩٤. وكانت النتيجة هي منظمة التجارة العالمية ـ أي نظام

---

98 من تصريحات البيت الأبيض لممثلي الاتحاد التجاري حول التجارة الحرة المنصفة. ١٧ يوليو ١٩٨٦

جديد للتبادل التجاري الدولي أكثر انحيازا ضد الدول النامية من عهد الجات.

كان كل ما فعلته منظمة التجارة العالمية ببساطة، وعلى المستوى الظاهري، هو أنها أنشأت "ملعبا عادلا" للدول الأعضاء فيها، يلزم كل واحدة منها باتباع نفس القواعد - فأي مأخذ لنا على هذا؟ والذي كان مؤثرا في هذه العملية هو تبني مبدأ "التعهد المفرد" الذي يعني أن تقوم جميع الدول الأعضاء بالتوقيع على جميع الاتفاقيات. بينما كان بوسع الدول، في ظل نظام الجات، أن تنتقي وتختار الاتفاقيات التي توقِّعها فصار بوسع كثير من الدول النامية أن تبقى خارج الاتفاقيات التي.لم ترغب فيها، ومنها على سبيل المثال الاتفاقية الحادّة من استخدام الدعم. أما في ظل التعهد المفرد فقد تحتم على جميع الأعضاء أن يخضعوا لقاعدة واحدة. فتحتم عليهم جميعا أن يخفِّضوا تعريفاتهم الجمركية. وسيقوا جميعا إلى التخلي عن حصص الواردات، ودعم الصادرات (الذي لم يُسمح به إلا لأفقر الدول) وأغلب أشكال الدعم المحلي. ولكننا حين نمعن النظر في التفاصيل ندرك أن الملعب يفتقر إلى أي شكل من أشكال العدالة.

بادئ ذي بدء، وبرغم أن الدول الثرية لديها متوسط حماية منخفض، إلا أنها تميل بصورة غير متكافئة إلى حماية المنتجات التي تصدِّرها الدول الفقيرة مثل الملابس والنسيج. وهذا يعني أنه في حال قيام الدول الفقيرة بالتصدير إلى سوق دولة ثرية فإنها تواجه تعريفات أعلى من التي تواجهها

الدول الثرية. ويوضح تقرير لـ أوكسفام أن "إجمالي معدل ضرائب الواردات للولايات المتحدة هو ١,٦ في المائة. وأن ذلك المعدل يرتفع بحدة لعدد ضخم من الدول النامية: حيث يتراوح متوسط ضرائب الواردات من حوالي أربعة في المائة للهند وبيرو، إلى سبعة في المائة لنيكاراجوا، ويرتفع ليصل إلى ما بين ١٤-١٥ في المائة لبنجلادش، وكمبوديا ونيبال.[99] ونتيجة لذلك، دفعت الهند في عام ٢٠٠٢ للولايات المتحدة تعريفات جمركية تفوق ما دفعته بريطانيا، برغم أن اقتصادها في واقع الأمر كان أقل من ثلث اقتصاد المملكة المتحدة. وتأتي الصدمة الأكبر من أن بنجلادش دفعت في العام نفسه تعريفات جمركية للولايات المتحدة تماثل ما دفعته فرنسا، برغم أن اقتصادها في واقع الأمر لم يكن يمثل إلا ٣٪ من اقتصاد فرنسا.[100]

وهناك، علاوة على ذلك، أسباب هيكلية تجعل ما يبدو كـ "الملعب العادل" محاباة فعلية للدول المتقدمة. والتعريفات خير مثال. فلقد أدت حلقة أوروجواي بجميع الدول - باستثناء الدول الأكثر فقرا - إلى تخفيض

---

99 أوكسفام (٢٠٠٣)، "الجري في الرمال - لماذا يهدد فشل محادثات كانكون التجارية أفقر شعوب العالم؟"، ورقة أوكسفام الموجزة، أغسطس ٢٠٠٣، ص ٢٤.

100 أرقام التعريفات مأخوذة من أوكسفام (٢٠٠٣) ص ٢٥-٢٧. أرقام الدخل مأخوذة من بيانات البنك الدولي. في عام ٢٠٠٢، دفعت فرنسا وبنجلاديش على الترتيب قرابة ٣٢٠ ميلون و٣٠٠ مليون دولار تعريفات للولايات المتحدة. وكان إجمالي دخل بنجلاديش في السنة نفسها ٤٧ بليون دولار، أما إجمالي دخل فرنسا فكان ١٤٥٧ بليون دولار. وفي العام نفسه، دفعت المملكة المتحدة ٤٢٠ مليون دولار تعريفات للولايات المتحدة، بينما دفعت الهند نحو ٤٠٠ مليون دولار. وكان دخلا المملكة المتحدة والهند في ذلك العام على الترتيب ١٥٦٥ بليون دولار و٥٠٦ بليون دولار.

تعريفاتها الجمركية تخفيضات كبيرة، نسبية بالطبع. ولكن الدول النامية هي التي خفَّضت تعريفاتها الجمركية تخفيضات كبيرة للغاية وبصورة مطلقة. وسبب ذلك البسيط هو أنها بدأت من تعريفات جمركية أعلى. فقد كان لدى الهند على سبيل المثال قبل اتفاقية التجارة الحرة متوسط تعريفات جمركية يبلغ ٧١٪. فانخفض إلى ٣٢٪. أما متوسط تعريفات الولايات المتحدة فهبط من ٧٪ إلى ٣٪. كلتا الدولتين متماثلتان نسبيا، (حيث يمثل التخفيض لدى كل منهما ٥٥٪) ولكن التأثير المطلق مختلف تماما. وعليه فإذا كان سعر سلعة مستوردة هو ١٧١ دولارا في الهند، فقد أصبح سعرها الآن ١٣٢ دولارا وهو هبوط كبير فيما يدفعه المستهلك (يشكل نسبة ٢٣٪) وهو ما سيغير من سلوك المستهلك تغييرا دراماتيكيا. أما في الحالة الأمريكية، فسيهبط السعر الذي يدفعه المستهلك من ١٠٧ دولارات إلى ١٠٣ دولارات وهو فارق في السعر لن يلحظه على الأرجح أغلب المستهلكين (إذ يقل عن ٤٪). أي أن تأثير تخفيض التعريفات الجمركية، وإن تساوت النسبة، يكون أكبر على الدولة التي كانت لديها تعريفة جمركية أعلى.

علاوة على أن هناك مجالات لم يكن "الملعب العادل" يعني فيها إلا منفعة الدول الثرية المنفردة. وأهم مثال لذلك التريبس TRIPS (حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة) التي تعزز حماية براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية (والمزيد عن هذا في الفصل السادس). ومجال

حقوق الملكية الفكرية يختلف عن التجارة التي يمتلك الجميع فيها ما يبيعون. ففي مجال الحقوق الفكرية لا تكون الدول المتقدمة إلا باعة، والدول النامية دائما ما تكون مشترية، وعليه فلا تعني زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية إلا أن تتحمل الدول النامية تكاليفها بالدرجة الأساسية. وتنطبق المشكلة نفسها على اتفاقية التريمس TRIMS (إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة) التي تحد من قدرة أعضاء منظمة التجارة العالمية على فرض القواعد على المستثمرين الأجانب (والمزيد عن هذا في الفصل الرابع). وأعود فأقول إن الدول النامية غالبا ما تكون متلقية للاستثمار للأجنبي لا مصدرةً له، وهكذا في حين تتقلص قدراتها على وضع القواعد للشركات الأجنبية، لا يتم "تعويضها" بتقليص القواعد المفروضة على شركاتها العاملة بالخارج، لأن هذه الشركات ببساطة غير موجودة لديها من الأساس.

ولقد وُضع الكثير من الاستثناءات للقواعد في المجالات التي تحتاج الدول المتقدمة إلى استثناءات فيها. ومن ذلك على سبيل المثال، أن أغلب أشكال الدعم محظورة، لكن الدعم الزراعي مسموح به فيما يتعلق بجهود البحث والتطوير الأساسية (لا التجارية) وتقليص التفاوتات بين المناطق، وهذه هي نوعيات الدعم التي تفرط الدول الثرية في اللجوء إليها، حيث يقدَّر ما تقدمه من دعم زراعي بنحو ١٠٠ بليون دولار سنويا، من بينها أربعة بلايين يحصل عليها خمسة وعشرون ألفا من زرَّاع الفول السوداني الأمريكيين ودعم الاتحاد الأوربي الذي يتيح لفنلندة إنتاج السكر من

البنجر[101]. وجميع حكومات الدول الثرية، لا سيما حكومة الولايات المتحدة تقدم دعما كثيفا لجهود البحث والتطوير الأساسية التي تزيد بعد ذلك من تنافسية الصناعات المتصلة بها. والأدهى من ذلك أن هذا دعم لا يمكن للدول النامية أن تقدمه لو سمح لها بتقديمه، لأنها لا تملك الكثير من إمكانيات البحث والتطوير، فليس لديها ما تدعمه. أما عن الدعم الإقليمي، الذي استخدمه الاتحاد الأوربي استخداما كثيفا، فهذه حالة أخرى من الحياد الظاهري الذي لا يخدم في حقيقته إلا مصالح الدول الثرية بالدرجة الأساسية. فباسم تحقيق التوازن الإقليمي، تقوم الدول الثرية بدعم شركات للعمل في أقاليم "راكدة". وهذا، حينما يحدث داخل الدولة الواحدة، قد يكون منطويا على تقليل للتفاوت الإقليمي، لكن حينما ننظر إليه من منظور دولي، لا نرى فارقا بين هذا الشكل من أشكال الدعم، وبين الدعم الرامي إلى تعزيز صناعات معينة.

وفي مواجهة هذه الاتهامات بإقامة "الملعب العادل" حيثما يناسبها فقط، غالبا ما تحتج الدول الثرية بأنها لا تزال تعامل الدول النامية "معاملة

---

101 وفقا لتقدير أوكسفام في ٢٠٠٢، يدعم المواطنون الأوربيون صناعة الألبان بما يصل إلى ١٦ بليون يورو من خلال التعريفات والدعم. وهذا يعادل أكثر من دولارين لكل بقرة يوميا، مع ملاحظة أن نصف سكان العالم يعيشون على أقل من هذا المبلغ. أوكسفام (٢٠٠٢) "حلب السياسة الزراعية المشتركة Milking the CAP" رقم ٣٤ (أوكسفام، أوكسفورد)، يمكن تحميله عبر الرابط:

http://www.oxfam.org.uk/download/?download=http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp34_cap.pdf

خاصة ومختلفة". ولكن هذه المعاملة الخاصة المختلفة ليست اليوم إلا ظلا لما كان يحدث في نظام الجات. ففي حين توضع بعض الاستثناءات للدول النامية، لا سيما الأشد فقرا من بينها (أو "الدول الأقل تقدما" بحسب تعريف منظمة التجارة العالمية)، فكثير من هذه الاستثناءات كان على هيئة "فترة انتقال" أطول قليلا (ما بين خمس سنوات وعشرة) لتصل فيها إلى الهدف الذي وصلت إليه الدول الثرية، بدلا من أن تقدم لها اتفاقات دائمة غير قائمة على المعاملة بالمثل[102].

وهكذا، باسم "إقامة الملعب العادل"، أوجدت الدول الثرية السامرية الشريرة نظاما جديدا للتبادل التجاري العالمي مفصَّلا على مقاسها. وهي تمنع الدول الأفقر من استخدام الأدوات التجارية والسياسات الصناعية التي استخدمتها هي نفسها استخداما فعالا في الماضي لتعزيز نموها الاقتصادي - ولا يقتصر ذلك على التعريفات والدعم، بل وتنظيم الاستثمار الأجنبي و"خرق" حقوق الملكية الفكرية، كما سأبيِّن في فصول لاحقة.

---

102 ني فريتز "معاملة خاصة ومختلفة للدول النامية"، Global Issues Paper، رقم ١٨، مؤسسة هاينرش بول، برلين.

الصناعة من أجل الزراعة؟

لم تكتف الدول الثرية بما آلت إليه جولة أورجواي من نتائج فمضت تدفع إلى مزيد من التحرير للدول النامية، وإلى زيادة القيود المفروضة على أي تحكُّم في الاستثمار الأجنبي وفي ما هو مقبول بموجب اتفاقية التريمس في المقام الأكبر. وقد جرت أولى المساعي إلى هذا من خلال منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (سنة ١٩٩٨) ثم من خلال منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٣)[١٠٣] ولم تتم الخطوة في كلتا المرتين، فغيّرت الدول المتقدمة تركيزها وتركِّز الآن على مقترح بالتقليص الحاد من التعريفات في الدول النامية.

كان أول انطلاق لهذا المقترح المعروف اختصارا بـ ناما NAMA (بلوغ الأسواق غير الزراعية) في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية

103 في عام ١٩٩٨، شهدت منظمة التنمية والتعاون الدولي، وهي نادي الدول الثرية، اقتراحا باتفاقية استثمار متعددة الجنسيات MIA تقيِّد بشدة قدرات الحكومات على تنظيم الاستثمار الأجنبي ووضع قواعده. وكانت في الظاهر اتفاقية بين الدول الثرية وحدها، ولكنها كانت تهدف في النهاية إلى ضم الدول النامية. وباقتراح الدول الثرية أن يُسمح للدول النامية بالتوقيع الطوعي على الاتفاقية، كانت ترجو أن تجد الدول النامية نفسها في نهاية المطاف مرغمة على التوقيع خشية أن ينبذها مجتمع المستثمرين الدولي. وتحمَّس بعض الدول النامية مثل الأرجنتين (وهي من خلصاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحواريه في ذلك الوقت) للتوقيع طوعا على الاتفاقية، فكان في ذلك ضغط على الدول النامية إلى القيام بالمثل. ولما عورض الاقتراح سنة ١٩٩٨ بسبب خلافات بين الدول الثرية نفسها، حاولت الدول الثرية أن تعيد المقترح إلى الأجندة الدولية بإدخاله في منظمة التجارة العالمية. ولكنه أسقط من جدول اجتماع كانكون الوزاري لمنظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٣ بسبب مقاومة الدول النامية. عن تطور هذه الأحداث، انظر إتش جيه تشانج ودي جرين (٢٠٠٣) أجندة الاستثمار لدى منظمة التجارة العالمية الشمالية: افعلوا مثلما نقول، لا مثلما فعلنا (CAFOD) (الوكالة الكاثوليكية للتنمية في ما وراء البحار)، لندن، ساوث سنتر، جينيف) ص١ـ٤.

في الدوحة سنة ٢٠٠١. ثم إنه لقي دفعة كبيرة في ديسمبر ٢٠٠٢ إذ رفعت الولايات المتحدة السقف رفعا حادا بدعوتها إلى إلغاء جميع التعريفات الصناعية بحول ٢٠١٥. كان ثمة الكثير من المقترحات المتداولة في ذلك الوقت، ولكن لو كانت مساعي الدول الثرية قد نجحت في مفوضات ناما، لانخفض سقف التعريفات في الاقتصادات النامية من نطاقه الراهن ما بين ١٠و ٧٠٪ إلى نطاق ما بين ٥ و ١٠٪ الذي لم يسبق له مثيل منذ أيام "الاتفاقيات الجائرة" في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين حينما كانت الدول الأضعف محرومة من السيادة على تعريفاتها، مرغمة على معدل تعريفات موحد ومنخفض يتراوح نمطيا بين ٣ و٥٪.

وفي مقابل تخفيض الدول النامية تعريفاتها الصناعية، وعدت الدول الثرية بتخفيض الدعم والتعريفات الزراعية، فيتسنى للدول الفقيرة زيادة صادراتها. ورُوِّج لهذا بوصفه صفقة كل أطرافها رابحون، برغم أن التحرر التجاري أحادي الجانب لا جزاء له إلا نفسه، بحسب نظرية التجارة الحرة.

نوقش المقترح في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج سنة ٢٠٠٥. ولما تعذر الوصول إلى اتفاقية، أطيل أمد المفاوضات إلى الصيف التالي، حيث وضعت أخيرا في حالة الإنعاش المعلق ـ واشتهر عن "كمال ناث" وزير التجارة الهندي وصفه للمفاوضات بأنها تخيير ما بين "غرفة الرعاية المركزة ومحرقة الجثث". قالت الدول الثرية إن الدول النامية لا تعرض تخفيضات كافية للتعريفات الصناعية، بينما ذهبت الدول النامية إلى أن الدول الثرية تطلب تخفيضات بالغة الحدة في التعريفات الصناعية ولا

تعرض ما يكفي من التخفيضات في الدعم والتعريفات الزراعية. وتجمد المفاوضات مؤقتا، ولكن الكثيرين يرون هذه "المقايضة الصناعية ـ الزراعية" الطريق الأساسي للمضي قدما، وبعض ممن يرون هذا الرأي هم من منتقدي منظمة التجارة العالمية التقليديين.

على المدى القصير، قد يؤدي ازدياد فتح الأسواق الزراعية في الدول الثرية إلى فائدة تجنيها الدول النامية، أو قليل منها وحسب. فهناك دول نامية كثيرة بلا صادرات زراعية ومن ثم فلا فائدة ترجى لها من هذا. بل إنها قد تتأذى، لو تصادف أنها من مستوردي المنتجات الزراعية ذات الدعم الكبير من الدول الثرية، الذي إذا أزيل تماما فلن يعني هذا إلا زيادة فواتير الاستيراد على الدول النامية.

وبشكل عام، سيكون المنتفعون الأساسيون من فتح الأسواق الزراعية في العالم الثري هم الدول الثرية ذات الزراعة القوية كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاند[104]. والدول المتقدمة لا تحمي كثيرا من صادرات

---

104 انظر جيه ستيجليتز و آيه تشارلتن (٢٠٠٥)، التجارة الحرة للجميع - كيف تعزز التجارة التنمية؟ (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد) ص ١٢١ ـ ١٢٢، وملحق ١. ولمختلف التقديرات الرقمية لمكاسب تحرير الزراعة في الدول الثرية، انظر إف آكرمان (٢٠٠٥). "تقليص مكاسب التجارة: تقييم نقدي لتصورات جولة الدوحة" ورقة عمل المعهد العالمي للتنمية والبيئة، عدد ٠٥ـ٠١، أكتوبر ٢٠٠٥، جامعة تافتس. تقديرا البنك الدولي اللذان أشار إليهما آكرمان يعيّنان نصيب الدول المتقدمة في إجمالي المكسب العالمي من التحرير التجاري في مجال الزراعة لدى الدول ذات الدخول المرتفعة بـ ٧٥٪ (٤١,٦ بليون دولار من ٥٥,٧ بليون دولار) و٧٠٪ (١٢٦ بليون دولار من ١٨٢ بليون دولار)

دول الفقيرة الزراعية (كالقهوة والشاي والكوكا) وذلك ببساطة لأنها تعرف أي منتجين محليين لهذه المنتجات. فلن تكون التخفيضات في الدعم وحماية إلا في المنتجات الزراعية الخاصة بـ "المناطق معتدلة المناخ" بصفة نسبية، كالقمح ولحوم الأبقار ومنتجات الألبان، وليس بين الدول النامية إلا البرازيل والأرجنتين اللتان تعدان من كبار مصدِّري هذه المنتجات. وفوق ذلك، فإن بعض "الخاسرين" المستقبليين (لا جميعهم بالقطع) من تحرير التجارة الزراعية في الدول الثرية، لن تحوّلهم خسارتهم إلا إلى أن يكونوا الأقل رفاهية وفقا لمعاييرهم الوطنية (كالمزارعين في النرويج أو اليابان أو سويسرا)، بينما يعد بعض المتنفعين في الدول النامية أثرياء أساسا حتى بالمعايير الدولية (كالرأسماليين الزراعيين في البرازيل أو الأرجنتين). وبهذا المعنى تكون الصورة الشائعة للتحرير الزراعي بوصفه مساعدة للمزارعين الفقراء في الدول النامية هي محض صورة مضللة•.

والأهم من ذلك، هؤلاء الذين يرون أن التحرير الزراعي في الدول الثرية سبيل مهم لمساعدة الدول الفقيرة على التنمية غالبا ما يعجزون عن الانتباه إلى حقيقة أن هذا التحرير لا يحدث بالمجان. ففي مقابله سوف يكون على الدول الفقيرة أن تقدم تنازلات. ومشكلة هذه التنازلات - أي تخفيض

• وهناك متنفعون أساسيون آخرون من التحرير الزراعي في الدول الثرية، أعني المستهلكين، وهؤلاء لا يكسبون الكثير للغاية. ففي ضوء تناسب الدخل، ما ينفقه هؤلاء على المنتجات الزراعية منخفض للغاية أساسا (حوالي ١٣٪ للغذاء و٤٪ للكحوليات والتبغ ولا تمثل تكلفة المنتج الزراعي نفسه إلا النزر القليل من تكلفتها)، علاوة على أن التجارة في كثير من المنتجات الزراعية التي يشترونها محررة فعلا (كالقهوة والشاي والكوكا).

التعريفات الصناعية وإنهاء السيطرة على الاستثمار الأجنبي، والتوقف عن "التساهل" في حقوق الملكية الفكرية - أنها سوف تزيد من تنميتها الاقتصادية صعوبة على المدى البعيد. فهذه أدوات سياسية حاسمة للنمو الاقتصادي بحسب ما أقطع به في هذا الكتاب.

في ضوء هذا يكون الجدل القائم حاليا حول تحرير الزراعة في البلدان الثرية قد أخطأ في ترتيب أولوياته. فقد يكون أمرا ذا قيمة لبعض البلدان النامية أن تصل إلى الأسواق الزراعية في الدول المتقدمة*، لكن أهم من ذلك بكثير أن نتيح للدول النامية استخدام الحماية والدعم والحق في التنظيم الكفء للاستثمار الأجنبي بحيث تطور هذه الدول اقتصاداتها، بدلا من أن نوفر لهم أسواقا زراعية أكبر في ما وراء البحار. لا سيما وأنه لا يمكن "شراء" التحرير الزراعي في الدول الثرية إلا بتخلي الدول النامية عن استخدام أدوات تعزيز الصناعات الوليدة، فهي إذن صفقة خاسرة. ولا ينبغي إرغام الدول النامية على بيع مستقبلها كله بمكتسبات زهيدة حاضرة.

---

* في المراحل المبكرة من التنمية، يعيش أغلب الناس على الزراعة، ومن ثم فتنمية الزراعة أمر أساسي في تقليص الفقر. كما أن ارتفاع الإنتاجية الزراعية يخلق عمالا منتجين أصحاء يمكن استخدامهم لاحقا في التنمية الصناعية. وفي المراحل المبكرة من التنمية، غالبا ما تنحو المنتجات الزراعية إلى أن تمثل نصيبا مرتفعا من الصادرات، إذ ربما لا يكون لدى الدولة ما تبيعه غيرها. وفي ضوء أهمية أرباح التصدير للتنمية الاقتصادية حسبما ناقشت مسبقا، فلا بد من زيادة الصادرات الزراعية بقدر الإمكان (برغم أن النطاق قد لا يكون هائلا). ومن أجل هذا، فسيكون من المفيد أن يجري فتح الأسواق الزراعية في الدولة الثرية بقدر أكبر. ولكن زيادة الإنتاجية الزراعية والصادرات الزراعية غالبا ما تستوجب تدخلا من الدولة بالتوازي مع "تعزيز الصناعات الوليدة"؛ فالمنتجون الزراعيون، لا سيما صغارهم، يحتاجون استثمارا ودعما من الحكومة في البنية الأساسية (لا سيما في الري من أجل الإنتاج والطرق من أجل التصدير) والتسويق العالمي وجهود البحوث والتطوير.

كثير من التجارة .. قليل من الأيدولوجيا

يصعب اليوم أن نصدق هذا، ولكنها الحقيقة. كوريا الشمالية كانت أكثر ثراء من كوريا الجنوبية. فلقد كانت هي الجزء الكوري الذي أنمته اليابان صناعيا في فترة حكمها للبلد منذ ١٩١٠ إلى ١٩٤٥. ولقد رأى الحكام اليابانيون الاستعماريون في شمال كوريا القاعدة المثلى لإطلاق خطتهم الإمبريالية للاستيلاء على الصين. فهو قريب من الصين، وفيه موارد تعدينية معتبرة، لا سيما من الفحم. وحتى بعد أن رحل اليابانيون، تمكنت كوريا الشمالية بتركتهم الصناعية من الحفاظ على أسبقيتها الاقتصادية على كوريا الجنوبية حتى الستينيات.

كوريا الجنوبية اليوم من قوى العالم الصناعية، بينما الشمالية يضنيها الفقر. والسبب الأكبر في هذا هو أن كوريا الجنوبية غالت في التجارة مع العالم الخارجي واستوعبت بحمية التكنولوجيات الأجنبية بينما مضت كوريا الشمالية في الالتزام بعقيدة الاكتفاء الذاتي. ومن خلال التبادل التجاري مع العالم علمت كوريا الجنوبية بوجود تكنولوجيات أفضل وجنت العملة الصعبة التي مكنتها من شراء هذه التكنولوجيات. وبطريقتها الخاصة، حققت كوريا الشمالية بعض المآثر التكنولوجية. فتوصلت على سبيل المثال إلى طريقة للإنتاج الكثيف من الفينالون وهو نسيج مركَّب من الحجر الجيري - وأشياء كثيرة أخرى - ابتكره عالم كوري سنة ١٩٣٩. وبرغم أنه ثاني نسيج يصنعه الإنسان بعد النيلون، إلا أنه لم يحقق أي شيء لأنه لم يكن مريحا كنسيج، ولكنه سمح لكوريا الشمالية أن تحقق الاكتفاء الذاتي في الكساء.

غير أن ثمة حدودا لما يمكن لبلد نام أن يخترعه منفردا بدون اس...
للتكنولوجيات المتقدمة. وهكذا تبقى كوريا الشمالية حبيسة الما...
لديها من تكنولوجيات الأربعينيات اليابانية والخمسينيات السوفييت...
يعد اقتصاد كوريا الجنوبية واحدا من أهم اقتصاديات العالم تكنولوجيا...
نحتاج دليلا أفضل على أن في التبادل التجاري نفعا للتنمية؟

إن التنمية الاقتصادية في نهاية المطاف هي الحصول على التكنولوجيات المتقدمة والبراعة فيها. وبوسع أي بلد نظريا أن ينشئ هذه التكنولوجيات بمفرده، ولكن مثل استراتيجية الاكتفاء الذاتي التكنولوجي هذه سرعان ما تصل إلى طريق مسدود مثلما رأينا في التجربة الكورية الشمالية. وهذا هو السبب الذي يجعل جميع حالات التنمية الاقتصادية الناجحة قد انخرطت في مساع للحصول على التكنولوجيات الأجنبية ثم البراعة فيها (والمزيد عن هذا في الفصل السادس)، ولكن استيراد التكنولوجيات من الدول المتقدمة يستوجب من الدول النامية أن تدفع الثمن، سواء أرادت أن تشتري بشكل مباشر (رُخَص التكنولوجيا أو خدمات الاستشارات التكنولوجية) أو بشكل غير مباشر (كالآلات الأفضل). ولئن أمكن الحصول على بعض العملة الصعبة كهبات من الدول الثرية (معونات أجنبية)، إلا أنه لا بد من الحصول على أغلبها من خلال التصدير. ولذلك، فبغير التبادل التجاري، لن يكون هناك من التقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية شيء يذكر.

لكن هناك فارقا ضخما بين القول بضرورة التبادل التجاري والقول بأنه الأفضل (أو أن التجارة الحرة على الأقل هي أفضل) للتنمية الاقتصادية

مثلما يفعل السامريون الأشرار. وإنه لمن قبيل خفة اليد أن برع اقتصاديو التجارة الحرة في تخويف خصومهم، فوسموا كل رافض للتجارة الحرة، بأنه رافض للتقدم.

ومثلما تبيِّن لنا كوريا الجنوبية، فإن المشاركة الفاعلة في التجارة الدولية لا تستلزم التجارة الحرة. بل إن كوريا الجنوبية لو كانت اتبعت التجارة الحرة ولم تعزز صناعاتها الوليدة لما أصبحت هذه الدولة التجارية الكبرى، وكانت لتستمر في تصدير الخامات (كخام الحديد الصلب وخام التنجستن، والسمك، والعشب البحري) أو التكنولوجيا المنخفضة، والمنتجات زهيدة الأسعار (كالنسيج، والملابس، والشعر المستعار المصنَّع من الشعر البشري) التي كانت تمثل صادراتها الأساسية حتى الستينيات. ونرجع إلى فنتازيا الفصل الأول فنقول إن الكوريين لو كانوا اتبعوا سياسة التجارة الحرة منذ الستينيات لكانوا اليوم لا يزالون يتصارعون على من يمتلك هذه الخصلة من الشعر. ويتمثل سر نجاح كوريا في مزيج دقيق من الحماية والتجارة المنفتحة، مع استمرار تغير مناطق الحماية بتطور الصناعات الوليدة إلى صناعة راشدة قادرة على المنافسة العالمية. وهذا بطريقة ما ليس بـ "السر". فقد بيَّنت في الفصول السابقة أن أغلب الدول الثرية اليوم إنما أثرت بهذه الطريقة، وهذا هو جذر أغلب قصص النجاح الحديثة في العالم النامي. والحماية بالقطع لا تضمن التنمية، لكن التنمية بغير الحماية أمر بالغ الصعوبة.

ولذا، فإذا كانت الدول الثرية صادقة الرغبة في معاونة الدول النامية على النمو من خلال التجارة الحرة فعليها أن تقبل بحمائية غير متماثلة،

مثلما كان الحال في الخمسينيات والسبعينيات. وعليها أن تعترف أنها حص
إلى أن تكون حمايتها لنفسها أقل بكثير من حماية الدول النامية لنفسها
وينبغي للنظام التجاري العالمي أن يدعم جهود الدول النامية النمو
بالسماح لها بحرية استخدام أدوات تعزيز الصناعات الوليدة، مثل
التعريفات الحمائية والدعم وتنظيم الاستثمار الأجنبي. وفي اللحظ
الراهنة، يسمح النظام بالحماية والدعم في مجالات تحتاج فيها الدول المتقدم
إلى هذا السماح. ولكن الأمر ينبغي أن ينعكس، فيكون استخدام الحماي
والدعم أيسر حيثما تحتاج إليه الدول النامية.

وها هنا، من المهم بصفة خاصة أن نضبط منظورنا في ما يتعلق
بالتحرير الزراعي في الدول الثرية. فتقليل الحماية الزراعية في هذه الدول قد
يخدم بعض الدول النامية، لا سيما البرازيل والأرجنتين، ولكنه لن يخدم
أغلب الدول. علاوة على أن التحرير الزراعي في العالم الثري لا ينبغي أن
يكون مشروطا بمزيد من القيود على استخدام الدول النامية لأدوات تعزيز
الصناعات الوليدة، مثلما تطالب الدول الثرية حاليا.

وفي حين لا يمكن التشكيك في أهمية التبادل التجاري الدولي للتنمية
الاقتصادية، إلا أن التجارة الحرة ليست الطريقة المثلى للتنمية الاقتصادية.
والتبادل التجاري يساعد على التنمية الاقتصادية فقط حينما يقوم بلد ما
بتوظيف مزيج من الحماية والتجارة المنفتحة، مزيج دائم التغير بما يتلاءم
وتغير الاحتياجات والقدرات. التبادل التجاري ببساطة أهم للتنمية
الاقتصادية من أن يوكل أمره إلى اقتصاديي التجارة الحرة.

الفصل الرابع

الفنلندي والفيل

هل ينبغي أن نضع قواعد للاستثمار الأجنبي؟

يحلو للفنلنديين أن يسخروا من أنفسهم بهذه النكتة. كيف يتصرف ألماني وفرنسي وأمريكي وفنلندي إذا طُلب من كل واحد فيهم أن يؤلف كتابا عن الفيل؟ الألماني، بما يُعرف به من دقة وتمكُّن، سوف يؤلف كتابا من مجلَّدين، يمثل دراسة مفصَّلة مزودة بالحواشي عنوانها "كل شيء عن الفيل". الفرنسي، بنزوعه إلى التأمل الفلسفي والألم الوجودي، سيؤلف كتابا بعنوان "الفيل: حياته وفلسفته". أما الأمريكي فمن الطبيعي بما له من باع في التجارة واقتناص الفرص أن يأتي كتابه بعنوان "كيف تحقق ثروة من فيل؟". في حين سوف يؤلف الفنلندي كتابا عنوانه "ما رأي الفيل في الفنلنديين؟"

يسخر الفنلنديون من فرط استغراقهم في الذات. وإن يكن انشغالهم بهويتهم أمرا مفهوما. فهم يتكلمون لغة أقرب إلى الكورية واليابانية منها إلى لغة جارهم السويدي أو الروسي، برغم أن فنلندا كانت مستعمرة سويدية لنحو ستمائة عام ومستعمرة روسية لنحو مائة عام. وبوصفي كوريًّا تعاقب جميع جيران بلده على التلاعب بها لآلاف السنين ـ سواء

الجيران الصينيون أو الهونيون* أو المنغوليون أو المنشوريون أو اليابانيون أو الأمريكيون أو الروس أو من شئتم - ومن ثم فإنني على دراية بهذا الإحساس.

لذلك لم يكن مدهشا في شيء أن حاولت فنلندا - بعد الاستقلال عن روسيا سنة ١٩١٨ - أن تصدَّ عنها الأجانب ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، فأصدرت سلسلة من القوانين في الثلاثينيات صنَّفت بها المشاريع التي تتجاوز الملكية الأجنبية فيها نسبة ٢٠٪ باعتبارها - واحبسوا أنفاسكم - مشاريع "خطيرة". قد لا يكون الفنلنديون أرقّ شعوب الأرض، لكن حتى هذا كثير منهم. والنتيجة أن حصلت فنلندا على ما أرادته: أقل قدر ممكن من الاستثمار[105]. وعندما قام فريق "مونتي بايثون" في عام ١٩٨٠ بأداء أغنيته "فنلندا، فنلندا، فنلندا . . . كم أنت للأسف مهمَلة ومهجورة" (أغنية فنلندا) لم يكن ليدور بخلد أعضاء الفريق أن هذا الإهمال والتجاهل هو ما سعى إليه الفنلنديون أصلا.

---

* الهونيون The Huns شعب أو شعوب بدوية عاشت في شرق أوربا والقوقاز وآسيا الوسطى بين القرنين الأول والسابع الميلاديين - المترجم عن ويكيبيديا

105 في ما بين ١٩٧١ و١٩٨٥ لم يصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلا إلى ٦, ٠٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المادي) لفنلندا. ولم يكن لدولة خارج الكتلة الشيوعية معدلٌ أقل من ذلك إلا اليابان بـ ١, ٠٪. وهذه البيانات مأخوذة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (في سنوات متعددة)، والتقرير العالمي للاستثمار (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف)

في عام ١٩٨٧، تم تخفيف القانون الفنلندي في نهاية المطاف، وارتفع سقف الملكية الأجنبية إلى ٤٠٪، وإن ظل حصول جميع الاستثمارات الأجنبية على موافقة من وزارة التجارة والصناعة شرطا لا غنى عنه. ولم يتحقق التحرير العام للاستثمار الأجنبي حتى عام ١٩٩٣ في سياق استعدادت فنلندا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي سنة ١٩٩٥.

وبحسب العقيدة النيولبرالية، فإن هذه النوعية من الاستراتيجيات المناهضة للأجانب، لا سيما إذا دامت لأكثر من نصف قرن، ينبغي أن تكون قد أضرت بآفاق اقتصاد فنلندا أبلغ الضرر. ولكن فنلندا تعد ـ منذ منتصف التسعينيات ـ مثالا للاندماج العالمي الناجح. بل إن شركة نوكيا الفنلندية للهواتف المحمولة تربّعت في قاعة الشهرة العولمية. وإذا ببلد لم يرغب أن يكون جزءا من الاقتصاد العالمي يصبح أيقونة من أيقونات العولمة. فكيف تحقق ذلك؟ سنجيب عن هذا لاحقا، ولكن دعونا ننظر أولا في الحجج المناصرة والمناهضة للاستثمار الأجنبي.

هل رأس المال الأجنبي ضروري؟

يصعب على كثير من البلاد النامية أن تولّد من المدخرات ما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية. في ضوء هذا، يبدو أنه لا جدال في أن أي مال إضافي يمكن الحصول عليه من بلاد أخرى ذات فوائض ادخارية أمر طيب. ينبغي إذن للبلاد النامية أن تفتح أسواق رأس المال فيها، بحسب ما يذهب إليه السامريون الأشرار، بحيث تتدفق إليها الأموال بحرية.

يذهب الاقتصاديون النيولبراليون إلى أن الاستفادة من الحركة الدولية الحرة لرأس المال لا تتوقف عند سدِّ هذه "الفجوة الادخارية". بل إنها تعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال إتاحة المجال لرأس المال بالتدفق في المشاريع ذوات أعلى العوائد الممكنة وفقا للمعايير العالمية. كما أن التدفقات الحرة لرؤوس الأموال عبر الحدود تعد بمثابة وسيلة لنشر "أفضل الممارسات" في الحكومات وفي الشركات على السواء. فالمستثمرون الأجانب ـ بحسب ما يرى هذا المنطق ـ سوف يعمدون ببساطة إلى الانسحاب إذا لم تكن الشركات والدول حسنة الإدارة[106]. بل إن

---

106 إم فيلدستين، "جوانب الاندماج الاقتصادي العالمي: نظرة مستقبلية" ورقة عمل رقم ٧٨٩٩، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كمبريدج، مساتشوستس.

ـعض يذهب إلى أمر مثير للجدل، وهو أن هذه "الفوائد الجانبية" أهم من الفوائد المباشرة التي تأتي من التخصيص الأكفأ لرأس المال[107].

تتكون تدفقات رأس المال إلى الدول النامية من ثلاثة عناصر أساسية: هي المنح والديون والاستثمارات. أما المنح فمال يُعطى (وإن ارتبطت به شروط في أغلب الحالات) من بلد آخر ويطلق عليه المعونة الأجنبية أو المعونة التنموية الرسمية. والديون تتألف من قروض بنكية وسندات (سندات حكومية وسندات شركات)[108]. والاستثمارات تتألف من "حقيبة أسهم استثمارية" وهي عبارة عن ملكية لأسهم (أو حصة) تستهدف العوائد المالية لا النفوذ الإداري، واستثمار أجنبي مباشر يتعلق بشراء أسهم تستهدف التأثير على إدارة الشركة بطريقة ثابتة[109].

---

107 آيه كوسيه، إي براساد، كيه روجيف، إس جيه واي (٢٠٠٦)، "العولمة التمويلية: إعادة تقييم" ورقة عمل صندوق النقد الدولي، ورقة عمل/ ٠٦/ ١٨٩، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

108 كانت القروض البنكية هي العنصر المهيمن على الديون حتى وقت قريب، ولكن للسندات اليوم نصيب الأسد. في ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٢ كانت السندات تمثل قرابة ٥٪ من إجمالي صافي الديون الخاصة على الدول النامية. وارتفعت الحصة إلى ٣٠٪ بين ١٩٩٠ و١٩٩٨، وإلى قرابة ٧٠٪ بين ١٩٩٩ و٢٠٠٥. البيانات مأخوذة من البنك الدولي، التمويل التنموي العالمي، عدد ١٩٩٩ وعدد ٢٠٠٥.

109 الفارق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحقيبة الأسهم الاستثمارية غائم عمليا. يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأن يقوم مستثمر بشراء حصة تتجاوز ١٠٪ في شركة في بلد أجنبي، بنيَّة الاشتراك في إدارة هذه الشركة. لكن ما من نظرية اقتصادية تقول بأن الحد الأدنى للحصة هو ١٠٪. فضلا عن أن ثمة شكلا هجينيا ناشئا يزيد من ضبابية الحدود. الاستثمار الأجنبي المباشر، تقليديا، هو الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات وهي تعريفا الشركات الإنتاجية التي تنفذ أعمالها في أكثر من بلد. ولكن ما تطلق عليه الأمم المتحدة "صناديق الاستثمار=

ثمة رؤية متزايدة الانتشار بين الاقتصاديين النيولبراليين مفادها أنه لا نفع للمعونة الأجنبية، وإن كان آخرون يقولون بنفع النوع "السليم" من المعونة (أي المعونة التي لا تكون لها دوافع جيوسياسية أساسية)[110]. ولقد تعرضت الديون وحقائب الأسهم الاستثمارية لهجمات شديدة بسبب تذبذبها[111]. والقروض البنكية مشهورة بتذبذبها. فعلى سبيل المثال بلغ صافي القروض البنكية للدول النامية في عام ١٩٩٨ خمسين بليون دولار بعد سلسلة من الأزمات المالية التي طوّقت العالم النامي (آسيا في عام ١٩٩٧، وروسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨، والأرجنتين في عام ٢٠٠٢)، جاءت عوائدها سلبية خلال السنوات الأربع التالية (٦,٥ بليون دولار سنويا في المتوسط) غير أنها بحلول ٢٠٠٥ ارتفعت بنسبة ٣٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٨ (٦٧ بليون دولار). وعلى الرغم من أنها لا تماثل القروض البنكية

= الجماعية" (مثل صناديق الحصص الخاصة، والصناديق التبادلية، وصناديق التحوط قد نشطت في الاستثمار الأجنبي المباشر. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال هذه الصناديق عن الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي من خلال الشركات العابرة للجنسية إذ لا تكون له ما تكون للشركات العابرة للجنسية من التزامات مطلقة. فهذه الصناديق تشتري الشركات وهي تعتزم بيعها بعد فترة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات، وربما أقل، دون تحسين لقدراتها الإنتاجية، لو تسنى لها هذا. عن هذه الظاهرة، انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٦)، تقرير الاستثمار العالمي، (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف).

110 لاستعراض محدَّث لأدبيات قضية المعونات، انظر إس ريدي و سي مينويو (٢٠٠٦) "المعونة التنموية والنمو الاقتصادي: علاقة إيجابية بعيدة المدى" ورقة عمل عدد ٢٩، سبتمبر ٢٠٠٦. قسم الاقتصاد والشئون الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك.

111 بيانات التدفقات الرأسمالية في هذه الفقرة مأخوذة من البنك الدولي (٢٠٠٦)، التمويل التنموي العالمي ٢٠٠٦، (البنك الدولي، واشنطن)، جدول A.i.

في التذبذب، فإن التدفقات الرأسمالية من خلال السندات كثيرا ما تكون متذبذبة[112]. وحقائب الأسهم الاستثمارية أشد تغيرا من السندات، برغم أنها ليست في مثل تغير القروض البنكية[113].

لا تتسم هذه التدفقات بالتذبذب وحسب، بل إنها تنزع إلى الدخول والخروج في التوقيت الخاطئ بالضبط. فحينما تُعَدُّ الآفاق الاقتصادية في بلد نام جيدة، قد يدخل الكثير للغاية من رأس المال التمويلي الأجنبي. وقد يزيد هذا بصورة مؤقتة من أسعار الأصول (مثل أسعار الأسهم، وأسعار العقارات) بحيث تتجاوز قيمها الحقيقية، مما يسفر عن فقاعات في الأصول. وحينما تسوء الأوضاع، وغالبا ما يكون سبب ذلك هو انفجار فقاعات الأصول نفسها، يميل رأس المال الأجنبي إلى الخروج في الوقت نفسه، مما يجعل التدهور الاقتصادي يزداد سوءا. ولقد ظهر "السلوك القطيعي" هذا

---

112 اشترى الأجانب بقيمة ٣٨ بليون دولار من سندات الدول النامية سنة ١٩٩٧، ولكن في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، تهاوى المجموع إلى ٢٣ بليون دولار سنويا. وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ ارتفع المجموع إلى ٤٤ بليون دولار سنويا. وهو ما يعني أن مشتريات السندات في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ انخفضت بنسبة ٤٠٪، بالمقارنة مع ١٩٩٧، بينما كانت مشتريات الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ ضعف الفترة "الجافة" وأعلى بـ ١٥٪ من سنة ١٩٩٧.

113 تراجع استثمار حقائب الأسهم في الدول النامية من ٣١ بليون دولار سنة ١٩٩٧ إلى ٩ بلايين دولار في ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢. وتراوح في ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ حول ٤١ بليون دولار سنويا. وهو ما يعني أن المعدل السنوي للحقائب الاستثمارية المتدفقة إلى الدول النامية في الفترة من ١٩٩٨ و٢٠٠٢ كان أقل من ٣٠٪ مما كان عليه سنة ١٩٩٧. وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ كان أعلى بـ ٣٠٪ مما كان عليه سنة ١٩٩٧، وبلغ ٤,٥ أمثال ما كان عليه في الفترة "الجافة" في ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢.

على أوضح نحو ممكن في الأزمة الأسيوية سنة ١٩٩٧، حينما تدفق رأس المال الأجنبي خارجا بمعدل هائل برغم جودة التوقعات على المدى البعيد في الاقتصادات المعنية (في كوريا، وماليزيا، وتايلند، وإندونسيا)[114].

بطبيعة الحال، هذا السلوك ـ المعروف بالسلوك الداعم للدورة ـ موجود أيضا وسط المستثمرين المحليين. بل إن هؤلاء المستثمرين ـ بما لديهم من معلومات داخلية ـ ينزعون عندما تسوء الأحوال إلى أن يخرجوا من البلد قبل أن يخرج المستثمرون الأجانب في أغلب الحالات. ولكن تأثير السلوك القطيعي من المستثمرين الأجانب يكون أكبر بكثير، لسبب بسيط هو أن أسواق المال في الدول النامية تكون بالغة الضآلة مقارنة مع أحجام المال المتدفقة في النظام التمويلي العالمي. فسوق المال الهندي ـ وهو الأضخم في العالم النامي ـ لا يمثل إلا أقل من واحد على ثلاثة عشر من حجم سوق المال في الولايات المتحدة[115]. وسوق المال النيجيري ـ وهو الثاني في دول أفريقيا ما دون الصحراء ـ تقل قيمته عن واحد على خمسة آلاف من سوق المال في الولايات المتحدة. وسوق المال في غانا تعادل قيمته ٠,٠٠٦٪ من سوق المال

---

114 ثمة توثيق وتحليل جيدان للأزمة الأسيوية لدى جيه ستيجليتز (٢٠٠٢)، "العولمة وما عليها"، (آلان لين، لندن). وانظر أيضا فصولا في إتش جيه تشانج وجي بالما وإتش ويتيكر (محررون)، (٢٠٠١) "التحرير التمويلي والأزمة الأسيوية" (بالجريف، باسينجستوك ونيويورك)

115 في ٢٠٠٥، كانت قيمة سوق المال الأمريكي تقدر بـ ١٥,٥١٧ بليون دولار، وكان سوق المال الهندي يقدر بـ ٥,٦ بليون دولار

http://www.diehardindian.com/overview/stockmkt.htm

و الولايات المتحدة[116]. فما يمثل قطرة في محيط الأصول ببلد ثري سوف يمثل طوفانا قادرا على الإطاحة بالأسواق المالية في بلاد نامية.

في ضوء هذا، لا يكون من قبيل المصادفة أن تشهد الدول النامية المزيد من الأزمات المالية بعد أن فتح الكثير منها أسواقه الرأسمالية بدفع من السامريين الأشرار في الثمانينيات والتسعينيات. وبحسب دراسة أجراها اثنان من كبار المؤرخين الاقتصاديين، فإن الدول النامية، في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧١، قبل تحرير التمويل العالمي، لم تعان أي أزمات بنكية، وعانت من ١٦ أزمة عملة ومن "أزمة مزدوجة" (أي أزمة تتزامن فيها أزمة العملة والأزمة البنكية). غير أنه بين ١٩٧٣ و١٩٩٧، وقعت ١٧ أزمة بنكية، و٥٧ أزمة عملة، و٢١ أزمة مزدوجة في العالم النامي[117]. وهذا الإحصاء لا يتضمن بعض الأزمات التمويلية الكبرى التي وقعت بعد ١٩٩٨ (البرازيل وروسيا والأرجنتين هي أبرز الحالات).

تذبذب التدفقات المالية الدولية واتباعها السلوك الدوري يجعل حتى بعض المتحمسين للعولمة مثل البروفيسير "جاجديش بهجواتي" يحذرون مما

---

116 في ١٩٩٩ كانت قيمة سوق المال النيجيري تقدر بمجرد ٢,٩٤ بليون دولار، بينما سوق المال الغاني بمجرد ٠,٩١ بليون دولار

http://www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec/subjindx/143stock.htm

117 بي أيتشنجرين و إم بوردو (٢٠٠٢) "الأزمات بين اليوم والأمس: الدروس المستفادة من العولمة التمويلية في الحقبة الأخيرة"، ورقة عمل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، رقم ٨٧١٦، (المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كمبردج، مساتشوستس).

يسميه بـ "أخطار الرأسمالية التمويلية الدولية المتهورة"[118]. وحتى البنك الدولي، الذي دأب على الدفع بقوة إلى فتح سوق رأس المال في الثمانينيات، وفي التسعينيات بصفة خاصة، غيّر موقفه أخيرا في هذا الصدد، وبات أميل بوضوح إلى الصمت في دعم فتح سوق رأس المال في الدول النامية[119]. وبات يقبل الآن بأن "فتح الحساب الرأسمالي قبل الأوان... قد يضير بالبلد الذي يفعل هذا إذ يجعل التدفقات تتخذ بنية غير محابية ويضع البلد تحت رحمة التوقف المفاجئ للتدفقات، أو عكس هذه التدفقات لمسارها"[120].

---

118 وهذا عنوان الفصل الثالث عشر من جيه بهاجواتي (٢٠٠٤)، "دفاعا عن العولمة" (مطبعة جامعة أوكسفورد).

119 رؤية صندوق النقد الدولي الجديدة ذات الفوارق الدقيقة موضحة تفصيليا في ورقتين لـ كينيث روجوف كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي (٢٠٠١ـ ٢٠٠٣)، ولثلاثة اقتصاديين في الصندوق هم إي براساد وكيه روجوف و إس جيه واي وآيه كوز (٢٠٠٣)، "آثار العولمة التمويلية على الدول النامية: بعض الأدلة التجريبية"، بحث غير دوري لصندوق النقد الدولي، رقم ٢٢٠، صندوق النقد الدولي، واشنطن، كوز وآخرون (٢٠٠٦)

120 كوز وآخرون (٢٠٠٦) ص ٣٤ و٣٥. وهذا هو المقتطف بالكامل: إن "فتح الحساب الرأسمالي قبل الأوان بدون إرساء قطاعات تمويلية جيدة التطور خاضعة للإشراف، ومؤسسات جيدة، وسياسات اقتصادات كبرى قد يضير بالبلد الذي يفعل هذا، إذ يجعل التدفقات تتخذ بنية غير محابية ويضع البلد تحت رحمة التوقف المفاجئ للتدفقات، أو عكس هذه التدفقات لمسارها"

الأم تريزا في رأس المال الأجنبي؟

يأتي سلوك تدفقات التمويل الدولية (من ديون أو حقائب أسهم استثمارية) مناقضاً أشد التناقض لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر. فلقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ١٦٩ بليون دولار في عام ١٩٩٧[121]. وبرغم الاضطراب التمويلي في العالم النامي، بقي حجمه ١٧٢ بليون دولار سنويا في المتوسط في ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢[122]. وعلاوة على استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، يُعتقد أنه لا يجلب المال وحسب بل وأشياء أخرى كثيرة تعين على التنمية الاقتصادية. ويوجز السير "ليون بريتان"، مفوض بريطانيا السابق لدى الاتحاد الأوربي، ذلك بقوله إن الاستثمار الأجنبي المباشر "مصدر لرأس مال إضافي، وإسهام للتوازن الخارجي الصحي، وقاعدة لإنماء الإنتاجية، والتوظيف الإضافي، والمنافسة الفعالة، والإنتاج العقلاني، ونقل التكنولوجيا، ومصدر للخبرة الإدارية"[123].

---

121 البنك الدولي (٢٠٠٣)، التمويل التنموي العالمي، ٢٠٠٣ (البنك الدولي، واشنطن) جدول ١ـ١

122 البنك الدولي (٢٠٠٦)، جدول A ـ ١

123 إل بريتان (١٩٩٥)، "تحرير الاستثمار: الدفعة الكبرى التالية للاقتصاد العالمي"، الشركات العابرة للجنسيات، الجزء الرابع، رقم ١، ص ٢

ومن ثم فإيثار الاستثمار الأجنبي المباشر والترحاب به قضية تبدو محسومة. فهو مستقر، خلافا لغيره من أشكال تدفقات رأس المال الأجنبي. فضلا عن أنه لا يأتي بالمال وحده بل يعزز القدرات الإنتاجية لدى البلد المستضيف، بإدخاله إليها مزيدا من التنظيم المتطور، والمهارات، والتقنيات. فلا عجب أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موضع احتفاء ومحبة وكأنه "الأم تريزا في عالم رأس المال الأجنبي" بحسب ما قال على سبيل السخرية أستاذي السابق وزميلي الراهن في كمبردج الاقتصادي التشيلي المرموق جابرييل بالما. ولكن للاستثمار الأجنبي المباشر حدوده ومشكلاته.

أولا، ربما كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شديدة الثبات وسط الاضطراب التمويلي في الدول النامية في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحالي، ولكنها لم تكن كذلك في جميع الدول[124].

---

124 على سبيل المثال، تبيِّن دراسة أجرتها مجموعة اقتصاديين من صندوق النقد الدولي أنه فيما يتعلق بعيِّنة من ثلاثين من الدول النامية الأفقر في ما بين ١٩٨٥ و٢٠٠٤، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل ثباتا من تدفقات الأسهم أو تدفقات الديون. انظر كوز وآخرون (٢٠٠٦) جدول ٣. والثلاثون دولة هي الجزائر وبنجلاديش وبوليفيا والكاميرون وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور والسلفادور وفيجي وغانا وجواتيمالا وهندوراس وإيران وجامايكا وكينيا وملاوي وموريشيوس ونيبال والنجير وبابوا غينيا الجديدة وباراجواي والسنغال وسريلانكا وتنزانيا وتوجو وترينيداد وتوباجو وتونس وأوروجواي وزامبيا وزمبابوي. كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ثباتا من تدفقات الأسهم أو الديون في عينة من اقتصاديات "السوق الناشئ" تضمنت الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والصين =

وعندما يكون لبلد سوق مفتوح لرأس المال، فبالإمكان "تسييل" الاستثمار الأجنبي المباشر وشحنه إلى الخارج بسرعة. بل إن منشورات صندوق النقد الدولي نفسه تبين أن الدعم الأجنبي يمكن أن يستعمل أصوله للاقتراض من البنوك المحلية، وتغيير النقود لعملة أجنبية وإرسالها إلى الخارج، أو أن تسترد الشركة الأم القرض الذي أقرضته للشركة التابعة (وهذا يعد من الاستثمار الأجنبي المباشر)'[125]. وفي الحالة القصوى، يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي دخل إلى بلد أن يخرج منها عبر أمثال هذه القنوات، فلا يضيف شيئا إلى موقف احتياطي العملة الأجنبية في البلد المضيف[126].

ولا يقتصر الأمر على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل بالضرورة مصدرا ثابتا للعملة الأجنبية، فهو قد يؤثر سلبا على موقف الاحتياطي من العملة الأجنبية لدى البلد المضيف. فالاستثمار الأجنبي المباشر قد يدخل عملة أجنبية، لكنه قد يولّد أيضا طلبا متزايدا عليها (وذلك مثلا لاستيراد المدخلات الأجنبية، أو لاستقدام قروض أجنبية). وبوسعه بالقطع أن يولّد (لكنه قد لا يولّد) المزيد من العملة الأجنبية من خلال التصدير، ولكن

= وكولمبيا ومصر والهند وإندونسيا وإسرائيل وكوريا وماليزيا والمكسيك وباكستان وبيرو والفلبين وسنغافورة وجنوب أفريقيا وتايلند وتركيا وفنزويلا.

125 بي لونجاني وآيه رازين (٢٠٠١)، "ما نفع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟"، التمويل والتنمية، الجزء ٢٨، رقم ٢

126 علاوة على أنه بتزايد أهمية صناديق الاستثمار الجماعية التي ناقشتها مسبقا (في الهامش رقم ٥)، هناك تناقص في الآفاق الزمنية للاستثمار الأجنبية المباشر يزيد من رجحان تسييله.

مسألة ربحه من العملة الأجنبية أكثر مما يستخدمه ليست مسألة محسومة
ومن هنا تفرض دول كثيرة سيطرتها على أرباح الشركات الأجنبية المستثمرة
من العملة الأجنبية وإنفاقها (كأن تفرض سيطرتها على الكمية التي
تصدرها، وعلى حجم ما تستورده من مدخلات)[127] .

ومن مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا أنه يتيح فرصة "تسعير
النقل transfer pricing " للشركات العابرة للجنسيات التي تدير أعمالها
في أكثر من بلد. وتسعير النقل يشير إلى قيام الشركات التابعة للشركات
العابرة للجنسية برفع أسعارها أو تقليل أسعارها لبعضها البعض بحيث تبلغ
الأرباح أقصى مداها للشركات التابعة العاملة في البلاد ذات أقل المعدلات
في ضرائب الشركات. وعندما أقول رفع الأسعار وتقليلها فإنني أعني ما
أقول تماما. وتقرير المعونة المسيحية يوثِّق لحالات من التصدير بأقل من
الأسعار لهوائيات تليفزيونية من الصين بسعر ٠,٤٠ دولار للقطعة،
وقاذفات صواريخ من بوليفيا بأربعين دولارا وبلدوزرات أمريكية بـ ٥٢٨
دولار، وواردات بأعلى من السعر لمناشير معادن ألمانية بـ ٥٤٨٥ دولار
للقطعة، وملاقيط يابانية بـ ٤٨٩٦ دولار للقطعة، ومفاتيح ربط فرنسية بـ

---

127 وتتضمن أيضا اشتراطات المكوِّن المحلي (حيث يشترط على الشركات العابرة للجنسيات أن تشتري أكثر من حصة معينة من المدخلات من منتجين محليين) واشتراطات التصدير (حيث يتم إرغامها على تصدير ما يتجاوز نسبة معينة من نتاجاتها) واشتراطات موازنة التبادل الأجنبي (حيث تكون مطالبة بتصدير مثل ما تستورده على الأقل).

١٠٨٩ دولار[128]. وهذه مشكلة كلاسيكية من مشاكل الشركات العابرة للجنسية، ولكنها أصبحت اليوم أعنف بسبب تكاثر الملاذات الضريبية التي تنعدم فيها الضرائب على دخول الشركات أو تقل إلى أدنى درجة. حتى أصبح بوسع الشركات أن تقلل التزاماتها الضريبية بتحويل أغلب أرباحها إلى شركة ورقية مسجلة في ملاذ ضريبي.

قد يذهب البعض إلى أن البلد المستضيف لا ينبغي أن يشكو من تسعير النقل، فلولا الاستثمار الأجنبي المباشر المعني، ما كان للدخل الضريبي أن ينشأ في المقام الأول. ولكن هذه حجة زائفة. فجميع الشركات لا بد أن تستخدم موارد إنتاجية تقدمها الحكومات من أموال دافعي الضرائب (كالطرق وشبكات الاتصالات والعمال الذين تلقوا التعليم والتدريب بتمويل عام) فلو أن الشركات التابعة للشركات العابرة للجنسيات لا تدفع "نصيبها العادل" من الضرائب فهي بذلك عبء على البلد المستضيف.

وحتى بالنسبة للتكنولوجيا والمهارات والخبرة الإدارية التي يفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلبها، فالدليل عليها مبهم: "فبرغم الافتراض النظري بأن للاستثمار الأجنبي المباشر ـ دون جميع أشكال التدفقات المختلفة ـ أقوى الفوائد، إلا أنه لم تثبت بسهولة إمكانية توثيق هذه الفوائد"، وهذا

---

128 المعونة المسيحية (٢٠٠٥)، "تعرية الظهور: كيف تزيد السياسات الضريبية الفقراء فقرا"، سبتمبر ٢٠٠٥.

ما يقوله أحد مناشير صندوق النقد الدولي[129] . فلم هذا؟ لأن لأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المختلفة تأثيرات مختلفة على الإنتاج .

عندما نفكر في الاستثمار الأجنبي المباشر، يفكر أغلبنا في إنتل Intel إذ تقيم مصنعا جديدا للرقائق في كوستاريكا أو فولكسفاجن إذ توسع خط تجميع جديدا في الصين ـ وهذا ما يعرف باستثمار "المجال الأخضر" . ولكن كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر يتم من خلال شراء أجانب لشركة محلية قائمة فعلا ـ أو ما يعرف باستثمار "المجال البُنّي"[130] . ويبلغ الاستثمار البني ما يزيد على نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر منذ التسعينيات، برغم أن الحصة أقل في الدول النامية، وذلك ببساطة لقلة ما فيها نسبيا من شركات يرغب الأجانب في الاستيلاء عليها. ولقد بلغ الاستثمار البني في ذروته سنة ٢٠٠١ ما يصل إلى ٨٠٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[131].

لا يضيف استثمار المجال البني أي منشآت إنتاجية جديدة ـ فحينما اشترت جنرال متورز شركة دايو الكورية لتصنيع السيارات غداة أزمة

---

129 كوز وآخرون. (٢٠٠٦) ص ٢٩

130 علاوة على أن استثمار المجال البني يمكن أن يعظّم التأثير السلبي لتسعير النقل. ولو أن الشركة العابرة للجنسيات ـ التي استعاضت عن إنشاء شركة جديدة بشراء شركة قائمة ـ تقوم بممارسة تسعير النقل، فإن الشركة التي أصبحت الآن تابعة لشركة عابرة للجنسيات ستدفع من الضرائب أقل مما كانت تدفع حينما كانت شركة محلية .

131 البيانات مأخوذة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

١٩٩٧ المالية، استولت على المصانع القائمة بالفعل وأنتجت السيارات نفسها، التي صممها الكوريون، بأسماء مختلفة. ومع ذلك بوسع الاستثمار البني أن يفضي إلى زيادة في القدرات الإنتاجية. وهذا لأنه قد يجلب تقنيات إدارية جديدة أو مهندسين أعلى كفاءة. ولكن المشكلة هي أنه ما من ضمان لأن يحدث هذا.

في بعض الحالات يتم الاستثمار الأجنبي المباشر بنية صريحة في عدم إدخال الكثير من التحسينات على القدرات الإنتاجية للشركة المشتراة، فقد يشتري مستثمر أجنبي مباشر شركة يرى أن السوق يقدِّرها بأقل من قيمتها، لا سيما في أوقات الأزمات المالية، ثم يديرها بمثل ما كانت تدار به قبله إلى أن يجد لها المشتري المناسب[132]. بل إن المستثمر الأجنبي المباشر قد يعمد إلى تدمير القدرات الإنتاجية القائمة في الشركة المشتراة من خلال "تجريد الأصول". فعلى سبيل المثال، حينما اشترت شركة طيران ايبريا الأسبانية شركات طيران من أمريكا اللاتينية في التسعينيات، بدَّلت بطائراتها القديمة طائرات الشركات الأمريكية اللاتينية الجديدة، حتى ساقت بعض هذه الشركات إلى الإفلاس في نهاية المطاف بسبب سوء خدماتها وارتفاع تكلفة الصيانة عليها.

---

132 لا سيما حينما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر مثلما تمارسه صناديق الاستثمار الجماعية (انظر الهامشين ٥ و٢٢)، قد تكون هذه هي الاستراتيجية المنطقية، فهذه الصناديق قد لا تكون على دراية بخبرة الصناعة الدقيقة اللازمة لتحسين القدرات الإنتاجية لدى الشركة المشتراة.

وبالطبع لا يقتصر نفع الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المستضيف على ما يفعله للمشروع الذي يستثمر فيه. فالمشروع المعني يوظف عمالا محليين (قد يتعلمون مهارات جديدة)، ويشتري مدخلات من منتجين محليين (قد يلتقطون تقنيات جديدة في ثنايا احتكاكهم) ويحدث بعض "التأثر بنمط الشركات الأجنبية" على الشركات المحلية (إذ ترى الشركات المحلية من خلاله تقنيات إدارية جديدة أو تستمد منه معلومات عن أسواق ما وراء البحار). وهذه الآثار المعروفة بـ "الآثار الثانوية" إضافات حقيقية لقدرات البلد الإنتاجية على المدى البعيد لا ينبغي الانتقاص من شأنها.

ولكن التأثيرات الثانوية، لسوء الحظ، قد لا تحدث. ففي أقصى الحالات تطرفا، تقيم الشركة العابرة للجنسية منشأة "معزولة"، تستورد جميع مدخلاتها ويقتصر شأن العمال المحليين فيها على التجميع البسيط، فلا يكتسبون مهارات جديدة، فضلا عن أن هذه التأثيرات في حال وقوعها لا تكون إلا في نطاق محدود نسبيا[133]. وهذا ما جعل الحكومات تسعى إلى تعظيم هذه الآثار بفرضها اشتراطات على الأداء، منها ما يتعلق مثلا بنقل التكنولوجيا، أو المحتويات المحلية، أو الصادرات[134].

---

133 آر كوزول رايت و بي رايمنت (٢٠٠٧)، "صعود أصولية السوق التي تمكن مقاومتها: نظرة جديدة إلى السياسات التنموية في عالم يعوزه التوازن" (زيد بوكس، لندن)، الفصل الرابع. وانظر أيضا كوز وآخرون، (٢٠٠٦)ص٢٧ إلى ٣٠.

134 ومن هذه الإجراءات: اشتراطات المشاريع المشتركة التي تزيد من فرصة نقل التكنولوجيا إلى الشريك المحلي، والشروط السافرة المتعلقة بنقل التكنولوجيا، واشتراطات المحتويات المحلية=

ومن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الحاسمة التي غالبا ما تتعرض للتجاهل أثره على المنافسين المحليين (الراهنين والمستقبليين). ذلك أن دخول شركة عابرة للجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر قد يدمر شركات وطنية قائمة كان يمكنها أن "تكبر" وتقوم بعمليات ناجحة لولا ظهور هذه المنافسة الناضجة، أو يمكن لهذا الدخول أن يمنع نشوء منافسين محليين. وفي مثل هذه الحالات، تتعزز القدرات الإنتاجية على المدى القصير، حيث عادة ما تكون الشركات التابعة للشركات العابرة للجنسية التي تحل محل الشركات الوطنية (الراهنة والمستقبلية) أعلى إنتاجية. لكن مستوى القدرة الإنتاجية الذي يمكن أن تحققه البلد على المدى البعيد يقلُّ نتيجةً لذلك.

لأن الشركات العابرة للجنسية، وهذه قاعدة، لا تنقل أغلب الأنشطة ذات القيمة خارج وطنها الأصلي مثلما سأبيِّن بمزيد من التفصيل لاحقا. ونتيجةً لذلك، سيكون هناك سقف محدد لمستوى البراعة الذي يمكن أن تصل إليه شركة تابعة لشركة عابرة للجنسية على المدى البعيد. ولو كانت اليابان ـ بالرجوع إلى مثال تويوتا من الفصل الأول ـ قد حررت الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات في الستينيات، لما كانت تويوتا اليوم

= التي ترغم الشركات العابرة للجنسيات على نقل التكنولوجيا إلى المورِّد، واشتراطات التصدير التي ترغم الشركات العابرة للجنسية على استعمال أحدث التكنولوجيات تحقيقا للتنافسية في السوق العالمي.

تنتج اللكزس بأية حال، بل لكانت أزيلت من على ظهر الأرض أو لأصبحت على الأرجح تابعا قيِّما لصانع سيارات أمريكي ما.

في ضوء هذا، قد يقرر بلد نام بعقلانية أن يغض الطرف عن المنافع قريبة الأجل التي يمكن نيلها من الاستثمار الأجنبي المباشر ليزيد فرصة شركاته المحلية في الانخراط في أنشطة ذات مستويات أرفع على المدى البعيد، وذلك بحظر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة أو تنظيمه[135]. وهذا بالضبط نفس منطق حماية الصناعات الوليدة الذي ناقشته في فصول سابقة: أن يعرض بلد عن منافع التجارة الحرة قريبة الأجل في سبيل خلق قدرات إنتاجية أعلى على المدى البعيد. وهذا هو السبب في أن أغلب قصص النجاح الاقتصادي على مدار التاريخ إنما هي قصص اللجوء إلى تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، وبطريقة وحشية في أغلب الحالات، مثلما سأبيِّن الآن.

---

135 ولقد قام سانجايا لول، أستاذ الاقتصاد الراحل في أوكسفورد وأحد كبار الباحثين في مجال الشركات العابرة للجنسيات، بإيضاح هذه النقطة على نحو جيد: "في حين أن اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، قد يؤدي في العادة (وليس دائما)، وعلى الهامش، إلى منافع للبلد المستضيف، يبقى سؤال الاختيار بين مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية بعيدة المدى سؤالا قائما". انظر إس لول (١٩٩٣) المقدمة، إس لول (محررا)، "الشركات العابرة للجنسية والتنمية الاقتصادية". (روتليدجك، لندن)

أخطر من القوة العسكرية

"سيكون يوما سعيدا علينا جميعا حينما لا يكون سهم أمريكي جيد مملوكا بالخارج وحينما تتوقف الولايات المتحدة عن أن تكون أرضا يستغلها المصرفيون الأوربيون ومقرضو الأموال" كذلك كتبت مجلة "المصرفيين الأمريكيين سنة ١٨٨٤[136].

قد يصعب على القارئ أن يصدق أن مجلة المصرفيين الأمريكيين التي تصدر في أمريكا تشعر بمثل هذا القدر من العداء للمستثمرين الأجانب. ولكن ذلك كان الواقع والمتوقّع في ذلك الوقت. فللولايات المتحدة سجل شنيع في التعامل مع الاستثمار الأجنبي[137].

---

136 المقتطف مأخوذ من بانكرز مجازين، عدد ٣٨، يناير ١٨٨٤، بحسب ما ورد لدى ويلكنز (١٩٨٩) في "تاريخ الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة حتى ١٩١٤" (مطبعة جامعة هارفرد، كمبردج، مساتشوستس)، ص ٥٦٦. وهذا نص المقتطف كاملا: "سيكون يوما سعيدا علينا جميعا حينما لا يكون سهم أمريكي جيد مملوكا بالخارج وحينما تتوقف الولايات المتحدة عن أن تكون أرضا يستغلها المصرفيون الأوربيون ومقرضو الأموال. إن كل ثناء على الأجانب . . . كريه. . . وإننا تجاوزنا ضرورة أن نقبل بمذلة الذهاب إلى لندن أو باريس أو فرانكفورت (s/r) وقد أصبح رأس المال وفيرا غزيرا وكافيا لكل المطالب في الوطن".

137 وكان المقرضون الأجانب أيضا يلقون معاملة سيئة. في عام ١٨٤٢، أصبحت الولايات المتحدة منبوذة في سوق رأس المال الدولي عندما عجزت إحدى عشرة من حكومات الولايات عن سداد قروض أجنبية (بريطانية في الأساس). وفي وقت لاحق من ذلك العام، وحينما حاولت حكومة الولايات المتحدة الفيدرالية الحصول على قرض من بنك لندن سيتي، هاجمتها التايمز بقولها: "إن شعب الولايات المتحدة قد يكون مقتنعا تمام الاقتناع بأن هناك فئة معينة من الأسهم لا يمكن لأي قدر من المال، مهما عظم، أن يفيها قيمتها، وإن أسهمهم تقف بارزة في=

في عام ١٨٣٢، رفض أندرو جاكسن، الذي يعد اليوم من أبطال السوق الحرة الشعبيين، أن يجدد ترخيص البنك شبه المركزي - بنك الولايات المتحدة الثاني - الذي تأسس خلفا لبنك الولايات المتحدة الذي أنشأه هاملتن (راجع الفصل الثاني)[138]. وجاء رفضه هذا على أساس أن حصة الملكية الأجنبية في البنك مرتفعة أكثر مما ينبغي - ٣٠٪ (وكان فنلنديو ما قبل الاتحاد الأوربي ليؤيدوهم في هذا أشد التأييد!). في إعلانه القرار قال جاكسن: "لو انتقلت حصة البنك بصفة أساسية إلى أيدي رعايا بلد آخر، وساء الحظ واشتبكنا في حرب مع هذا البلد، فكيف يكون وضعنا؟ . . . إن السيطرة على عملتنا، وتلقينا أموالنا العامة، وجعلنا الآلاف من مواطنينا غير مستقلين، إن ذلك لأشد خطورة وهولا من قوة العدو العسكرية والبحرية. ولو أنه لا بد لنا من بنك . . . فليكن أمريكيا لا شريك لنا فيه"[139]. ولو قال مثل ذلك القول رئيسُ بلد نام اليوم. لاعتُبِر مريضا برهاب الأجانب، ديناصورا ماضويا، ولنبذه المجتمع الدولي كله.

= هذه الطبقة" بحسب ما أورد تي كوتشران و دبليو ميلر (١٩٤٢) في "عصر المغامرة: تاريخ اجتماعي لأمريكا الصناعية"، (شركة مكميلان، نيويورك) ص ٤٨

138 تأسس بنك الولايات المتحدة الثاني سنة ١٨١٦ بترخيص مدته ٢٠ سنة، وكانت حصة ملكية الحكومة فيه ٢٠٪، وكان يودع فيه عائد الضرائب الفدرالية، لكنه لم يكن يحتكر إصدار العملة، فلم يكن من الممكن اعتباره بنكا مركزيا تاما.

139 بحسب ما يورد ويلينكز (١٩٨٩) ص ٨٤

منذ أول أيام التنمية الاقتصادية وصولا إلى الحرب العالمية الأولى، كانت الولايات المتحدة أكبر مستورد لرأس المال الأجنبي[140]. في ضوء هذا، كان من الطبيعي أن يكون ثمة تخوف غير هين من ممارسة المستثمرين الأجانب للإدارة وهم غائبون[141]. وجاء في مجلة نايلز ويكلي ريجستر، وهي مجلة قومية على الطريقة الهاملتنية: "إننا لا نخاف **رأس المال الأجنبي**، متى خضع لإدارة أمريكية (والإبراز من الأصل)" [142].

بتأملنا في مثل هذه القول، نرى أن حكومة الولايات المتحدة الفدرالية كانت تفرض وبقوة القواعد التنظيمية على الاستثمار الأجنبي. فما كان لملاك الأسهم غير المقيمين حق الاقتراع، وما كان لغير الأمريكيين أن يشغلوا مواقع المدراء في البنك الوطني (في مقابل مستوى الولايات). وهو ما كان يعني أن "الأفراد الأجانب والمؤسسات التمويلية الأجنبية قادرة أن تشتري حصصا في البنوك الوطنية الأمريكية إن هي قبلت بأن يمثلها مواطنون

---

140 بل ووصولا إلى ١٩١٤، عندما أصبحت في ثراء المملكة المتحدة، بقيت الولايات المتحدة من أضخم المقترضين في سوق رأس المال الدولي. والتقدير الذي لا ينازعه أحد، والذي جاءت به المؤرخة الأمريكية ميرا ويلكنز يقدّر مستوى الدين الأمريكي في ذلك الوقت بـ ٧,١ بليون دولار، ويليها عن مسافة كبيرة دين روسيا (٣,٨ بليون دولار)، وكندا (٣,٧ بليون دولار). (ص ١٤٥، جدول ٥-٣). وبالطبع كانت الولايات المتحدة - بإقراضها ما يقدر بـ ٣,٥ بليون دولار - رابع أكبر مقرضي العالم بعد المملكة المتحدة (١٨ بليون دولار)، وفرنسا (٩ بليون دولار) وألمانيا (٧,٣ بليون دولار). ومع ذلك، وحتى بعد أن نخصم إقراضها يبقى صافي الدين الأمريكي عند ٣,٦ بليون دولار، أي ما كان يماثل الدين الروسي أو الكندي. انظر ويلكنز (١٩٨٩)

141 ويلكنز (١٩٨٩) ص ٥٦٣

142 بحسب ما يورد ويلكنز (١٩٨٩) ص ٨٥

أمريكيون في مجالس الإدارات" وبذلك كان يتم التنفير من الاستثمار في القطاع البنكي[143]. وفي عام ١٨١٧ فرض الكونجرس الاحتكار الملاحي للسفن الأمريكية في الشحن الساحلي فاستمر هذا الاحتكار حتى الحرب العالمية الأولى[144]. كما كانت هناك قواعد صارمة على الاستثمار الأجنبي في صناعات الموارد الطبيعية. فكانت حكومات ولايات كثيرة تمنع أو تحجم الاستثمار في الأرض للأجانب غير المقيمين. ومنع قانون ملكية الغرباء الفدرالي سنة ١٨٨٧ تمليك الأرض للغرباء ـ أو للشركات التي يمتلك الغرباء فيها أكثر من ٢٠٪ وذلك في المناطق (خلافا للولايات المكتمنة) حيث كانت تشيع فيها المضاربات على الأرض[145]. وقصرت قوانين التعدين الفدرالية حقوق التعدين على مواطني الولايات المتحدة والشركات الكائنة فيها. وصدر في عام ١٨٧٨ قانون الخشب الذي يمنع غير الأمريكيين من الاحتطاب في الأراضي العامة.

وكان من القوانين الولايتية (خلافا للفدرالية) ما هو أشد عداء للاستثمار الأجنبي. فكانت من الولايات الأمريكية ما تفرض على الشركات الأجنبية ضرائب أكبر من التي تفرضها على الشركات الأمريكية.

---

143 ويلكنز (١٩٨٩) ص ٥٨٣

144 ويلكنز (١٩٨٩) ص ٨٣ و ص ٥٨٣

145 وكانت المناطق في ذلك الوقت هي داكوتا الشمالية، وداكوتا الجنوبية، وإيداهو، ومونتانا ونيو مكسيكو، وأوتاه، وواشنطن، ووايومينج، وأوكلاهوما، وألاسكا. ولقد أصبحت الداكوتاتان ومونتانا وواشنطن سنة ١٨٨٩ وإيداهو ووايومينج سنة ١٨٩٠ وأوتاه سنة ١٨٩٦ ولايات مكتملة فلم تعد من ثم خاضعة لهذا القانون. انظر ويلكنز (١٩٨٩) ص ٢٤١

ويشتهر في هذا المقام قانون إنديانا الصادر سنة ١٨٨٧، والذي سحب الحماية القضائية عن الشركات الأجنبية بالكامل[146] . وفي أواخر القرن التاسع عشر، اتخذت ولاية نيويورك موقفا عدائيا واضحا من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع التمويلي، أي في المجال الذي كانت تتطور فيه الولاية بسرعة إلى المستوى العالمي (وهذه حالة واضحة من حالات حماية الصناعات الوليدة)[147] . فقد وضعت قانونا في ثمانينيات القرن التاسع عشر لمنع البنوك الأجنبية من الانخراط في "الأعمال البنكية" . وحظر القانون البنكي لعام ١٩١٤ إقامة فروع لبنوك أجنبية. فعلى سبيل المثال لم يكن بوسع بنك لندن سيتي ميدلاند (الذي كان يعد ثالث أضخم بنوك العالم قياسا على حجم الإيداعات) أن يفتتح فروعا في نيويورك برغم أنه كان يمتلك ٨٦٧ فرعا في العالم كله و٤٥ بنكا متصلا به في الولايات المتحدة وحدها[148] .

برغم الإفراط - والصرامة في أغلب الحالات - في سيطرتها على الاستثمار الأجنبي، ظلت الولايات المتحدة أكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي على مدار القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وبالمثل، لم تَحُل الصرامة في تنظيم أعمال الشركات العابرة للجنسيات دون أن تحصل الصين على قدر هائل من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أفاض عليها في العقود الأخيرة. وذلك ما يصطدم في وجه معتقَد السامريين الأشرار بأن تنظيم

146 ويلكينز (١٩٨٩) ص ٥٧٩

147 ويلكينز (١٩٨٩) ص ٥٨٠

148 ويلكينز (١٩٨٩) ص ٤٥٦

الاستثمار يقلل التدفقات الاستثمارية لا محالة، أو أن تحرير الاستثمار الأجنبي من القواعد المنظمة يزيد من هذه التدفقات. فضلا عن أنه على الرغم من - أو أنني قد أذهب إلى أنه بسبب من - صرامة الولايات المتحدة في تنظيم الاستثمار الأجنبي (تماما كأخذها بالتعريفات الصناعية التي كانت الأعلى في العالم) كانت هي الاقتصاد الأسرع نموا على مستوى العالم طوال القرن التاسع عشر وحتى العشرينيات. وهو ما يجهز على الحجة المعيارية القائلة بأن تنظيم الاستثمار الأجنبي يضير بآفاق نمو الاقتصاد.

وكانت اليابان أشد وحشية من الولايات المتحدة في تنظيمها للاستثمار الأجنبي[149]. لا سيما في ما قبل ١٩٦٣، كانت الملكية الأجنبية محدودة بـ ٤٩٪، بينما كان الاستثمار الأجنبي المباشر ممنوعا منعا تاما في كثير من "الصناعات الحيوية". وظل الاستثمار الأجنبي يتحرر باطراد، لكن ذلك اقتصر على الصناعات التي كانت الشركات المحلية متأهبة له فيها. ونتيجة لذلك، كانت اليابان من بين جميع دول الكتلة الشيوعية هي الأقل في مستوى تلقيها للاستثمار الأجنبي المباشر قياسا إلى إجمالي استثمارها الوطني[150]. في

---

149 لمزيد من التفاصيل، انظر إم يوشينو (١٩٧٠)، "اليابان بوصفها مستضيفة للشركات الدولية" لدى سي كيندلبرجر (محررا)، "الشركات الدولية - ندوة"، (مطبعة إم آي تي، كمبردج، مساتشوستس)

150 في ما بين ١٩٧١ و١٩٩٠، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من ١,٠٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المادي) في اليابان، في مقابل متوسط ٣,٤٪ في الدول النامية إجمالا (في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠). البيانات مأخوذة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي (في سنوات مختلفة)

ضوء هذا، فإن قول الحكومة اليابانية بأن "وضع قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر) لن يبدو قرارا ملائما حتى من منظور السياسة التنموية" في خضوع جديد منها لمنظمة التجارة العالمية لهو مثال كلاسيكي على فقدان الذاكرة التاريخي الانتقائي، وازدواجية المعايير، "وركل السلم بعد تمام الصعود"[151].

غالبا ما تُرى كوريا وتايوان بوصفهما رائدتين من رواد مناصرة سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل نجاحهما في مناطق عمليات التصدير (EPZs)، التي لم تخضع فيها الشركات الاستثمارية الأجنبية إلا لأقل قدر من القواعد التنظيمية. لكن خارج هذه المناطق، كانت الدولتان تفرضان بالفعل سياسات تقييدية كثيرة على المستثمرين الأجانب، وقد أتاحت هذه القيود لهما أن تراكما القدرات التكنولوجية بوتيرة أسرع، مما قلل احتياجهما في فترات لاحقة إلى منهج "فليمرّ كل شيء" المتبع في مناطق عمليات التصدير. لقد حدَّدت الدولتان المناطق التي يمكن للشركات الأجنبية أن تدخلها ووضعتا أسقفا على حصصها في الملكية، وأشرفتا على ما تشتريه الشركات العابرة للجنسيات من تقنيات، ووضعتا اشتراطات على التصدير. كما فرضتا اشتراطات المكوِّن المحلي بصرامة، برغم أن تطبيقها كان أقل صرامة على المنتجات المصدَّرة (وبذلك لم تكن جودة

---

151 حكومة اليابان (٢٠٠٢)، "رسالة إلى مجموعة عمل التجارة والاستثمار"، ٢٧ يونيو ٢٠٠٢، WT/WGTI/W/125.

المدخلات المحلية تلحق ضررا كبيرا بالمنافسة التصديرية) ونتيجة لذلك كانت كوريا من أقل دول العالم اعتمادا على الاستثمار الأجنبي المباشر حتى أواخر التسعينيات حينما تبنت السياسات النيولبرالية[152]. أما تايوان التي كانت ألطف قليلا من كوريا في سياساتها فكان اعتمادها على الاستثمار الأجنبي أكبر إلى حد ما، ولكنه أقل كثيرا من بقية الدول النامية[153].

أما الدول الأوربية الأكبر - كالمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، فلم تشطح إلى ما شطحت إليه اليابان أو الولايات المتحدة في تنظيم الاستثمار الأجنبي. فلم تكن قبل الحرب العالمية الثانية بحاجة إلى ذلك، إذ كانت في الأغلب هي التي تستثمر بدلا من أن تتلقى الاستثمارات. ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية، وقد بدأت تتلقى أقدارا ضخمة من الاستثمار الأمريكي ثم الياباني، حدَّدت الاستثمار الأجنبي المباشر وفرضت اشتراطات على أدائه. وكان هذا يتم بالدرجة الأساسية، حتى حقبة السبعينيات، من خلال السيطرة على تبادل العملة الأجنبية. وبعدما بطلت

152 في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٥، بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من ١٥٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في كوريا، بينما كان المتوسط في الدول النامية يبلغ في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٥ (وبيانات ما قبل ١٩٨٠ غير متاحة) هو ٤,٣٪. (البيانات مأخوذة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في (سنوات عديدة)

153 في تايوان في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٥، بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت ٢,٥٪ مقارنة مع متوسط ٤,٣٪ في الدول النامية (في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٥)، (البيانات مأخوذة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في (سنوات عديدة).

هذه السيطرة، بدأ استخدام اشتراطات الأداء غير الرسمية. وحتى حكومة المملكة المتحدة الودودة ظاهريا مع المستثمر الأجنبي استخدمت تنويعة من 'التعهدات' و'القيود الطوعية' في ما يتعلق بالاعتماد على المكونات المحلية، وأحجام الإنتاج والتصدير[154]. فحينما أسّست نيسان مصنعا في المملكة المتحدة سنة ١٩٨١، تم إرغامها على تحصيل ٦٠٪ من القيمة المضافة محليا، على أن يتم زيادة النسبة في نطاق زمني محدد إلى ٨٠٪. ويتردد أن الحكومة البريطانية أيضا 'ضغطت على (فورد وجنرال موتورز) لتحقيق توازن تجاري أفضل'[١٥٥]. [155]

وحتى حالتا سنغافورة وأيرلندة، وهما دولتان نجحتا من خلال الاعتماد الكثيف على الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تقومان دليلا على أن حكومات البلد المستضيف ينبغي أن تسمح للشركات العابرة للجنسيات بأن تفعل ما يحلو لها. ففي حين كانت هاتان الدولتان ترحبان بالشركات الأجنبية، كانت حكوماتهما تستخدم سياسات انتقائية لجذب الاستثمارات إلى مناطق تعدها استراتيجية للتنمية الاقتصادية لديها في المستقبل. فخلافا لهونج كونج التي اتبعت سياسة ليبرالية حقا حيال الاستثمار الأجنبي المباشر، كانت سنغافورة تتبع نهجا محدد الأهداف للغاية. ولم تبدأ أيرلندا في تحقيق الرخاء إلا بعدما انتقلت من اتباع مبدأ عدم التمييز في تعاملها مع

---

154 إس يانج، إن هود، جيه هاميل (١٩٨٨) 'الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والاقتصاد البريطاني - التأثير والسياسة'، (كروم هيلم، لندن) ص ٢٢٣.
155 يانج وآخرون (١٩٨٨) ص ٢٥٥

الاستثمار الأجنبي المباشر ("المزيد هو الأجمل") إلى استراتيجية مركّزة تنشد اجتذاب الاستثمار الأجنبي في قطاعات كالإلكترونيات، والأدوية، وبرامج الكمبيوتر، والخدمات التمويلية. كما استخدمت اشتراطات الأداء على نطاق واسع[156].

وتلخيصا لما سبق، أقول إن التاريخ يقف في جانب وضع القواعد التنظيمية، وإن أغلب الدول الثرية اليوم نظّمت الاستثمار الأجنبي عندما كانت الطرف المتلقّي له. كان التنظيم في بعض الأحيان وحشيا - وفنلندا واليابان وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية (في قطاعات معينة) أفضل الأمثلة. هناك دول نجحت من خلال مغازلتها الفعالة للاستثمار الأجنبي المباشر، كسنغافورة وأيرلندا، لكن حتى هذه الدول لم تتبنَّ من قبل منهج دعه يعمل في علاقتها مع الشركات العابرة للجنسيات التي يوصى بها السامريون الأشرار الدولَ النامية اليوم.

156 وفقا لاستطلاع وزارة التجارة الأمريكية سنة ١٩٨١ حول استخدام الحكومات الأجنبية لحوافز الاستثمار واشتراطات الأداء، فإن ٢٠٪ من الشركات التابعة للشركات الأمريكية العابرة للجنسيات والعاملة في أيرلندا قد أفادت بفرض اشتراطات الأداء، في مقابل ٢-٧٪ في دول متقدمة أخرى، و٨٪ في أستراليا واليابان، و٧٪ في بلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا، ٦٪ في إيطاليا، و٣٪ في المملكة المتحدة، و٢٪ في ألمانيا وهولندا. انظر ياتج وآخرون، (١٩٨٨) ص ١٩٩ ص ٢٠٠. ولمزيد من النقاش حول استراتجية أيرلندا حيال الاستثمار الأجنبي المباشر، انظر إتش جيه تشانج و دي جرين (٢٠٠٣) أجندة منظمة التجارة العالمية الشمالية في الاستثمار: افعلوا كما نقول لا كما فعلنا (الوكالة الكاثوليكية للتنمية في ما وراء البحار CAFOD)، (لندن، ساوث سنتر، جينيف) ص ١٩ - ٢٣.

نظرية الاقتصاد، والتاريخ، والتجارب المعاصرة، تنبئنا جميعا بأن الاستفادة الحقَّة من الاستثمار الأجنبي المباشر تستوجب من الحكومة أن تحسن تنظيمه. وبرغم ذلك كله يسعى السامريون الأشرار سعيا حثيثا إلى التجريم العملي لجميع أشكال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر طوال العقد الماضي أو نحو ذلك. ولقد قدّموا من خلال منظمة التجارة العالمية اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريمس) التي تحظر أمورا من قبيل اشتراطات المحتوى المحلي، واشتراطات التصدير، أو اشتراطات موازنة تبادل العملة الأجنبية. وراحوا يدفعون إلى المزيد من التحرير عبر مفاوضات الجاتس GATS (الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات) الحالية واقترحوا اتفاقية للاستثمار في منظمة التجارة العالمية. كما أن الاتفاقيات التجارية الثنائية أو المتعلقة بالمناطق الحرة (فاتس FTAs) واتفاقيات الاستثمار الثنائية (بيتس BITs) بين الدول الثرية والفقيرة تضع هي الأخرى قيودا على قدرات الدول النامية المتعلقة بالتنظيم ووضع القواعد للاستثمار الأجنبي المباشر[157].

---

157 ويشتهر بصفة خاصة في هذا الصدد ما يعرف بالبند الحادي عشر في نافتا (اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية) التي أمكن للولايات المتحدة أن تدرجها في جميع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (إلا اتفاقيتها مع أستراليا). يمنح البند الحادي عشر للمستثمرين الأجانب حق اقتياد حكومة البلد المستضيف إلى جهات تحكيم دولية خاصة في البنك الدولي والأمم المتحدة إذا شعروا أن قيمة استثمارهم تقلّصت بسبب فعل حكومي، يتراوح ما بين التأميم وحتى التنظيم=

دعكم من التاريخ. هكذا يقول لنا السامريون الأشرار في معرض دفاعهم عن هذه النوعية من الأفعال. فحتى لو كان لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر نفعه في الماضي، فقد أصبح اليوم تافها لا شأن له بسبب العولمة التي أوجدت لنا "عالما بلا حدود". ويذهبون إلى أن "موت المسافة" بسبب تطور تكنولوجيا الاتصالات والنقل جعلت الشركات أقدر على الحركة ومن ثم فهي غير منتمية إلى دولة stateless - أي لم تعد مرتبطة بأوطانها. فلو أن الشركات اليوم لم تعد لها جنسية، فلم يبق من أساس إذن للتميز ضد الشركات الأجنبية، أو هكذا يزعمون. فضلا عن تفاهة أي مسعى إلى تنظيم الشركات الأجنبية، فهي "مطلقة الإسار" ومن ثم قادرة على الانتقال إلى بلد يخلو من هذه القواعد التنظيمية.

ولا شك أن في هذه الحجة نزرا من الحقيقة. ولكن الأمر إجمالا فيه قدر هائل من المغالاة. ففي العالم اليوم شركات مثل نستله تنتج أقل من ٥٪ من إنتاجها في الوطن (سويسرا)، ولكن أمثال هذه الشركة هي الاستثناء إلى حد كبير للغاية. فأغلب الشركات المدوّلة internationalized الكبرى تنتج أقل من ثلث إنتاجها خارج أوطانها، بينما ينخفض المعدل في حالة الشركة اليابانية إلى ما دون الـ ١٠٪ [158]. وهناك شيء من النقل لأنشطة "جوهرية" (كأبحاث التطوير) إلى الخارج، لكن هذا النقل يتم في الغالب إلى دول متقدمة

=البيني. وبرغم وجود الحكومة، تكون هذه الإجراءات التحكيمية مغلقة دون المشاركة أو الرقابة أو المساهمة العامة

158 كوزول رايت و سي رايمنت (٢٠٠٧) الفصل الرابع

أخرى، وبالحبازات "إقليمية" جليّة (والإقليمية هنا تعني أمريكا الشمالية، وأوربا، والبابان، حيث كل منها منطقة مغلقة على نفسها)[١٥٩].

في أغلب الشركات، لا يزال صناع القرارات العليا حاملين لجنسية الوطن. ومن جديد أقول إن هناك حالات مثل "كارلوس غصن" البرازيلي اللبناني الذي يدير شركة رينو الفرنسية ونيسان اليابانية. ولكن هذا أيضا استثناء إلى حد كبير للغاية. والمثال الأدلّ في هذا الصدد هو اندماج صانع السيارات الألماني دايملر بينز وصانع السيارات الأمريكي كرايسلر سنة ١٩٨٨. فلقد كان هذا استيلاء من بينز على كرايسلر. ولكن الاندماج طرح في وقته بوصفه زيجة بين ندّين. بل إن الشركة الجديدة، دايملر كرايسلر، ضمت في مجلس إدارتها من الألمان والأمريكيين عددين متساويين. ولكن ذلك كان في السنوات الأولى وحسب. فسرعان ما فاق الألمان بكثير عدد الأمريكيين فباتوا عشرة أو اثنا عشرة في مقابل واحد أو اثنين، من عام إلى آخر. فحينما تنتهي الشركات، وإن كانت أمريكية، إلى أن تستولي عليها شركات أخرى، فإن إدارتها في النهاية تنتهي إلى أيد أجنبية (ولكن ما معنى الاستيلاء إلا هذا؟).

ومن ثم فجنسية الشركة لم تزل مهمة. لأن مالك الشركة هو الذي يحدد إلى أي مدى سيتاح للشركات التابعة أن ترتقي إلى الأنشطة العليا. وسيكون من قبيل الإفراط في السذاجة ـ لا سيما من جانب الدول النامية ـ

---

159 بي هيرست و جي طومسن (١٩٩٩) "مساءلة العولمة"، الطبعة الثانية (مطبعة بولايتي، كمبردج)، الفصل الثالث، يقدم معلومات تفصيلية عن هذا.

أن توضع السياسات الاقتصادية بناء على افتراض أن رأس المال لم تعد له جذور وطنية.

ولكن ماذا عن الحجّة القائلة بأنه لم يعد من الممكن عمليا تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان تنظيمه ضروريا أم تافها؟ فالآن وقد أصبحت الشركة عابرة الجنسيات "مطلقة الإسار" إلى حد كبير، حسبما يقال، أصبح بوسعها معاقبة الدول التي تنظم الاستثمار الأجنبي بأن "ترحل".

ويمكن للمرء أن يطرح في هذا المقام سؤالا فوريا: إذا كانت للشركات هذه الحرية في نزع أي قوة للتنظيم الوطني، فلماذا تحرص الدول الثرية السامرية الشريرة كل هذا الحرص على جعل الدول النامية توقع كل هذه الاتفاقيات الدولية التي تقيِّد قدرتها على تنظيم الاستثمار الأجنبي؟ اتباعا لمنطق السوق العزيز على قوب المعتقَد النيولبرالي، لماذا لا تترك هذه البلاد تختار أي نهج يحلو لها وتترك المستثمرين الأجانب يعاقبونها أو يكافئونها باستثمارهم فقط في الدول الودود مع المستثمرين الأجانب؟ إن مجرد رغبة الدول الثرية في فرض كل هذه القيود على الدول النامية من خلال الاتفاقيات الأجنبية لتكشف عن أن تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد تافها بالمرة خلافا لما يقوله السامريون الأشرار.

على أية حال، ليست جميع الشركات العابرة للجنسيات متساوية في القدرة على التحرك. نعم، فهناك صناعات ـ كالملابس والأحذية والدمى ـ تمتلك العديد من المواضع الصالحة للاستثمار نظرا لسهولة نقل معدات

للتنمية. ولانخفاض المهارات المطلوبة، ولسهولة تدريب عمال جدد. ولكن في صناعات كثيرة أخرى، لا يسهل الانتقال على الشركات لأسباب عديدة - كوجود مدخلات غير قابلة للنقل (الموارد التعدينية، وقوة العمالة المحلية ذات المهارة النوعية)، وجاذبية السوق المحلي (والصين مثال جيد)، وشبكة الموردِّين التي أقامتها على مدار السنين (كشبكة شركات الباطن لمصنعي السيارات اليابانية في تايلند وماليزيا).

وأخيرا وليس آخرا، من الخطأ ببساطة أن نتصور أن الشركات العابرة للجنسيات سوف تجتنب بالضرورة الدول التي تقوم بتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر. فالتنظيم، خلافا لما تقول به العقيدة النيولبرالية، ليس شديد الأهمية في تحديد مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي. ولو كان الأمر كذلك لما حصلت دول كالصين على الاستثمارات الأجنبية الهائلة التي تحصل عليها، فهي تحصل على قرابة ١٠٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كله لتوفيرها سوقا هائلا الحجم سريع النمو، وقوة عمل وبنية أساسية (كالطرق والموانئ) جيدتين. وتنطبق الحجة نفسها على الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر.

وتبيّن دراسات مسحية أن الشركات تكون أكثر اهتماما بقدرات السوق الكامنة في البلد المستضيف (حجم السوق ونموه) ثم بأمور من قبيل نوعية قوة العمل والبنية الأساسية، ولا يمثل تنظيم الاستثمار إلا اهتماما ثانويا لها. بل إن البنك الدولي نفسه - وهو النصير الشهير لتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر - اعترف مرة بأن "الحوافز الاستثمارية والقواعد المنظمة

للاستثمار أقل تأثيرا على الاستثمارات التي يتلقاها بلد معين من ... بالمناخ السياسي والاقتصادي العام والسياسات التمويلية وسياسات ... الصرف" [160].

ومثلما الحال في حجتهم بشأن العلاقة بين التجارة الدولية و... الاقتصادية، نرى السامريين الأشرار مخطئين في الأمر برمته. فهم يحسبون ... الدولة إن حرّرت الاستثمار الأجنبي المباشر من القواعد المنظمة، فإن التدفق الاستثماري إليها سوف يزداد بما يساعد النمو الاقتصادي. في حين ... الاستثمار الأجنبي يتبع النمو الاقتصادي أكثر مما يتسبب فيه. والحقيقة القاسية هي أنه على الرغم من أنه مهما كان التنظيم ليبراليا، فإن الشركات الأجنبية لن تفد على بلد ما لم يوفر اقتصاده سوقا مغريا جاذبا وموارد إنتاجية عالية الجودة (كالعمالة والبنية الأساسية). وهنا يكمن سر فشل كثير من الدول النامية في جذب أحجام ذات شأن من الاستثمار الأجنبي المباشر برغم توفيرها القدر الأعظم من الحريات للشركات الأجنبية. فعلى الدول أن تجعل النمو يبدأ قبل أن يبدأ اهتمام الشركات العابرة للجنسيات بها. و... أنك تقيم حفلا، فلن يكون كافيا أن تقول للمدعوين إن بوسعهم المجيء والقيام بما يحلو لهم القيام به، فالناس يذهبون إلى الحفلات التي يعلمون سلفا أن فيها ما يثير اهتمامهم، وهم في العادة لا يأتون ليفعلوا ما يروق لك، مهما تكن الحرية التي توفرها لهم.

---

160 البنك الدولي (١٩٨٥)، تقرير التنمية العالمية، ١٩٨٥ (مطبعة جامعة أوكسفورد، نيويورك)، ص ١٣٠.

الشيء الوحيد الأسوأ من أن يستغلك رأس المال

شأن جون روبنسن، أستاذة الاقتصاد السابقة بكمبردج وأشهر اقتصادية في التاريخ على ما يقال، أعتقد أنه ليس أسوأ من أن يستغلك رأس المال إلا أن لا يستغلك رأس المال. والاستثمار الأجنبي، لا سيما المباشر منه، قد يكون أداة نافعة للغاية في التنمية الاقتصادية. ولكن مدى نفعه يعتمد على نوعية الاستثمارات وكيفية تنظيم البلد المستضيف لها.

يجلب الاستثمار التمويلي الأجنبي أخطارا تفوق ما يجلبه من منافع بحسب ما يعترف به النيولبراليون أنفسهم في أيامنا هذه. وفي حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس الأم تريزا، فهو غالبا ما ينفع البلاد المستضيفة له على المدى القصير. ولكن المدى البعيد هو المهم عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية. والقبول غير المشروط بالاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي فعليا إلى أن تصبح التنمية الاقتصادية على المدى البعيد أشد صعوبة. وبرغم اللغط الجاري حول العالم الذي لا حدود له، تبقى الشركات العابرة للجنسيات شركات وطنية ذات عمليات دولية ومن ثم فمن غير المرجح أن تتيح للشركات التابعة لها أن ترتقي إلى الأنشطة عالية المستوى، وفي الوقت نفسه يؤدي وجودها نفسه إلى منع تكوّن شركات محلية يمكن أن تظهر في المدى البعيد. ومن المرجح لهذا الموقف أن يضير بقدرات البلد المستضيف التنموية على المدى البعيد. بل إن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر بعيدة المدى تعتمد جزئيا على حجم وجودة الآثار غير المباشرة التي

تحدثها الشركات العابرة للجنسية، والتي يستوجب تعظيمها ...
تدخُّل مناسبة. ولكن السامريين الأشرار للأسف يحظرون كثيرا من ...
هذا التدخل (من قبيل اشتراطات المكوِّن المحلي).

وعليه، فقد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر صفقة مع الشيطان فهو
على المدى القريب قد يؤدي إلى منافع، لكنه على المدى البعيد قد يلحق
بالتنمية الاقتصادية أضرارا فعلية. ولا نفهم هذا إلا ونفهم على الفور نجاح
فنلندا، التي أقامت استراتيجيتها على إدراك أنه لو تحرر الاستثمار الأجنبي
قبل الأوان (وكانت فنلندا من أفقر الدول الأوربية في مطلع القرن
العشرين)، فلن يكون ثمة مجال لتطور الشركات المحلية واستقلالها تقنيا
وإداريا. لقد احتاجت نوكيا إلى سبعة عشر عاما قبل أن تجني أية أرباح من
شركة الإلكترونيات التابعة لها التي تمثل الآن أكبر شركة في العالم للهواتف
المحمولة[161]. ولو أن فنلندا حرَّرت الاستثمار الأجنبي مبكرا، لما كانت

---

161 تأسست نوكيا كشركة أخشاب سنة ١٨٦٥. وبدأ شكل مجموعة نوكيا الحديث في الظهور عندما قامت "أعمال المطاط الفنلندية المحدودة" (تأسست عام ١٨٩٨) بشراء الحصة الكبرى في نوكيا سنة ١٩١٨ وفي "أعمال الكوابل الفنلندية) (تأسست سنة ١٩١٢) سنة ١٩٢٢ وأخيرا، في عام ١٩٦٧، اندمجت الشركات الثلاث لتكوين مجموعة نوكيا. ويوجز بعض الكتاب الفنلنديين طبيعة الشركة الناتجة عن الاندماج بقولهم إن الاسم (أواي نوكيا آب) جاء من شركة الأخشاب، والإدارة من مصنع الكوابل، والنقود من صناعة المطاط. تأسس نشاط نوكيا في الإلكترونيات، الذي يمثل الهاتف المحمول جوهره اليوم، سنة ١٩٦٠. وحتى عام ١٩٦٧، عندما قام الاندماج بين الشركات الثلاث، لم يكن عائد الإلكترونيات يمثل إلا ٣ ... من صافي مبيعات نوكيا. وظل فرع الإلكترونيات يخسر الأموال لسبعة عشر عاما فلم يجن أول أرباحه إلا سنة ١٩٧٧. كانت أول شبكة اتصالات للهواتف المحمولة NMT قد ظهرت في اسكندنافيا سنة ١٩٨١ وصنعت لها نوكيا أول هاتف للسيارة. وأنتجت نوكيا أول هاتف =

نوكيا كما هي إياه اليوم. والاحتمال الأرجح أن المستثمرين التمويليين الأجانب الذين كانوا ليشتروا نوكيا كانوا ليطالبوا الشركة الأم بإيقاف بعض أنشطتها الإلكترونية البائسة الميؤوس منها، فيجهضوا نشاطها. وفي أفضل الحالات، كانت شركة عابرة للجنسية لتشتري قسم الإلكترونيات وتخصصه بعد ذلك بأعمال ثانوية تابعة لها.

الجانب الآخر من هذه الحجة هو أن تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينفع الشركات الأجنبية على المدى البعيد، ويا لها من مفارقة. فلو أن بلدنا حال دون وصول الاستثمار الأجنبي المباشر إليه أو أثقل على أنشطته بالقواعد التنظيمية، لن يكون هذا نافعا لهذه الشركات على المدى القريب. ولكن، لو كان تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر حصيفا فأتاح للبلد المنظمة أن تراكم قدرات إنتاجية بصورة أسرع وبمستوى أعلي مما كان ليتحقق في غياب هذا التنظيم، فسوف ينفع هذا المستثمرين الأجانب على المدى البعيد إذ يوفر لهم موقعا استثماريا أكثر رخاء وامتلاكا لمدخلات إنتاجية أفضل (كالعمال المهرة والبنية الأساسية الجيدة) وفنلندا وكوريا خير مثال على

= يدوي أصلي سنة ١٩٨٧. وركوبا لهذه الموجة توسّعت نوكيا خلال الثمانينيات بشرائها سلسلة من شركات الإلكترونيات والاتصالات في فنلندا وألمانيا والسويد وفرنسا. ومنذ تسعينيات القرن الماضي أصبح الهاتف المحمول هو نشاط نوكيا الأساسي. وبحلول التسعينيات أصبحت نوكيا رائدة ثورة اتصالات المحمول في العالم. ولمزيد من التفاصيل، انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٦)، "إدارة الاستثمار العام، ملاحظات إرشادية للاستراتيجية التنموية الوطنية"، إدارة الاقتصاد والشئون الاجتماعية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، جدول ١٥.

هذا. فبفضل تنظيمهما الذكي للاستثمار الأجنبي المباشر، ازدادت الدولتان ثراء، وأصبحتا أفضل تعليما وتقنية وأشد دينامية ومن ثم أكثر جذبا للمواقع الاستثمارية مما كانتا لتصبحا عليه بغير هذا التنظيم.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساعد على التنمية الاقتصادية، ولكن ذلك فقط في حالة دخوله كجزء من استراتيجية تنموية بعيدة المدى. والسياسات ينبغي أن توضع بحيث لا يقضي الاستثمار الأجنبي المباشر على المنتجين المحليين، فيكون بمثابة قدرة عظيمة على المدى البعيد. ويضمن للتقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية أن تنتقل إلى الأنشطة المحلية بأكبر قدر ممكن. وبوسع بعض الدول أن تنجح نجاح سنغافورة وأيرلندا من خلال الترحيب الفعال برأس المال الأجنبي، والاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن دولا أكثر سوف تنجح، بل نجحت، من خلال التنظيم الفعال للاستثمار الأجنبي، بما فيه الاستثمار المباشر. ومساعي السامريين الأشرار إلى جعل هذا التنظيم مستحيلا في البلاد النامية سيمنع التنمية الاقتصادية ويعطلها على الأرجح، بدلا من أن يعين عليها.

الفصل الخامس

الإنسان يستغل الإنسان

المشروع الخاص خير، المشروع العام شر؟

ذات مرة قال جون كينيث جولبريث، أحد أعمق المفكرين الاقتصاديين في القرن العشرين إنه "في ظل الرأسمالية يستغل الإنسانُ الإنسانَ، أما في ظل الشيوعية فالإنسان يستغل الإنسان" ولم يكن يقصد بذلك أنه لا فارق بين الرأسمالية والشيوعية، فقد كان آخرَ من يمكن أن يقول بهذا وهو رائد نقاد الرأسمالية الحديثة من غير اليساريين. إنما كان ينطق بخيبة عميقة استشعرها الكثير من الناس من جراء فشل الشيوعية في تحقيق مجتمع المساواة الذي وعدت به.

كان هدف الحركة الشيوعية الأساسي منذ صعودها في القرن التاسع عشر هو القضاء على الملكية الشخصية لـ"وسائل الإنتاج" (أي المصانع والآلات). ويسهل علينا أن نفهم لماذا رأى الشيوعيون في الملكية الشخصية مصدرا مطلقا لظلم الرأسمالية المتفشي. ولكنهم رأوا أيضا الملكية الشخصية سببا للعجز الاقتصادي. وآمنوا أنها السبب في فوضى السوق "المدمرة". واحتجوا بأن كثيرا للغاية من الرأسماليين ينتجون نفس الأشياء لأنهم يجهلون خطط منافسيهم الاستثمارية. فيزيد الإنتاج في نهاية المطاف

عن اللازم فتفلس بعض المشاريع المنخرطة فيه، وإذا ببعض الآلات في عداد الخردة، وإذا ببعض العمال المهرة الصالحين تمام الصلاحية للعمل عاطلون وذهبوا إلى أن الهدر الناجم عن هذه العملية مصيره الزوال إذا كان ثمة تنسيق مسبق بين قرارات الرأسماليين من خلال تخطيط مركزي عقلاني، ولكن الشركات الرأسمالية في نهاية المطاف جزر تخطيطية منعزلة يحيط بها بحر السوق الفوضوي بحسب ما قال ذات يوم المنظِّر الشيوعي الرائد كارل ماركس. ومن ثم فلو بطلت الملكية الخاصة، سوف يتسنى للاقتصاد أن يدار - في ما يرى الشيوعيون - من خلال شركة واحدة فتكون إدارته أكثر فعالية.

ولكن هذا الاقتصاد ذا التخطيط المركزي القائم على ملكية الدولة للمشاريع، كان للأسف شديد الفقر في أدائه. فقد يكون الشيوعيون مصيبين في قولهم بأن المنافسة المطلقة قد تفضي إلى هدر اجتماعي، ولكن قمع المنافسة كليةً من خلال التخطيط كليٍّ المركزية والملكية المطلقة للدولة كان ذا تكلفة هائلة تمثلت في القضاء على الدينامية الاقتصادية. كما أدى غياب التنافسية، في ظل الشيوعية، والإفراط في التنظيم من أعلى إلى أسفل إلى إنماء النمطية والبيروقراطية والروتين والفساد.

لن يماري إلا قليلون في أن الشيوعية فشلت كنظام اقتصادي. لكنها ستكون قفزة منطقية هائلة إن نحن خلصنا من ذلك إلى أن المشاريع المملوكة

للدولة SOEs أو المشاريع العامة لا يمكن أن تنجح. ولكن هذا الحكم شاع غداة برنامج الخصخصة الرائد الذي اتبعته مارجريت تاتشر في بريطانيا في مطلع الثمانينيات، ثم اكتسب مكانة العقيدة شبه الدينية في فترة "تحوّل" الاقتصاديات الشيوعية في التسعينيات. ولفترة بدا وكأن العالم الشيوعي السابق كله منوّم مغناطيسيا على جملة سحرية واحدة هي أن "الخاص جيد، والعام سيء"، وهي الجملة التي تذكِّرنا بشعار "أربع سيقان خير، ساقان فقط شر" المناهض للبشر، الذي يتردد في رواية "مزرعة الحيوانات" لجورج أورول وما أعظمها من أهجية للشيوعية. لطالما كانت خصخصة المشاريع المملوكة للدولة حجرا أساسيا في الأجندة النيولبرالية التي فرضها السامريون الأشرار على أغلب الدول النامية في ربع القرن الأخير.

ملكية الدولة في قفص الاتهام

لماذا يرى السامريون الأشرار أنه لا بد من خصخصة المشاريع المملوكة للدولة؟ في صلب الحجة المأخوذة على المشاريع المملوكة للدولة تكمن فكرة بسيطة لكنها قوية، مفادها أن الناس لا تعتني تمام الاعتناء بأشياء ليست أشياءها، وليس منا من لا يرى دلائل هذا كل يوم. فالسباك يتناول فنجان قهوته الثالث في بيتك في الحادية عشرة صباحا، وتتساءل أنت إن كان ليفعل مثل هذا لو أنه يصلح سخان بيته. وأنت تعلم أيضا أن أكثر من يرمون النفايات في الحدائق العامة لا يمكن أن يفعلوا مثل ذلك في حدائق بيوتهم. فطبيعة البشر في ما يبدو هي أن يبذلوا أقصى طاقتهم في الاعتناء بما يمتلكون وأن يسيئوا معاملة ما لا يمتلكون. وعليه فإن خصوم ملكية الدولة يذهبون إلى أنه لا بد من منح الناس الملكية، أو حقوق الملكية للأشياء (بما فيها المشاريع) لمن شاء أن يستعملوها أكفأ استعمال ممكن[162].

162 لا حاجة إلى أن تكون حقوق الملكية حقوق ملكية خاصة، مثلما يفترض ضمنيا كثيرون ممن يؤكدون على دور حقوق الملكية. فهناك الكثير من حقوق الملكية المشتركة الناجحة. فكثير من المجتمعات الريفية في شتى أنحاء العالم تعتمد حقوق الملكية المشتركة بفعالية في تنظيم استخدام الموارد المشتركة (كالغابات ومصايد السمك) منعا للإفراط في الاستخدام. وهناك مثال أكثر حداثة يتمثل في الموارد المفتوحة للسوفتوير الخاص بالكمبيوتر، مثل لينوكس Linux الذي يشجع المستخدمين على تحسين المنتج لكنه يحظر عليهم استخدام المنتج المحسَّن لمنفعتهم الشخصية.

تمنح الملكيةُ المالكَ حقين مهمين في علاقته بملكيته، أولهما حق التصرف فيها، والثاني أن يجني أرباحا من استخدامها. وبما أن الأرباح بتعريفها هي ما يتبقى للمالك بعد دفع ثمن جميع المدخلات التي اشتراها لاستخدامها في ملكيته استخداما منتجا (من قبيل الخامات، والعمالة، وغيرها من المدخلات المستخدمة في مصنعه) فإن حق جني الأرباح يعرف بـ "الحق المتبقِّي". وتتمثل المشكلة في أنه لو كان للمالك الحق المتبقي، فإن حجم الأرباح لا يعني في كثير أو قليل مورِّدي المدخلات ذوي الأجور الثابتة.

والمشاريع المملوكة للدولة هي بحكم التعريف ملكيات يمتلكها كل المواطنين ملكية جماعية، ويستأجرون مدراء محترفين برواتب ثابتة لإدارتها. وبما أن المواطنين هم الذين لهم الحق المتبقي بوصفهم ملاك المشروع، فالمدراء الموظفون لا يبالون بربحية مشاريعهم. وبوسع المواطنين بالطبع بما أنهم "الرؤساء" أن يَحملوا "وكلاءهم" - أي المدراء الموظفين - على الاهتمام بربحية المشاريع المملوكة للدولة من خلال ربط أجورهم بها. ولكن هذه الأنظمة التحفيزية مشهورة بصعوبة تصميمها نظرا للفجوة الأساسية في المعلومات بين الرؤساء والوكلاء. فحينما تقول مديرة موظفة على سبيل المثال إنها تبذل أقصى ما في وسعها وإن سوء الأداء يرجع إلى عناصر خارجة عن سيطرتها، سيكون في منتهى الصعوبة على الرؤساء أن يثبتوا كذبها. وصعوبة سيطرة الرؤساء على سلوك الوكلاء معروفة بـ "مشكلة الرئيس

والوكيل" والتكاليف الناجمة عنها (أي تقلّص الأرباح بسبب سوء الإدا،ة)
معروفة بـ "تكاليف الوكالة" . و"مشكلة الرئيس والوكيل" هذه هي مـ د
حجة النيولبراليين على المشاريع المملوكة للدولة .

ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد في عجز المشاريع المملوكة للدولة . فالمواطنون الأفراد، وإن امتلكوا نظريا المشاريع العامة، ليست لديهم أية حوافز للاعتناء بممتلكاتهم (الممتلكات المعنية) من خلال رقابة كافية على المدراء الموظفين. فالمشكلة تتمثل في أن أية أرباح تتأتّى من رقابة إضافية يقوم بها بعض المواطنين لمدراء المشاريع المملوكة للدولة سوف يشترك فيها بالتساوي جميع المواطنين، في حين أن المواطنين القائمين بالرقابة هم وحدهم الذين يدفعون التكاليف (مما ينفقون من وقت وطاقة في النظر في حسابات كل شركة أو تنبيه الهيئات الحكومية المعنية إلى أي مشكلة). ونتيجة لذلك، فالسبيل الذي يفضله الجميع هو ألا يراقبوا مدراء المشاريع العامة على الإطلاق وأن يلعب كل واحد فيهم دور "الراكب المجاني" free-ride معتمدا على جهود الآخرين. ولكن إن اعتمد الجميع على جهود الآخرين فلن يراقب أحد المدراء ولن يكون النتاج إلا أداء سيئا. وسيفهم القارئ على الفور "مشكلة الراكب المجاني" لو تذكر كم مرة قام فيها هو نفسه بمراقبة أداء أي من الشركات المملوكة للدولة في بلده (التي يمثل هو نفسه أحد ملاكها القانونيين) كشركة أمتراك (وهي شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة) على سبيل المثال .

وتبقى حجة أخرى على المشاريع المملوكة للدولة تعرف بمشكلة "قيد الميزانية اللين". وتذهب هذه الحجة إلى أن كون الشركات المملوكة للدولة جزءا من الحكومة يجعلها في الغالب تضمن تمويلات إضافية من الحكومة إن منيت بخسائر أو هددها الإفلاس. وتمضي الحجة إلى القول بأن المشاريع بهذه الطريقة تعمل وكأنما حدود ميزانيتها مطاطية أو "لينة" فتنجو بإداراتها الرخوة. لقد نشأت نظرية قيد الميزانية اللين هذه في الأساس على يد الاقتصادي المجري الشهير جانوس كورناي تفسيرا لسلوك المشاريع المملوكة للدولة في ظل التخطيط المركزي الشيوعي، لكنها يمكن أن تنطبق أيضا على المشاريع المماثلة في الاقتصاديات الرأسمالية. و"المشاريع المريضة" في الهند التي لا تفلس نهائيا هي أشهر الأمثلة التي يشار إليها تدليلا على مشكلة "قيد الميزانية اللين" في المشاريع المملوكة للدولة[163].

163 الحق أن قيد الميزانية اللين مشكلة لا توعز إلى الملكية في ذاتها. فكل ما يلزم من أجل إضفاء "الصلابة" لا يعدو معاقبة الإدارة الرخوة، وهو ما يمكن القيام به في ظل ملكية الدولة. فضلا عن أن قيد الميزانية اللين ليس وحده المتسبب في كسل مدراء المشاريع. لماذا؟ لأنه لو علم مدراء احترافيون (سواء يديرون مشروعا مملوكا للدولة أو مشروعا خاصا) أنهم سيلقون عقابا قاسيا على سوء الإدارة (من قبيل الخصم من رواتبهم أو حتى فقدانهم وظائفهم) فلن يكون لديهم حافز إلى إساءة إدارة شركاتهم (بما يسمح طبعا بمشكلة الرئيس والوكيل). ولو أنهم يلقون العقاب على سوء الإدارة، فمسألة بقاء شركاتهم بفضل المدفوعات الحكومية لن تكون قائمة. وعليه، فعلى الرغم من أن السبب الأرجح لوجود قيد الميزانية اللين في المشاريع المملوكة للدولة يرجع إلى طبيعة ملكيتها، فإن سبب المشكلة الأساسي هو حوافز مدراء المشاريع المملوكة للدولة، وليس قيد الميزانية اللين. ولو أن الأمر كذلك، فليس محتملا أن تغيِّر الخصخصة من أداء المشاريع المخصخصة. ولمزيد من النقاش، انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٠)، "خطر الخطر المعنوي - تفكيك الأزمة الأسيوية"، التنمية العالمية، الجزء ٢٨، رقم ٤.

الدولتي مقابل الخاص

هكذا تبدو لنا الحجة المأخوذة على المشاريع المملوكة للدولة أو المملوكة العامة حجة بالغة القوة. إذ ليس للمواطنين، وإن كانوا الملاك الشرعيين للمشاريع العامة، لا القدرة ولا الحافز على مراقبة وكلائهم الموظفين لإدارة المشاريع. والوكلاء (أي المدراء) لا يعظِّمون أرباح المشروع، ويستحيل على الرؤساء (المواطنين) أن يحملوهم على هذا، بسبب النقص المتأصل في ما لديهم من معلومات عن سلوك الوكلاء وبسبب مشكلة الراكب المجاني الكامنة في الرؤساء أنفسهم. ويأتي فوق ذلك كله، أن ملكية الدولة تمكّن المشاريع من البقاء من خلال التحزبات السياسية لا من خلال زيادة الإنتاج.

ولكن الحجج الثلاثة المأخوذة على ملكية الدولة للمشاريع تنطبق إلى حد كبير على كبرى شركات القطاع الخاص أيضا. فمشكلتا الرؤساء - الوكلاء والراكب المجاني تؤثر على كثير من شركات القطاع الخاص الكبرى. فلا تزال بعض الشركات الكبرى تدار من خلال (أغلبية) الملاك (مثل بي إم دبليو، وبيجو)، لكن معظمها يدار من خلال مدراء موظفين نظرا لتوزع حصص الملكية. ولو أن شركة خاصة تدار من خلال مدراء موظفين ولها ملاك كثيرون لكل مهم حصة صغيرة من الشركة، فسوف تعاني هذه الشركة من مثل مشكلات ملكية الدولة. فالمدراء الموظفون (كأمثالهم في الشركات المملوكة للدولة) لن يكون لديهم الحافز لبذل الحد

الأقصى من مستويات الجهد (مشكلة الرؤساء ـ الوكلاء)، ولن يكون لدى الملاك الأفراد الحافز الكافي لمراقبة المدراء الموظفين (مشكلة الراكب المجاني).

أما عن مشكلة قيد الميزانية التي تنشأ لأسباب سياسية، فهي الأخرى ليست حكرا على المشاريع المملوكة للدولة. فلو كانت للشركات الخاصة أهمية سياسية (لاحتوائها مثلا على عدد كبير من الموظفين أو لعملها في صناعات ذات حساسية سياسية كالسلاح أو الرعاية الصحية)، فلها أيضا أن تتوقع الدعم أو حتى أموال الإنقاذ الحكومية. ولقد حدث بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أن تم تأميم كثير من كبرى الشركات الخاصة في كثير من الدول الأوربية بسبب سوء أدائها. وفي الستينيات والسبعينيات، أدى الانحدار الصناعي البريطاني إلى قيام كل من حكومات المحافظين والعمال بتأميم الشركات الأساسية (مثل رولزرويس سنة ١٩٧١ في ظل المحافظين، وبريتيش ستيل سنة ١٩٦٧، وبريتيش لايلاند سنة ١٩٧٧، وبريتيش آيروسبيس في العام نفسه في ظل العمال). ولنا في اليونان مثال آخر، حيث تم تأميم ٤٣ من شركات القطاع الخاص المفلسة في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ عندما كان الاقتصاد يمر بفترة حرجة[164]. وبالعكس، ليست المشاريع المملوكة للدولة محصنة تمام التحصن من قوى السوق. فكثير من الشركات

---

164 تي جورجكويولوس، كيه برودروميديس، جيه لويزيدس (١٩٨٧)، "المشاريع العامة في اليونان" حوليات الاقتصاديات العامة والتعاونية، الجزء ٥٨، رقم ٤.

العامة في شتى أرجاء العالم أغلقت أبوابها وطردت مديريها [illegible]
الأداء، وهذا ما يعادل إفلاس الشركات واستيلاء بعضها على [illegible]
القطاع الخاص.

والشركات الخاصة تعرف أنها سوف تكون قادرة على الاستفادة من ميزة قيد الميزانية اللين لو أنها على القدر الكافي من الأهمية، وهي لا تحجم من استغلال هذه الفرصة أتمَّ الاستغلال. ومثلما قال أحد المصرفيين الأجانب لوول ستريت جورنال في منتصف الأزمة الائتمانية في الثمانينيات "نحن المصرفيين الأجانب نناصر السوق الحرة إن ربحنا منها دولارا ونؤمن بملكية الدولة إن أوشكنا أن نخسر دولارا"[165].

والحق أن كثيرا من عمليات الإنقاذ التي تقوم بها الدول لكبرى شركات القطاع الخاص هي عمليات نفذتها حكومات مناصرة للسوق الحرة. ففي أواخر السبعينيات، لم ينقذ صناعة بناء السفن في السويد من الإفلاس إلا التأميم الذي قامت به أول حكومة يمينية في السويد منذ ٤٤ سنة، برغم أن تلك الحكومة لم تصل إلى السلطة إلا بناء على تعهد بتقليص الدولة. وفي مطلع الثمانينيات، لم تنقذ شركة كرايزلر الأمريكية لصناعة

165 وول ستريت جورنال، ٢٤ مايو ١٩٨٥، بحسب ما ينقل عنها جيه روديك (١٩٨٨). "رقصة الملايين: أمريكا اللاتينية والأزمة الائتمانية"، (مكتب أمريكا اللاتينية، لندن) ص ١٠٩

السيارات في أزمتها إلا إدارة رونالد ريجان الجمهورية التي كانت في طليعة أنصار إصلاحات السوق الحرة النيولبراليين في ذلك الوقت. وفي مواجهة أزمة ١٩٨٢ المالية، عقب التحرير التمويلي رديء التخطيط السابق لأوانه، قامت الحكومة التشيلية بإنقاذ القطاع المصرفي كله بأموال حكومية. وتلك كانت حكومة الجنرال بينوشيه التي استولت على السلطة في انقلاب دموي باسم الدفاع عن السوق الحرة والملكية الخاصة.

وتزداد الحجة النيولبرالية المأخوذة على المشاريع المملوكة للدولة انهيارا أمام حقيقة أن هناك الكثير من المشاريع المملوكة للدول، ذات الأداء الجيد، في عالمنا. بل إن كثيرا منها في عداد الشركات العالمية. واسمحوا لي أن أكلمكم عن بعض أهم هذه الشركات.

قصص نجاح ملكية الدولة

شركة الطيران السنغافورية إحدى أهم شركات الطيران وأكثرها اعتبارا في العالم. وغالبا ما تفوز في اقتراعات أفضل شركات الطيران، بما لديها من كفاءة وبما تظهره من ود. وخلافا لأغلب شركات الطيران، لم تُمْنَ هذه الشركة بخسارة مالية على مدار تاريخ يمتد لخمسة وثلاثين عاما.

هي مشروع مملوك للدولة، حيث تسيطر على ٥٧٪ منه شركة تيماسيك القابضة التي تمتلكها وزارة المالية في سنغافورة منفردة• (وهي في العادة أغلبية الحصص) ضمن زمرة من المشاريع عالية الكفاءة والأرباح تسمًّى "الشركات المرتبطة بالحكومة". لا تكتفي الشركات المرتبطة بالحكومة بالعمل في صناعات "المنفعة" العامة المعتادة، كالاتصالات والطاقة والنقل. بل وفي مجالات يمتلكها القطاع الخاص في أغلب الدول، مثل أشباه الموصلات وبناء السفن والبنوك[166]. وتدير الحكومة السنغافورية أيضا ما يطلق عليه "المجالس

• لا يوجد تعريف متفق عليه لحصة الأسهم اللازمة للسيطرة على مشروع. فامتلاك حصة قوامها مجرد ١٥٪ قد يعطي سيطرة فعلية للمالك على مشروع ما، بحسب بنية الملكية. لكن، امتلاك قرابة ٣٠٪ من الأسهم يعد نمطيا مسيطرا على المشروع.

166 تمتلك تيماسيك القابضة أغلبية الأسهم في المشاريع التالية: ١٠٠٪ من سنغافورة للطاقة (الكهرباء والغاز) وبي إس آيه الدولية (موانئ) و٦٧٪ من نبتون أورينت لاينز (شحن)، و٦٠٪ من تشارترد لتصنيع أشباه الموصلات، و٥٦٪ من سينج تيل (الاتصالات)، و٥٥٪ من إس إم آر تي (خدمات السكك الحديدية والحافلات وسيارات الأجرة)، و٥٥٪ من سنغافورة للهندسة التكنولوجية، و٥١٪ من سيمب كورب (للصناعات الهندسية). وتمتلك كذلك حصصا مسيطرة في الشركات التالية: ٣٢٪ من سيمب كورب مارينز (لبناء السفن) و٢٨٪ من=

الشرعية" التي توفر سلعا وخدمات حيوية معينة. وتكاد جميع أراضي البلد تكون ملكية عامة، وقرابة ٨٥٪ من المساكن يوفرها مجلس الإسكان والتنمية. ويقيم مجلس التنمية الاقتصادية مناطق صناعية، ويحتضن الشركات الجديدة، ويوفر خدمات الاستشارات الاقتصادية.

قطاع المشاريع المملوكة للدولة في سنغافورة يبلغ مثلي حجمه في كوريا، عند قياسه في ضوء مساهمته في الناتج الوطني. وبقياسه في ضوء مساهمته في إجمالي الاستثمار الوطني، يكاد يبلغ ثلاثة أمثال نظيره في كوريا[167]. أما قطاع المشاريع المملوكة للدولة في كوريا فيبلغ بدوره مثلي نظيره في الأرجنتين، وخمسة أمثال نظيره في الفلبين، في ضوء نصيبه من الدخل الوطني[168]. برغم أنه من المعتقد أن الأرجنتين والفلبين قد فشلتا

= دي بي إس (أكبر بنوك سنغافورة). انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٦)، "إدارة الاستثمار العام، ملاحظة إرشادية للسياسة الاستراتيجية للتنمية الوطنية" إدارة التنمية والشئون الاجتماعية بالأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، صندوق ١.

167 وفقا لتقرير البنك الدولي الشهير عن المشاريع المملوكة للدولة، فإن متوسط نصيب قطاع المشاريع المملوكة للدولة من إجمالي الناتج المحلي في ٤٠ دولة نامية درسها التقرير هو ١٠,٧٪ في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩١. الرقم المناظر في كوريا هو ٩,٩٪. انظر البنك الدولي (١٩٩٥)، "البيروقراطيون في العمل الاقتصادي" (مطبعة جامعة أوكسفورد، نيويورك)، جدول A.1. وللأسف، لم يوفر تقرير البنك الدولي بيانات عن سنغافورة. ولكن إدارة الإحصاء الحكومية في سنغافورة قدرت إسهام الشركات المرتبطة بالدولة بـ ١٢,٩٪ من إجمالي الناتج القومي سنة ١٩٩٨، وإسهام القطاع العام من غير الشركات المتصلة بالدولة (مثل المجالس الشرعية) بـ ٨,٩٪، فالإجمالي ٢١,٨٪. وقد عرفت إدارة الإحصاء الشركات المرتبطة بالدولة بأنها الشركات التي للحكومة فيها ملكية فاعلة تبلغ ٢٠٪ أو أكثر. ولهذه المصادر انظر تشانج (٢٠٠٦)، صندوق ١.

168 وفقا للبنك الدولي (١٩٩٥) جدول A.1، فإن نصيب قطاع المشاريع المملوكة للدولة في إجمالي الناتج الوطني في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩١ بلغ ٤,٧٪ في الأرجنتين و١,٩٪ في الفلبين.

بسبب توسع الدولة أكثر مما ينبغي، في حين يهللون لقصتي نجاح كوريا وسنغافورة بزعم اقتياد القطاع الخاص للتنمية الاقتصادية فيهما.

وتضرب كوريا مثالا دراماتيكيا آخر لنجاح المشاريع العامة يتمثل في شركة بوهانج للحديد والصلب POSCO (المخصخصة حاليا)[169]. وكانت الحكومة الكورية قد تقدمت إلى البنك الدولي بطلب قرض في أواخر الستينيات لبناء أول مصانع الصلب فيها. فرفض البنك لعدم جدوى المشروع. ولم يكن قراره منافيا للمنطق، فأهم صادرات البلد في ذلك الوقت كانت الأسماك، والألبسة الرخيصة، والشعر المستعار، والأبلكاش. ولم يكن لدى كوريا مخزون من أي من الخامتين الأساسيتين: خام الحديد أو فحم الكوك. علاوة على أن الحرب الباردة كانت تعني أن كوريا لن تستطيع استيراد الخامتين من الصين الشيوعية القريبة. فكان لا بد من شرائهما من أستراليا البعيدة. وثالثة الأسافي أن حكومة كوريا كانت تعتزم إدارة المشروع بوصفه مشروعا مملوكا للدولة. فأي وصفة أكمل من هذه للفشل؟ غير أنه في غضون عشر سنوات من بدء الإنتاج في عام ١٩٧٣ (بتمويل من بنوك يابانية)، أصبحت الشركة من أكفأ منتجي الحديد في العالم، وهي الآن ثالثة أضخم منتجيه.

---

169 لمزيد من التفاصيل عن بوسكو POSCO، انظر تشانج (٢٠٠٦)، صندوق ٢.

أما تجربة تايوان مع المشاريع المملوكة للدولة فأجدر بالملاحظة[170].
تقوم أيديولوجيا تايوان الاقتصادية على ما يعرف بـ "المبادئ الشعبية الثلاثة" التي جاء بها د. سون يات سين، مؤسس الحزب الوطني (كومينتانج) الذي أرسى دعائم المعجزة الاقتصادية في تايوان[171]. تشترط هذه المبادئ أن تكون الصناعات الأساسية مملوكة للدولة. وعليه فإن قطاع المشاريع المملوكة للدولة في تايوان هائل الحجم. فقد كان إنتاجه يبلغ في الستينيات والسبعينيات ما يزيد على ١٦٪ من الناتج الوطني. وتمت خصخصة قليل منه حتى عام ١٩٩٦. وحتى بعد خصخصة ١٨ من بين كثير من المشاريع المملوكة للدولة سنة ١٩٩٦، لا تزال الحكومة التايوانية تحتفظ بحصة مسيطرة فيها (تبلغ قرابة ٣٥,٥٪) وتعيِّن ٦٠٪ من رؤساء مجالس إداراتها، فالاستراتيجية التايوانية تقوم على السماح للقطاع الخاص بالنمو من خلال خلق بيئة اقتصادية مواتية (أهم ما فيها توفير مدخلات رخيصة وعالية الجودة عبر المشاريع العامة) وعدم الانشغال كثيرا بأمر الخصخصة.

في العقود الثلاثة الماضية من صعودها الاقتصادي، استخدمت الصين استراتيجية مماثلة لاستراتيجية تايوان. فجميع المشاريع الصناعية الصينية كانت مملوكة للدولة في ظل الشيوعية الماوية. واليوم لا تمثل المشاريع

---

170 تشانج (٢٠٠٦)، صندوق ٣

171 المبادئ الثلاثة هي المينزو minzu (الوطنية) والمينكوان minquan (سلطة الشعب أو الديمقراطية) والمينشينج minsheng (معيشة الناس)

المملوكة للدولة إلا قرابة ٤٠٪ من الإنتاج الصناعي[172]. وعلى مدار أعوام الإصلاح الاقتصادي الثلاثين الماضية، تمت خصخصة بعض المشاريع الصغيرة المملوكة للدولة بموجب شعار "زوادا فانجزياو" (الإبقاء على الكبير، وترك الصغير). ولكنّ تهاوي حصة ملكية الدولة تُعزَى في الأساس إلى نمو القطاع الخاص. كما ابتكر الصينيون نوعا فريدا من المشاريع يقوم على ملكية هجينية تسمى "مشاريع البلدات والقرى، وهي على المستوى الرسمي مشاريع مملوكة للسلطات المحلية لكنها تعمل في العادة وكأنها مملوكة لشخصيات سياسية محلية نافذة.

والعثور على المشاريع العامة الجيدة ليس في شرق آسيا وحسب. فالنجاحات الاقتصادية التي حققتها دول كثيرة في أوربا كالنمسا وفنلندا وفرنسا والنرويج وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية إنما حققتها قطاعات كبرى من المشاريع المملوكة للدولة، وذلك حتى الثمانينيات على الأقل. وفي فنلندا وفرنسا بالذات، كان قطاع المشاريع المملوكة للدولة في طليعة التحديث التكنولوجي. وفي فنلندا، قادت المشاريع العامة التحديث التكنولوجي في قطاعات الغابات والتعدين والصلب ومعدات النقل وآلات صناعة الورق والصناعات الكيميائية[173]. وحتى بعد الخصخصة الحديثة، لم تتخل الحكومة الفنلندية عن حصتها المسيطرة إلا في قليل فقط من هذه

---

172 www.economywatch.com/world_economy/china/structure-of economy.html

173 جيه ويلنر (٢٠٠٣)، "الخصخصة وملكية الدولة في فنلندا"، ورقة عمل لـ CESifo رقم ١٠١٢، أغسطس ٢٠٠٣، معهد أيفو للبحوث الاقتصادية، ميونيخ.

المشاريع. وفي حالة فرنسا، قد يندهش القارئ حين يعلم أن كثيرا من أشهر الأسماء الفرنسية مثل رينو (للمركبات)، وألكاتيل (لمعدات الاتصال)، وسان جوبان (للزجاج وغيره من مواد البناء)، وأوسينور (للصلب، التي اندمجت في أرسيلور، التي باتت حاليا جزءا من أرسيلور ميتال أضخم صناع الصلب في العالم)، وطومسن (للإلكترونيات)، وتال (للإلكترونيات الدفاعية)، وإلف أكيتان (للنفط والغاز)، ورون بولونك (للأدوية، التي اندمجت مع شركة هوشست الألمانية في شركة أفنتيس التي تعد حاليا جزءا من سانوفي أفنتيس)، كانت جميعا مشاريع مملوكة للدولة[174]. وهذه الشركات هي التي قادت تحديث فرنسا تكنولوجيا وتنميتها الصناعية في ظل ملكية الدولة حتى بدأت الخصخصة في مراحل كثيرة بين ١٩٨٦ و٢٠٠٠[175].

---

١٧٤ إم بيرن و جي بوجوريل (٢٠٠٣)، "تجارب الخصخصة في فرنسا"، بحث مقدم لـ مؤتمر CESifo لتجارب الخصخصة في الاتحاد الأوربي، كادينابي، إيطاليا، نوفمبر ٢٠٠٣.

١٧٥ تمثل قصة خصخصة رينو نموذجا مثاليا لعملية الخصخصة في فرنسا. لقد تأسست رينو كشركة خاصة سنة ١٨٩٨، ثم تأممت في عام ١٩٤٥ لكونها من "أدوات العدو" ـ فمالكها لوي رينو كان متعاونا مع النازية. وفي عام ١٩٩٤ بدأت الحكومة الفرنسية في بيع حصتها، ولكنها احتفظت بـ ٥٣٪ منها. وفي عام ١٩٩٦، تخلت عن حصة الأغلبية التي تمتلكها مبقية على ٤٦٪ منها فقط. غير أن ١١٪ من حصتها بيع لما يصفه موقع الشركة الإلكتروني بـ "نواة ثابتة من أغلبية الملاك"، وأكثر هؤلاء مؤسسات تمويلية تسيطر عليها الحكومة جزئيا. ومنذ ذلك الحين، تقوم الحكومة الفرنسية تدريجيا بتقليص حصتها إلى ١٥,٣٪ (اعتبارا من ٢٠٠٥)، لكنها لا تزال المالك الأكبر. فضلا عن أن جزءا كبيرا من سبب تقليص الحكومة الفرنسية لحصتها يمكن أن يوعز إلى شراء نيسان في عام ٢٠٠٢ لـ ١٥٪ من أسهم رينو، وهو ما شكل تحالفا مع رينو سنة ١٩٩٩. وبما أن رينو تمتلك الحصة المسيطرة (٣٥٪ أولا، ثم ٤٤٪ =

كما يمكن العثور على مشاريع مملوكة للدولة وجيدة الأداء في أمريكا اللاتينية. فشركة بتروبراس النفطية البرازيلية المملوكة للدولة إحدى الشركات ذات المستوى العالمي والتقدم التكنولوجي البارز. وشركة إمبراير البرازيلية (إمبريسا برازيليا دو آيروناوتيكا) المتخصصة في تصنيع "الطائرات الإقليمية" (طائرات المدى القصير)، أصبحت هي الأخرى عالمية المستوى في ظل ملكية الدولة. وتعد إمبراير الآن أكبر منتج في العالم للطائرات الإقليمية وثالث أضخم مصنِّع للطائرات عموما في العالم، بعد آير باص وبوينج. وقد تمت خصخصة الشركة سنة ١٩٩٤، لكن الحكومة البرازيلية لا تزال تمتلك "الحصة الذهبية" (أي ١٪ من رأس المال) التي تتيح لها حق الفيتو على المبيعات العسكرية وتنقل التكنولوجيا إلى الدول الأجنبية[176].

لو أن هناك كل قصص النجاح هذه في المشاريع العامة، فلماذا يندر أن نسمع عنها؟ يرجع هذا جزئيا إلى طبيعة النقل، سواء كان صحفيا أم أكاديميا. فالصحف تميل إلى نقل الأخبار السيئة، من حروب وكوارث طبيعية ومجاعات وجريمة وإفلاس وما شابه ذلك. ولأنه من الطبيعي والضروري أن تركِّز الصحف على هذه الأحداث، فقد دأبت الصحافة على أن تقدِّم للرأي العام أتعس رؤية ممكنة للعالم. وفي حالة المشاريع المملوكة للدولة، عادة ما يستقصي الصحفيون والأكاديميون أمورها باحثين

= حاليا) في نيسان منذ ١٩٩٩، فالحكومة الفرنسية تسيطر عمليا على ٣٠٪ من أسهم رينو، وهو ما يجعلها القوة المسيطرة فيها. انظر تشانج (٢٠٠٦)، صندوق ٢.

176 تشانج (٢٠٠٦)، صندوق ٢.

عن الأخطاء، كالعجز والفساد والإهمال. في حين لا تجذب المشاريع المملوكة للدولة جيدة الأداء انتباها يذكر، تماما كما أننا لا نصادف في الصفحة الأولى تغطية ليوم عادي هادئ منتج في حياة "مواطن نموذجي".

وثمة سبب آخر، لندرة المعلومات الإيجابية عن المشاريع المملوكة للدولة، ولعله السبب الأهم، وهو أن صعود النيولبرالية في العقدين الماضيين جعل من ملكية الدولة أمرا غير شائع في العقل العام لدرجة أن المشاريع المملوكة للدولة نفسها باتت تريد إخفاء علاقتها بالدولة. فشركة طيران سنغافورة لا تورد في دعايتها أنها مملوكة للدولة. ورينو وبوسكو وإمبراير - وهي جميعا مخصخصة حاليا - تلزم الصمت بشأن حقيقة أنها حققت مكاناتها العالمية في ظل ملكية الدولة، ما لم تخف هذه الحقيقة تماما. أما الملكية الجزئية للدولة فيحيط بها صمت تام. وقليل جدا من يعلمون على سبيل المثال أن حكومة ولاية لاور ساكسوني هي أكبر مالك (بحصة تبلغ ١٨,٦٪) في شركة فولكسفاجن الألمانية لتصنيع السيارات.

غير أن ندرة أخبار ملكية الدولة لا توعز بالكلية، أو بالدرجة الأساسية، إلى قوة الأيديولوجية النيولبرالية. فثمة الكثير للغاية من المشاريع المملوكة للدولة في شتى أرجاء العالم ذات أداء سيء. والأمثلة التي ضربتها على المشاريع المملوكة للدولة ذات الأداء الجيد لا ترمي إلى تشتيت انتباه القارئ عن الأداء السيء للمشاريع الأخرى. إنما هي أمثلة أضربها لأبيِّن أن سوء أداء المشاريع العامة ليس قدرا محتوما وأن تحسين الأداء لا يستوجب الخصخصة بالضرورة.

دفاعا عن ملكية الدولة

لقد بيَّنت أن جميع الأسباب التي يوعز إليها سوء أداء المشاريع المملوكة للدولة تنطبق كذلك على كبرى شركات القطاع الخاص ذات الملكيات الموزَّعة، وإن لم يكن بالدرجة نفسها دائما. كما يتبيَّن من الأمثلة التي ضربتها أن كثيرا من المشاريع العامة جيد الأداء للغاية. ولكن حتى هذا لا يمثل القصة كاملة. فالنظرية الاقتصادية تبيِّن أن هناك ظروفا إذا توفرت لتفوقت المشاريع العامة على شركات القطاع الخاص.

ومن هذه الظروف أن يرفض مستثمرو القطاع الخاص تمويل مشروع وإن كانت له جدواه على المدى البعيد لظنهم أن المخاطرة فيه تتجاوز القدرة على الاحتمال. فبسبب قدرة النقود على التحرك السريع، نرى في أسواق رأس المال انحيازا أصيلا إلى المكاسب قريبة الأجل ونفورا من المخاطرة والمشاريع كبيرة النطاق التي تحتاج إلى فترات حمل طوال. فلو أن حذر سوق رأس المال منعه عن تمويل مشروع مُجْد (وهو ما يعرف بين الاقتصاديين بـ فشل سوق رأس المال) فربما يكون على الدول أن تنفذه بنفسها بإقامته مشروعا مملوكا لها.

ويزداد فشل سوق رأس المال وضوحا في مراحل التنمية الأولى حينما تكون أسواق رأس المال ناقصة النمو ومن ثم محافظة بقدر أكبر. ولذلك

ينبئنا التاريخ أن البلاد كانت أكثر لجوءا إلى خيار إقامة المشاريع المملوكة للدولة في المراحل المبكرة من عملياتها التنموية مثلما أوضحت في الفصل الثاني. ولذلك أقامت بروسيا في القرن الثامن عشر، في ظل حكم فردريك الأكبر (١٧٤٠ ـ ١٧٨٦)، عددا من "المصانع النموذجية" في صناعات كالنسيج (وعلى رأسه الكتان)، والمعادن، والسلاح، والبورسلين، والحرير، وتكرير السكر[177]. واتباعا لبروسيا ودورها النموذجي، أقامت الدولة اليابانية الميجية Meiji مصانع نموذجية مملوكة للدولة في عدد من الصناعات في أواخر القرن التاسع عشر، من بينها بناء السفن، والصلب، والتعدين، والنسيج (القطن والصوف والحرير) والسلاح[178]. وقد خصخصت الحكومة اليابانية تلك المشاريع بعيد إنشائها، وإن بقي البعض منها يحظى بدعم كبير حتى بعد خصخصته، لا سيما شركات بناء السفن. وبوسكو الكورية لصناعة الصلب نموذج أحدث وأوضح على إقامة مشروع مملوك للدولة بسبب فشل سوق رأس المال. والدرس العام المستفاد شديد

---

177 دبليو هندرسن (١٩٦٣)، "دراسات في السياسة الاقتصادية لفردريك الأكبر"، (فرانك كاس، لندن)، ص ١٣٦ إلى ١٥٢.

178 انظر تي سميث (١٩٥٥)، "التغير السياسي والتنمية الصناعية في اليابان: المشاريع الحكومية، ١٨٦٨ ـ ١٨٨٠"، (مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد) و جي سي آلن (١٩٨١)، "الوجيز في التاريخ الاقتصادي لليابان الحديثة"، الطبعة الرابعة (مكميلان، لندن، باسينجستوك) لمزيد من التفاصيل.

الوضوح: طالما أقيمت المشاريع العامة لتشجيع الرأسمالية، لا لقمعها، كما هو الشائع.

كما يمكن لمشاريع الدولة أن تكون مثالية حيثما يوجد "الاحتكار الطبيعي". ويشير هذا المصطلح إلى حالة تفرض فيها الشروط التكنولوجية أن يكون وجود مورِّد واحد هو أكفأ السبل خدمةً للسوق. والكهرباء، والمياه، والغاز، والسكك الحديدية، والهواتف (الأرضية) أمثلة على الاحتكار الطبيعي. ففي هذه الصناعات، تتمثل تكلفة الإنتاج الرئيسية في إقامة شبكة التوزيع، ومن ثم فإن تكلفة وحدة توفير الخدمة سوف تقل إذا زاد عدد الزبائن المستخدمين للشبكة. في المقابل، سوف يؤدي وجود مورِّدين متعددين لكلٍّ منهم شبكة أنابيب المياه التابعة له على سبيل المثال، إلى زيادة تكلفة وحدة توفير المياه لكل بيت. وينبئنا التاريخ أن هذه النوعية من الصناعات غالبا ما كانت تبدأ في الدول المتقدمة من خلال كثير من المنتجين الصغار المتنافسين ثم تقوى من خلال تكوين احتكارات طبيعية أو إقليمية كبرى (وغالبا ما كان يجري تأميمها بعد ذلك).

عندما يكون ثمة احتكار طبيعي، يمكن للمنتج أن يفرض السعر الذي يحلو له، فليس لدى المستهلكين من ينصرفون عنه إليه. ولكن الأمر لا يقتصر على "استغلال" المنتج للمستهلكين. فهذا الوضع ينشئ فاقدا اجتماعيا لا يستطيع حتى المورِّد الاحتكاري أن يعوضه ـ وتعرف هذه

المشكلة في لغة أهل الحرفة بـ "الفاقد التخصيصي الأقصى allocative deadweight loss"*. في هذه الحالة، قد يكون الأفضل والأكفأ من الناحية الاقتصادية أن تستولي الحكومة على النشاط المعني وتديره بنفسها فتنتج الكمَّ المفضل اجتماعيا.

السبب الثالث الذي يحمل الحكومات على إقامة مشاريع مملوكة للدولة هو المساواة بين المواطنين. فقد يتعرض سكان المناطق النائية على سبيل المثال للحرمان من خدمات حيوية إن هي تركت لشركات القطاع الخاص، ومن هذه الخدمات البريد والمياه والنقل، فتكلفة نقل رسالة إلى عنوان في المناطق الجبلية النائية من سويسرا أعلى كثيرا من تكلفة توصيله لعنوان في جينيف. ولو أن الشركة المعنية بتوصيل الرسائل مهتمة بالربح وحده، فسترفع ثمن توصيل الرسالة إلى المناطق الجبلية فترغم سكان تلك المناطق على تقليل استخدامهم للخدمة البريدية، أو لعلهم يمتنعون عن

---

* الحجة الكاملة ذات طبيعة تقنية ولكن جوهرها قريب مما يلي. في سوق تنافسي، ليست للمنتجين حرية تحديد السعر، إذ يستطيع منافس أن يقلِّل السعر إلى أن يصل به الى الحد الذي إذا قلَّ عنه يخسر الجميع. ولكن بوسع الشركات الاحتكارية أن تحدد السعر بتنويع الكمّ الذي تنتجه، فلا تنتج إلا في حدود الكمّ الذي يحقق لها أعلى الأرباح. ويكون هذا المستوى من الإنتاج، في الظروف الطبيعية، أقلّ من المستوى المختار اجتماعيا، وهو المستوى الذي يكون به أقصى سعر يرغب المستهلك في دفعه هو أقل سعر يطلبه المنتج لكي لا يخسر. عندما تقل كمية الإنتاج عن الكمية المفضلة اجتماعيا فهذا لا يعني خدمة بعض المستهلكين العازمين على دفع أكثر من السعر الأدنى الذي يطلبه المنتج بل العازمين على احتمال السعر الذي يتسنى به للشركة الاحتكارية أن تحقق أعلى الأرباح الممكنة. والرغبات المجهضة للمستهلكين المعرضين للتجاهل هي التكلفة الاجتماعية للاحتكار.

الخدمة بالمرة. ولو أن الخدمة المعنية حيوية لدرجة أن تكون حقا لكل مواطن، فقد تقرر الحكومة أن تديرها بنفسها من خلال مشروع عام، وإن اقتضى ذلك خسائر مالية.

ما سبق من أسباب داعية إلى وجود مشاريع مملوكة للدولة، هي أسباب يمكن معالجتها من خلال أنظمة تعمل بموجبها المشاريع الخاصة في ظل مزيج من التنظيم الحكومي و/أو نظام الضرائب والدعم. فقد تقوم الحكومة على سبيل المثال بتمويل (من خلال بنك مملوك للدولة على سبيل المثال) أو بدعم (من خلال العائد الضريبي) لمشروع خاص يقوم بمخاطرة، أو لمشروع فيه على المدى البعيد نفع للتنمية الاقتصادية في البلد، ولكن سوق رأس المال عازف عن تمويله. أو ترخِّص الحكومة لشركات خاصة فتعمل في الاحتكارات الطبيعية مع تنظيم للأسعار التي يمكنها أن تفرضها وللكمية التي تنتجها. ويمكن أن ترخِّص لشركات خاصة فتوفر خدمات ضرورية (كالبريد والسكك الحديدية والمياه) بشرط أن توفرها للجميع. وعليه فقد يبدو أن المشاريع المملوكة للدولة لم تعد ضرورية.

لكن حلول التنظيم و/أو الدعم غالبا ما تكون أصعب في إدارتها من المشاريع المملوكة للدولة، لا سيما على حكومات الدول النامية. فالدعم يقتضي وجود عائد ضريبي في المقام الأول. وقد يبدو تحصيل الضرائب عملا مباشرا ولكنه ليس يسيرا. فهو يستوجب قدرات للتحصيل ومعالجة

المعلومات، وحساب الضرائب المستحقة، واكتشاف المتهربين ومعاقبتهم. وحتى الدول الثرية اليوم احتاجت وقتا طويلا لإنماء هذه القدرات بحسب ما بيّن لنا التاريخ[179]. ولمّا كانت الدول النامية محدودة القدرات في تحصيل الضرائب، فإن قدراتها محدودة في استخدام الدعم لمعالجة نواقص السوق. ولقد اشتدت هذه الصعوبة ـ مثلما أوضحت في الفصل الثالث ـ بتقلص عائد التعريفات الناجم عن تحرير التجارة، لا سيما في الدول شديدة الفقر التي تعتمد اعتمادا كبيرا على ميزانياتها الحكومية. ولقد ثبت أن التنظيم الجيد صعب حتى في الدول الثرية، التي تمتلك جهات تنظيمية راقية وفيرة الموارد. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما شهدنا من نتاج فوضوي لخصخصة السكك الحديدية البريطانية في عام ١٩٩٣ أدى عمليا إلى إعادة تأميمها في عام ٢٠٠٢، وفشل تحرير الكهرباء من القواعد التنظيمية في كاليفورنيا الذي أسفر عن انقطاع شهير للكهرباء سنة ٢٠٠١. والدول النامية أعجز عن كتابة قواعد تنظيمية جيدة للتعامل مع المناورات القانونية والتحزبات السياسية التي تقوم بها الشركات الخاضعة للنظم التي غالبا ما تكون فروعا أو مشاريع مشتركة مع شركات أخرى عملاقة قوية الموارد في الدول الثرية. ومن القصص الدالة للغاية في هذا الصدد قصة ماينيلاد لخدمات المياه وهي اتحاد فرنسي فلبيني تولّى إمدادات المياه في نحو نصف مانيلا سنة ١٩٩٧،

---

179 انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٢)، "ركل السلم بعيدا ـ الاستراتيجية التنموية من منظور تاريخي"، (مطبعة أنثيم، لندن)، ص ١٠١.

فكانت القصة موضع إعجاب البنك الدولي بوصفها من قصص الخصخصة الناجحة. وبرغم تأمين سلسلة من رفع التعريفات ـ وذلك من خلال تحزبات بارعة، وبصورة غير قانونية لم يكن التعاقد الأصلي يسمح بها، انسحبت ماينيلاد من التعاقد عندما رفض المشرِّع السماح لها برفع آخر للتعريفة سنة ٢٠٠٢ [180].

غالبا ما تكون المشاريع المملوكة للدولة حلولا أكثر عملية من نظام الدعم والتنظيم لموردي القطاع الخاص لا سيما في الدول النامية التي تعوزها القدرات الضريبية والتنظيمية الكافية. وليس ذلك لإمكانية تحسين أدائها (ومنها ما تحسَّن أداؤه فعلا في حالات كثيرة)، بل إنها في ظروف معينة قد تتفوق على شركات القطاع الخاص.

---

180 تي كيسلر و كيه إن ألكسندر (٢٠٠٣)، "تقييم مخاطر الاحتياطي الخاص من الخدمات الجوهرية"، ورقة نقاشية لمجموعة الـ ٢٤ التقنية، جنيف، سويسرا، ١٥ و١٦ سبتمبر ٢٠٠٣، متاحة عبر الرابط:
http://www.unctad.org/en/docs/gdsmdpbg2420047_en.pdf

شِراك الخصخصة

جميع أسباب العجز الأساسية المزعومة في المشاريع المملوكة للدولة ـ مشكلة الرؤساء والوكلاء، ومشكلة الراكب المجاني، ومشكلة قيد الميزانية اللين ـ هي مثلما بيَّنت، وإن تكن حقيقية، غير مقصورة على المشاريع المملوكة للدولة. فشركات القطاع الخاص الكبرى موزعة الملكية تعاني أيضا مشكلة الرؤساء والوكلاء ومشكلة الراكب المجاني. ومن ثم ففي هذين النطاقين يلعب نمط الملكية دورا، ولكن الفارق الحاسم ليس بين ملكية الدولة والملكية الخاصة، بل بين الملكية المركزة والملكية الموزعة. أما في حالة قيد الميزانية اللين فيقال إن الفارق فيه بين ملكية الدولة والملكية الخاصة أكثر حدة، لكنه ليس بالفارق المطلق حتى في هذا النطاق. فلقد رأينا أن الشركات الخاصة ذات الأهمية السياسية قد تحصل هي الأخرى على عون مالي من الحكومة، بينما يمكن أن تخضع الشركات المملوكة للدولة (وخضعت بالفعل في بعض الحالات) لقيود موازنة صارمة، من بينها تغيير الإدارة وعقوبة التصفية المطلقة.

إذا لم تكن ملكية الدولة هي السبب الجدي الوحيد، أو المسيطر، لمشكلات المشاريع المملوكة للدولة، فتغيير طبيعة الملكية ـ أي الخصخصة ـ ليس الحل المرجح للمشكلات. ثم إن الخصخصة مليئة بالشراك.

يتمثل التحدي الأول في بيع المشاريع المناسبة. فبيع المشاريع العامة ذات الاحتكارات الطبيعية فكرة سيئة، وكذلك مشاريع الخدمات الضرورية، لا سيما مع ضعف قدرات البلد على وضع القواعد التنظيمية. ولكن هناك ورطة حتى حينما يتعلق الأمر ببيع المشاريع التي ليس من الضروري أن تكون ملكيتها عامة. فالحكومة عادة ما ترغب في بيع أسوأ المشاريع أداء، أي المشاريع الأقل اجتذابا لاهتمام المشترين المحتملين. ومن ثم، ومن أجل إثارة اهتمام القطاع الخاص بالمشاريع المملوكة للدولة ذات الأداء الفقير، غالبا ما تستثمر الحكومة فيها بقوة و/ أو تعيد هيكلتها. لكن لو أمكن تحسين أدائها في ظل ملكية الدولة، فلماذا خصخصتها إذن؟[181] ومن ثم فإنه ما لم تكن هناك استحالة سياسية في إعادة هيكلة مشروع عام بدون التزام حكومي قوي بالخصخصة، فكثير من مشكلات المشاريع العامة قابل للحل بدون الخصخصة.

أهم من ذلك أنه ينبغي بيع الشركة المخصخصة بالسعر المناسب. والبيع بالسعر المناسب هو واجب الحكومة بوصفها الأمينة على أصول المواطنين. فلو أنها باعتها بسعر أقل من اللازم، فقد تنازلت عن الثروة العامة للمشتري. وهذا يثير سؤالا مهما حول التوزيع. فضلا عن أن الثروة التي تتنازل عنها الحكومة تمضي إلى خارج الدولة، فيمثل ذلك خسارة في

181 الحق أن هناك دليلا على أن مكاسب الإنتاجية في المشاريع المخصخصة عادة ما تتحقق قبل الخصخصة من خلال إعادة الهيكلة التمهيدية، بما يشي بأن إعادة الهيكلة أهم من الخصخصة. انظر تشانج (٢٠٠٦)

الثروة الوطنية. واحتمال حدوث ذلك يزداد حينما يكون المشتري من خارج البلد، ولكن مواطني البلد أنفسهم يمكن أن يخبئوا المال بالخارج لو توفر سوق مفتوح لرأس المال كما لوحظ في حالة طغمة الحكم الروسية في أعقاب خصخصة ما بعد الشيوعية.

ومن أجل الحصول على السعر المناسب، لا بد من تنفيذ برنامج الخصخصة على النطاق المناسب وفي التوقيت المناسب. فلو أن حكومة تحاول على سبيل المثال أن تبيع عددا أكبر مما ينبغي من المشاريع في وقت قصير نسبيا، فهذا سوف يؤثر سلبا على الأسعار. وهذا "البيع الناري fire sale" يضعف قدرة الحكومة على المساومة، ويقلل بالتبعية من العوائد التي تتلقاها: وذلك ما جرى في عدد من الدول الأسيوية بعد أزمة ١٩٩٧ التمويلية. فضلا عن أنه في ظل تذبذبات سوق الأوراق المالية، من المهم أن لا تتم الخصخصة إلا عندما تكون شروط سوق الأوراق المالية مواتية. وبهذا المعنى فليس من الصواب وضع موعد محدد بصرامة للخصخصة، خلافا لما يصر عليه صندوق النقد الدولي ولما تتبناه بعض الدول طواعية. فمثل هذا الموعد المحدد كفيل بإرغام الحكومة على الخصخصة بغض النظر عن شروط السوق.

وأهم من ذلك أن يتم بيع المشاريع العامة للمشترين المناسبين. فلو أن للخصخصة أن تساعد بلدا في مستقبله الاقتصادي، ينبغي بيع المشاريع العامة لمن لديهم المقدرة على تحسين إنتاجيتها في المدى البعيد. وواضح

وضوح الشمس أن هذا ما لا يحدث. وما لم تطالب الحكومة المشتري بسجل منجزات ثابت في الصناعة (مثلما فعلت بعض الدول) فقد يباع المشروع للبارعين في الهندسة التمويلية لا في إدارة الصناعة المعنية.

وأهم من ذلك، أن المشاريع المملوكة للدولة غالبا ما تباع في صفقات فساد لمن ليست لديهم الكفاءة اللازمة لإحسان إدراتها - فقد انتقلت الأصول الهائلة المملوكة للدولة بطريقة فاسدة إلى طغمة الحكم الجديدة في روسيا عقب سقوط الشيوعية. وفي كثير من البلاد النامية، أحيطت عملية الخصخصة ذاتها بالفساد فانتهى قدر هائل من عائداتها إلى جيوب قلة من النافذين لا إلى صناديق الدولة. وهذه الصفقات الفاسدة قد تحدث في بعض الأحيان في مخالفة للقانون ومن خلال الرشاوى، لكنها تتم في أحيان أخرى بصورة قانونية، حيث يكون المسئولون الحكوميون مستشارين يحصلون على أجور باهظة في ثنايا عملية البيع.

ويا لها من مفارقة، إذ غالبا ما يؤخذ على المشاريع المملوكة للدولة أنها حافلة بالفساد. غير أن الحقيقة المؤسفة هي أن عجز الحكومة عن السيطرة على فساد المشاريع المملوكة للدولة أو القضاء عليه لن يتغير فجأة بحيث تستطيع محاربة الفساد عندما تخصخص المشاريع. فالحق أن المسئولين الفاسدين لديهم حافز إلى الدفع باتجاه الخصخصة مهما كانت التكاليف، لأنها تعني ألا يتقاسموا الرشاوى مع من يخلفونهم في وظائفهم بل ينفردون بنهر رشاوى المستقبل كله (مما يحصل عليه مثلا مدراء المشاريع المملوكة

للدولة من مورِّدي المدخلات). وينبغي أن نضيف هنا أن الخصخصة لن تقلص الفساد بالضرورة، لأن شركات القطاع الخاص قابلة هي الأخرى للفساد (كما يرد في الفصل الثامن).

ولسوف تفشل خصخصة الاحتكارات الطبيعية أو الخدمات الضرورية هي الأخرى إذا لم تخضع لنظام القواعد التنظيمية الصحيح بعد خصخصتها. وعندما تكون المشاريع المملوكة للدولة متعلقة باحتكارات طبيعية، فالخصخصة بدون القدرة التنظيمية الملائمة من جانب الحكومة قد تبعد احتكارات عامة لا تتسم بالكفاءة لكنها مقيدة سياسيا، وتضع بدلا منها احتكارات خاصة لا كفاءة لها ولا قيود عليها. ولقد أثمر بيع كوتشابامبا لأنظمة المياه البوليفية، على سبيل المثال، لشركة بيتشتيل الأمريكية سنة ١٩٩٩ عن ارتفاع فوري في أسعار المياه إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه فكان ذلك شرارة الانطلاق لأعمال شغب أدت إلى إعادة تأميم الشركة[182]. وعندما خصخصت الحكومة الأرجنتينية الطرق جزئيا سنة ١٩٩٠ بأن منحت المقاولين حق جمع الرسوم في مقابل صيانة الطرق، "أقام المقاولون المسيطرون على الطريق المفضي إلى أحد المنتجعات الشاطئية الشعبية حواجز تمنع السير على طرق بديلة إرغاما لسائقي الدراجات النارية على المرور من طرقهم والدفع في أكشاكهم، فاندلعت المظاهرات. وبعدما

182 دي جرين (٢٠٠٣)، "الثورة الصامتة ـ صعود اقتصاديات السوق وأزمتها في أمريكا اللاتينية"، (مطبعة منثلي رفيو، نيويورك، مكتب أمريكا اللاتينية، لندن) ص ١٠٩.

أخذ المسافرون يشتكون من النهب الذي يتعرضون له على طريق سريع آخر، أوقف المقاولون أسطولا من سيارات شرطة مزيفة للإيهام بتواجد الشرطة ودعمها" [183] . بل إن دراسة للبنك الدولي نفسه تقول في تعليق لها على خصخصة شركة تيليماكس للهواتف المملوكة للدولة المكسيكية سنة ١٩٨٩ بأن "خصخصة تيليماكس، بالتوازي مع نظام ضرائب الأسعار المصاحب لها، أدى إلى نتيجة 'فرض الضرائب' على الزبائن وهم جماعة كبيرة وغير منظمة، ثم توزيع المكتسبات على جماعات معينة من المساهمين (الأجانب)، والموظفين، والحكومة" [184].

وتزداد مشكلة عجز القواعد التنظيمية جسامة بصفة خاصة على المستوى الحكومي المحلي. فباسم اللامركزية السياسية و"تقريب مورِّدي الخدمات من الجمهور"، بات البنك الدولي أخيرا يدفع هو والحكومات المانحة إلى تفكيك المشاريع المملوكة للدولة لتصبح وحدات أصغر حجما مقسمة على أسس جغرافية، فيعهد بمسألة القواعد التنظيمية للسلطة المحلية. وهذا يبدو رائعا على الورق، لكن ما يفضي إليه عمليا هو الفراغ التنظيمي [185].

183 ميامي هيرالد، ٣ مارس ١٩٩١، بحسب ما يرد لدى جرين (٢٠٠٣) ص ١٠٧

184 بي تاندن (١٩٩٢)، "مؤتمر البنك الدولي للرفاهية المترتبة على بيع المشاريع العامة: دراسات حالة من تشيلي وماليزيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، الجزء ١، المكسيك، خلفية، تيليماكس، إدارة اقتصاد البلاد في البنك الدولي، ٧ يونيو ١٩٩٢، ص ٦.

185 كيسلر وألكسندر (٢٠٠٣).

معقدة هي الصورة المتعلقة بإدارة المشاريع المملوكة للدولة. فهناك مشاريع جيدة مملوكة للدولة، وهناك مشاريع رديئة مملوكة للدولة. ومثل ذلك أن الملكية العامة قد تكون الحل المناسب في سياق ولا تكون كذلك في سياق آخر. وكثير من المشكلات التي تعوق المشاريع المملوكة للدولة تؤثر كذلك على كبرى شركات القطاع الخاص ذات الملكيات الموزعة. والخصخصة تنفع حينا، وتكون في حين آخر وصفة للخراب، لا سيما في الدول النامية المفتقرة إلى القدرات التنظيمية اللازمة. وحتى حينما تكون الخصخصة هي الحل الصحيح، فقد يصعب أن تصح عند تطبيقها.

والقول بتعقد الصورة لا يعني بطبيعة الحال أن "كل شيء يجوز". فهناك بعض الدروس العامة التي بوسعنا استخلاصها من النظريات الاقتصادية ومن التجارب الواقعية.

مشاريع الصناعات التي تمثل احتكارات عامة، والصناعات المتعلقة باستثمارات ضخمة ومخاطرة مرتفعة، والمشاريع العاملة في خدمات ضرورية، ينبغي أن تبقى مشاريع مملوكة للدولة، ما لم تكن لدى الحكومة قدرات ممتازة على تحصيل الضرائب و/أو وضع القواعد التنظيمية. ومما يساوي هذا أن الاحتياج أكبر إلى المشاريع المملوكة للدولة في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، نظرا لعدم تقدم أسواق رأس المال والقدرات

التنظيمية والضريبية فيها. وليس من المرجح أن تكون خصخصة المشاريع ذات الأهمية السياسية على أساس بيع الأسهم المتفرقة حلا للمشكلات الكامنة في أداء المشاريع المملوكة للدولة، لأن الشركة حديثة الخصخصة ستكون محتوية على نفس ما كان فيها من مشكلات وهي مملوكة للدولة. وعند الخصخصة، لا بد من مراعاة بيع المشروع الصحيح بالسعر الصحيح للمشتري الصحيح، وإخضاع المشروع لنظام القواعد التنظيمية الصحيح بعد بيعه، وإذا لم يحدث هذا فليس مرجحا أن تنجح الخصخصة حتى في الصناعات التي لا تحبذ ملكية الدولة.

غالبا ما يمكن تحسين أداء المشاريع المملوكة للدولة بدون الخصخصة. والشيء الذي ينبغي القيام به هو المراجعة الحاسمة لأهداف المشروع وترتيبها في أولويات واضحة. وفي كثير للغاية من الحالات يتم تحميل المشاريع العامة بأكثر من طاقتها من الأهداف، من قبيل الأهداف الاجتماعية (الالتزام تجاه النساء والأقليات) وتوفير الوظائف، والقيام بدور في الانتقال إلى التصنيع. وما من عيب في أن تخدم المشاريع المملوكة للدولة أهدافا متعددة، ولكن ماهية الأهداف وترتيبها في أولويات هو ما ينبغي أن يكون أمرا واضحا.

ويمكن أيضا تحسين نظام المراقبة. ففي كثير من البلاد تخضع المشاريع المملوكة للدولة لرقابة جهات متعددة، وهو ما يعني أحد اثنين، إما أنه لا إشراف حقيقي من أي جهة أو أن الإشراف أكثر من اللازم فيشتت الإدارة اليومية، وانظروا على سبيل المثال إلى شركة الكهرباء الكورية المملوكة

للدولة التي تردَّد أنها خضعت لثماني تفتيشات حكومية استمرت ١٠٨ يوما في سنة ١٩٨١ وحدها. في حالات كهذه قد يكون مفيدا تجميع المسئوليات الرقابية في جهة واحدة (مثلما حدث في كوريا سنة ١٩٨٤).

وقد تكون زيادة المنافسة أيضا مهمة في تحسين أداء المشاريع المملوكة للدولة. صحيح أن ازدياد المنافسة ليس الأفضل دائما، لكن المنافسة في الغالب أفضل وسيلة لتحسين أداء مشروع[186]. ويسهل إدخال المشاريع العامة غير المتعلقة باحتكارات طبيعية في منافسة مع شركات القطاع الخاص، على المستوى المحلي أو سوق التصدير. وكذلك كان حال كثير من المشاريع المملوكة للدولة. ففي فرنسا على سبيل المثال واجهت رينو (وهي المملوكة كلية للدولة حتى عام ١٩٩٦ والتي لا يزال ٣٠٪ منها خاضعا للدولة) منافسة مباشرة من شركة بيجو ستروين الخاصة وكذلك من منتجين أجانب. وحتى حينما كانت شركتا إمبراير وبوسكو تحتكران السوق المحلية تماما، كانتا مطالبتين بالتصدير ومن ثم بالمنافسة على المستوى الدولي[187]. كما أنه يمكن زيادة المنافسة، حيثما أمكن، من خلال إقامة

---

186 بيّنت دراسات أكاديمية كثيرة أن التنافس عادة ما يكون أهم من نمط الملكية في تحديد أداء المشاريع المملوكة للدولة. لاستعراض هذه الدراسات، انظر إتش جيه تشانج وآيه سينج (١٩٩٣)، "المشاريع العامة في الدول النامية والكفاءة الاقتصادية"، استعراض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٩٩٣، رقم ٤.

187 يذهب بعض الاقتصاديين إلى أنه قد يتم "تحفيز" التنافس في صناعة الاحتكار الطبيعي من خلال التقسيم المصطنع إلى وحدات أصغر (إقليمية مثلا) ومجازاتها/ معاقبتها كل بحسب أدائها. ولكن هذا المنهج - المعروف بـ "المنافسة المعيارية" - يصعب للأسف تحقيقه حتى في الدول المتقدمة القادرة على التنظيم الغنية بالموارد، لأنه يتعلق بإدارة معادلات معقدة لقياس =

مشروع آخر مملوك للدولة. ففي عام ١٩٩١، أقامت كوريا الجنوبية مثلا مشروعا جديدا مملوكا للدولة هو داكوم المتخصص في المكالمات الدولية لمنافسة كوريا تيليكوم، الشركة الاحتكارية المملوكة للدولة، فساهم ذلك مساهمة كبيرة في تحسين الكفاءة وتجويد الخدمة طوال عقد التسعينيات. وبالطبع، غالبا ما تكون المشاريع المملوكة للدولة عاملة في صناعات الاحتكار الطبيعي، حيث تكون زيادة المنافسة إما محالة أو غير مثمرة اجتماعيا. لكن حتى في هذه القطاعات يمكن إدخال شيء من المنافسة بتعزيز الصناعات "المجاورة" (كتعزيز الطيران في مقابل السكك الحديدية)[188].

وختاما، ما من قاعدة حاسمة تحدد ما الذي يؤدي إلى نجاح مشروع مملوك للدولة. لذلك عندما يتعلق الأمر بإدارة مشروع كهذا، نكون بحاجة إلى موقف برجماتي يقوم في روحه على عبارة الزعيم الصيني الراحل دينج زياوبينج: "ليس مهما أن يكون القط أبيض أو أسود، المهم أن يصطاد الفئران".

= الأداء. ومن غير المرجح تماما أن يبرع المنظمون في الدول النامية في ذلك. فضلا عن أنه في حالة الصناعات الشبكية (كالسكك الحديدية)، ينبغي للمنفعة المحتملة من المنافسة المحفزة بين الوحدات الإقليمية أن تقاس في ضوء تزايد التكاليف الناجمة عن فشل التنسيق بسبب تشظي الشبكة. ولقد خلقت خصخصة السكك الحديدية البريطانية سنة ١٩٩٣ عشرات من المشغلين الإقليميين المتنافسين منافسة قليلة للغاية (بسبب الإعفاءات الجغرافية) مع توفير صلات فقيرة للقطارات التي يديرها مشغلون آخرون.

188 على سبيل المثال، في فترة الثمانينيات، واجهت السكك الحديدية البريطانية المملوكة للدولة منافسة (جزئية) حادة بعض الشيء من شركات الحافلات الخاصة في بعض الفئات السوقية.

الفصل السادس

ويندوز ٩٨ في ١٩٩٧

هل من الخطأ "استعارة" الأفكار؟

في صيف عام ١٩٩٧ كنت أحضر مؤتمرا في هونج كونج. وقد بدت طاقة المدينة وضجتها التجارية اللانهائية مروّعةً حتى لكوريٍّ مثلي ليس غريبا على هذه الأشياء. وفيما كنت أسير في شارع مزدحم رأيت بضعة قراصنة يبيعون برامج كمبيوتر وأسطوانات موسيقية مقرصنة. ولكن ما لفت انتباهي أني رأيت نظام تشغيل ويندوز ٩٨ للكمبيوترات الشخصية.

كنت أعرف أن أهل هونج كونج، شأن أبناء وطني الكوريين، بارعون في النسخ والقرصنة، ولكن كيف تأتّى للنسخة أن تسبق الأصل إلى الظهور؟ هل اخترع شخص آلة زمن؟ مستبعدٌ، حتى في هونج كونج. لا بد أن شخصا هرَّب نموذجا أوليا من ويندوز ٩٨ لا يزال يتلقى اللمسات الأخيرة في معامل ميكروسوفت البحثية ونزل بهذه النسخة المغشوشة.

معروفة برامج الكمبيوتر بسهولة استنساخها. فالمنتج الجديد الذي يعادل ثمرة عمل الفرد الواحد لمئات من السنوات من جهود تطوير البرمجيات يمكن استنساخه في ثوان معدودات. وقد يكون السيد بيل جيتس شديد السخاء في أعماله الخيرية، لكنه شديد الصلابة عندما يتعلق الأمر بمن

يستنسخ برمجياته. وتواجه صناعتا التسلية والأدوية نفس المشكلة. ومن هنا سر العدوانية الاستثنائية في الترويج لحقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية.

ولكن هذه الحفنة من الصناعات هي التي لسوء الحظ تسوق الأجندة الدولية كلها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية طوال العقدين الماضيين. وهي التي قادت في منظمة التجارة العالمية حملة للتعريف بما يعرف باتفاقية الـ تريبس (حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة). وهذه الاتفاقية هي التي وسَّعت النطاق، وأطالت الأمد، وزادت من درجة حماية حقوق الملكية الفكرية على نحو غير مسبوق، فبات نيل المعارف الجديدة أصعب من ذي قبل على الدول النامية التي تحتاج إليها تحقيقا لتنميتها الاقتصادية.

"وقود المصلحة على نار العبقرية"

تعاني دول أفريقية كثيرة من وباء الآيدز[189]. وأدوية الآيدز باهظة الأثمان للأسف، فهي تتكلف ما بين عشرة آلاف واثني عشر ألف دولار للفرد في العام. أي ما يبلغ ثلاثة إلى أربعة أمثال دخل الفرد السنوي في أثرى الدول الأفريقية مثل جنوب أفريقيا وبوتسوانا اللتين يتصادف أنهما من أكثر الدول معاناة من الوباء في العالم. ويبلغ ما بين ثلاثين إلى أربعين مثلا من الدخل السنوي في أفقر البلاد مثل تنزانيا وأوغندا اللتين يرتفع فيهما الوباء أيضا[190]. في ضوء هذا، يبدو مفهوما أن تستورد بعض الدول الأفريقية الأدوية "المنسوخة" من بعض البلاد كالهند وتايلند، فهي تتكلف ما بين ٣-٥٠٠ دولار أو ما بين ٢ إلى ٥٪ من تكلفة الأدوية "الحقيقية".

---

189 بحسب تقديرات ٢٠٠٥، فإن ١,٦٪ من السكان الراشدين (ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة) في دول أفريقيا ما دون الصحراء يحملون فيروس الآيدز، مقارنة بـ ١٪ من سكان العالم ككل. ويتخذ الوباء بعدا أبوكالبتيا في بوتسوانا، وليسوتو وجنوب أفريقيا، لكنه بالغ الخطورة أيضا في أوغندة، وتنزانيا والكاميرون. وبوتسوانا، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة في ٢٠٠٥، هي أخطر البلدان قاطبة حيث يحمل الفيروس نحو ١,٢٤٪ من سكانها الراشدين. وعلى مقربة منها كل من ليسوتو (٢,٢٣٪) وجنوب أفريقيا (٨,١٨٪). والمشكلة شديدة الخطورة أيضا في أوغندا (٧,٦٪)، وتنزانيا (٥,٦٪)، والكاميرون (٤,٥٪). والبيانات جميعا مأخوذة من برنامج الأمم المتحدة لفيروس الآيدز UNAIDS (2006)، تقرير وباء الآيدز في العالم ويمكن تنزيله عبر هذا الرابط

. http://data.unaids.org/pub/GlobalReport/2006/2006_GR_CH02_en.pdf

190 كان دخل الفرد السنوي في ٢٠٠٤ يبلغ ٤٣٤٠ دولار في بوتسوانا، و٣٦٣٠ في جنوب أفريقيا و٨٠٠ في الكاميرون، و٧٤٠ في ليسوتو، و٣٣٠ في تنزازنيا، و٢٧٠ في أوغندا. والأرقام مأخوذة من (٢٠٠٦) تقرير التنمية العالمي، جدول ١، وجدول ٥

والدول الأفريقية بذلك لا تقوم بأي عمل ثوري. ففي جميع قوانين براءات الاختراع، بما فيها قانون الولايات المتحدة الأشد مناصرة للبراءات، بندٌ يحجِّم أصحاب حقوق الملكية الفكرية عندما يصطدمون بالمصلحة العامة. فإن حدث هذا، يحقُّ للحكومات أن تلغي براءة الاختراع، وتصدر ترخيصا قسريا (ترغم به حامل براءة الاختراع على ترخيصه لطرف ثالث برسوم معقولة) أو تسمح بالواردات الموازية (اي استيراد المنتجات المنسوخة من بلاد ليس للمنتج فيها براءة اختراع). والحق أن الولايات المتحدة قامت في أعقاب فزع الجمرة الخبيثة في عام ٢٠٠١ بتفعيل بند المصلحة العامة تعظيما للأثر - فاستخدمت التهديد بالترخيص القسري للحصول على تخفيض هائل وصل إلى ٨٠٪ على عقار سيبرو المقاوم للجمرة الخبيثة المحمي ببراءة اختراع من شركة باير الألمانية للصناعات الدوائية[191].

وبرغم مشروعية تصرفات الدول الأفريقية في ما يتصل بعقاقير الآيدز، اجتمعت إحدى وأربعون من شركات الصناعات الدوائية وقررت اقتياد حكومة جنوب أفريقيا إلى المحكمة في عام ٢٠٠١ لتجعل منها عبرة. وذهبت هذه الشركات إلى أن قانون الدواء في جنوب أفريقيا يسمح

---

191 عندما أعلنت الحكومة الأمريكية عن اعتزامها شراء احتياطي من عقار سيبرو المقاوم للجمرة الخبيثة بادرت شركة باير بعرض تخفيض كبير (حيث عرضت ١,٨٩ دولار للشريط بدلا من سعر البيع في الصيدليات البالغ ٤,٥٠ دولار للشريط). ولكن الحكومة اعتبرت ذلك غير كاف، في ضوء أن العقار المنسوخ في الهند يباع بعشرين سنتا. فحصلت الحكومة الأمريكية من باير على تخفيض بـ ٨٠٪ بعدما هددت بفرض الترخيص القسري. لمزيد من المعلومات، انظر آيه جافي و جيه ليرنر (٢٠٠٤): الابتكار وما عليه: كيف يهدد نظام براءات الاختراع المعيب الابتكارَ والتقدم، وما العمل حيال ذلك؟. (مطبعة جامعة برنستن، برنستن) ص ١٧

بالاستيراد الموازي والترخيص القسري بما يتعارض مع اتفاقية التريبس. وترتَّبت على ذلك حملة اجتماعية وغضب شعبي أظهر الشركات بمظهر سيء فسحبت القضية في نهاية المطاف. بل وقدَّم البعض منها للدول الأفريقية تخفيضات جيدة على عقاقير الآيدز التي تنتجها إصلاحا للصورة السلبية التي نجمت عن الواقعة برمتها.

أثناء الجدل المحيط بعقاقير الآيدز، ذهبت شركات الصناعات الدوائية إلى أنه بدون براءات الاختراع، لن تظهر عقاقير جديدة، فلو أن بوسع أي شخص أن "يسرق" ابتكارات هذه الشركات فما من سبب يدعوها إلى الاستثمار في ابتكار عقاقير جديدة. ونقل هارفي بيل مدير عام الاتحاد الدولي لمصنِّعي الأدوية عن أبراهام لينكولن - الرئيس الأمريكي الوحيد الذي صدرت له براءة اختراع• - قوله إن "براءة الاختراع تصب وقود المصلحة على نار العبقرية" مؤكدا على أنه "بدون (حقوق الملكية الفكرية) لن يستثمر القطاع الخاص مئات الملايين من الدولارات اللازمة لتطوير لقاحات جديدة للآيدز وغيره من الأمراض المعدية وغير المعدية"[192]. ومضت

• حصل لينكولن على براءة اختراع الولايات المتحدة رقم #٦٤٦٩ عن "أداة لتعويم المراكب في المياه الضحلة" في ٢٢ مايو ١٨٤٩. يتألف الاختراع من مجموعة أطواف مربوطة في بدن السفينة تحت سطح الماء مباشرة. عند وصول السفينة إلى مكان ضحل يتم نفخ الأطواف بالهواء فترتفع السفينة فوقها ويكون من المتوقع أن تطفو بحرية. ولم يتم تسويق الاختراع نهائيا لأن ثقل الأطواف الإضافي كان ليزيد احتمالية غوص السفينة في الرمال أكثر مما يحميها منه.

192 اتش بيل "حصول الدول الفقيرة على العقاقير الأساسية - قضايا محورية"، يمكن تنزيله من الرابط http://www.ifpma.org/News/SpeechDetail.aspx?nID=4

شركات الصناعات الدوائية تقول إن من ينتقدون نظام براءات الاختراع (وغيره من أشكال حقوق الملكية الفكرية) يهددون ذخيرة المستقبل من الأفكار الجديدة (لا في مجال العقاقير فقط)، ويقضون على إنتاجية النظام الرأسمالي ذاتها.

وتبدو الحجة وجيهة، ولكنها نصف الحقيقة فقط. فالواقع أننا لم نكن مرغمين دائما على "رشوة" الأذكياء لاختراع أشياء جديدة. فالدوافع المادية، على أهميتها، ليست الحوافز الوحيدة للبشر على الاستثمار في إنتاج أفكار جديدة. وتلك نقطة أبرزها أشد الإبراز ثلاثة عشر من الزملاء في الجمعية الملكية - وهي أرفع الجمعيات العلمية في المملكة المتحدة - في ذروة جدل عقاقير الآيدز من خلال رسالة مفتوحة نشرت في فايننشال تايمز، حيث جاء فيها أن "براءات الاختراع مجرد وسيلة واحدة للتشجيع على الاكتشاف والابتكار. ولكن الفضول العلمي، مجتمعا مع الرغبة في إفادة الإنسانية، أهم وأعظم على مدار التاريخ" [193]. وفي العالم باحثون لا حصر لهم يأتون بأفكار جديدة طوال الوقت، وإن لم يتربحوا منها ربحا مباشرا. والمؤسسات البحثية الحكومية أو الجامعات غالبا ما ترفض صراحة استصدار براءات اختراع لابتكاراتها. وذلك كله يبيِّن أن كثيرا من البحث العلمي لا يتم بدافع من أرباح احتكار براءة الاختراع.

---

193 "قواعد براءة الاختراع العالمية القوية تزيد من تكلفة الأدوية"، فايننشال تايمز، ١٤ فبراير ٢٠٠١.

وما هذه بالظاهرة الهامشية. فكثير من البحث يتم من خلال منظمة غير ربحية، حتى في الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال، جاء ٤٣٪ فقط من تمويل بحوث العقاقير في الولايات المتحدة من الصناعة الدوائية نفسها، و٢٩ ٪ جاء من الحكومة الأمريكية والـ ٢٨٪ المتبقية من جهات خيرية وجامعات[194]. فلو ألغت الولايات المتحدة غدا براءات الاختراع الدوائية كلها، فأغلقت شركات الدواء معاملها البحثية في رد فعل (لن يحدث) على ذلك، فسوف يبقى لدينا أكثر من نصف ما لدينا اليوم من بحوث دوائية في ذلك البلد. أما في حالة إضعاف حقوق أصحاب براءات الاختراع إضعافا هينا ـ من خلال إرغامها مثلا على فرض أسعار أقل للدول وللشعوب الفقيرة أو حملها على القبول بفترات حماية أقصر في الدول الفقيرة ـ فالاحتمال يقل في أن يؤدي ذلك إلى اختفاء الأفكار الجديدة، برغم موشح لوبي براءة الاختراع المستمر.

ويجب ألا ننسى أيضا أن براءات الاختراع ليست ذات أهمية حاسمة إلا لبعض الصناعات، مثل صناعات الأدوية وغيرها من الصناعات الكيميائية، والبرمجيات، والتسلية، التي يسهل فيها النسخ[195]. بينما النسخ

---

194 انظر موقع الاتحاد الأمريكي للصناعات الدوائية:

.http://www.phrma.org/publications/profile00/chap2.phtm#growth

195 فمثلا، في استطلاع للرأي في منتصف الثمانينيات، سئل مدراء أقسام البحوث والتطوير في شركات أمريكية عن نسبة ابتكاراتهم التي ما كان ليتم التوصل إليها بدون حماية براءة الاختراع. ومن بين اثنتي عشرة مجموعة بحثية صناعية شملها الاستطلاع، لم تأت غير ثلاث نسب "مرتفعة" (٦٠٪ للصناعات الدوائية، و٣٨٪ لصناعات كيميائية أخرى، و٢٥٪ =

في صناعات أخرى لا يكون يسيرا، فيوفر الابتكار بصفة آلية لمبتكره احتكارا تكنولوجيا مؤقتا، حتى في غياب قانون لبراءة الاختراع. وهذا الاحتكار يوعز إلى المزايا الطبيعية المخولة للمبتكر، مثل فجوة التقليد (وسببها الوقت الذي يحتاج إليه الآخرون ليستوعبوا المعرفة الجديدة)، وميزة السمعة (فالمبتكر يكون المنتج الأول ومن ثم الأشهر) وأسبقية البدء في "السباق تتيح المعرفة بالمنحنيات" (وذلك معناه الزيادة الطبيعية في الإنتاج بسبب الزيادة الطبيعية في الخبرة)[196]. وما ينجم عن الاحتكار المؤقت من ربح يمثل مكافأة كافية للنشاط الابتكاري في أغلب الصناعات. ولقد كانت هذه هي الحجة الشائعة في القرن التاسع عشر ضد براءات الاختراع[197]. وهي أيضا السبب في عدم ظهور أي أثر لبراءات الاختراع في نظرية الابتكار الشهيرة لعالم

= لصناعات بترولية). وفي ست صناعات أخرى كانت الإجابة "لا يوجد" (صفر٪ في المعدات، والمركبات، والمنتجات المطاطية والنسيج، و١٪ للمعادن الأساسية والأدوات). وفي الثلاثة المتبقية كانت النسبة "منخفضة" (١٧٪ للآلات، و١٢٪ للمنتجات المعدنية المصنعة و١١٪ للمعدات الكهربائية). انظر إي مانسفيلد (١٩٨٦)، "براءات الاختراع والابتكار: دراسة تجريبية"، Management Science، عدد ٣٢، فبراير. وتتأكد نتيجة هذه الدراسة بعدد من الدراسات الأخرى التي أجريت في المملكة المتحدة وألمانيا، وترد الإشارة إليها عند إف شيرر و دي روس (١٩٩٠) في "بنية السوق الصناعية والأداء الاقتصادي"، (هاوتن ميفين كمباني، بوسطن)، ص ٦٢٩ هامش ٤٩

196 تبيَّن لدراسة قائمة على دراسة مسحية شملت ٦٥٠ من أرفع مدراء أقسام البحوث والتطوير في الشركات المدرجةَ في الولايات المتحدة أن براءات الاختراع تعد أقل أهمية بين مزايا المبتكر مقارنة بهذه "المزايا الطبيعية". انظر آر ليفين وآيه كليفوريك وآر نيلسن وإس وينتر (١٩٨٧)، "الاستيلاء على عوائد البحث والتطوير في الصناعة"، أبحاث بروكنجز في النشاط الاقتصادي، ١٩٨٧، رقم ٣

197 إف ماتشلوب و إي بينروس (١٩٥٠)، "جدل براءة الاختراع في القرن التاسع عشر"، جريدة تاريخ الاقتصاد، الجزء ١٠، رقم ١، ص ١٨

الاقتصاد الأمريكي نمساوي المولد جوزيف شومبيتر الذي كان يؤمن أن أجر الاحتكار (أو ما كان يطلق عليه ربح المغامر) الذي سوف يحظى به المبتكر التكنولوجي من خلال الآليات سابقة الذكر يمثل حافزا كبيرا بالقدر الكافي للاستثمار في توليد معارف جديدة[198]. والحق أن أغلب الصناعات لا تحتاج إلى براءات الاختراع وغيرها من أشكال حقوق الملكية الفكرية لتوليد معارف جديدة، وإن كانت ستسعد بها أيما سعادة لو نالتها. والحق أيضا أن حزب براءات الاختراع لا ينطق إلا باللغو من الحديث حينما يذهب إلى أنه بغير براءات الاختراع لن يكون ثمة تقدم معرفي.

وحتى في الصناعات التي يسهل فيها النسخ فتلزم براءات الاختراع (وغيرها من أشكال حماية حقوق الملكية الفكرية)، علينا أن نحقق التوازن بين مصالح أصحاب براءات الاختراع (وأصحاب حقوق النشر والعلامات التجارية) وبقية المجتمع. وثمة مشكلة واضحة تتمثل في أن براءات الاختراع، بذاتها، تؤدي إلى الاحتكارات التي تتكبد بقية المجتمع تكاليفها. فقد يستخدم صاحب براءة الاختراع على سبيل المثال احتكاره في استغلال المستهلكين، وهو ما يعتقد البعض أن مايكروسوفت تفعله. لكنها ليست مجرد مشكلة توزيع للدخل بين صاحب براءة الاختراع والمستهلكين.

---

198 انظر جيه شومبيتر (١٩٨٧)، "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ط٦، (أنوين بيرباكس، لندن). وبحسب ما يذكر المؤرخ البريطاني العمدة في الفكر الاقتصادي مارك بلاوج، يذكر شومبيتر براءات الاختراع مرات قلائل على مدار آلاف الصفحات التي سطرها.

فالاحتكار يخلق فاقدا اجتماعيا إذ يتيح للمنتج تعظيم أرباحه بإنتاج كمية تقل عن الكمية المرغوبة اجتماعيا، فيؤدي ذلك إلى الفاقد الاجتماعي (وهذا مبيَّن في الفصل الخامس). وبسبب نظام "ظفر الفائز بكل شيء" فإن نظام براءة الاختراع ـ فيما يبيِّن منتقدوه ـ غالبا ما يفضي إلى ازدواجية في البحث بين المتنافسين، وهو ما قد يمثل هدرا من وجهة النظر الاجتماعية.

الافتراض المسكوت عنه في الحجة المناصرة لبراءات الاختراع هو أن مثل هذه التكاليف ستكون أقل من الفوائد التي تتدفق من ازدياد الابتكار (أي ازدياد الإنتاجية)، ولكن هذا ليس مضمونا. والحق أن الحركة المناهضة لبراءات الاختراع في أوربا منتصف القرن التاسع عشر ـ وهي الحركة التي اشتهرت بقيادتها مجلةُ السوق الحرة البريطانية العريقة الإيكونوميست ـ كانت تعترض على نظام براءات الاختراع بناء على أن تكاليفه تفوق منافعه[199].

وبالطبع كان اقتصاديو القرن التاسع عشر اللبراليون المناهضون لبراءات الاختراع مخطئين. فقد عجزوا عن إدراك حقيقة أن منافع بعض أشكال الاحتكار كبراءات الاختراع أكبر من تكاليفها. فعل سبيل المثال، حماية الصناعات الوليدة تؤدي فعلا إلى العجز، باصطناعها سلطة احتكارية للشركات المحلية بحسب ما يقول اقتصاديو التجارة الحرة في بهجة ما بعدها بهجة. لكن هذا اللون من الحماية قد يكون له ما يبرره إن أدى على المدى البعيد إلى زيادة الإنتاجية وتعويض أضرار الاحتكار الذي يوجده مثلما سبق

199 لمزيد من التفاصيل عن حركة مناهضة براءات الاختراع، انظر ماتشلوب و بينروس (١٩٥٠)

وأوضحت في فصول سابقة. وبالطريقة نفسها تماما، نناصر حماية براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية، برغم أنها كفيلة بإحداث عجز وهدر، لأننا نعتقد أنها سوف تثمر عن ما يفوق تعويض تكاليفها على المدى البعيد بتوليد أفكار جديدة تزيد الإنتاجية. ولكن القبول بالمنافع المحتملة من نظام براءات الاختراع يختلف عن القول بأنه خال من التكاليف. فلو أننا أخطأنا في تصميمه وأفرطنا في توفير الحماية لصاحب براءة الاختراع، فقد يفضي النظام إلى تكاليف تفوق المنافع، كما هو الحال مع الإفراط في حماية الصناعات الوليدة.

وليس العجز الناجم عن الاحتكارات والهدر الناجم عن منافسة "ظفر الفائز بكل شيء" هو المشكلة الوحيدة أو حتى الأشد جسامة من بين مشكلات نظام براءة الاختراع وغيره من أشكال حماية حقوق الملكية الفكرية. إنما الأثر الأفدح ضررا هو حبسه التدفق المعرفي عن الدول المتخلفة تكنولوجيا التي تحتاج تكنولوجيا أفضل من أجل تنمية اقتصاداتها. والتنمية الاقتصادية ليست سوى استيعاب للتكنولوجيا الأجنبية المتقدمة. وكل ما يزيد من صعوبة هذا الاستيعاب، سواء هو نظام براءات الاختراع أم منع تصدير التكنولوجيا المتقدمة، لا يصب في صالح التنمية الاقتصادية. والأمر على هذا القدر من البساطة. وفي الماضي، فهمت الدول الثرية السامرية الشريرة هذا بوضوح شديد وفعلت كل ما في وسعها للحيلولة دون حدوثه.

جون لو وسباق التسلح التكنولوجي الأول

مثلما يتدفق الماء من الأعلى إلى الأدنى، بقيت المعرفة تتدفق من حيث وفرتها إلى حيث ندرتها. والدول الأبرع استيعابا للتدفق المعرفي كانت الدول الأنجح في اللحاق بالدول ذوات الاقتصاد الأكثر تقدما. في المقابل، بقيت الدول المتقدمة الأبرع في السيطرة على تدفق تقنياتها الأساسية أكثر وأطول حفاظا على ريادتها التكنولوجية. ولطالما كان ذلك السباق في القلب من لعبة التنمية الاقتصادية، وأعني "سباق التسلح" التكنولوجي بين الدول المتخلفة الساعية إلى الحصول على المعرفة الأجنبية المتقدمة والدول المتقدمة الساعية إلى حبس تيارها المعرفي.

بدأ سباق التسلح التكنولوجي يتخذ بعدا جديدا في القرن الثامن عشر، مع ظهور التقنيات الصناعية الحديثة التي تتفوق في قدراتها الإنتاجية تفوقا كبيرا على التقنيات التقليدية. وكانت بريطانيا هي القائدة في هذا السباق التكنولوجي الجديد. ولم تكن السياسات الاقتصادية التيودورية والجورجية التي عرضنا لها في الفصل الثاني هي أقل الأسباب التي جعلتها تتحول بسرعة إلى القوة الصناعية الرائدة في أوربا وفي العالم. وبطبيعة الحال لم تكن بريطانيا ترغب أن تفترق عن تقنياتها المتقدمة، فأقامت حواجز قانونية تمنع انتقالها، وكان على دول أوربا الصناعية

الأخرى، والولايات المتحدة، أن تخترق هذه القوانين بغية الحصول على تقنيات بريطانيا الفائقة.

بدأ سباق السلاح التكنولوجي يتخذ مداه الكامل على يد جون لو (١٦٧١ ـ ١٧٢٩) رجل المال والاقتصاد الأسكتلندي الأسطوري الذي وصل إلى أن أصبح وزيرا للمالية في فرنسا لنحو عام. ذلك الرجل الذي أطلقت عليه كاتبة سيرته الذاتية جانيت جليسن لقب "صانع المال"[200]، والذي كان بحق صانعا للمال بأكثر من معنى. فقد كان مموِّلا شديد النجاح حقق مكاسب هائلة من مضارباته في العملة، وأقام بنوكا وشركات تجارية ودمج بين أخرى، وحصل لها على احتكارات ملكية وباع حصصه فيها بأرباح خرافية. وكانت خططه المالية بالغة النجاح في أهدافها الخاصة. لكنها أدت إلى فقاعة الميسيسيبي ـ وهي فقاعة تمويلية تبلغ ثلاثة أمثال فقاعة بحر الجنوب المعاصرة لها والتي ناقشناها في الفصل الثاني ـ التي أجهزت على النظام المالي الفرنسي•. عُرف لو كذلك مقامرا

200 جيه جليسن (٢٠٠٠)، "صانع المال". وثمة سيرة لـ لو أكثر اهتماما بأفكاره الاقتصادية ومناقشة لنظرياته لـ آيه ميرفي (١٩٩٧)، "جون لو ـ المنظر الاقتصادي وصانع السياسات"، (مطبعة كلاريندن ـ أوكسفورد)

• ولد لُو لأسرة مصرفيين في اسكتلندة. في عام ١٦٩٤، كان عليه أن يفرَّ إلى القارة (أي أوروبا) بعد قتله رجلا في مبارزة. في عام ١٧١٦، وبعد سنوات من التجييش، حصل لُو على ترخيص من الحكومة الفرنسية لتأسيس بنك لإصدار النقود هو "بنك جينيرال Banque Générale"، وكان سنده الأساسي في ذلك هو دوك دورليان Duc d'Orleans ابن أخت لويس الرابع عشر Louis XIV ثم الوصي على عرش الملك الطفل لويس الخامس عشر الحفيد الأصغر للويس =

كبيرا ذا قدرة كبيرة على حساب الفرص. وكان في الاقتصاد من أنصار استخدام المال الورقي ذي الظهير في البنك المركزي[201]. وكانت فكرة تحويل أوراق تافهة إلى نقود من خلال تفويض حكومي فكرة راديكالية في ذلك الوقت. وفي ذلك الوقت أيضا، كان أغلب الناس يعتقدون أن الأشياء التي لها قيمة في ذاتها، كالذهب والفضة، هي الأشياء الوحيدة التي يمكن اعتبارها نقودا.

= الرابع عشر. في عام ١٧١٨ تحوّل بنك جينيرال (البنك العام) إلى بنك رويال (البنك الملكي) وصار يصدر أوراقا مالية مضمونة من الملك. في الأثناء نفسها، اشترى لُو "شركة الميسيسيبي Compagnie du Mississippi" وفي عام ١٧١٧ قام بتعويمها كشركة مساهمة. وابتلعت الشركةُ الشركاتِ التجاريةَ المساهمة وفي عام ١٧١٩ أصبحت Compagnie Perpetuelle des Indes برغمَ أنها كانت لا تزال تحمل اسم شركة الميسيسيبي. حصلت الشركة على احتكار ملكي لجميع التجارة الدولية. بانطلاق لُو في خطط استيطان كبرى في لويزيانا (أمريكا الشمالية الفرنسية) ونشره شائعات رهيبة عن الآفاق المتوقعة فيها، بدأ سعار المضاربات على أسهم الشركة في صيف ١٧١٩. وارتفع سعر السهم فيها ثلاثين مرة منذ مطلع ١٧١٩ وحتى مطلع ١٧٢٠. فتكوَّنت من جراء ذلك ثروات كبيرة بسرعة شديدة - وضاعت أيضا في كثير من الحالات - لدرجة أن صيغ اصطلاح "مليونيرmillionaire" لوصف الثراء الفاحش الجديد. في يناير ١٧٢٠ أصبح لُو وزيرا للمالية (المتحكم في التمويلات العامة). وسرعان ما انفقأت الفقاعة فلم تترك النظام المالي الفرنسي إلا أطلالا. وإذا بدوك دورليان يطرد لُو في ديسمبر، فيترك فرنسا في نهاية المطاف ويموت مفلسا في فينسيا سنة ١٧٢٩.

201 يرى المؤرخ الاقتصادي البارز تشارلز كيندلبرجر أن لُو كان يذهب إلى أنه "لو ازداد المعروض من المال من خلال إصدار أوراق نقدية للقروض الإنتاجية، فالتوظيف والإنتاج سيرتفعان بصورة متناسبة، وسوف تبقى قيمة المال ثابتة". انظر سي كيندلبرجر (١٩٨٤) "التاريخ المالي في أوربا الغربية"، (جورج آلن وأنوين - لندن)، لمزيد من التفاصيل، انظر ميرفي (١٩٩٧)

لا يكاد أحد يتذكر جون لو اليوم إلا بوصفه المدبِّر الماليَّ الذي أحدث فقاعة الميسيسيبي، لكن فهمه للاقتصاد كان يتجاوز التدبير المالي بكثير. فلقد فهم أهمية التكنولوجيا في بناء اقتصاد قوي. ففي الوقت الذي كان يوسِّع فيه عملياته المصرفية ويقيم شركة الميسيسيبي، كان يجتذب مئات العمال المهرة من بريطانيا سعيا منه إلى تحديث التكنولوجيا الفرنسية[202].

كان اجتذاب العمال المهرة في ذلك الزمان هو السبيل الوحيد إلى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. فما كان لأحد أن يقول، ولا حتى في يومنا هذا، إن العمال آلات عديمة العقل تكرر مهمة واحدة بطريقة مضحكة ومؤلمة كالتي صوَّرها تشارلي شابلن في فيلمه الكلاسيكي الأزمنة

---

202 وفقا للتاريخ المعاصر، قام شقيق لو، ويدعى وليم، بتوظيف قرابة ٩٠٠ عامل بريطاني - هم ساعاتية ونساجون وعمال معادن وغيرهم - وتسكينهم في فرساي (جليسن، ٢٠٠٠، ص ١٢١). ويقدم لنا المؤرخ جون هاريس تقديرا أصغر: "تم توظيف نحو ٧٠ ساعاتيا وتسكينهم في فرساي وباريس، كما هاجر ١٤ عامل زجاج على الأقل، وأكثر من ٣٠ من عمال المعادن. والمجموعة الأخيرة ضمَّت عمالا متخصصين في الأقفال والمبارد، والمفصلات، والعوارض، ومجموعة مهمة من عمال سبك المعادن تم تسكينهم في شيلو في باريس. وتم تسكين أغلب عمال الزجاج والمعادن الآخرين في نورماندي، وهارفلور، وهانفلور. وأقيمت مستعمرة مهمة لعمال الصوف في شارلافال والضيعة النورمندية التي اشتراها لُو أخيرا في تنكارفيل. ومن المؤكد أن المجموعة الأساسية المثبتة لم تحتو كل العمال المهرة الذين تم اجتذابهم ... ولعل إجمالي عدد العمال الذين هاجروا بموجب تخطيط لُو تجاوز الـ ١٥٠ ..."، جيه هاريس (١٩٩١)، "حركة التكنولوجيا بين بريطانيا وأوربا في القرن الثامن عشر" في دي جيريمي (محررا)، "انتقال التكنولوجيا دوليا - أوربا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ١٧٠٠ - ١٩١٤"، (إدوارد إلجار، ألدرشوت).

الحديثة. فما يعرفه العمال ويستطيعون القيام به مهم للغاية في تحديد إنتاجية أي شركة. وفي عصور سابقة، كانت أهميتهم أعلى وأوضح لأنهم كانوا يجسِّدون بذواتهم الكثير من التقنيات. كانت الآلات لا تزال أقرب إلى البدائية، فكانت الإنتاجية تعتمد كثيرا على مدى مهارة العمال الذين يديرونها. وكانت المبادئ العلمية الكامنة وراء العمليات الصناعية غير مفهومة فهما سليما فتكتب تعليماتها الفنية بمصطلحات يسيرة مفهومة لكل من يطالعها. وكان لا بد من وجود العامل الماهر ليديرها بسلاسة.

بتحفيز من مساعي لُو لاصطياد العمال المهرة، ومساع أخرى مماثلة من روسيا، قررت بريطانيا فرض حظر على هجرة العمال المهرة. وظهر القانون في عام ١٧١٩ مجرِّما توظيف العمال المهرة في وظائف خارج البلاد، وعرف هذا بقانون "الإغواء". ومن لا يلتزم بالرجوع من العمال المهاجرين في غضون ستة أشهر من إنذاره كان يفقد الحق في أراضي بريطانيا وسلعها وتسحب منه الجنسية. ونص القانون تحديدا على صناعات الصوف والصلب والحديد والنحاس وغيرها من المعادن وصناعة الساعات، ولكن القانون كان يشمل عمليا جميع الصناعات[203].

203 لمزيد من التفاصيل حول حظر بريطانيا هجرة العمال المهرة، انظر دي جيريمي (١٩٧٧)، "حبس الطوفان: جهود الحكومة البريطانية لمراقبة تدفق التقنيين والآلات ـ ١٧٨٠ ـ ١٨٤٣"، Business History Review الجزء vol. LI، رقم ١، وجيه هاريس (١٩٩٨)،=

وبمرور الزمان، ازدادت الآلات تعقيدا واحتواء على المزيد من التقنيات. وكان معنى هذا أن الحصول على الآلات المحورية بات يصبح في مثل أهمية اجتذاب العمال المهرة، ثم يفوقه أهمية بالتدريج. فأصدرت بريطانيا قانونا في عام ١٧٥٠ يحظر تصدير "الآلات والأدوات" المستخدمة في صناعتي الصوف والحرير. واتسع الحظر لاحقا وازداد قوة وشمل صناعتي القطن والكتان. وفي عام ١٧٨٥ صدر **قانون الآلات** ليحظر تصدير أنواع كثيرة ومختلفة من الآلات[204].

علمت الدول الأخرى الرامية إلى اللحاق ببريطانيا أن عليها الحصول على التقنيات المتقدمة سواء كان المنهج المتبع في الحصول عليها "مشروعا" أم "مجرَّما" من وجهة النظر البريطانية. وكانت الطرق المشروعة تعني التدريب المهني والجولات في المصانع[205]. أما الوسائل "المجرَّمة" فمنها قيام حكومات أوربا القارية والولايات المتحدة بإغواء العمال المهرة انتهاكا للقانون البريطاني. كما دأبت تلك الحكومات على توظيف جواسيس في مجال الصناعة. وفي ستينيات القرن الثامن عشر قامت الحكومة الفرنسية بتعيين جون هولكر عامل النسيج السابق في

= "الجاسوسية الصناعية ونقل التكنولوجيا - بريطانيا وفرنسا في القرن الثامن عشر"، (أشجيت ألدرشوت) الفصل الثامن عشر.

204 لمزيد من التفاصيل، انظر جيريمي (١٩٧٧) وهاريس (١٩٩٨)

205 كانت التقنيات بسيطة نسبيا في ذلك الزمن بحيث يتسنى لصاحب الخلفية المهارية المناسبة أن يعرف الكثير عنها من مجرد جولة في مصنع.

مانشستر والضابط اليعقوبي مفتشا عاما للمصنوعات الأجنبية. وفي حين كان هولكر يقدم استشاراته لصناع النسيج الفرنسيين في ما يتعلق بالتقنيات، كانت وظيفته الأساسية هي إدارة الجواسيس الصناعيين واصطياد العمال المهرة من بريطانيا[206]. وكان ثمة أيضا الكثير من تهريب الآلات لصعوبة كشفه، فقد كانت الآلات لا تزال بسيطة وقليلة الأجزاء نسبيا، فكان يسهل نسبيا تفكيكها وتهريبها قطعة بعد قطعة.

خلال القرن الثامن عشر، كان سباق التسلح التكنولوجي يجري بضراوة، عبر خطط التوظيف وتهريب الآلات والتجسس الصناعي. ثم لم ينته القرن إلا وقد تغيرت طبيعة اللعبة تغيرا أساسيا بتزايد أهمية المعرفة "غير المتجسدة" - أي التي يمكن فصلها عن العمال وعن الآلات التي كانت فيهما من قبل. كان تطور العلم يعني أن كثيرا من المعرفة - وليس المعرفة كلها - قابل للتدوين بلغة (علمية) يفهمها كل ذي تعليم مناسب. فبوسع مهندس يدرك مبادئ الفيزياء والميكانيكا أن يعيد إنتاج آلة بمجرد مشاهدته رسوماتها التقنية. وبالمثل يسهل على الكيميائيين المدرَّبين إنتاج أدوية بمجرد الحصول على معادلاتها.

---

206 لمزيد من التفاصيل، انظر هاريس (١٩٩٨)، دي لانديس (١٩٦٩)، "بروميثيوس طليقا - التغير التكنولوجي والتنمية الصناعية في أوربا الغربي من ١٧٥٠ إلى اليوم"، (مطبعة جامعة كمبردج، كمبردج) وكيه برولاند (محررا)، (١٩٩١) "نقل التكنولوجيا والتصنيع الاسكندنافي"، (بريج، نيويورك).

حماية المعرفة غير المتجسدة أصعب من حماية المعرفة المتجسدة في حمض المهرة أو الآلات الملموسة. فما تكاد فكرة تكتب بلغة علمية أو هندسية عامة، حتى يسهل نسخها. وأنت حينما تحاول توظيف عامل حرفي ماهر تصادف كل أنواع المشكلات الشخصية والثقافية. وحين تستورد آلة قد لا تحصل منها على أقصى إمكانياتها لأنك قد لا تفهم مبادئ تشغيلها إلا فهما محدودا. ومع تنامي المعرفة غير المتجسدة، باتت حماية الأفكار نفسها أهم من حماية العمال أو الآلات التي تتجسد فيها هذه الأفكار. وبالتبعية تم إلغاء الحظر البريطاني على هجرة العامل الماهر سنة ١٨٢٥، أما قانون منع تصدير الآلات فبطل في ١٨٤٢. وبدلا من كليهما، أصبح قانون براءة الاختراع الأداة المحورية لإدارة تدفق الأفكار.

يفترض أن أول نظام لبراءات الاختراع استخدم في فينسيا سنة ١٤٧٤، حينما منح امتيازا بعشر سنوات للمستثمرين في "الجديد من الفنون والآلات". كما استخدمته بطريقة غير منتظمة بعض الولايات الألمانية في القرن السادس عشر، وبريطانيا اعتبارا من القرن الثامن عشر[207]. وانعكاسا لأهمية المعرفة غير المتجسدة، انتشر (نظام براءات

207 ظهر قانون براءة الاختراع البريطاني إلى الوجود سنة ١٦٢٣ مع "حالة الاحتكارات"، برغم أن البعض يذهب إلى أنه لم يستحق فعلا اسم "قانون براءة الاختراع" حتى إصلاحات عام ١٨٥٢، ومن هؤلاء على سبيل المثال سي مكلويد (١٩٨٨)، "اختراع الثورة الصناعية: نظام براءة الاختراع الإنجليزي ١٦٦٠ ـ ١٨٠٠" (مطبعة جامعة كمبردج، كمبردج)

الاختراع) بسرعة شديدة منذ أواخر القرن الثامن عشر، ابتداء من فرنسا في عام ١٧٩١، فالولايات المتحدة في ١٧٩٣ والنمسا في ١٧٩٤. وأقامت أغلب الدول الثرية اليوم أنظمتها الخاصة ببراءات الاختراع خلال نصف قرن من صدور القانون الفرنسي[208]. أما قوانين الملكية الفكرية الأخرى، مثل قانون حقوق النشر (صدر أولا في بريطانيا سنة ١٧٠٩) وقانون العلامات التجارية (صدر أولا في بريطانيا سنة ١٨٦٢)، فتبنتها أغلب دول العالم الثرية اليوم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبمرور الوقت، ظهرت اتفاقيتان دوليتان في حقوق الملكية الفكرية هما "اتفاقية باريس لبراءات الاختراع والعلامات التجارية" (١٨٨٣)[209]، واتفاقية بيرن لحقوق النشر (١٨٨٦). ولكن حتى هاتان الاتفاقيتان لم تقضيا على استخدام الوسائل "المجرَّمة" في سباق التسلح التكنولوجي الدولي.

---

208 روسيا (١٨١٢)، بروسيا (١٨١٥) بلجيكا وهولندا (١٨١٧) أسبانيا (١٨٢٠)، بفاريا (١٨٢٥)، سردينيا (١٨٢٦)، الفاتيكان (١٨٣٣)، السويد (١٨٣٤)، فورتمبرج (١٨٣٦)، البرتغال (١٨٣٧) سكسونيا (١٨٣٤). انظر إي بينروس (١٩٥١)، "اقتصاديات نظام براءات الاختراع الدولي" (مطبعة جون هوبكنز، بلطيمور) ص ١٣

209 كان الموقعون الأصليون إحدى عشرة دولة: بلجيكا، البرازيل، فرنسا، جواتيمالا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، إلسلفادور، صربيا، أسبانيا، سويسرا. بإدراج العلامات التجارية في الاتفاقية أمكن حمل دول من غير أصحاب براءات الاختراع كسويسرا وهولندا على توقيع الاتفاقية. وقبل سريان الاتفاقية اعتبارا من يوليو ١٨٨٤، وقعت بريطانيا والإكوادور وتونس فوصل عدد الدول الأصلية إلى ١٤. وفي وقت لاحق انسحبت من الاتفاقية كل من الإكوادور والسلفادور وجواتيمالا ثم لم تنضم إليها حتى التسعينيات. المعلومات مأخوذة من موقع WIPO (المنظمة العالمية للملكية الفكرية):
http://www.wipo.int/aboutip/en/iprm/pdf/ch5.pdf#paris.

دخول المحامين

يعرف عام ١٩٠٥ في الفيزياء الحديثة بالعام الأبرز، ففيه نشر ألبرت أينشتين ثلاثة أبحاث غيَّرت مسار الفيزياء إلى الأبد[210]. والمثير، في ذلك الوقت، أن أينشتين لم يكن أستاذا للفيزياء بل موظفا بسيطا (مساعد فاحص) في المكتب السويسري لبراءات الاختراع، وتلك كانت وظيفته الأولى[211].

لو كان أينشتين كيميائيا لما كان لوظيفته الأولى تلك أن تكون في مكتب براءات الاختراع السويسري، لأن سويسرا، حتى عام ١٩٠٧، لم تكن تمنح براءات اختراع للمبتكرات الكيميائية[212]. بل إنها في واقع الأمر كانت بلا قانون لبراءات الاختراع حتى ١٨٨٨ الذي صدر فيه قانون لا يوفر الحماية إلا لـ "الابتكارات التي يمكن تمثيلها بنماذج آلية"، فاستبعدت تلك العبارة فورا (وعمدا) الابتكارات الكيميائية، وذلك لأن سويسرا في ذلك الوقت كانت "تستعير" الكثير من التقنيات الكيميائية والدوائية من ألمانيا رائدة ذينك المجالين في ذلك الزمان. ومن ثم فلم يكن من مصلحة سويسرا أن تمنح براءات للاختراعات الكيميائية.

---

210 كانت مواضيعها هي الحركة البراونية، والتأثير الكهروضوئي، وأهمها بحث النسبية الخاصة.

211 لم يحدث إلا في عام ١٩١١ أن تم تعيينه أستاذا للفيزياء بجامعة زيوريخ بعد ست سنوات من انتهائه من أطروحة الدكتوراه.

212 لمزيد من التفاصيل عن تاريخ نظام براءات الاختراع في سويسرا، انظر شيف (١٩٧١) "التصنيع في غيبة براءات الاختراع الوطنية - هولندا ١٨٦٩ - ١٩١٢، وسويسرا ١٨٥٠-١٩٠٧"، (مطبعة جامعة برنستن، برنستن)

ولم يقرر السويسريون إلا في عام ١٩٠٧، وبتهديد من ألمانيا بفرض عقوبات تجارية، أن يشملوا الابتكارات الكيميائية بحماية براءات الاختراع. لكن حتى هذا القانون الجديد لم يشمل التقنيات الكيميائية بالحماية إلى الدرجة التي نتوقعها اليوم من نظام التريبس. فلقد رفض السويسريون - شأن بلاد كثيرة في ذلك الزمان - أن يمنحوا براءات الاختراع للمواد الكيميائية (خلافا للعمليات الكيميائية)، بذريعة أن هذه المواد، خلافا للاختراعات الميكانيكية، موجودة في الطبيعة أصلا، وكل ما فعله "المخترع" هو أنه عثر عليها وعزلها، فهو لم يخترعها. وبقيت المواد الكيميائية غير محمية ببراءات الاختراع في سويسرا حتى ١٩٧٨.

لم تكن سويسرا البلد الوحيدة في ذلك الزمان التي ليس لديها قانون لبراءات الاختراع. ففي سنة ١٨٦٩ أبطلت هولندا فعليا قانونها الصادر سنة ١٨١٧ فلم تعد إصداره ثانية إلا في عام ١٩١٢. وحينما أبطل الهولنديون قانونهم، ما كانوا بأية حال متأثرين بحركة مناهضة براءات الاختراع التي سبقت الإشارة إليها، وإنما عن قناعة بأن براءات الاختراع - بوصفها احتكارا مصطنعا - تعارض مبدأ التجارة الحرة[213]. واستغلالا لغياب القانون بدأت شركة فيليبس الهولندية للصناعات الإلكترونية - وهي

---

213 فضلا عن أن قانون براءة الاختراع الهولندي الصادر في عام ١٨١٧ كان بمقاييس وقته أميل إلى الرخاوة، فلم يكن يشترط الإفصاح عن تفاصيل براءة الاختراع، ويتيح منح براءات الاختراع لابتكارات مستوردة، ويلغي البراءات الوطنية للاختراعات التي حصلت على براءات اختراع أجنبية ولم يحتو عقوبات للآخرين إن استخدموا منتجات محمية ببراءات الاختراع بدون تصريح طالما كان ذلك في أعمالهم. انظر شيف (١٩٧١)ص١٩-٢٠

الشركة الموجودة اليوم في كل بيت - أنشطتها في عام ١٨٩١ كمنتج للمصابيح الكهربائية بناء على براءات اختراع "مستعارة" من المخترع الأمريكي توماس أديسن[214].

ربما تكون سويسرا وهولندا مثالين متطرفين. لكن على مدار أغلب فترات القرن التاسع عشر، كانت جميع أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول الثرية اليوم شديدة السوء في حماية حقوق الملكية الفكرية للأجانب. وكان ذلك جزئيا نتيجة لرخاوة أولى قوانين براءات الاختراع في فحص أصالة الاختراع. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، وقبل مراجعة قانون براءة الاختراع عام ١٨٣٦، لم يكن منح براءات الاختراع يشترط أي دليل على الأصالة، فشجع ذلك المبتزين على نيل براءات اختراع لأدوات مستخدمة فعليا ("براءات اختراعات زائفة") ثم مطالبة مستخدميها بنقود تحت تهديد بمقاضاتهم لخرقهم القانون[215]. لكن عدم

---

214 برغم أن أديسن قدم إسهامات أساسية في تطوير المصباح الكهربائي الخيطي إلا أنه لم يخترعه منفردا حسب الاعتقاد الشائع. ولكنه مع ذلك حصل على جميع براءات الاختراع المتصلة به.

215 بحسب تي كوتشران و دبليو ميلر (١٩٤٢)، "عصر المشاريع: تاريخ اجتماعي لأمريكا الصناعية"، (نيويورك، شركة مكميلان) فإن حقيقة إصدار الولايات المتحدة لـ ٥٣٥ براءة اختراع سنويا في مقابل ١٤٥ في بريطانيا العظمى في الفترة ما بين ١٨٢٠ و١٨٣٠ إنما توعز في المقام الرئيسي إلى الفارق في "التشكك" (ص ١٤). قارنوا هذا مع حجة كيه سوكولوف و زد خان (٢٠٠٠) التي تذهب إلى أنه بفضل نظام "جيد" لبراءات الاختراع، سبقت الولايات المتحدة بريطانيا سبقا كبيرا في نسبة براءات الاختراع لكل نسمة بحلول عام ١٨١٠، وهي الحجة التي عبّرا عنها في بحثهما "مؤسسات الملكية الفكرية في الولايات المتحدة: النشأة من منظور مقارن"، وهو البحث المقدم لورشة العمل البحثية الصيفية في البنك الدولي حولي مؤسسات السوق، ١٧-١٩ يوليو ٢٠٠٠، واشنطن، (ص٥). فلعل الحقيقة تكمن في موضع ما بين الرأيين.

حماية حقوق الملكية الفكرية للأجانب كان في الغالب متعمدًا. ففي أغلب الدول، بما فيها بريطانيا وهولندا والنمسا وفرنسا والولايات المتحدة، كان مسموحا بإصدار براءات للاختراعات المستوردة. فحينما حصل بيتر دوران على براءة اختراع سنة ١٨١٠ لتكنولوجيا التعليب، مستخدما اختراعا للفرنسي نيكولا أبير، أوضح في الاستمارة بغير لبس أن "الاختراع وصلني من أجنبي ما" وكانت هذه عبارة شائعة الاستخدام عند استصدار براءة لاختراع اخترعه أجنبي[216].

لم تكن "استعارة" الأفكار تتم ببساطة في ما يتصل بالابتكارات القابلة للحماية ببراءة الاختراع، بل كان ثمة أيضا حركة تزوير نشطة للعلامات التجارية في القرن التاسع عشر على نحو مماثل لما قامت به لاحقا اليابان وكوريا وتايوان، وما تقوم به الصين اليوم. في عام ١٨٦٢ عدَّلت بريطانيا قانونها الخاص بالعلامات التجارية وهو "قانون تعليم البضائع" بغرض محدد هو منع الأجانب، لا سيما الألمان، من تزييف المنتجات الإنجليزية. واشترط القانون المعدَّل على المنتِج أن يحدِّد مكان السلعة أو بلدها كجزء لازم من "وصفها التجاري"[217].

216 استخدم دوراند العبارة نفسها في براءة اختراع سنة ١٨١١ لمصباح زيتي. انظر إس شيفارد (٢٠٠٠)، "مخلل، محفوظ، معلب. كيف غير حفظ الطعام الحضارة"، (هيدلابن لندن) ص ٢٢٨.

217 بموجب هذا القانون "يعد من قبيل الإساءة واجبة العقاب بيع شيء صنع بالخارج ويحمل كلمة أو أي شيء يحمل المشتري على الظن بأنه صنع في إنجلترا، في غياب كلمات أخرى تشير إلى مكان المنشأ الحقيقي" بحسب ما يرد عند إي وليمز (١٨٩٦)، "صنع في ألمانيا"، (وليم =

غير أن القانون استهان كثيرا بالعبقرية الألمانية، فقد تفتقت أذهان الشركات الألمانية عن تكتيكات مبهرة للمراوغة[218]. فكانت هذه الشركات على سبيل المثال تضع خاتما يحدِّد بلد المنشأ على العبوة لا على السلعة التي بداخلها، فلا يكاد يزال التغليف، حتى يعجز المستهلك عن تحديد بلد المنشأ. ويقال إن هذا التكنيك قد شاع بصفة خاصة في حالة الساعات والمبارد الحديدية المستوردة. وكذلك كان من الخيارات المتاحة للمصنّعين الألمان أن يرسلوا أشياء كآلات البيانو أو الدراجات مفككة ثم يتم تجميعها في إنجلترا. أو يضعوا الخاتم المحدد لبلد المنشأ حيث لا تمكن رؤيته عمليا. ويوثِّق الصحفي البريطاني في القرن التاسع عشر إرنست وليمز في كتاب عن التزييف الألماني عنوانه "صنع في ألمانيا" كيف أن "شركة ألمانية واحدة تصدِّر إلى إنجلترا أعدادا هائلة من آلات الخياطة، وعليها كلمة **سنجر** بارزة، وكلمات **آلات خياطة الشمال البريطاني**، بينما وضعت خاتم صنع في ألمانيا بحروف صغيرة في أسفل بدَّال الآلة. فعلى نصف دزينة من الخياطات أن يستجمعن قواهن ويقلبن آلة خياطة من هذه الآلات رأسا على عقب فيرين الكلمات المطبوعة أسفل البدال، هذا أو تبقى الكلمات غير مقروءة" [219].

وكانت حقوق النشر تتعرض روتينيا للخرق هي الأخرى. فبرغم موقفها القتالي الراهن في ما يتعلق بحقوق النشر، كانت الولايات المتحدة في ماضيها

= هيمان، لندن) ص ١٣٧، والطبعة التي رجعت إليها هي طبعة ١٩٧٣ بمقدمة أوستن ألبو (مطبعة هارفستر، برايتن).

218 لمزيد من التفاصيل، انظر وليمز (١٨٩٦)ص ١٣٦ .

219 وليمز (١٨٩٦) ص ١٣٨ .

ترفض حماية حقوق النشر للأجانب بموجب قانونها الصادر سنة ١٧٩٠ لحقوق النشر. ولم توقِّع على الاتفاقية الدولية لحقوق النشر (اتفاقية بيرن لعام ١٨٨٦) إلا في سنة ١٨٩١. وفي ذلك الوقت، كانت واردات الولايات المتحدة تفوق صادراتها من المواد المحمية بحقوق النشر فوجدت ميزة لها في حماية المؤلفين الأمريكيين وحدهم. وعلى مدار قرن آخر (حتى ١٩٨٨)، لم تكن تعترف بحقوق النشر للمواد المطبوعة خارج الولايات المتحدة.

واضحة هي الصورة التاريخية. تزييف السلع ليس اختراعا أسيويا حديثا. فدول العالم الثرية اليوم كانت في عهد تخلفها المعرفي تخرق براءات اختراع الآخرين وعلاماتهم التجارية وحقوقهم في النشر ولا تبالي. فـ"استعار" السويسريون من الألمان اختراعاتهم الكيميائية، والألمان "استعاروا" من العلامات التجارية الإنجليزية والأمريكيون "استعاروا" من البريطانيين موادهم المحمية بحقوق النشر، وذلك كله دونما دفع لما يسمى اليوم بـ"التعويض" العادل.

وبرغم هذا التاريخ نرى الدول الثرية السامرية الشريرة اليوم ترغم الدول النامية على تقوية حماية الملكية الفكرية إلى درجة ليس لها مثيل تاريخيا من خلال اتفاقية التريبس ومجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية. وتذهب هذه الدول إلى أن المزيد من حماية الملكية الفكرية كفيل بالتشجيع على إنتاج معارف جديدة ينتفع منها الجميع، ومن بينهم الدول النامية. فهل هذا صحيح؟

إطالة عمر ميكي ماوس

في عام ١٩٩٨، صدر قانون تمديد أجل حقوق النشر في الولايات المتحدة مطيلا فترة حماية حقوق النشر من "حياة الكاتب ثم خمسين عاما بعدها، أو خمسة وسبعين سنة في حالة التأليف الجماعي" (كما كان في عام ١٩٧٦) إلى حياة الكاتب وبعدها سبعون عاما، أو خمسة وتسعون عاما في حالة التأليف الجماعي. وهذه من وجهة النظر التاريخية إطالة لا تصدق لفترة حماية حقوق النشر التي بدأت في الأصل بـ ١٤ عاما (قابلة للتجديد لـ ١٤ عاما أخرى) بموجب قانون حقوق النشر الصادر سنة ١٧٩٠.

يعرف قانون ١٩٩٨ على سبيل الاستهزاء بقانون حماية ميكي ماوس، بناء على أن ديزني كانت في صدارة الحاشدين من أجل إصدار القانون استباقا لعيد ميلاد ميكي ماوس الخامس والسبعين الذي اخترع للمرة الأولى سنة ١٩٢٨ (ستيمبوت ويلي). واللافت في الأمر أن هذا القانون صدر ليتم تطبيقه بأثر رجعي، وكما لا بد أن يكون واضحا لأي ذي عينين، فإن إطالة أمد الحماية لعمل موجود فعليا أمر لا يمكن أن يكون هدفه خلق معارف جديدة[220].

---

[220] يوضح الاقتصادي البارز جون كاي هذه النقطة ببراعة في مقال ساخر عن فرجينيا وولف ووكيلها الأدبي المسافر عبر الزمن. انظر جيه كاي (٢٠٠٢) "التزام قانون حقوق النشر بالإبداع"، فاينتشال تايمز، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢

ولا تنتهي القصة مع حقوق النشر. فقد استطاعت صناعة الأدوية في الولايات المتحدة أن تحشد الأنصار لتمديد أمد براءات الاختراع بثماني سنوات، معتمدة على أعذار من قبيل ضرورة التعويض عن تأخر الحصول على موافقات إدارة الأغذية والعقاقير أو الحاجة إلى حماية البيانات. ولما كانت براءات الاختراع الأمريكية، شأن حقوق النشر، تمتد لـ ١٤ عاما من الأساس، فهذا معناه أن صناعات الأدوية ضاعفت فعليا من مدة البراءات لاختراعاتها.

ولم تطل آماد حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة وحدها. لقد كان متوسط أمد براءة الاختراع في الربع الثالث من القرن التاسع عشر (١٨٥٠ ـ ١٨٧٥) من واقع النظر في عينة من ٦٠ دولة هو قرابة ١٣ سنة. وفي الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٧٥، طال الأمد إلى ١٦ أو ١٧ سنة. ولكن الولايات المتحدة قادت أخيرا عملية تسريع تلك النزعة وتشديدها. فلديها الآن أمد ٢٠ سنة لحماية براءة الاختراع، وقد جعلت هذا الأمد «معيارا عالميا» بتحصينه في اتفاقية التريبس من منظمة التجارة العالمية، فيصل المتوسط في الستين دولة اعتبارا من عام ٢٠٠٤ إلى ١٩ سنة[221]. أما كل ما يتجاوز التريبس، من قبيل الإطالة الفعلية لأمد براءات اختراع العقاقير، فإن الولايات المتحدة تنشره من خلال اتفاقات التجارة الحرة

---

221 جافي و لبرنر (٢٠٠٤) ص ٩٤. لم يصل المتوسط إلى ٢٠ سنة في ذلك الوقت بسبب عدم امتثال بعض الدول الفقيرة كامل الامتثال للتريبس.

الثنائية. ولا أعرف نظرية اقتصادية تقول إن إطالة فترة حماية براءة الاختراع لعشرين عاما هي من وجهة النظر الاجتماعية خير من ثلاثة عشر أو ستة عشر، لكن الواضح أنه كلما طال الأمد كان في ذلك خير لأصحاب براءات الاختراع.

وبما أن حماية حقوق الملكية الفكرية تعني الاحتكار (وما يترتب عليه من تكاليف اجتماعية)، فإن إطالة فترة الحماية تزيد من هذه التكاليف. وإطالة الأمد ـ شأن أي تقوية أخرى لحماية حقوق الملكية الفكرية ـ تعني أن يزداد ما يدفعه المجتمع في مقابل المعرفة الجديدة. وهذه التكاليف قد تكون مبرَّرة بطبيعة الحال لو أن أمد الحماية هذا يثمر المزيد من المعرفة (بتقويته الحافز على الإبداع)، ولكن ما من دليل على حدوث هذا، أو لا يوجد دليل كاف على أن ثمة ما يعوِّض ازدياد تكاليف الحماية. ولما كان الوضع كذلك، فإننا بحاجة إلى الفحص الدقيق لما إذا كانت آماد حماية الملكية الفكرية الراهنة ملائمة ونقللها لو لزم الأمر.

السندوتش المغلق والكركم

ثمة افتراض أساسي وراء قوانين حماية الملكية الفكرية يتمثل في أن الفكرة الجديدة التي تُكافأ بالحماية هي فكرة جديرة بالحماية. لذلك تطالب هذه القوانين جميعا بأصالة الفكرة (والأصالة في رطانة تلك القوانين هي التحلي بـ "الجدَّة" و"عدم البداهة"). وقد يبدو هذا على المستوى المجرد أمرا لا يحتمل الجدال، لكنه على المستوى العملي أكثر صعوبة، وليس أهون أسباب ذلك أن ثمة ما يحفز المستثمرين إلى تخفيض سقف الأصالة.

فلقد ذكرت على سبيل المثال في معرض مناقشة تاريخ قانون براءة الاختراع السويسري أن كثيرا من الناس يعتقدون أن المواد الكيميائية (خلافا للعمليات الكيميائية) غير جديرة بحماية براءة الاختراع، لأن من استخلصوها لم يفعلوا أي شيء أصيل حقا. ولهذا السبب لم تكن المواد الكيمائية و/ أو الدوائية تحصل على براءات اختراع في أغلب الدول الثرية اليوم - كألمانيا وفرنسا وسويسرا واليابان ودول شمال أوربا - حتى الستينيات أو السبعينيات. وبقيت المنتجات الدوائية غير محمية ببراءات الاختراع في أسبانيا وكندا حتى مطلع التسعينيات[222]. وقبل اتفاقية

222 بقيت المواد الكيميائية (والدوائية من جملتها) غير قابلة لحماية براءة الاختراع حتى ١٩٦٧ في ألمانيا الغربية، و١٩٦٨ في دول أوربا الشمالية، و١٩٧٦ في اليابان، و١٩٧٨ في سويسرا، =

التربيس، لم تكن أغلب الدول النامية تمنح براءات اختراع للمنتجات الدوائية[223]. ولم تكن أغلب الدول قد منحت براءات الاختراع تلك على الإطلاق، ودول أخرى كالهند والبرازيل كانت قد ألغت ما كان لديها من قوانين تمنح براءات الاختراع للمنتج الدوائي (بل وعملية إنتاجه نفسها في حالة البرازيل)[224].

وحتى في الأشياء التي لا جدال في قابليتها للحصول على براءات الاختراع، ليس ثمة من سبيل واضح للحكم على جدارة الاختراع. فعلى سبيل المثال، حينما كان توماس جيفرسن يشغل منصب المفوض الأمريكي لبراءات الاختراع - وهي في ذاتها مفارقة لكونه مناهضا لبراءات الاختراع (وفي ما يلي المزيد عن هذا) ولكنه كان يشغل المنصب بحكم كونه وزير الخارجية - برع كثيرا في رفض طلبات للحصول على براءات، وكان

= و١٩٩٢ في أسبانيا. وبقيت المواد الدوائية غير قابلة لحماية براءة الاختراع حتى عام ١٩٥٩ في فرنسا، و١٩٧٩ في إيطاليا، و١٩٩٢ في أسبانيا. وهذه المعلومات مستقاة من إس بيتال (١٩٨٩)، "حقوق الملكية الفكرية في جولة أورجواي - كارثة للجنوب؟"، Economic and Political Weekly، 6 مايو ١٩٨٩، ص ٩٨٠، و جي دوتفيلد و يو سوذرسانن (٢٠٠٤)، "المناغمة والاختلاف بين حماية الملكية الفكرية؟ عبر التاريخ"، Occasional Paper 15، Quaker United Nations Office)، جينيف) ص ٥ - ٦.

223 مع التربيس، أذعنت الدول النامية وباتت تمنح براءات اختراع للمنتج الدوائي، وذلك على أقل تقدير بحلول ٢٠١٣ في حالة أفقر الدول. عندما بدأ سريان اتفاقية التربيس في عام ١٩٩٥ كان على الدول النامية أن تذعن لها اعتبارا من ٢٠٠١، واستثنيت أفقر الدول (أي الدول الأقل نموا) حتى عام ٢٠٠٦، وتم تمديد المهلة في نهاية عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٣.

224 دونفيلد وسوذرسانن (٢٠٠٤) ص٦

رفضه يأتي لأهون الأسباب. ويقال إن عدد براءات الاختراع الممنوحة تضاعف ثلاث مرات سنويا بعد استقالة جيفرسن من منصبه الوزاري وتركه منصب مفوض البراءات. ولم يكن سبب تلك الزيادة بالطبع أن إبداعية الأمريكيين ازدادت إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه.

منذ الثمانينيات، تضاءل عائق الأصالة كثيرا في الولايات المتحدة في ما يتعلق بالحصول على براءة الاختراع. وفي كتاب مهم حول حالة نظام براءات الاختراع الراهنة في الولايات المتحدة، يبيِّن الأستاذان آدم جافي وجوش ليرنر أن براءات الاختراع باتت تمنح لأشياء شديدة البداهة مثل التسوق الإلكتروني بطريقة النقرة الواحدة one-click عند أمازون، أو كمنحها لشركة سماكرز للأغذية عن "السندوتشات المقفلة"، بل ولأشياء من قبيل "طريقة إنعاش الخبز" (وهي في جوهرها ليست إلا تسخين الخبز البائت) أو "طريقة هز أرجوحة" (والظاهر أن "مخترعها" عنده خمس سنين)[225]. في الحالتين الأوليين، استخدم صاحبا براءتي الاختراع حقوقهما الجديدة في مقاضاة منافسيهما ـ فاقتيدت شركة بارنس آند نوبل إلى المحكمة في حالة أمازون، وفي حالة سماكرز اقتيدت شركة تموين صغيرة من ميشيجان اسمها ألباي فودز[226]. وبرغم أن هذه الحالات

---

225 جافي و ليرنر (٢٠٠٤) ص ٢٥ ـ٢٦ و ص ٧٤ـ٧٥

226 سُوِّيت كلتا القضيتين خارج المحكمة.

تمثل الحد الأقصى للغرابة في النطاق الذي يعنينا، إلا أنها تعكس نزعة عامة إلى أن "اختبارات الجِدَّة وعدم البداهة التي يفترض أن تضمن منح احتكار براءة الاختراع للأفكار الأصيلة حقا دون غيرها باتت إلى حد كبير غير مفعَّلة" [227]. ونتيجة ذلك هي ما يطلق عليه جافي و ليرنر "انفجارة البراءات". وهما يوثِّقان تزايد عدد براءات الاختراع الممنوحة في الولايات المتحدة بنسبة ١٪ سنويا في ما بين ١٩٣٠ و١٩٨٢، وهو العام الذي شهد تخفيف نظام براءات الاختراع الأمريكي، ثم باتت تزداد بنسبة ٥,٧٪ سنويا في ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ إذ بات المنح أيسر بكثير[228]. ولا يمكن قطعا أن توعز هذه الزيادة إلى انفجارة ما مباغتة في الإبداعية الأمريكية! [229]

ولكن ما الذي يدعو العالم إلى المبالاة بإصدار الأمريكيين براءات اختراع سخيفة؟ لأن على العالم أن يبالي بتشجيع النظام الأمريكي الجديد على "سرقة" الأفكار الشهيرة في بلاد أخرى، لا سيما النامية منها، لكنها غير محمية قانونا وذلك على وجه التحديد لأنها معروفة أصلا ومنذ زمن

---

227 جافي و ليرنر (٢٠٠٤) ص ٣٤-٣٥

228 جافي و ليرنر (٢٠٠٤) ص ١٢

229 يبيِّن الأستاذان أن عدد قضايا براءات الاختراع المرفوعة في الولايات المتحدة بلغ قرابة ١٠٠٠ سنويا حتى أواسط الثمانينيات، لكنه الآن يتجاوز ٢٥٠٠ سنويا (جافي وليرنر، ٢٠٠٤، ص ١٤، شكل ١-٢). ولما كانت قضايا براءات الاختراع معروفة بتكلفتها العالية، فهذا يعني أن هذا المورد تحول عن هدف توليد أفكار جديدة إلى هدف الدفاع عن أفكار قائمة.

بعيد. وهذا ما يعرف بسرقة "المعرفة الموروثة". وخير مثال في هذا الصدد هو براءة الاختراع الممنوحة سنة ١٩٩٥ لباحثين هنديين في جامعة الميسيسيبي لاستخدامها الكركم طبيا، وما كان استخدامهما له في المساعدة على التئام الجروح إلا استخداما معروفا في الهند منذ آلاف السنين. وتم إلغاء البراءة بسبب قضية رفعها مجلس البحوث الزراعية في نيودلهي أمام المحاكم الأمريكية. وكان لبراءة الاختراع تلك أن تبقى إلى الآن لو كانت البلد المنتهكة نامية صغيرة شديدة الفقر تعوزها الموارد البشرية والمالية اللازمة لخوض صراعات من هذا النوع.

ومهما تكن صدمة هذه الأمثلة، يبقى أن تخفيض سقف الأصالة بكل ما يترتب عليه ليس أضخم مشكلات الخلل الحديث في نظام حقوق الملكية الفكرية. ذلك أن أشد العواقب خطورة هو أن هذا النظام بات أخيرا يمثل عقبة في طريق الابتكار التكنولوجي أكثر مما يمثل حافزا له.

طغيان البراءات المتشابكة

اشتهر عن السير إسحق نيوتن قوله ذات مرة "إنني لو كنت أرى إلى البعيد قليلا، فما ذلك إلا لوقوفي على أكتاف العمالقة" [230]. وكان بذلك يشير إلى واقع أن الأفكار تتطور على نحو تراكمي. وكان الناس في فجر الجدل حول براءات الاختراع يحتجون عليها بهذه الحجة - عندما تظهر أفكار جديدة من اختمار مسعى فكري، كيف يمكن القول إن من وضع "اللمسات النهائية" لاختراع هو الجدير بالمجد كله - والربح كله؟ وكان اعتراض توماس جيفرسن على البراءات قائما على هذا الأساس. فكان يقول إن الأفكار "كالهواء" ومن ثم لا يمكن امتلاكها (وإن لم يجد غضاضة في امتلاك البشر أنفسهم، فهو نفسه كان يمتلك عبيدا) [231].

والمشكلة أصيلة في نظام البراءات. فالأفكار هي أهم مدخلات إنتاج الجديد من الأفكار. فإن امتلك بشر أفكارا أنت تحتاجها لتطوير أفكارك، فليس بوسعك استخدامها بدون أن تدفع لهم. وهذا قد يجعل إنتاج أفكار جديدة أمرا باهظ الثمن. والأدهى أنك تتعرض لخطر مقاضاة منافسيك

---

230 في رسالة إلى روبرت هوك بتاريخ ٥ فبراير ١٦٧٦

231 وبهذا، فقد كانت فكرة جيفرسن عما يمكن أو يستحيل امتلاكه مناقضة تمام التناقض لفكرتنا اليوم في الأمرين، فهو لم يكن يجد غضاضة في امتلاك البشر، لكن كان من العبث في رأيه أن يسمح للبشر بامتلاك الأفكار وأن تحمى حقوقهم في ملكيتها باحتكار تصطنعه لهم الحكومة باسم براءة الاختراع.

لك بتهمة خرق براءة الاختراع استنادا إلى أنهم قد يكونون أصحاب براءات لاختراعات وثيقة الصلة باختراعك. ومثل هذه القضايا لن تهدر نقودك وحسب، بل ستحول دون قيامك بمزيد من التطوير للتكنولوجيا موضع النزاع. وبهذا المعنى، تكون براءة الاختراع عقبة أمام التطور التكنولوجي لا حافزا له.

والحق أن قضايا انتهاك براءات الاختراع شكَّلت عقبة أساسية أمام التقدم التكنولوجي في صناعات الولايات المتحدة مثل صناعة آلات الخياطة (منتصف القرن التاسع عشر)، والطائرات (مطلع القرن العشرين) وأشباه الموصلات (منتصف القرن العشرين). فتفتقت الأذهان في صناعة آلات الخياطة (سنجر وشركات قليلة أخرى) عن حل عبقري لهذه المشكلة بالذات - وهو مشترك البراءات - حيث تتشارك جميع الشركات المعنية في جميع براءات الاختراع المتصلة بالصناعة. وفي قضايا الطائرات (الأخوان رايت ضد جلين كروتيس) وأشباه الموصلات (تكساس للآلات ضد فيرتشيلد) لم تستطع الشركات المعـنية الوصـول إلى مثل هذه التسوية، فتدخلت الولايات المتحدة لفرض مشترك البراءات. ولولا هذا الفرض الحكومي لما حققت هذه الصناعات ما حققته من تقدم.

ولكن مشكلة براءات المتداخلة أصبحت للأسف أسوأ في الآونة الأخيرة. فلقد ازدادت القطع المعرفية الحاصلة على براءات الاختراع، نزولا حتى مستوى الجينات المنفردة، مما زاد من خطر تحول البراءات إلى عقبة أمام التقدم التكنولوجي. والجدل المحيط حديثا بما يعرف بالأرز الذهبي يبين هذه النقطة على خير نحو.

في عام ٢٠٠٠، أعلنت مجموعة علماء بقيادة (السويسري) إنجو بوترايكوس و(الألماني) بيتر باير عن تكنولوجيا جديدة لإنتاج أرز من خلال الهندسة الوراثية فيه قدر أكبر من البيتا كاروتين beta carotene (الذي يتحول إلى فيتامين ألف لدى هضمه). وبسبب لون البيتا كاروتين أصبح لون الأرز ذهبيا، ومن هنا جاء اسمه. كما اعتبر الأرز "ذهبيا" أيضا لإمكانية إمداده ملايين من فقراء البلاد التي يمثل الأرز طعامها الرئيسي بقيمة غذائية مهمة[232]. والأرز معروف بفعاليته الشديدة وتفوقه على القمح في الإبقاء على حياة البشر، لو تساويا في مساحة الأرض المنزرعة. لكنه يخلو من مكوِّن مهم للغاية هو فيتامين ألف. ولا يكاد الفقراء في الدول المعتمدة على الأرز يأكلون أي شيء سوى الأرز فيعانون بذلك من نقص فيتامين ألف. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين كان

٢٣٢ لا سيما "الأرز الذهبي ٢" الذي طورته في عام ٢٠٠٥ شركة ساينجينتا المالكة حاليا للتكنولوجيا، ففيه تضاعفت الفوائد. يحتوي الأرز الذهبي ٢ على كم من البيتا كاروتين يفوق بـ٢٣ مرة ما كان في الأرز الذهبي.

عدد المصابين بنقص فيتامين ألف في ١١٨ دولة من أفريقيا وآسيا يقدر بنحو ١٢٤ مليونا. ويعتقد أن نقص فيتامين ألف مسئول عن مليون إلى مليونين من الوفيات، ونصف المليون من حالات العمى وملايين من حالات أمراض العيون، والزيروفثالميا سنويا[233].

في ٢٠٠١، أثار بوترايكوس وباير جدلا ببيعهما التكنولوجيا لشركة أدوية ومنتجات بيوتكنولوجية متعددة الجنسيات هي شركة ساينجنتا (واسمها في ذلك الوقت أسترا زينيكا)[234]. كان لساينجنتا بالفعل حق جزئي في التكنولوجيا بفضل تمويلها غير المباشر للبحث من خلال الاتحاد الأوربي. ويحسب للعالمين أنهما تفاوضا مع الشركة بعنف لحملها على أن تسمح للمزارعين ممن يحققون من الأرز الذهبي ربحا سنويا يقل عن عشرة آلاف دولار باستخدام التكنولوجيا مجانا. وبرغم ذلك رأى البعض بيع تكنولوجيا قيمة ذات "منفعة عامة" كبيرة لشركة ربحية أمرا غير مقبول.

---

233 انظر : http://en.wikipedia.org/wiki/Golden_rice . كلمة زيروفثالميا كلمة يونانية معناها "جفاف العين" وتشير إلى التهاب في ملتحمة العين مصحوب بتصلب وجفاف غير طبيعي. (قاموس أوكسفورد للغة الإنجليزية).

234 عن جدل الأرز الذهبي، انظر رافي RAFI(المؤسسة الدولية للتطوير الريفي)، (٢٠٠٠)، RAFI Communique ، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٠، عدد ٦٦ . وانظر كذلك سرد بورترايكوس في حكاية الأرز الذهبي من خلال الرابط : http://www.biotech-info.net/GR_tale.html+golden+rice&hl=ko&gl=kr&ct=clnk&cd=4 .

وفي رد فعل على النقد الموجه، قال بوترايكوس وباير إنهما اضطرا إلى بيع التكنولوجيا لساينجنتا بسبب صعوبة المفاوضات المتعلقة بتراخيص تقنيات محمية ببراءات اختراعات احتاجا إليها للوصول إلى تقنيتهما. وذهبا إلى أنهما بطبيعة كونهما عالمين كانا يفتقران إلى الموارد اللازمة أو المهارات المطلوبة للتفاوض حول سبعين براءة اختراع تمتلكها اثنتان وثلاثون شركة وجامعة مختلفة. وواجههما المنتقدون بقولهم إنهما يبالغان في المصاعب. وأوضحوا أن الأمر لا يتعلق إلا بدزينة مثلا من براءات الاختراع هي التي لها صلة حقيقية بالبلاد التي سوف تنتفع أكثر الانتفاع بالأرز الذهبي.

ولكن الأمر لا يتغير كثيرا. فلقد ولّت الأيام التي كان يمكن فيها لأفراد من العلماء أن يطوروا التقنيات في المعامل وحدهم. فالآن يحتاج العالم جيشا جرارا من المحامين للتعامل على غابة من براءات الاختراع المتداخلة. وما لم نجد حلا لمشكلة هذه البراءات المتداخلة، فسوف يبقى نظام براءات الاختراع يعوق الابتكار الذي كان في الأصل يهدف إلى تشجيعه.

القواعد الصارمة والدول النامية

التغيرات التي طرأت حديثا على نظام حقوق الملكية الفكرية زادت من تكاليفه زيادة كبيرة، وقلَّلت منافعه. وليس من معنى لتخفيض سقف الأصالة وإطالة أمد براءة الاختراع (وغيرها من حقوق الملكية الفكرية) إلا أننا ندفع المزيد لبراءة اختراعات قلَّ متوسط جودتها عن ذي قبل. كما أن تغير مواقف حكومات الدول الثرية والشركات زاد من صعوبة تجاوز المصالح التجارية لأصحاب براءات الاختراع لتحقيق منفعة عامة مثلما رأينا في قضية علاج الآيدز. أما تزايد تحصين نتف المعرفة ببراءات الاختراع فلم يزد المشكلة إلا سوءا بسبب تداخل براءات الاختراع، الأمر الذي أدى إلى بطء التطور التكنولوجي.

هذه الآثار السلبية أشد إضرارا بالدول النامية. فتخفيض سقف الأصالة في الدول الثرية، لا سيما الولايات المتحدة، جعل سرقة المعارف الموروثة في الدول النامية أيسر. والأدوية الأهم باتت أعلى أسعارا، إذ لم يعد مسموحا للدول النامية بتصنيع عقاقير منسوخة (أو استيرادها)، ويأتي الضعف السياسي في مواجهة شركات الأدوية في الدول الثرية ليحدَّ من قدرتها على استخدام بند المصلحة العامة المنصوص عليه في القانون.

لكن المشكلة الأضخم، بصريح العبارة، هي أن نظام حقوق الملكية الفكرية جعل التنمية الاقتصادية أصعب. فحينما يكون ٩٧٪ من براءات الاختراع والأغلبية الكاسحة من حقوق النشر والعلامات التجارية مملوكة للدول الثرية، لا يكون من معنى لتقوية حقوق أصحاب الملكية الفكرية إلا أن يزداد طلب المعرفة ثمنا على الدول النامية. ويقدِّر البنك الدولي أن ازدياد مدفوعات تراخيص التكنولوجيا - في أعقاب اتفاقية التريبس - سوف يكلف وحده الدول النامية ٤٥ بليون دولار إضافية في العام، وهو ما يقارب نصف المعونة الأجنبية التي تقدمها الدول الثرية (٩٣ بليون دولار سنويا للعام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥)[235]. وبرغم صعوبة قياس أثر تقوية حقوق النشر، إلا أنها جعلت التعليم أعلى تكلفة، لا سيما التعليم العالي المعتمد على الكتب الأجنبية المتقدمة والمتخصصة.

وليس هذا كل ما في الأمر. فلو أن الدول النامية ستلتزم باتفاقية التريبس، سيكون على كل منها أن تنفق الكثير من المال في إقامة وتنفيذ نظام لحقوق الملكية الفكرية. والنظام لا يدير نفسه. وتطبيقُ حقوق النشر والعلامات التجارية يستوجب جيشا من المفتشين، ومكتبُ براءات الاختراع يحتاج علماء ومهندسين لإجراء عملية طلب براءة الاختراع،

---

235 نفقات حقوق الملكية الفكرية واردة عند إم وولف (٢٠٠٤)، "لماذا تفلح العولمة" (مطبعة جامعة يل، نيو هافن) ص ٢١٧. ورقم المعونة الأجنبية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.

والمحاكمُ بحاجة إلى قانونيين للمساعدة في تسوية النزاعات. وتدريبُ كل أولئك وتوظيفهم يستوجبان المال. وفي عالم محدود الموارد، لن يعني تدريب المزيد من قانونيي براءات الاختراع وتوظيف المزيد من المفتشين لتعقب قراصنة الأسطوانات إلا تدريب عدد أقل من الأطباء والمعلمين وتوظيف عدد أقل من الممرضات وضباط الشرطة. ولا يخفى على أحد أي هذه المهن يزداد الاحتياج إليه في الدول النامية.

وأحطُّ ما في الأمر أن الدول النامية لن تحصل تقريبا على شيء في مقابل تزايد رسوم التراخيص والنفقات الإضافية المتعلقة بتنفيذ نظام حقوق الملكية الفكرية الجديد. وفي حين يمكن للدول الثرية حينما تزيد من حماية حقوق الملكية الفكرية أن تتوقع على أقل تقدير زيادة ما في الابتكار، وإن لم تكن منافعها كافية لتغطية التكاليف المتزايدة من جراء تشديد الحماية، فإن أغلب الدول النامية، في المقابل، تفتقر إلى القدرات اللازمة لإجراء البحث العلمي، فقد يكون الحافز إلى البحث ازداد، ولكن ليس ثمة من يستفيد من هذه الميزة، فالأمر أشبه بقصة ابني جينجيو التي ناقشتها في الفصل الثالث. فلو عزَّت المقدرة، لا نفع للحافز. وهذا ما يجعل حتى الصحفي البريطاني الشهير المتخصص في الصحافة المالية مارتن وولف (والذي ينصِّب نفسه مدافعا عن العولمة برغم وعيه التام بمشكلاتها ونقائصها) يصف حقوق الملكية الفكرية بـ "أداة استخلاص الإيجار"

لأغلب الدول النامية "ذات العواقب المحتملة المدمرة لقدرة هذه الدول على تعليم أبنائها (بسبب حقوق النشر) وتعديل التصميمات بما يناسب استخدامها (لنفس السبب) والتعامل مع تحديات الصحة العامة الجسام" [236] .

إن أساس التنمية الاقتصادية ـ كما لا أمَلُّ من التأكيد ـ هو نيل المزيد من المعرفة الإنتاجية. وكلما اشتدت الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، صعب على الدول التابعة طلب المعارف الجديدة. ولهذا لم تلجأ الدول على مدار التاريخ إلى حماية حقوق الملكية الفكرية للأجانب حماية كبيرة (أو أي حماية على الإطلاق) عندما كانت بحاجة إلى استيراد المعرفة. ولو أن المعرفة كالماء الذي يتدفق من أعلى إلى أسفل، فنظام حقوق الملكية الفكرية الراهن سدٌّ يحيل حقولا محتملة الخصوبة إلى قفار تكنولوجية. وهو وضع بحاجة ماسَّة إلى إصلاح .

---

236 وولف (٢٠٠٤)، ص ٢١٧

إقامة التوازن

يتكرر هذا السؤال عليّ كلما انتقدت نظام حقوق الملكية الفكرية الراهن في محاضراتي: "وأنت هذا المعارض لحقوق الملكية الفكرية، هل يمكن أن تسمح للناس بسرقة أبحاثك ونشرها بأسمائهم؟" وهذا من أعراض الذهنية التبسيطية التي تهيمن على مناقشاتنا لقضايا الملكية الفكرية. فانتقاد حقوق الملكية الفكرية بوضعها الراهن لا يساوي القول بالقضاء كليةً على الملكية الفكرية ذاتها.

ولست أقول إننا بحاجة إلى إلغاء براءات الاختراع، وحقوق النشر أو العلامات التجارية. لأن لها فعلا أغراضا مفيدة. ولكن انتفاعنا ببعض حقوق الملكية الفكرية، أو اضطرارنا إليها، لا يعني أن يكون المزيد منها خيرا. وقد يكون التشبيه بالمِلْح ملائما في إيضاح هذه النقطة. فبعض الملح لازم لبقائنا. وزيادته قليلاَ يجعل طعامنا ألذ وإن ألحق بصحتنا شيئا من الضرر. ولكن أذاه لصحتنا، إن زاد عن حد معين، يفوق منافعه المتمثلة في لذة الطعام. وكذلك حماية حقوق الملكية الفكرية. فالحد الأدنى منها ضرورة لخلق حافز إلى إبداع المعرفة، وزيادتها قليلا قد تؤدي إلى منافع تفوق التكاليف، لكن قدرا أكبر من اللازم منها كفيل بأن تتجاوز التكاليفُ المنافعَ فإذا بها في النهاية تضر الاقتصاد.

فالسؤال الحقيقي ليس ما إذا كانت حماية حقوق الملكية الفكرية خيرا أم شرا من حيث المبدأ. إنما هو عن كيفية الحصول على التوازن السليم بين الحاجة إلى تشجيع الناس على إنتاج معارف جديدة وضمان ألا تتجاوز تكاليف الاحتكار الناجم ما تجلبه هذه المعرفة من منافع. ولنفعل هذا، نحتاج إلى إضعاف درجة حماية حقوق الملكية الفكرية السائدة اليوم، بتقصير أمد الحماية، وبرفع سقف الأصالة، وبتسهيل الترخيص القسري والاستيراد الموازي.

ولو أن إضعاف الحماية يفضي إلى إضعاف الحافز للمبتكرين المحتملين، صحَّ هذا الزعم أم لم يصح، فبوسع القطاع العام أن يتدخل. قد يتضمن هذا إجراء مباشرا للبحث من خلال جهات عامة، سواء كانت محلية (كالمعهد الوطني للصحة في الولايات المتحدة) أو دولية (كالمعهد الدولي لأبحاث الأرز الذي طوّر تنويعات الثورة الخضراء في الأرز). وقد يتم إجراء البحث من خلال الدعم المستهدف لأقسام البحوث والتطوير في شركات قطاع خاص بشرط يتعلق بإتاحة المنتج النهائي إتاحة عامة[237]. والقطاع العام، على المستويين المحلي والدولي، يقوم فعلا بمثل هذه الأشياء، ومن ثم فلن يكون هناك خروج راديكالي عن الوضع الراهن. كل ما هنالك أنه سيكون مسألة تدخل وإعادة توجيه للجهود القائمة.

---

237 قد يقام الصندوق العام، حسب ما يقترح جوزيف ستيجلتز لضمان شراء المخترعات ذات القيمة، كالعقاقير المنقذة للحياة. جيه ستجلتز (٢٠٠٦)، "حمل العولمة على النجاح - الخطوات التالية إلى عدالة العولمة"، (آلن لين، لندن) ص ١٢٤

وفوق كل ذلك، ينبغي إصلاح نظام حقوق الملكية الفكرية على نحو يساعد الدول النامية على تحقيق مزيد من الإنتاجية بأن يسمح لها بالحصول على المعارف التقنية الجديدة بتكاليف معقولة. وينبغي السماح للدول النامية بإصدار حقوق أضعف للملكية الفكرية ـ براءات اختراع أقصر آمادا، ورسوم تراخيص أقل (وربما تكون متدرجة وفقا لقدراتها على الدفع) أو ترخيصا قسريا أيسر وسماحا بالاستيراد الموازي[238].

وأخيرا وليس آخرا، لا ينبغي علينا فقط أن نيسِّر على الدول النامية الحصول على التكنولوجيا بل أن نعينها على تطوير قدرات استخدام التكنولوجيا الأكثر إنتاجية وتطويرها. وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن أن ننشئ ضريبة دولية على عوائد براءات الاختراع ونستخدمها في توفير الدعم التكنولوجي للدول النامية. وقد يكون للقضية دفع في تعديل نظام حقوق النشر الدولي بحيث يسهل الوصول والحصول على الكتب الأكاديمية•.

---

238 قد يؤدي السماح بعمليات الاستيراد الموازي إلى بعض التراجع في تدفق النسخ الرخيصة من الدول النامية قبل نهاية حياة حقوق الملكية الفكرية، ولكن هناك طرقا للسيطرة على هذا. فالعقار المستنسخ قد يتم تصنيعه بأشكال وأحجام مختلفة من الأصول، مع زرع رقاقة هوية في أغلفة الأصول لتمييزها عن النسخ. لمزيد من النقاش في القضايا المتصلة بإضعاف حقوق الملكية الفكرية في الدول الفقيرة، انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠١)، "حقوق الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية: دروس تاريخية وقضايا ناشئة)، جريدة التنمية البشرية Journal of Human Development، 2001، جزء ٢، رقم ٢، وقد أعيد نشر المقالة في إتش جيه تشانج (٢٠٠٣)، "العولمة والتنمية الاقتصادية ودور الدولة"، (مطبعة زيد، لندن).

• الحصول على الكتب الأكاديمية أمر حاسم في تحسين القدرات الإنتاجية، وذلك من واقع تجربتي أنا مع الكتب المنسوخة، وقد بسطت هذه التجربة في مفتتح الكتاب. ينبغي أن يتم تشجيع الناشرين في الدول الثرية على السماح بوجود نسخ رخيصة من كتبهم الأكاديمية في الدول =

شأن كل المؤسسات، قد تكون حقوق الملكية الفكرية (براءات
الاختراع، وحقوق النشر، والعلامات التجارية) نافعة، وقد لا تكون
كذلك. الأمر يتحدد بناء على إعدادنا واستخدامنا لها. وليس التحدي هو
تقرير القضاء عليها قضاء تاما، أو تشديدها وتقويتها حتى النهاية، بل أن
نصل إلى التوازن الصحيح بين مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية
ومصالح بقية المجتمع (أو بقية العالم إن شئتم). ويوم نحقق هذا التوازن
ستكون حقوق الملكية الفكرية في خدمة غرض نافع هو الذي نشأت في
الأصل لخدمته: أن تشجِّع على نشدان الأفكار الجديدة بأقل تكلفة ممكنة
يتكبدها المجتمع.

= النامية - ولن يخسروا الكثير من جراء ذلك، لأن كتبهم مرتفعة الأثمان فلا أحد يشتريها في
الدول النامية أصلا. ويمكننا أن نقيم صندوقا دوليا خاصا لتمويل ودعم شراء الكتب الأكاديمية
للمكتبات في الدول النامية وللأكاديميين وللطلبة. وقارنوا الوضع المقترح مع سعار الدول الثرية
حول المنتجات المزورة في الدول النامية. ولقد أوضحت فعلا في المفتتح أن من يشترون المنتجات
المزورة في الدول النامية (ومن بينهم كثير من السياح هنا) ليسوا قادرين على تدبر نفقات
المنتجات الأصلية. فما دامت هذه المنتجات لا تهرَّب إلى الدول الثرية وتباع فيها بوصفها أصلية
(وذلك نادرا ما يحدث)، فالمصنِّعون الأصليون لا يخسرون أي عائد فعلي من جراء التزوير. بل
إن المرء أن يذهب إلى أن مستهلكي الدول النامية يعلنون عمليا وبالمجان عن السلع الأصلية.
إن مستهلكي السلع المقلَّدة اليوم، هم الذين سيصبحون، لا سيما في الدول مرتفعة النمو،
مستهلكين للسلع الأصلية في الغد. وكثير من الكوريين الذين كانوا يشترون الكماليات المقلدة
في سبعينات القرن الماضي هم الذين يشترون السلع الأصلية اليوم.

الفصل السابع

المهمة المستحيلة؟

هل يمكن أن تشطح الحصافة المالية فتتعدّى الحدود؟

لا بد أن أغلب من شاهدوا الجزء الثالث من فيلم "مهمة مستحيلة" قد تأثروا أشد التأثر بروعة مدينة شنغهاي، مركز المعجزة الاقتصادية الصينية. ولا بد أنهم يتذكرون أيضا المطاردة الختامية المثيرة في ذلك الحي الغريب والفقير المطل على القناة، الذي يبدو عالقا في العشرينيات. إن التناقض الصارخ بين ذلك الحي وبين ناطحات السحاب في مركز المدينة يرمز لما تواجهه الصين من تحد ضخم يتمثل في التفاوت الرهيب وما يؤدي إليه من غضب.

ولعل الجزء الثالث هذا قد أشبع بعض فضول الذين شاهدوا الجزئين السابقين. ففيه، نعرف للمرة الأولى أن IMF تشير إلى وكالة المخابرات المرعبة التي يعمل لحسابها بطل الفيلم "إيثان هانت" (توم كروز). فالأحرف الثلاثة تمثل الأحرف الأوائل من اسم المنظمة: ImpossibleMissionForce (أو قوة المهام المستحيلة).

أما منظمة IMF الحقيقية، أي InternationalMonetaryFund (صندوق النقد الدولي) فلعلها لا ترسل عملاء سريين لتفجير المباني أو

اغتيال المكروهين، ولكنها مصدر خوف لكثير من الدول النامية بأدائها دور الحارس المسيطر على حصول هذه الدول على التمويل الدولي.

حينما تقع الدول النامية في أزمة ميزان المدفوعات، وكثيرا ما تقع فيها، يكون توقيع اتفاقية مع الصندوق ضرورة. صحيح أن النقود التي يقرضها الصندوق نفسه لا تمثل غير جزء هين من الحكاية، إذ لا يمتلك الصندوق الكثير من المال على أية حال، ولكن الأهم يتمثل في الاتفاقية نفسها. فهي التي تعد ضمانا بأن البلد في طريقه إلى إصلاح "إسرافه" وتبني سياسات "جيدة" تضمن قدرته مستقبلا على سداد ديونه. وبتوقيع هذه الاتفاقية فقط، يوافق المقرضون الآخرون - كالبنك الدولي وحكومات الدول الثرية والمقرضين من القطاع الخاص - على الاستمرار في إمدادهم البلد المعني بالتمويل. والاتفاقية مع الصندوق تقتضي الموافقة على شروط من نطاق واسع (ودائم الاتساع في حقيقة الأمر مثلما أوضحت في الفصل الأول) من السياسات الاقتصادية، كتحرير التجارة وتبني قانون جديد للشركات. ولكن الأبعث على الخوف بين شروط الصندوق جميعا هو سياسات الاقتصاد الكلي.

والقصد من سياسات الاقتصاد الكلي - السياسة النقدية والسياسة المالية - هو تغيير سلوك الاقتصاد برمته (خلافا لإجمالي سلوكيات اللاعبين

الاقتصاديين الأفراد الذين يشكلون هذا الاقتصاد) [239] . وهذه الفكرة الشاذة التي ترى أن الاقتصاد ككل يمكن أن يتصرف بخلاف ما يتصرف به إجمالي أجزائه آتية من جون مينارد كينز أستاذ الاقتصاد الشهير بجامعة كمبردج. لقد ذهب كينز إلى أن المنطقي للاعبين الأفراد قد لا يكون منطقيا للاقتصاد ككل. ففي فترات الانكماش الاقتصادي - على سبيل المثال - ترى الشركات الطلب على منتجاتها يتهاوى، بينما يواجه العمال تزايد فرص الاستغناء عنهم وتخفيض أجورهم. في هذا الموقف يدعو الحذر الشركات والعمال إلى تقليل نفقاتهم. لكن إذا قلّص جميع اللاعبين الاقتصاديين نفقاتهم، سوف يتدهور الوضع، وتأثير هذه التصرفات مجتمعا سوف يجعل الطلب الكلي أكثر انخفاضا، وهو ما يزيد بدوره من فرص الإفلاس والاستغناء بالنسبة للجميع. بناء على ذلك، يذهب كينز إلى أن الحكومة - ووظيفتها إدارة الاقتصاد ككل - لا تستطيع ببساطة أن تستخدم نسخا بحجمها من خطط العمل المنطقية بالنسبة للاعبين الاقتصاديين الأفراد. بل عليها أن تعمد دائما إلى عكس ما يفعله اللاعبون. ومن ثم فعليها في حالة الانكماش الاقتصادي أن تزيد إنفاقها لتواجه نزعة شركات القطاع الخاص والعمال إلى تقليل الإنفاق. وفي حالة الصعود الاقتصادي عليها أن تقلل إنفاقها وتزيد الضرائب فتحول دون تجاوز الطلب للعرض.

---

239 طبعا، الفارق بين الاقتصاد الكلي macroeconomic والاقتصاد الجزئي microeconomic (أي السياسة التي تؤثر على عملاء معينين داخل الاقتصاد) لا يكون واضحا طول الوقت. فعلى سبيل المثال، غالبا ما يعد تنظيم أنواع الأصول التي يمكن للشركات المالية (كالبنوك وصناديق التقاعد) أن تتملكها من فئة سياسة الاقتصاد الجزئي لكنها قد تؤثر تأثيرات اقتصادية كلية لو أن حجم الأصول المعنية ضخم.

انعكاسا لهذا الأصل الفكري، وحتى السبعينيات، كان الغرض الأساسي من سياسات الاقتصاد الكلي هو تقليل حجم الاهتزازات في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك ما يعرف بالدورة الاقتصادية. لكن منذ صعود النيولبرالية بطريقتها في التعامل النقدوي monetarist مع الاقتصاد الكلي، في الثمانينيات، تغير تركيز سياسات الاقتصاد الكلي تغيرا راديكاليا. يسمّى "النقدويون" monetarists بهذا الاسم لاعتقادهم أن الأسعار ترتفع عندما يكون ثمة قدر كبير من النقود في أعقاب كم معلوم من السلع والخدمات. ويذهبون أيضا إلى أن استقرار الأسعار (أي المحافظة على انخفاض التضخم) هو أساس الرخاء ومن ثم ينبغي أن يكون الانضباط النقدي (المطلوب لاستقرار الأسعار) هو هدف سياسات الاقتصاد الكلي الأسمى.

في حالة الدول النامية، يزداد السامريون الأشرار تأكيدا على ضرورة الانضباط المالي. فهم يعتقدون أن الدول النامية ليس لديها من الانضباط الذاتي ما يجعلها تعيش "في حدود إمكانياتها"، ويزعمون أن هذه الدول تطبع النقود وتقترضها وكأنها لن تعيش غدا. ولقد حدث ذات مرة أن وصف دومينيجو كافيلو وزير مالية الأرجنتين السابق المشهور (أو سيء السمعة بعد انهيار ٢٠٠٢ المالي) بلده بـ "المراهقة المتمردة" التي لا سيطرة لها على سلوكها ويلزمها أن تنضج[240]. وعليه فإن اليد الصارمة الهادية التي يمدها صندوق النقد الدولي هي يد يعدها السامريون الأشرار لازمة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي ومن ثم للنمو في هذه البلاد. ولكن سياسات الاقتصاد الكلي التي يروِّج لها صندوق النقد الدولي لم تثمر إلا عكس هذا الأثر بالضبط.

---

240 دومينيجو كافالو، "لا بد للأرجنتين أن تنضج"، فاينننشال تايمز، ٢٧ يوليو ٢٠٠١

بلطجي.. سارق بالإكراه .. قاتل مأجور

يرى النيولبراليون في التضخم العدوّ العام رقم واحد. ولقد صوّر رونالد ريجان الأمر مرة بقوله إن "التضخم عنيف كبلطجي، مروِّع كسارق بالإكراه، مميت كقاتل مأجور"[241]. ويعتقدون أنه ما انخفض التضخم إلا لخير. والأمثل عندهم أن يكون التضخم صفرا. وأقصى تضخم يقبلون به على مضض هو الذي يكون معدله شديد الانخفاض مكوّنًا من رقم واحد. ولقد أوصى ستانلي فيشر ـ الاقتصادي الأمريكي المولود في شمال روديسيا وكبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي في ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠١ ـ بما بين ١ و ٣٪ كمعدل مستهدف للتضخم[242]. فلماذا يعد التضخم مضراً إلى هذا الحد؟

ابتداء، يقال إن التضخم ضرب من ضروب الضرائب الخفية يسلب الناس دخولهم التي جنوها بكدهم. ولقد كان الراحل ميلتن فريدمان ـ الأب الروحي للنقدوية monetarism ـ يذهب إلى أن "التضخم ضرب من ضروب الضرائب يفرض بلا قانون"[243]. لكن عدم قانونية "ضريبة التضخم" و"الظلم المنتشر" من جرائه ليسا سوى بداية المشكلة.

---

241 لوس آنجلس تايمز، ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨

242 إف فيشر (١٩٩٦)، "صيانة استقرار الأسعار"، Finance and Development، ديسمبر ١٩٩٦.

243 حوار مع Playboy، فبراير ١٩٧٣.

يذهب النيولبراليون إلى أن التضخم يضير بالنمو الاقتصادي أيضا[244]. ويستمسك أغلبهم بأنه ما انخفض معدل التضخم في بلد إلا زاد احتمال ارتفاع النمو الاقتصادي فيه. والتفكير الكامن وراء هذا هو التالي: الاستثمار ضروري للنمو، والمستثمرون لا يحبون التقلب، فلا بد أن نحافظ على استقرار الاقتصاد، مما يعني الحفاظ على ثبات الأسعار، ومن ثم فانخفاض التضخم شرط مسبق للاستثمار والنمو. وهذه الحجة تلقى جاذبية خاصة في بلاد أمريكا اللاتينية التي لا تزال تحيا في أذهانها ذكريات التضخم الكارثي الذي شهدته الثمانينيات مجتمعا مع انهيار النمو الاقتصادي (لا سيما الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل ونيكاراجوا وبيرو).

يذهب الاقتصاديون النيولبراليون إلى أن هناك شيئين ضروريين للمحافظة على دنو التضخم. الأول أن يكون هناك انضباط نقدي ـ فلا ينبغي للبنك المركزي أن يزيد المعروض النقدي عن الحد اللازم المطلق لدعم النمو الحقيقي للاقتصاد. والثاني أن يكون هناك حرص مالي ـ فلا ينبغي لحكومة أن تعيش في ما يتجاوز حدود إمكانياتها (والمزيد عن هذا في ما يلي).

---

244 لمزيد من النقاش، انظر إتش جيه تشانج و آي جرابل (٢٠٠٤)، "تقويم التنمية.. دليل إلى سياسة اقتصادية بديلة"، (مطبعة زيد، لندن) ص ١٨١ـ١٨٢ و١٨٥ـ١٨٦.

تحقيقا للانضباط النقدي، ينبغي حمل البنك المركزي ـ الذي يتحكم في
عروض النقدي ـ على اتباع سياسة غايتها استقرار الأسعار ولا شيء
غيره. وإيمانا بهذه الحجة، عمدت نيوزيلاندا في الثمانينيات إلى ربط راتب
محافظ البنك المركزي بمعدل التضخم بنسبة معكوسة، بحيث يحقق أو تحقق
...ى مصلحة شخصية له أو لها بالسيطرة على التضخم. ونحن لا نكاد
...ب من البنك المركزي أن يراعي اعتبارات أخرى، من قبيل النمو أو
...الة، حتى يصبح الضغط عليه أثقل من المستطاع، حسب ما تقوله
...حجة. ويذهب ستانلي فيشر إلى أن "البنك المركزي الذي تُحدَّد له أهداف
...مة متعددة يختار من بينها هو الذي يقع لا محالة تحت ضغوط سياسية
...تنقل بين هذه الأهداف بناء على حالة الدورة الانتخابية"[245]. والسبيل
الأمثل للحيلولة دون هذا هو "حماية" البنك المركزي من الساسة (الذين لا
يفهمون الاقتصاد حق فهمه، ولا ينظرون ـ وهذا هو الأهم ـ إلا تحت
أقدامهم) بمنحه "الاستقلال السياسي". والإيمان الراسخ بفضائل استقلال
البنك المركزي يجعل صندوق النقد الدولي في الغالب يتخذه شرطا لمنح
قروضه، كما فعل على سبيل المثال في اتفاقيته مع كوريا بعد أزمتها سنة
١٩٩٧.

245 فيشر (١٩٩٦)، ص ٣٥.

وبالإضافة إلى الانضباط النقدي، دأب النيولبراليون على التأكيد على أهمية الحرص الحكومي ـ فالحكومة ما لم تعش في حدود إمكانياتها، فإن العجوزات الميزانية المترتبة على ذلك تتسبب في التضخم بخلقها طلبا لا يستطيع الاقتصاد إشباعه[246]. ولقد تبيَّن أخيرا، في أعقاب أزمات العالم النامي المالية في أواخر التسعينيات ومطلع القرن الحالي، أن تجاوز حدود الإمكانيات ليس حكرا على الحكومات. ففي أغلب هذه الأزمات كان الإفراط في الاقتراض قد تم من خلال شركات القطاع الخاص والمستهلكين، لا من خلال الحكومات. ونتيجة لذلك بات التركيز ينصب على "القواعد التنظيمية الحريصة" للبنوك وغيرها من شركات القطاع الخاص التمويلية. والأهم بين هذه ما يعرف بمعدل الكفاية الرأسمالية للبنوك الذي يوصي به بنك التسويات الدولية BIS وهو نادي البنوك المركزية ومقره مدينة بازل السويسرية (والمزيد عن هذا لاحقا)•.

---

246 والأدهى من ذلك أن النيولبراليين يعتقدون أن الإنفاق الحكومي بطبيعته أقل كفاءة من الإنفاق الخاص. وقد قال مارتن فيلدستاين، المستشار الاقتصادي لرونالد ريجان إن "الإنفاق الحكومي المتزايد قد يوفر حافزا مؤقتا للطلب والإنتاج لكن وجود مستويات مرتفعة من الإنفاق الحكومي يؤدي على المدى البعيد إلى طرد الاستثمار الخاص أو يستوجب زيادة للضرائب بما يضعف النمو نتيجة لتقليل الحافز للادخار والاستثمار والابتكار والعمل"، والمقتطف مأخوذ من هذا الرابط:

http://www.brainyquote.com/quotes/quotes/m/martinfeld333347.html

• يوصي هذا المعدل بأن لا يتجاوز إجمالي الإقراض البنكي حدا معينا من قاعدته الرأسمالية (١٢,٥ هو المعدل الموصى به)

هناك تضخم وهناك تضخم

التضخم يضر النمو - بات ذلك من أكثر وصفات الدجل الاقتصادي شيوعا وقبولا في عصرنا. إنما انظروا كيف يكون إحساسكم به بعدما تستوعبون القطعة المعلوماتية التالية.

في الستينيات والسبعينيات، كان معدل التضخم في البرازيل ٤٢٪ سنويا[247]. وبرغم ذلك كانت البرازيل من أسرع اقتصادات العالم نموا في ذينك العقدين - حيث كان متوسط دخل الفرد ينمو بـ ٤,٥٪ سنويا خلال الفترة نفسها. في المقابل، في ما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٥، وهي الفترة التي اعتنقت فيها البرازيل العقيدة النيولبرالية، لا سيما في ما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، انخفض معدل التضخم لديها ليصبح نحو ٧,١٪. لكن متوسط الدخل لكل نسمة صار ينمو في البرازيل بـ ١,٣٪ سنويا.

وإذا كنتم لم تقتنعوا بعد أتمَّ الاقتناع بالحالة البرازيلية - وهذا مفهوم، لأن التضخم الفائق كان يسير جنبا إلى جنب مع النمو المنخفض في الثمانينيات ومطلع التسعينيات - فما رأيكم في هذا؟ خلال سنواتها "الإعجازية"، عندما كان الاقتصاد ينمو بـ ٧٪ سنويا من حيث متوسط دخل الفرد، كانت معدلات التضخم في كوريا قريبة من ٢٠٪ - ١٧,٤٪ في

---

[247] أيه سينج (١٩٩٥)، "كيف نما شرق أسيا بهذه السرعة؟ التقدم البطيء باتجاه الإجماع التحليلي" ورقة نقاشية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةرقم ٩٧، جدول ٨. والإحصاءات الأخرى في الفقرةمأخوذة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

الستينيات و٨,١٩٪ في السبعينيات. وتلك معدلات كانت تتجاوز ما في دول عديدة بأمريكا اللاتينية، وتناقض الصور النمطية الثقافية عن أبناء شرق آسيا الحرصاء المدخرين في مقابل أبناء أمريكا اللاتينية المقبلين بإسراف على الحياة (وفي الفصل التاسع المزيد عن الصور النمطية الثقافية). كان معدل التضخم في كوريا في السبعينيات أعلى بكثير منه في خمس دول من أمريكا اللاتينية (هي فنزويلا، وبوليفيا، والمكسيك، وبيرو، وكولمبيا) ولا يقل كثيرا عن الأرجنتين "المراهقة المتمردة" سيئة السمعة[248]. وفي السبعينيات كان معدل التضخم في كوريا أعلى منه في فنزويلا والإكوادور والمكسيك، ولا يقل كثيرا عنه في كولمبيا وبوليفيا[249]. فهل لا زلتم مقتنعين أن التضخم يتعارض مع النجاح الاقتصادي؟

أنا لا أقول من خلال هذه الأمثلة إن التضخم كله خير، فالأسعار حينما ترتفع بسرعة كبيرة، تقوِّض الأساس الذي يقوم عليه الحساب الاقتصادي العقلاني نفسه. وتجربة الأرجنتين في الثمانينيات ومطلع

---

248 كان متوسط معدلات التضخم السنوية (معرفة بمتوسط نسبة النمو المئوية السنوية لمؤشر سعر المستهلك) في الستينيات هو: ٣,١٪ في فنزويلا، و٥,٣٪ في بوليفيا، و٦,٣٪ في المكسيك، و٤,١٠٪ في بيرو و٩,١١٪ في كولمبيا. وكان المعدل في الأرجنتين ٧,٢١٪. والمعلومات من سينج (١٩٩٥)، جدول ٨.

249 متوسط معدلات الدخل بلغ ١,١٢٪ في فنزويلا، و٤,١٤٪ في الإكوادور، و٣,١٩٪ في المكسيك. وبلغت المعدلات ٢٢٪ في كولمبيا و٣,٢٢٪ فيبوليفيا والبيانات من سينج (١٩٩٥) جدول ٨.

التسعينيات دالة أشد ما تكون الدلالة في هذا الصدد[250]. ففي يناير من عام ١٩٧٧ كان صندوق الحليب يتكلف بيسو واحدا. وبعد أربعة عشر عاما صارت العبوة نفسها تتكلف مليون بيسو. ذلك أن المعدل السنوي للتضخم بين ١٩٧٧ و١٩٩١ كان ٣٣٣٪. وفي فترة معينة قوامها اثنا عشر شهرا تنتهي في ١٩٩٠ كان التضخم الفعلي ٢٠٢٦٦٪. حتى أن القصة تذهب إلى أن الأسعار في تلك الفترة كانت ترتفع بسرعة ألزمت المتاجر باستخدام السبورات لكتابة الأسعار بدلا من الملصقات. وما من جدال في أن هذا النوع من تضخم الأسعار يجعل التخطيط بعيد المدى محالا. وبدون أفق زمني طويل بصورة كافية، تصبح القرارات الاستثمارية المنطقية مستحيلة. وبدون استثمار نشط، يصبح النمو الاقتصادي صعبا.

لكن ثمة قفزة منطقية كبيرة بين الاعتراف بالطبيعة التدميرية للتضخم الفائق والقول بأنه كلما انخفض معدل التضخم كان ذلك خيرا[251]. فمثلما

---

250 التفاصيل من إف ألفاريث و إس زيلديس (٢٠٠١)، "تخفيض التضخم في الأرجنتين: مهمة مستحيلة؟" http://www2.gsb.columbia.edu/faculty/szeldes/Cases/Argentina/

251 فضلا عن أن الحجة النيولبرالية تساوي عن خطأ بين استقرار الاقتصاد واستقرار الأسعار. استقرار الأسعار بالطبع جزء مهم من الاستقرار الكلي للاقتصاد، لكن استقرار الناتج والعمالة مهم كذلك. ولو أننا نعرِّف الاستقرار الاقتصادي تعريفا واسعا فلا يمكننا القول بأن سياسات الاقتصاد الكلي النيولبرالية ناجحة حتى في المهمة التي عيَّنتها لنفسها وهي تحقيق الاستقرار الاقتصادي طول العقدين ونصف العقد الماضية، ففي هذه الفترة ازداد الاضطراب في الناتج وفي العمالة. ولمناقشة كاملة للقضية انظر جيه آي أوكامبو (٢٠٠٥)، "رؤية واسعة لاستقرار الاقتصاد الكلي"، ورقة عمل DESA، رقم ١، أكتوبر ٢٠٠٥، DESA، (إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية)، الأمم المتحدة نيويورك.

يتبيَّن لنا من مثالي البرازيل وكوريا، فإن تحسن الأداء الاقتصادي ليس مرهونا بوقوع معدلات التضخم في الحيز ما بين ١ و ٣ ٪ مثلما يقول ستانلي فيشر وأشهر النيولبراليين. بل إن كثيرا من الاقتصاديين النيولبراليين يعترفون أن أقل من ١٠٪ من التضخم لا يترك أثرا عكسيا فيما يبدو على النمو الاقتصادي[252]. ولقد بيَّن اقتصاديان من البنك الدولي هما مايكل برونو ـ وكان يوما كبير الاقتصاديين، ووليم إيسترلي أنه في ما دون ٤٠٪ لا توجد علاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو[253]. بل إنهما يذهبان إلى أنه كلما ارتفع التضخم في ما دون الـ ٢٠٪ كان ذلك أكثر ارتباطا بارتفاع النمو خلال فترات زمنية معينة.

---

252 تخلص دراسة للاقتصادي النيولبرالي الرائد روبرت بارو إلى أن التضخم المعتدل (الذي يبلغ معدله ما بين ١٠ و٢٠٪) له أثر سلبي منخفض على النمو، وأن التضخم الذي يقل عن ١٠٪ لا أثر له على الإطلاق. انظر آر بارو (١٩٩٦)، "التضخم والنمو"، Review of Federal Reserve Bank of St Louis، الجزء ٧٨، رقم ٣. وتوافقه على ذلك دراسة لمايكل ساربل الاقتصادي بصندوق النقد الدولي، إذ تقدِّر أن ما دون ٨٪ من التضخم ليس له إلا أثر ضئيل على النمو، وإن كان له أثر فهو إيجابي في ما دون هذا المستوى، بمعنى أن التضخم يساعد النمو بدلا من أن يعوقه. انظر إم ساربل (١٩٩٦)، "آثار التضخم غير الخطية على النمو الاقتصادي"، Staff Papers، صندوق النقد الدولي، الجزء ٤٣، مارس.

253 إم برونو (١٩٩٥) "هل يقلِّل التضخم فعلا من النمو؟"، Finance and Development، ص ٣٥ ـ ٣٨، إم برورنو و دبليو إيسترلي (١٩٩٥)، "أزمات التضخم والنمو الاقتصادي على المدى البعيد"، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٥٢٠٩، NBER، كمبردج، مساتشوستس، إم برونو ودبليو إيسترلي (١٩٩٦)، "التضخم والنمو: بحثا عن علاقة ثابتة"، Review of Federal Reserve Bank of St Louis، الجزء ٧٣، رقم ٣.

بعبارة أخرى، هناك تضخم وهناك تضخم. فالتضخم المرتفع مضر، لكن المعتدل (صعودا إلى ٤٠٪) ليس مضرا بالضرورة، بل إنه قد يكون متسقا مع النمو المتسارع وخلق الوظائف. بل إننا قد نمضي إلى أن نقول إن درجة معينة من التضخم تكون حتمية لكل اقتصاد ديناميكي. فالأسعار تتغير لأن الاقتصاد يتغير، ومن الطبيعي أن ترتفع الأسعار في اقتصاد تكثر فيه الأنشطة الجديدة بما يؤدي إلى طلب جديد.

لكن إذا كان التضخم المعتدل غير مضر، فما سر هوس النيولبراليين به؟ إن النيولبراليين يذهبون إلى أن التضخم كله، معتدلا كان أم غير معتدل، يظل موضع اعتراض، لأنه يلحق ضررا لا يقدر عليه ذوو الدخل الثابت لا سيما الأجراء والمتقاعدون وهم أضعف قطاعات السكان. ولقد ذهب بول فولكر، رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي) في ظل إدارة رونالد ريجان (١٩٧٩ ـ ١٩٨٧) إلى أنه "من المعتقد أن التضخم ضريبة قاسية، بل هي الأقسى، لأنها تضرب قطاعات مختلفة، وتضرب بطريقة غير مخططة، وتضرب أشد ما تضرب ذوي الدخل الثابت"[254].

ولكن هذا ليس سوى نصف القصة. فالتضخم الأكثر انخفاضا قد يعني أن ما كسبه العمال بالفعل محمي[*]، ولكن السياسات اللازمة لتوليد هذا

---

[254] حوار مع PBS http://www.pbs.org/fmc/interviews/volcker.htm.

الدخل قد تقلّل ما يكسبونه في المستقبل. لماذا؟ لأنه لا بد من سياسات نقدية ومالية صارمة لتقليل التضخم، لا سيما إلى المستويات شديدة الانخفاض، وهذه السياسات تقلل أيضا مستوى النشاط الاقتصادي فيقلل بدوره الطلب على العمالة وبالتالي يزيد البطالة ويقلل الأجور. ومن ثم فالسيطرة الشديدة على التضخم سلاح ذو حدين بالنسبة للعمال، فهي أكثر حماية لدخولهم القائمة، لكنها تقلل دخولهم المستقبلية. أما المتقاعدون وغيرهم (ومن أهمهم العاملون في الصناعة التمويلية) ممن تأتي دخولهم من أصول تمويلية ثابتة العوائد، فهم الذين يكون لهم التضخم المنخفض نعمة على طول الخط. فبما أنهم خارج سوق العمل، فلا تأثير لسياسات الاقتصاد الكلي القاسية على فرصهم الوظيفية وأجورهم المستقبلية، بينما تلقى دخولهم حماية أكبر.

لقد غالى النيولبراليون كثيرا - مثلما نرى في المقتطف السابق من فولكر - في حقيقة أن التضخم يضير الجمهور. لكن هذا الخطاب الشعبوي يغيِّب حقيقة أن السياسات اللازمة لتقليل التضخم تقلل أيضا مكتسبات أغلب العاملين في المستقبل بتقليل آفاق التوظيف ومعدلات الأجور.

سعر استقرار السعر

لدى استلامه السلطة من نظام الأبارتيد سنة ١٩٩٤، أعلن رئيس حكومة جنوب أفريقيا الجديدة التي شكَّلها حزب المؤتمر الأفريقي أنه سوف يتبع سياسة اقتصاد كلي تقتدي بصندوق النقد الدولي. وكان ذلك النهج الحريص لازما لطمأنة المستثمرين، لا سيما وأن للحزب تاريخا ثوريا يساريا كفيلا بإفزاعهم.

حفاظا على استقرار الأسعار، حوفظ على ارتفاع سعر الفائدة، ليصل إلى أقصى ذروة له في أواخر التسعينات ومطلع القرن الجديد، حيث تراوحت أسعار الفائدة الحقيقية بين ١٠ و١٢٪. وبفضل هذه السياسة النقدية الصارمة، أمكن للبلد أن يحافظ على معدل التضخم منخفضا خلال هذه الفترة عند ٦,٣٪ سنويا[255]. ولكن هذا تحقق بتكلفة هائلة على النمو والوظائف. ففي ضوء أن الشركة غير التمويلية في جنوب أفريقيا تحقق في المتوسط معدل ربح يقل عن ٦٪، فمعنى أن يكون سعر الفائدة الحقيقي ما بين ١٠ و١٢٪ هو أن شركات قليلة للغاية هي التي تقدر على الاقتراض للاستثمار[256]. فلا عجب أن تهاوى معدل الاستثمار (قياسا إلى إجمالي

---

255 محسوبة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

256 لبيانات معدل الربح، انظر إس كلاسنز وإس دجانكوف وإل لانج (١٩٩٨)، "نمو الشركات، والتمويل، والمخاطر، قبل عقود من أزمات شرق آسيا المالية"، ورقة عمل سياسية بحثية رقم ٢٠١٧، البنك الدولي، واشنطن، شكل رقم ١.

الناتج الوطني) من معدله التاريخي بين ٢٠ و٢٥٪ (وبلغ في إحدى المرات ٣٠٪ في مطلع الثمانينيات) إلى قرابة ١٥٪ [257]. ومع الأخذ في الاعتبار أن مستويات الاستثمار كانت على هذا القدر من الانخفاض، لا يكون أداء الاقتصاد الأفريقي قد ساء للغاية في الفترة ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٥، إذ كان متوسط دخل الفرد ينمو بـ ١,٨٪ سنويا. ولكن هذا فقط "مع الأخذ في الاعتبار . . . ".

وما لم تكن جنوب أفريقيا عاقدة العزم على المضي في برنامج لإعادة توزيع الثروة (وهو ما ليس مناسبا سياسيا ولا حكيما اقتصاديا)، فالسبيل الوحيد إلى تقليل الفجوة الهائلة في مستويات المعيشة بين الجماعات العرقية المختلفة فيها هو أن تحقق نموا متسارعا يخلق المزيد من الوظائف، بحيث ينضم مزيد من الناس إلى المتن الاقتصادي وتتحسن مستوياتهم المعيشية. خاصة وأن معدل البطالة الرسمي في البلد في الوقت الراهن يقع ما بين ٢٦ و٢٨٪، أي أنه من أعلى المعدلات في العالم•، ومعدل النمو البالغ ١,٨٪ سنويا ليس بالسبيل الكافي بأية حال لتحقيق انخفاض جدي في البطالة

---

257 تي هارجس وإل ريكسي (٢٠٠٥)، "ما دوافع الادخار في جنوب أفريقيا؟" في إم نوفاك وإل ريكسي "جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتيد، السنوات العشر الأوائل"، (صندوق النقد الدولي، واشنطن) ص ٤٩، شكل ٤-١.

• معدلات البطالة في الدول النامية لا تقدِّر المدى الحقيقي للبطالة حق تقديره. فكثير من الفقراء لا يملكون البقاء عاطلين، في ظل غياب دولة الرفاه، فينتهي بهم الأمر من ثم إلى العمل في وظائف ضئيلة الإنتاجية (كأن يبيعوا حُلِيًّا في الشارع). وهذا ما يعرفه الاقتصاديون بـ "البطالة المقنعة".

والفقر. ولقد رأت حكومة جنوب أفريقيا في السنوات القليلة الماضية حماقة هذا النهج فخفضت أسعار الفائدة، ولكن أسعار الفائدة الحقيقية، وهي نحو ٨٪، لا تزال مرتفعة بما يحول دون الاستثمار النشط.

في أغلب الدول، تحقق الشركات العاملة خارج القطاع المالي ربحا يتراوح بين ٣ و٧٪ .[258] وعليه، فلو أن سعر الفائدة أعلى من ذلك المستوى، فالمنطقي أن يضع المستثمرون المحتملون أموالهم في البنك، أو يشتروا بها سندات، بدلا من استثمارها في شركة منتجة. ولئن أخذنا في الاعتبار المتاعب المتعلقة بإدارة مشروع إنتاجي - كمشاكل العمال، ومشاكل التسليم، ومشاكل مدفوعات الزبائن وغير ذلك - فينبغي تخفيض الحد الأعلى لسعر الفائدة تخفيضا أكبر. وبما أنه ليس لشركات الدول النامية إلا قدر ضئيل من رأس المال المتراكم داخليا، فإن معنى زيادة صعوبة الاقتراض هو أن تعجز هذه الشركات عن الاستثمار بقدر كبير. وهو ما يؤدي إلى تضاؤل الاستثمار فيعني تضاؤل النمو وندرة الوظائف. وهذا ما حدث في

---

٢٥٨ هناك طرق عديدة لحساب معدلات الربح، لكن المفهوم المعني هنا هو عائد الأصول. ووفقا لـ كلاسينز وآخرين (١٩٩٨)، شكل ١، فالعائدات على الأصول في ٤٦ دولة متقدمة ونامية في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٦ تراوحت بين ٣,٣٪ (النمسا) و٨,٩٪ (تايلند). تراوح المعدل بين ٤٪ و٧٪ في أربعين من الـ ٤٦ دولة، وكان أقل من ٤٪ في ثلاث، وأعلى من ٧٪ في ثلاث. وتحدد دراسة أخرى للبنك الدولي متوسط معدل الربح للشركات غير المالية في اقتصاديات "السوق الناشئ" (أي الدول متوسطة الدخل) في فترة التسعينيات (١٩٩٢ - ٢٠٠١) بأقل من مستوى ١,٣٪ (صافي الدخل/ الأصول). انظر إسموهابارتا ودي راتا وبي ساتال (٢٠٠٣)، "أنماط تمويل وأداء الشركات في الأسواق الناشئة"، مذكرة، ٢٠٠٣، البنك الدولي، واشنطن.

البرازيل وجنوب أفريقيا ودول نامية كثيرة عندما اتبعت نصيحة السامريين الأشرار وعمدت إلى تخفيض معدلات التضخم تخفيضا شديدا.

غير أن القارئ قد يندهش حينما يعلم أن الدول الثرية السامرية الشرية شديدة الحرص على وعظ الدول النامية بأهمية ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بوصفه أمرا محوريا في الانضباط النقدي، هي نفسها تتراخى في السياسات النقدية كلما احتاجت إلى توليد الوظائف والدخل. ففي ذروة انفجار النمو في هذه الدول في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت أسعار الفائدة جميعا شديدة الانخفاض، إن لم تكن سلبية. وفي ما بين ١٩٦٠ و١٩٧٣ أي في النصف الثاني من "عصر الرأسمالية الذهبي" (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣)، عندما كانت جميع الدول الثرية اليوم تحقق استثمارا مرتفعا ونموا متسارعا، كان متوسط أسعار الفائدة الحقيقية ٢,٦٪ في ألمانيا، و١,٨٪ في فرنسا، و١,٥٪ في الولايات المتحدة، و١,٤٪ في السويد، و١٪ في سويسرا[259]. فالسياسات النقدية شديدة الصرامة تقلل الاستثمار، والاستثمار المنخفض يبطئ النمو وخلق فرص العمل، وقد لا تمثل هذه مشكلة للدول الثرية ذات المستويات المعيشية المرتفعة أصلا، ودولة الرفاه السخية والفقر المنخفض، لكنها وبال على الدول النامية التي تحتاج أمسّ الاحتياج إلى المزيد من الدخل والوظائف وغالبا ما تحاول التعامل مع درجة مرتفعة من تفاوت الدخول

---

259 إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التاريخية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باريس، جدول ١٠ـ ١٠

دون اللجوء إلى برامج إعادة توزيع واسع النطاق قد تتسبب على أية حال في مشكلات أكثر من التي تحلها.

في ضوء التكاليف المترتبة على اتباع السياسات النقدية المتشددة، يكون منح الاستقلالية للبنك المركزي وتكليفه بالسيطرة على التضخم دون أي هدف آخر هو آخر ما ينبغي أن يفعله بلد نام، لأن في ذلك إحكاما مؤسسيا لسياسة الاقتصاد الكلي النقدية غير المناسبة أصلا لهذه البلاد. وهو أمر يزداد وجاهة حين لا يكون ثمة أدنى دليل فعلا على أن المزيد من استقلالية البنك المركزي يقلل أصلا من التضخم في الدول النامية، ناهيكم عن أن يساعد في تحقيق أهداف أخرى مرغوب فيها مثل زيادة النمو وتقليل البطالة[260]. وإن من قبيل الأساطير القول بتكنوقراطية البنوك المركزية وعدم تسيُّسها. فمن المعروف تماما أنها تصيخ السمع لرؤية القطاع المالي وتنفذ من السياسات ما يساعده، ولو كان ذلك على حساب القطاع التصنيعي أو أصحاب الأجور. فمنحها الاستقلالية يتيح لها اتباع سياسات تفيد دوائرها الطبيعية الأثيرة دون أن يظهر أنها تفعل هذا. وقد يزداد الانحياز سوءا لو قلنا

---

260 ما من دليل على أن المزيد من استقلالية البنك المركزي ترتبط بأي شكل بتقليل التضخم أو زيادة النمو أو تحسين موازنة الميزانية أو حتى تحقيق المزيد من الاستقرار المالي في الدول النامية. انظر الدليل المقدم من إس أيجفينجر و جيه ديهان (١٩٩٦)، "الاقتصاد السياسي لاستقلال البنك المركزي"، "أوراق خاصة في الاقتصاديات الدولية"، رقم ١٩، جامعة برينستن و بي سبكن وجيه دوهان (١٩٩٨)، "عجوزات الميزانية، النقدنة Monetization، واستقلال البنك المركزي في الدول النامية"، أوراق أوكسفورد الاقتصادية، الجزء ٥٠، رقم ٣.

صراحة لهذه البنوك إنها لا ينبغي أن تنشغل بهدف أو سياسة إلا ما يتعلق بالتضخم.

فضلا عن أن استقلال البنك المركزي يثير قضية مهمة فيما يتعلق بالمحاسبة الديمقراطية (والمزيد عن هذا في الفصل الثامن). أما القول بأن مسئولي البنك المركزي لا يستطيعون اتخاذ قرارات جيدة إلا لأن وظائفهم لا تعتمد على إرضاء الناخبين فيعني أيضا في المقابل أن بوسع هؤلاء المسئولين اتباع سياسات تضر بأغلبية الشعب وهم محصنون، لا سيما إن قيل لهم إنهم لا ينبغي أن ينشغلوا بشيء غير تقليل معدل التضخم. والحق أن مسئولي البنوك المركزية لا بد أن يخضعوا لإشراف ساسة منتخبين فيتسنى لهم، ولو عن بعد، أن يتفاعلوا مع الإرادة الشعبية. وهذا على وجه التحديد هو السر في أن ميثاق مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يحدد مسئوليته الأولى بـ "تولي سياسة الأمة النقدية من خلال التأثير على الأوضاع النقدية والائتمانية في الاقتصاد سعيا لـ **تعظيم التوظيف، واستقرار الأسعار، وأسعار الفائدة المعتدلة على المدى البعيد** (والإبراز الطباعي من عندي) ، وهو السر[261] في أن رئيس مجلس إدارة الاحتياط يخضع لاستجواب دوري قاس في الكونجرس. والمفارقة أن حكومة الولايات المتحدة تتصرف على الصعيد الدولي كسامرية شريرة تشجع الدول النامية على تكوين بنوك مركزية مستقلة هدفها الوحيد هو خفض التضخم.

---

261 http://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Reserve_Board

عندما لا تكون الحصافة حصافة

كان جوردن براون، مستشار الخزانة الأسبق في المملكة المتحدة (أي وزير المالية) يتباهى بأنه اشتهر بـ"المستشار الحديدي" خلال السنوات العشر التي قضاها في ذلك المنصب قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. ولقد كان اللقب من قبل مرتبطا بالمستشار الألماني الأسبق (رئيس الوزراء) أوتّو فون بسمارك، لكن خلافا لـ "الحديدية" التي كانت تسم سياسات بسمارك الخارجية، كانت "حديدية" براون تسم مجال التمويل العام. فلقد لقي الرجل الثناء لبأسه وعدم استسلامه للمطالبات بالإنفاق في ظل العجز التي كانت تأتي من أنصاره في القطاع العام ممن كانوا يطالبون بصورة مفهومة بمزيد من النقود في أعقاب سنين من تخفيض الميزانية على أيدي المحافظين. ولكن السيد براون دأب على تأكيد أهمية الحصافة في الإدارة المالية لدرجة جعلت الصحفي المالي البريطاني الرائد وليم كيجان يعنون كتابه عن براون بـ "حصافة السيد جوردن براون". ويبدو أن الحصافة باتت خير فضيلة يمكن أن يتحلى بها وزير للمالية.

إن التركيز على الحصافة المالية ثيمة مركزية في الاقتصاد الكلي النيولبرالي الذي يروِّج له السامريون الأشرار. فهم يذهبون إلى أن الحكومة لا ينبغي أن تتجاوز إمكانياتها، ولا بد لها دائما من أن توازن ميزانيتها. ويذهبون إلى أن الإنفاق العجزي لا يؤدي إلى غير التضخم والقضاء على

الاستقرار الاقتصادي الذي بدوره يقلل النمو ويخفِّض مستويات المعيشة لذوي الدخل الثابت.

ومرة أخرى، من ذا الذي يعترض على الحصافة؟ لكن السؤال الحقيقي، كما رأينا في حالة التضخم، هو عما تعنيه الحصافة بالضبط. فالتحلي بالحصافة لا يقضي على الحكومة أن توازن دفاترها كل سنة امتثالا لمواعظ السامرين الأشرار للدول النامية. قد تكون الميزانية الحكومية بحاجة إلى الموازنة، ولكن هذا ينبغي أن يتم من خلال دورة الأعمال، لا بصفة سنوية. فالسنة وحدة زمنية شديدة الاصطناع في السياق الاقتصادي، وليست بالأمر المقدس. والحق أننا لو اتبعنا هذا المنطق، فما الذي يمنعنا أن نطلب من الحكومات موازنة دفاترها كل شهر أو حتى كل أسبوع؟ في حين أن المهم، بحسب ما جاء في رسالة كينز الأساسية، هو أن تتصرف الحكومة خلال دورة الأعمال بوصفها ثقلا موازيا لسلوك القطاع الخاص، فتقوم في أوقات الانكماش بالإنفاق في ظل العجز وتحقق فوائض في الميزانية في فترات الصعود الاقتصادي.

بل إنه قد يكون منطقيا لبلد نام أن تدير عجزا في الميزانية على أساس دائم في المدى المتوسط طالما كان الدين الناجم عنه قابلا للاستمرارية. وحتى على مستوى الأفراد، يكون من أمثل آيات الحصافة أن تستدين لتدرس أو لتنشئ أبناءك ثم تسدِّد الدين حينما تقوى قدراتك المالية. ومن المنطقي بالمثل لبلد نام أن "يقترض من أجيال المستقبل" بإدارته عجوزات في الميزانية من أجل الاستثمار بما يتجاوز إمكانياته الراهنة فيسرِّع النمو الاقتصادي. وحينما ينجح بلد في تسريع النمو، فسوف تلقى أجيال المستقبل مكافأتها في

مستويات معيشية أعلى من التي كانت لتتوفر لها بغير هذا الإنفاق الحكومي في ظل العجز.

برغم هذا كله، يظل صندوق الدولي مهووسا بموازنة حكومات الدول النامية دفاترها كل سنة، بغض النظر عن دورات الأعمال، أو الاستراتيجيات التنموية بعيدة المدى. ولذلك يفرض شروطا متعلقة بموازنة الميزانية، أو حتى يطلب تحقيق فائض في الدول التي تمر بأزمة اقتصاد كلي والتي قد تستفيد فعليا من الإنفاق في ظل العجز.

فحينما وقَّعت كوريا مثلا على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٧ غداة أزمة العملة، طولبت بتحقيق فائض في الميزانية يعادل ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. في حين أنه كان ينبغي السماح للبلد بالإنفاق بزيادة الإنفاق الحكومي في ظل العجز، نظرا للنزوح الكبير لرأس المال الأجنبي الذي كان يودي بالبلد إلى ركود عميق. ولو أن بلدا يمكن أن يفعل هذا فهو كوريا التي كان لديها في ذلك الوقت أحد أصغر سندات الدين الحكومي قياسا إلى إجمالي الناتج المحلي في العالم كله بما فيه جميع الدول الثرية. ومع هذا عارض صندوق النقد الدولي لجوء الحكومة إلى الإنفاق في ظل العجز. فلا عجب أن تهاوى الاقتصاد. وفي الأشهر الأولى من ١٩٩٨، كان أكثر من مائة شركة تعلن إفلاسها يوميا وارتفع معدل البطالة ثلاثة أمثال تقريبا، فلا عجب أيضا أن فسر الكوريون IMF باعتبارها اختصارا لعبارة I'M Fired (لقد طردت من عملي). ولمَّا تبيَّن أن الهبوط الاقتصادي المتسارع غير القابل للسيطرة مؤهل للاستمرار، لان صندوق النقد وسمح للحكومة

الكورية بتحقيق عجز في الميزانية، ولكن في حدود صغيرة للغاية (حتى ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي)[262]. وفي مثال أكثر تطرفا، بعد الأزمة المالية في العام نفسه، صدرت التعليمات لإندونسيا من صندوق النقد الدولي بتخفيض إنفاقها الحكومي، لا سيما في دعم الغذاء. واجتماع هذا مع ارتفاع سعر الفائدة إلى ٨٠٪ أدى إلى اتساع إفلاس الشركات والبطالة الجماعية وأعمال الشغب في المدن. ونتيجة لذلك منيت إندونسيا بتناقص في الإنتاج بلغ ١٦٪ عام ١٩٩٨[263].

ولو أن الدول الثرية السامرية الشريرة كانت في ظروف مماثلة لما فعلت مطلقا ما تنصح به الدول الفقيرة. بل لخفَّضت أسعار الفائدة وزادت الإنفاق الحكومي في ظل العجز لتعزيز الطلب. وما كان وزير للمالية في بلد ثري ليكون من الغباء بحيث يرفع أسعار الفائدة ويحقق فائضا في الميزانية أثناء انكماش اقتصادي. وحينما كان اقتصاد الولايات المتحدة يترنح في أعقاب انفقاء ما عرف بفقاعة الـ دوت كوم وتفجيرات مركز التجارة العالمي في ١١ سبتمبر من مطلع القرن الحادي والعشرين، فلكم أن تخمِّنوا الحل الذي لجأت إليه حكومة جورج دبليو بوش المناهضة للكينزية التي يفترض فيها "التعقل المالي"، لقد كان الحل هو الإنفاق الحكومي في ظل العجز (مجتمعا مع سياسة نقدية تتسم بتراخ غير مسبوق). في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وصل عجز ميزانية الولايات المتحدة إلى قرابة ٤٪ من إجمالي الناتج الوطني. ومثل ذلك

262 عن تطور سياسة صندوق النقد الدولي في كوريا بعد أزمة ١٩٩٧، انظر إس جيه شين وإتش جيه تشانج (٢٠٠٣)، "إعادة هيكلة كوريا"، (روتلدج كارزون، لندن) الفصل الثالث

263 جيه ستيجلتز (٢٠٠١)، "العولمة وما عليها"، ألن لين، لندن) الفصل الثالث.

تعته حكومات دول ثرية أخرى. ففي الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥، وهي فترة انكماش اقتصادي، كان معدل العجز الحكومي إلى إجمالي الناتج الوطني ٨٪ في السويد، و٦,٥٪ في المملكة المتحدة، و٣,٣٪ في هولندا، و٣٪ في ألمانيا[264].

ولقد أدت سياسات القطاع المالي "الحريصة" التي يوصي بها السامريون الأشرار إلى مشكلات أخرى في إدارة الاقتصاد الكلي في الدول النامية. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد معدل الكفاية الرأسمالية للبنوك الذي يوصي به بنك التسويات الدولية، والذي شرحته سابقا.

يقتضي معدل بنك التسويات المالية أن تكون تغيرات الإقراض في البنك متسقة مع تغيرات قاعدته الرأسمالية. وفي ضوء أن أسعار الأصول التي تشكل قاعدة البنك الرأسمالية ترتفع بتحسن أداء الاقتصاد وتنخفض بسوء ذاته، فهذا يعني أن القاعدة الرأسمالية تزداد وتتقلص مع الدورة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يتسنى للبنوك زيادة قروضها في أوقات الرغد حتى لو لم يطرأ أي تحسن أصيل على جودة الأصول التي تحوزها، وذلك ببساطة لأن القاعدة الرأسمالية لديها تتوسع بتضخم أسعار الأصول. وهذا يغذي الطفرة ويزكي نار الاقتصاد. وفي وقت الانكماش، تنكمش قاعدة البنك الرأسمالية، بتهاوي أسعار الأصول، مما يرغمه على تخفيض القروض، فيفضي هذا بدوره إلى مزيد من الانكماش للاقتصاد. وفي حين قد يكون من الحصافة

264 إتش جيه تشانج و آي جرابل (٢٠٠٤)، ص ١٩٤

للبنوك الفردية أن تراعي معدل الكفاية الرأسمالية للبنوك الموصى به من بنك التسويات الدولية، إلا أنه لو اتبعت البنوك جميعا هذا المعدل، فسوف تكبر دورة الأعمال بدرجة كبيرة للغاية، بما يضير البنوك ذاتها في النهاية•.

عندما تكون التقلبات الاقتصادية أكبر حجما، ينبغي أن تكون تغيرات السياسة المالية أكبر أيضا، إن هي أرادت أن تقوم بدور كاف كثقل مواز. ولكن التعديلات الكبرى في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى مشكلات. فمن ناحية، تؤدي الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي أثناء الانكماش الاقتصادي إلى احتمال أن يصبَّ هذا الإنفاق في مشاريع غير معدٍّ لها بطريقة سليمة، ومن ناحية أخرى، تكون التخفيضات الكبيرة في الإنفاق الحكومي أثناء الصعود الاقتصادي مسألة صعبة بسبب المقاومة السياسية. وفي ضوء هذا، فإن ازدياد التذبذب الناجم عن الفرض الصارم لمعدل بنك التسويات الدولية (وفتح الأسواق الرأسمالية بحسب ما بيَّنَّا في الفصل الرابع) زاد من صعوبة اتباع سياسة مالية جيدة[265].

• وحدث قريبا أن اقترح بنك التسويات الدولية نظاما أشد "حصافة" يطلق عليه بي آي إس ٢ (BISII) حيث توزَن القروض بمعدل المخاطرة فيها. فمثلا، ينبغي دعم القروض الأعلى مخاطرة (كإقراض الشركات) بقاعدة رأسمالية أكبر من القروض الأكثر أمنا (كالقروض العقارية لشراء البيوت) وإن تماثلت في القيمة الاسمية. وسيكون ذلك سيئا بصفة خاصة للدول النامية التي ليست لشركاتها إلا معدلات ائتمانية متدنية، فمعنى هذا أن يكون ثمة حافز لدى البنوك لتقليل إقراضها لشركات الدول النامية.

265 ولهذا السبب يذهب أوكامبو (٢٠٠٥) إلى أنه "لايمكن أن نتوقع من السياسات المالية أن تعمل من تلقاء نفسها كأداة أساسية لإدارة الثقل الموازي" (ص ١١).

الكنزية للأثرياء .. النقدوية للفقراء

اشتهر عن الكاتب الأمريكي جور فيدال وصفه النظام الاقتصادي الأمريكي بأنه "لبرالي على الفقراء اشتراكي للأثرياء"[266]. وسياسة الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي قريبة من هذا. فالكنزية للأثرياء والنقدوية للفقراء.

إذ عادة ما تلجأ الدول الثرية في حالات الركود إلى تخفيف سياستها النقدية وزيادة عجوزات الميزانية. وحينما يحدث مثل هذا في الدول النامية، فإن السامريين الأشرار - من خلال صندوق النقد الدولي - يرغمونها على رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عبثية وموازنة ميزانياتها، أو حتى تحقيق فوائض فيها، وإن أدت هذه السياسات إلى مضاعفة البطالة وإشعال الفتن في الشوارع. فحينما كانت كوريا في أضخم أزمة مالية عرفتها سنة ١٩٩٧، سمح لها صندوق النقد بعجز في الموازنة يعادل ما لا يزيد عن مجرد ٠,٨٪ من إجمالي ناتجها الوطني (ولم يسمح بذلك إلا بعد أن جرَّب عكسه لشهور طوال وبنتائج كارثية)، وحينما واجهت السويد مشكلة مماثلة (بسبب فتح السوق الرأسمالي مع إدارته بصورة سيئة، وهو نفس سبب الأزمة الكورية

266 جاء هذا في الفيلم الوثائقي "جور فيدال: الرجل الذي قال لا"، وقال فيدال هذه العبارة أثناء حملته سنة ١٩٨٢ للترشح كسيناتور عن كاليفورنيا ضد جيري براون. والمقتطف كاملا نصه: "في الخدمات العامة، نأتي متخلفين لكل الأمم الصناعية في الغرب، مؤثرين أن نعطي الأموال العامة للأنشطة الاقتصادية الكبرى لا للناس. والنتيجة مجتمع فريد، لبرالي على الفقراء واشتراكي للأثرياء".

سنة ١٩٩٧) في أوائل التسعينيات، بلغت عجوزات الموازنة لديها بصورة نسبية عشرة أمثال العجز الكوري (أي ٨٪ من إجمالي ناتجها الوطني).

والمفارقة أن مواطني الدول النامية حينما يتطوعون بشد الأحزمة، يلقون السخرية ويقال إنهم لا يفهمون شيئا عن الاقتصاديات الكنزية. فعندما تطوعت ربات البيوت الكوريات - على سبيل المثال - بالدعوة إلى إجراءات تقشفية من بينها تقديم كميات أقل من الطعام في البيوت غداة أزمة ١٩٩٧ المالية سخر مراسل فايننشال تايمز في كوريا من غبائهن وقال إن مثل هذه التصرفات "قد تعمِّق أزمة البلد لانطوائها على مزيد من التقليل للطلب اللازم لتعزيز النمو"[267]. ولكن ما الفارق بين ما فعلته ربات البيوت الكوريات والتخفيضات الحكومية المفروضة من صندوق النقد الدولي الذي رآه مراسل فايننشال تايمز منطقيا للغاية؟

إن السامريين الأشرار يفرضون سياسات الاقتصاد الكلي على الدول النامية بما يعوق بشدة قدراتها على الاستثمار والنمو وخلق الوظائف على المدى البعيد. والرفض المطلق - والتبسيطي - لـ "تجاوز الدول إمكانياتها"

---

267 كتب جون بيرتن، مراسل فايننشال تايمز في سول في أولى أيام الأزمة المالية الكورية سنة ١٩٩٧ يقول: "جاء رد فعل الجمهور مثل رد فعله في انكماشات اقتصادية سابقة بالامتثال لدعوات شد الحزام اعتقادا بأن تقليل الإنفاق سوف ينجي البلد بطريقة ما من أزمتها الائتمانية". وللأسف، من وجهة نظره، "لم يحذر أي اقتصادي من أن هذه الإجراءات التقشفية، كأن تقلل ربات البيوت من كميات الأطعمة التي يقدمنها في بيوتهن قد تعمِّق الركود لأنها تقلل الطلب اللازم لتعزيز النمو". جيه بيرتن، "الكوريون يقاومون حقائق الاقتصاد .. مع اقتراب الانتخابات الرئاسية .. إيعاز المشكلات الداخلية إلى مؤامرات خارجية".

جعل من المستحيل على هذه الدول أن "تقترض لتستثمر" تسريعا للنمو الاقتصادي. ولو أننا رفضنا أي محاولة من شخص لتجاوز إمكانياته فعلينا من بين أشياء كثيرة أن ندين الشباب إذ يقترضون استثمارا في تطورهم المهني أو الاقتراض من أجل تنشئة الأبناء. ولا يمكن لذلك أن يستقيم. قد يكون تجاوز حدود الإمكانيات صوابا أو خطأ، فذلك مرهون بمرحلة التنمية في البلد المعني وبطريقة استخدام القروض نفسها.

ولعل مستر كافالو ـ وزير مالية الأرجنتين ـ كان مصيبا في قوله إن الدول النامية أشبه بـ "المراهقين المتمردين" الذين ينبغي لهم أن "يكبروا". ولكن التصرف كالكبار يختلف عن بلوغ مبلغ الكبار. والمراهق بحاجة إلى تعليم ووظيفة مناسبة، ولا يكفيه في شيء ادعاء الكبر والخروج من المدرسة ادخارا لنقوده. وبالمثل، لكي "تكبر" الدول النامية حقا فلا يكفيها أن تستخدم السياسات المناسبة للدول "الكبار". بل يلزمها أن تستثمر في مستقبلها. ولكي تفعل هذا، لا بد أن يسمح لها باتباع سياسات الاقتصاد الكلي الأنسب للاستثمار من السياسات المتبعة في الدول الثرية، والأكثر عدوانية بكثير من تلك التي يوصي باتباعها السامريون الأشرار.

الفصل الثامن

زائير وإندونسيا

هل ندير ظهورنا للدول الفاسدة غير الديمقراطية؟

زائير: في عام ١٩٦١، كانت زائير (وهي اليوم جمهورية الكونغو الديمقراطية) بلدا مدقع الفقر لا يتجاوز دخل الفرد السنوي فيه ٦٧ دولارا. وجاء موبوتو سي سيكو إلى السلطة بانقلاب عسكري سنة ١٩٦٥ فبقي في سدة الحكم حتى ١٩٩٧. ويقدَّر أنه سرق نحو خمسة بلايين دولار على مدار اثنين وثلاثين عاما هي فترة حكمه، أي أربعة أمثال ونصف دخل بلده الوطني سنة ١٩٦١ (١,١ بليون دولار).

إندونيسيا: في العام نفسه، وبدخل سنوي للفرد لا يتجاوز ٤٩ دولارا، كانت اندونسيا أشد فقرا حتى من زائير. وجاء محمد سوهارتو إلى السلطة بانقلاب عسكري سنة ١٩٦٦ وحكم حتى ١٩٩٨. ويقدر أنه سرق نحو ١٥ بليون دولار على مدار اثنين وثلاثين عاما هي فترة حكمه. بل ويرتفع البعض بالرقم إلى ٣٥ بليون دولارا. وأبناؤه أصبحوا أغنى رجال الأعمال في البلد. ولو أننا اكتفينا بنقطة وسطى بين التقديرين (أي ٢٥ بليون دولار)، لقلنا إن سوهارتو سرق ما يعادل ٥,٢ أمثال دخل بلده الوطني سنة ١٩٦١ (٤,٨ بليون دولار).

وفي سنة ١٩٩٧، التي شهدت الإطاحة بموبوتو، بلغ دخل الفرد في

زائير من حيث القوة الشرائية ثلث ما كان عليه في ١٩٦٥ عندما وصل إلى السلطة. وفي ١٩٩٧، كان البلد في المرتبة الـ ١٤١ بين ١٤٧ بلدا تحسب لها الأمم المتحدة "مؤشر التنمية البشرية" HDI الذي لا يكتفي بحساب الدخل بل يتجاوزه إلى "جودة الحياة" مقاسةً من خلال العمر المتوقع وإجادة القراءة والكتابة.

في ضوء إحصاءات الفساد، كان ينبغي لإندونيسيا أن تكون أسوأ مآلا من زائير. لكن في حين انخفضت مستويات المعيشة في زائير أثناء حكم موبوتو ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبله، فإنها ارتفعت في إندونيسيا خلال حكم سوهارتو ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبله. فجاءت وفق مؤشر التنمية البشرية في المرتبة الـ ١٠٥ سنة ١٩٩٧، وهذا وإن لم يطاول منجز الاقتصاد "الإعجازي"، إلا أنه يبقى جديرا بالثناء، لا سيما إن راعينا من أية نقطة كانت البداية.

تبيِّن لنا المقابلة بين زائير وإندونيسيا حدود الرؤية التي يشيعها السامريون الأشرار حول الفساد وكونه إحدى أضخم العقبات، ما لم تكن أضخمها على الإطلاق، في طريق التنمية الاقتصادية. تقول هذه الحجة إنه لا جدوى من مساعدة البلاد الفقيرة ذات الزعماء الفاسدين لأن في ذلك "صنعا لموبوتو" وإهدارا للمال. وهذه الرؤية تنعكس في اندفاع البنك الدولي أخيرا ضد الفساد في ظل قيادة نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق بول وولفيتز الذي أعلن "محاربة الفساد جزءا من محاربة الفقر، لا

لأن الفساد خطأ في ذاته وحسب، بل لأنه أيضا يؤخر التنمية الاقتصادية" [268]. ولقد قام البنك الدولي في ظل رئاسة وولفيتز - من يوليو ٢٠٠٥ إلى يونيو ٢٠٠٧ - بتعليق مدفوعات قروض للعديد من الدول النامية على أساس الفساد[269].

يمثل الفساد مشكلة ضخمة في دول نامية كثيرة. لكن السامريين الأشرار يستخدمونه مبررا مناسبا لتقليص التزاماتهم بالمساعدة، برغم حقيقة أن تخفيض المساعدة يضر الفقراء أكثر مما يضر القيادات الفاسدة، لا سيما في أشد البلاد فقرا (والتي تنزع إلى أن تكون أكثر فسادا لأسباب سوف أشرحها) [270]. بل إنهم يستخدمون الفساد "تفسيرا" لإخفاقات السياسات النيولبرالية التي روّجوها على مدار العقدين ونصف العقد الماضية. وتلك السياسات أخفقت لأنها سياسات خاطئة، لا لأنها تعرضت للإنهاك بسبب عوامل مناهضة للتنمية كالفساد أو الثقافة "الخاطئة" (مثلما سأوضّح في الفصل التالي)، خلافا لما يتزايد شيوعا وتواترا على ألسن السامريين الأشرار.

---

268 مؤتمر صحفي، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦

269 اعتبارا من ابريل ٢٠٠٦، وتضمن ذلك تشاد وكينيا والكونغو في أفريقيا، والهند وبنجلاديش وأوزباكستان في آسيا، واليمن في الشرق الأوسط، والأرجنتين في أمريكا اللاتينية. انظر الموقع الإلكتروني لمنظمة مشروع بريتنوودز غير الحكومية، المخصص لمراقبة صندوق النقد والبنك الدوليين. http://www.brettonwoodsproject.org/article.shtml?cmd%5B126%5D=x126-531789.

270 هذه نقطة أبداها ببراعة هيلاري بين وزير التنمية الدولية البريطانية، في الاجتماع السنوي للبنك الدولي سنة ٢٠٠٦، في معرض رفضه منح وولفيتز تأييدا غير مشروط لمحاربة الفساد.

هل يضر الفساد التنمية الاقتصادية؟

يقوِّض الفساد ثقة أصحاب المصلحة في قيادات أي تنظيم سواء كان حكومة أم شركة أم اتحادا مهنيا أم حتى منظمة غير حكومية. وصحيح أنه قد تكون ثمة حالات من "الفساد النبيل"، ومن أمثلته الرشوة التي قدمها أوسكار شيندلر للضباط النازيين فأنقذت حياة مئات اليهود وخلَّدها فيلم "قائمة شيندلر" لستيفن سبيلبرج[271]. ولكن هذه هي الاستثناءات، بينما الفساد عموما مرفوض أخلاقيا.

كانت الحياة لتصبح أبسط لو أن كل الأشياء المرفوضة أخلاقيا كالفساد هي في الوقت نفسه ذات عواقب اقتصادية سلبية واضحة لا لبس فيها. لكن الواقع أكثر تشوشا من هذا. ولو أننا نظرنا فقط إلى نصف القرن الماضي لرأينا أن هناك ولا شك دولا دمَّر الفساد العنيف اقتصادها ـ مثل زائير في ظل موبوتو أو هاييتي في ظل دوفلير. وفي الطرف المقابل، لدينا دول مثل فنلندا والسويد وسنغافورة المعروفة بنظافتها وبجودة اقتصادها أيضا. ثم إن لدينا دولا مثل إندونيسيا كانت شديدة الفساد وذات أداء اقتصادي جيد. ودول أخرى ـ يخطر منها على البال إيطاليا واليابان وكوريا وتايوان والصين ـ كان أداؤها في تلك الفترة خيرا من أداء إندونيسيا برغم فساد عميق ومنتشر وغالبا ما كان واسع النطاق (وإن لم يكن في جسامة الفساد في إندونيسيا).

---

271 جي هودجسن و إس جيانج (٢٠٠٦)، "اقتصاد الفساد وفساد الاقتصاد: منظور مؤسسي"، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي للاتحاد الأوربي للاقتصاد السياسي التطوري، نوفمبر ٣و٤ نوفمبر ٢٠٠٦، اسطنبول.

والفساد ليس ظاهرة من ظواهر القرن العشرين وحده، فأغلب دول العالم الثرية اليوم نجحت في التحول إلى الصناعة برغم أن الحياة العامة فيها كانت على قدر مبهر من الفساد•. في بريطانيا وفرنسا، كانت إقامة المزادات العلنية على المناصب العامة (ناهيكم عن المناصب الفخرية) مسلكا شائعا حتى القرن الثامن عشر على أقل تقدير[272]. وفي بريطانيا، حتى القرن التاسع عشر، كان من قبيل السلوك الطبيعي للغاية أن "يستعير" الوزراء ميزانيات وزاراتهم لتحقيق أرباح شخصية[273]. وحتى ١٨٧٠ كان تعيين كبار الموظفين المدنيين في بريطانيا يتم على أساس المحسوبية لا الجدارة. وكانت الحكومة تطلق على كبير أعضاء البرلمان (المعادل لزعيم الأغلبية

• كان لهم فسادهم وإن اختلف عن التعريف السائد اليوم للفساد. فحينما وجّه البرلمان اتهام الفساد سنة ١٧٣٠ لروبرت وولبول، اعترف الأخير بأريحية بأن لديه ضياعا كبرى وتساءل: "ما الذي يتوقعه أيُكم ممن شغل أحد أعلى المناصب ربحا لقرابة عشرينَ عاما؟ إلا لو كانت جريمةً أن يجني المرء ضياعا عظيمة من منصب عظيم". وقلب المائدة على رؤوس متهميه إذ سألهم: "ألا تكون الجريمة أعظم حينما يحصل امرؤ على ضيعة من منصب أدنى؟"، انظر نيلد (٢٠٠٢)، "الفساد العام .. الجانب المظلم من التطور الاجتماعي"، (مطبعة أنثيم، لندن)، ص ٦٢.

272 انظر سي كيندلبرجر (١٩٨٤)، "التاريخ المالي في أوربا الغربية"، (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد)، ص ١٦٠-١٦١ فيما يتعلق بإنجلترا، و ص ١٦٨-١٦٩ فيما يتعلق بفرنسا. انظر أيضا آر نيلد (٢٠٠٢)، "الفساد العام .. الجانب المظلم من التطور الاجتماعي"، (مطبعة أنثيم، لندن)، الفصل الرابع فيما يتعلق بفرنسا، والفصل السادس فيما يتعلق ببريطانيا. وحتى في بروسيا، التي يقال إنها الأقل فسادا في أوربا القرن الثامن عشر، لم تكن المزادات تقام علنا على المناصب، لكن المناصب كانت تباع عمليا لأعلى المزايدين، إذ كانت الحكومة غالبا ما تمنح الوظائف لمن يستعدون لدفع أعلى ضريبة على راتب العام الأول. انظر آر دوروارت (١٩٥٣)، "الإصلاحات الإدارية لفردريك وليم الأول في بروسيا"، (مطبعة جامعة هارفرد، كمبردج، مساتشوستس) ص ١٩٢.

273 نيلد (٢٠٠٢)، ص ٦٢.

حاليا في الكونجرس الأمريكي) لقب وزير محسوبيات الخزانة لأن توزيع المحسوبيات كان وظيفته الأساسية[274]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كان نظام "الغنائم spoils" هو المعتمد في مطلع القرن التاسع عشر وشاع بصفة خاصة لعقود قليلة بعد الحرب الأهلية، وبموجبه كانت المناصب العامة مغانم يغتنمها الموالون للحزب الحاكم بغض النظر عن مؤهلاتهم المهنية. ولم يتم تعيين موظف فيدرالي أمريكي واحد من خلال عملية تنافسية علنية حتى صدور قانون بندلتن سنة ١٨٨٣[275]. وكانت الولايات المتحدة في تلك الفترة من أسرع اقتصادات العالم نموا.

وكانت العملية الانتخابية أيضا قائمة على الرشوة بصورة مبهرة. ففي بريطانيا كانت الرشوة، و"المعاملة" (التي تتم نمطيا من خلال مشروبات مجانية في حانات عامة تابعة للحزب)، والوعود بالوظائف، والتهديدات للناخبين، كانت جميعها شائعة ومنتشرة في الانتخابات حتى صدور قانون الفساد والممارسات غير المشروعة سنة ١٨٨٣. وحتى بعد القانون، بقي الفساد قائما حتى القرن العشرين في الانتخابات المحلية. في الولايات المتحدة، كان المسئولون العموميون غالبا ما يستخدمون في الحملات السياسية (ومن ذلك إرغامهم على التبرع لتمويل الحملات الانتخابية).

---

274 كان يفترض به إغراء أعضاء حزبه بدعم الحكومة بأن يعرض عليهم مناصب الخدمة المدنية. انظر نيلد (٢٠٠٢) ص ٧٢.

275 اشترط قانون بندلتن أن يكون التعيين في الوظائف الأكثر أهمية (وهي قرابة ١٠٪ من إجمالي الوظائف) من خلال التنافس. ولم ترتفع النسبة إلى ٥٠٪ إلا بحلول عام ١٨٩٧. جي بينسن (١٩٧٨)، "الفساد السياسي في أمريكا" (كتب لكسنتن، لكسنتن، مساتشوستس) ص ٨٠-٨٥.

وانتشر تزوير الانتخابات وشراء أصوات الناخبين، كما تضمنت الانتخابات في الولايات المتحدة، وهي بلد فيه كثير من المهاجرين، توطينا فوريا للغرباء غير القابلين قانونيا للتوطين، فتصبح لهم أصوات، وكان ذلك يتم "دونما قداسة، وفي عجلة، لا تضاهيها إلا عجلة تحويل الخنازير في مجزر إلى لحوم معبأة" بحسب ما كتبت نيويورك تربيون في ١٨٦٨[276]. وفي ظل ضخامة الحملات الانتخابية، لا ينبغي أن يدهشنا في شيء أن كان كثير من المسئولين المنتخبين ضالعين في الرشاوى. وفي أواخر القرن التاسع عشر، ساء الفساد التشريعي في الولايات المتحدة، لا سيما في برلمانات الولايات، إلى حد أن قال تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة باعتبار ما سيكون إن رجال برلمان نيويورك المنخرطين في بيع الأصوات علنيا لجماعات الضغط "لديهم عن الحياة العامة فكرة مماثلة لفكرة النسر عن النعجة الميتة"[277].

كيف يتسنى أن يكون للفساد مثل هذه العواقب الاقتصادية المختلفة في

[276] بحسب ما يرد في تي كوتشران و دبليو ميلر (١٩٤٢)، "عصر المشاريع .. التاريخ الاجتماعي لأمريكا الصناعية"، (ذي مكميلان كمباني) ص ١٥٩.

[277] بحسب ما يرد في جيه جاراتي و إم كارنز (٢٠٠٠)، "الأمة الأمريكية ـ تاريخ الولايات المتحدة" الطبعة العاشرة، (أديسن ويسلي لونجمان، نيويورك)، ص ٤٧٢. يقولان إن مزادات الناخبين العلنية كانت شائعة بصفة خاصة في ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته. وكانت مجموعة البرلمانيين الفاسدين من كلا الحزبين تسمى "فرسان الحصان الأسود"، وتطلب ألف دولار لكل صوت في قوانين السكك الحديدية وقد تصل المزايدة الساخنة بالسعر إلى خمسة آلاف دولار للصوت. وكانت المجموعة تطرح كذلك ما يعرف بـ "قوانين الضربات" التي قد تلحق في حال تمريرها أضرارا جسيمة بمصالح الأثرياء أو الشركات، ثم تطلب مبالغ لإسقاط القانون. ونتيجة لذلك أقامت الشركات منظمات للضغط كانت تشتري التشريع وتعفي نفسها من الابتزاز. انظر بينسن (١٩٧٨)، ص ٥٩-٦٠.

الاقتصادات المختلفة فتؤدي دول كثيرة فاسدة أداء كارثيا (كزائير وهاييتي)، ويؤدي بعضها أداء طيبا (كإندونيسيا)، بينما تؤدي دول أخرى أداء جيدا للغاية (كالولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر ودول شرق آسيا في ما بعد الحرب العالمية الثانية)؟ لإجابة هذا السؤال نحتاج أن نفتح "الصندوق الأسود" المسمى بالفساد ونفهم آلياته الداخلية.

الرشوة نقل للثروة من شخص إلى آخر. وليست لها بالضرورة آثار سلبية على الكفاءة والنمو الاقتصاديين. فلو أن الوزير (أو الموظف العام) الذي يحصل على رشوة من رأسمالي يستثمر مال هذه الرشوة في مشروع آخر يكون على أقل تقدير منتجا كالذي كان يمكن للمستثمر أن يضع فيه أموال الرشوة (في حال عدم دفعه إياها)، فقد لا يؤثر مبلغ الرشوة على الاقتصاد من حيث الكفاءة أو النمو. والفارق الوحيد هو أن المستثمر صار أفقر والوزير صار أثري، أي أن الأمر لا يعدو توزيعا للثروة.

وبالطبع يمكن دائما ألا يستخدم الوزير نقوده بمثل إنتاجية الرأسمالي. فقد يبدد هذه النقود السهلة في استهلاك شَرِه، في حين كان يمكن للرأسمالي استثمارها بحكمة. وهذه هي الحالة في الغالب. ولكن لا يمكن اعتبارها بديهية. فلقد أثبت كثير من البيروقراطيين والساسة على مدار التاريخ أنهم مستثمرون دهاة، في حين بدد رأسماليون عديدون ثرواتهم. ولو أحسن الوزير استخدام النقود ففاق الرأسمالي في ذلك، فقد يكون في الرشوة نفع للاقتصاد.

القضية المهمة حقا في هذا الصدد هي ما إذا كانت النقود القذرة تبقى داخل البلد. فلن تساهم الرشوة ـ في حال إيداعها بنكا في سويسرا ـ في خلق

مزيد من الدخل أو الوظائف من خلال الاستثمار ـ وتلك طريقة "تتطهر" بها هذه النقود القذرة. والحق أن هذه من أسباب الاختلاف الأساسية بين زائير وإندونيسيا. ففي إندونيسيا، كانت أموال الفساد غالبا ما تبقى في البلد لتخلق الوظائف والدخل. وفي زائير، كانت أغلب الأموال تشحن إلى الخارج. فلو لم يكن مفر من وجود حكام فاسدين، فليستبقوا نهائبهم على الأقل داخل الوطن.

وسواء أدى توزيع الدخل من خلال الفساد أم لم يؤد إلى قدر أكبر (أو أصغر) من استخدام مال الرشاوى استخداما منتجا، فإن الفساد قادر أن يؤدي إلى جملة من المشكلات الاقتصادية من خلال "تشويه" القرارات الحكومية.

فإذا أتاحت الرشوة ـ على سبيل المثال ـ لمنتج قليل الكفاءة أن يؤسس مصنعا للصلب ففي هذا نيل من كفاءة الاقتصاد. ولكني أعود فأقول إن هذه ليست نتيجة محتومة. فلقد ذهب البعض إلى أن المنتج المستعد لدفع أعلى الرشاوى هو المنتج الأكثر كفاءة، فالمنتج الذي يتوقع تحقيق أموال أكثر من الترخيص هو قطعا الذي يستعد لدفع رشوة أكبر للحصول على الترخيص. ولو أن الأمر كذلك، فإعطاء الترخيص للمنتج الذي يدفع الرشوة الأكبر يماثل في جوهره عرض الحكومة الترخيص للمزاد، ومن ثم فهي الطريقة المثلى لاختيار المنتج الأكفأ، باستثناء أن العائد يذهب إلى المسئول معدوم الضمير، بدلا من الذهاب إلى خزينة الدولة في حالة إقامة مزاد شفاف. وبالطبع تتهاوى حجة "الرشوة بوصفها مزادا (كفئا) غير رسمي" لو أن منتجين أكثر كفاءة

رفضوا لاستقامتهم الأخلاقية أن يدفعوا الرشاوى، ففي هذه الحالة تتيح الرشوة لمنتج أقل كفاءة أن يحصل على الترخيص.

قد "يشوِّه" الفساد قرارات الحكومة بتعطيله القواعد التنظيمية. فلو أن شركة مياه توفر مياها دون المستوى وتستطيع الاستمرار في أعمالها برشوة المسئولين المعنيين، فالعواقب الاقتصادية سوف تكون وخيمة ـ ومنها، على سبيل المثال، ازدياد فرص الإصابة بالأمراض الناجمة عن رداءة المياه بما يزيد من نفقات الرعاية الصحية وبما يقلل بدوره من إنتاجية العمالة.

لكن لو كانت القواعد التنظيمية "غير ضرورية"، فالفساد هنا قد يزيد كفاءة الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، قبل الإصلاح التشريعي في عام ٢٠٠٠، كانت إقامة مصنع في فيتنام تقتضي تقديم عشرات المستندات (من بينها شخصيات يمكن الرجوع إليها للاستفسار عن المتقدم، وشهادات صحية شخصية وما إلى ذلك)، ومن هذه المستندات عشرون أو نحو ذلك صادرة عن الحكومة، فكانت إجراءات تجهيز المستندات للحصول على جميع الموافقات اللازمة تحتاج لستة أشهر في ما يقال[278]. في وضع كهذا، قد يكون خيرا للمستثمر المحتمل أن يرشو المسئولين الحكوميين المعنيين فيحصل على الترخيص بسرعة. وقد يقال إن هذه الطريقة تجعل المستثمر يفوز بكسبه مزيدا من المال، والمستهلك يفوز بكسبه المزيد من الإشباع لطلبه بسرعه، والموظف يفوز بأن يصبح أكثر ثراء (ولو أن هناك خرقا للثقة وخسارة لعائد

---

278 المعلومات من البنك الدولي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية العالمي ٢٠٠٥ ـ مناخ استثماري أفضل للجميع (البنك الدولي، واشنطن) ص ١٠١، صندوق ٥ـ٤.

حكومي). لهذا السبب، غالبا ما يقال إن الرشوة قد تعزز الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد شديد البيروقراطية بإدخال قوى إلى السوق وإن بوسائل غير مشروعة. وهذا ما قصده أستاذ العلوم السياسية الأمريكي المخضرم صمويل هنتنجتن في قوله الكلاسيكي: "في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، ليس أسوأ من مجتمع ذي بيروقراطية صارمة، شديدة المركزية، فاسدة، إلا مجتمع ذو بيروقراطية صارمة، شديدة المركزية، وغير فاسدة"[279]. وأعود فأقول إن الرشوة التي تجعل المشاريع تخرِّب القواعد قد تكون وقد لا تكون مفيدة اقتصاديا (وإن تكن غير شرعية، ومبهمة الوضع أخلاقيا في أفضل الحالات) بحسب طبيعة القواعد التنظيمية.

تعتمد إذن عواقب الفساد الاقتصادية على نوعية القرارات التي يؤثِّر عليها فعل الفساد، وكيفية استخدام المرتشي للرشاوى وما كان يمكن عمله بها لو لم يكن هناك فساد. وكان بوسعي أيضا أن أتناول أشياء من قبيل قابلية الفساد للتنبؤ (مثلا: هل هناك "سعر ثابت" لنوع معين من "الخدمات" يقوم بها موظف فاسد؟) أو درجة "احتكار" سوق الرشوة (مثلا: كم من الناس ينبغي أن ترشوهم لاستصدار ترخيص؟). ولكن المغزى هو أن النتيجة المجتمعة من كل تلك العوامل عصية على التنبؤ. وهذا ما يجعلنا نشهد هذه الاختلافات الشاسعة بين البلاد في ما يتصل بعلاقة الفساد بالأداء الاقتصادي.

---

[279] إس هنتنجتن (١٩٦٨)، "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة" (مطبعة جامعة ييل، نيو هافن)، ص ٣٨٦.

الرخاء والأمانة

لو أن تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية غامض، فماذا عن تأثير الأخيرة على الأول؟ إجابتي هي أن التنمية الاقتصادية تيسِّر القضاء على الفساد، ولكن ما من علاقة آلية. والأمر يعتمد كثيرا على الجهود المبذولة بوعي للقضاء على الفساد.

إن التاريخ يبيِّن لنا، كما سبق وأوضحت، أن السيطرة على الفساد في مراحل التنمية المبكرة مسألة صعبة. وحقيقة أن الفقر المدقع لا يجتمع في بلد اليوم مع طهارة اليد، لتشير إلى ضرورة أن يرتفع البلد عن الفقر المطلق قبل أن يمكنه تقليص الرشوة من نظامه بصورة ملموسة. فحينما يكون الناس فقراء يسهل شراء ذممهم وشرفهم، فمن الصعب على الجياع ألا يبيعوا أصواتهم بكيس دقيق، والموظفون ذوو الأجور المتدنية سوف يفشلون غالبا في مقاومة غواية الرشوة. لكنها ليست مجرد مسألة شرف شخصي. هناك أسباب أكثر بنيوية.

الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية غالبا ما تكون موزعة على عدد كبير من الوحدات الصغيرة (من قبيل المزارع الصغيرة، والمحلات الصغيرة، وأكشاك البيع، والورش الصغيرة). وهذا يوفِّر أرضا خصبة للفساد الوضيع الذي قد يتفشى فيستعصي اكتشافه على الجهات الحكومية ضعيفة الموارد. كما أن هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة تكون ذات

سجلات شديدة الضعف، إن كانت لديها سجلات أصلا، فتغدو "خفية" من الناحية الضريبية. وهذا الخفاء بجانب نقص الموارد الإدارية المتاحة لجهات التحصيل يفضيان إلى مستوى متدنٍ من تحصيل الضرائب. وهذا العجز عن تحصيل الضرائب يحدّ من ميزانية الحكومة، فيشجِّع بدوره على الفساد بطرق متعددة.

ابتداء، يؤدي تدنِّي العائدات الحكومية إلى صعوبة دفع الرواتب اللائقة للموظفين العموميين، فتسهل رشوتهم. ومن اللافت فعلا كمُّ الموظفين الحكوميين في الدول النامية الذين يعيشون بأمانة برغم حصولهم على أقلّ القليل. ومع ذلك، فكلما تدهورت الرواتب، زاد احتمال استسلام الموظفين للغواية. كما أن محدودية ميزانية الحكومة تفضي إلى دولة رفاه ضعيفة (بل وغير موجودة) فيعتمد الفقراء على رعاية الساسة الذين لا يقدمون خدمات الرفاه إلا بناء على الولاء وفي مقابل الأصوات الانتخابية. ومن أجل هذا، يحتاج الساسة المال، فيقبلون الرشاوى من الشركات المحلية أو الدولية الساعية إلى محاباتهم. وأخيرا، محدودية ميزانية الدولة تجعل من الصعب على الحكومة أن تنفق على محاربة الفساد. ومن أجل اكتشاف الموظفين الفاسدين ومقاضاتهم تحتاج الحكومة إلى توظيف محاسبين ومحامين (يعملون فيها أو معها) يكلفون الكثير. ذلك أن محاربة الفساد ليست رخيصة الثمن.

في ظل ظروف معيشية أفضل، يمكن للناس أن يلتزموا بمعايير سلوكية

أعلى. كما أن التنمية الاقتصادية تزيد من قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، بازدياد "ظهور" الأنشطة الاقتصادية أمام قدرات الحكومة الإدارية المرتفعة. وهذا بدوره يتيح زيادة الرواتب للموظفين العموميين، وتوسيع دولة الرفاه وإنفاق المزيد من الموارد على اكتشاف الفاسدين ومعاقبتهم، وكل ذلك يقلّل الفساد.

أما وقد قلت هذا، فمن المهم أن أشير إلى أن التنمية الاقتصادية لا تخلق بصورة آلية مجتمعا فاضلا. فالولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر على سبيل المثال كانت أشد فسادا مما هي في وقت سابق من ذلك القرن كما ذكرت سابقا. فضلا عن أن بعض الدول الثرية أشد فسادا من دول فقيرة. وتبيانا لهذه النقطة دعونا ننظر في مؤشر إدراك الفساد الصادر في ٢٠٠٥ عن منظمة "الشفافية الدولية" القوية لمكافحة الفساد•. بحسب

• ينبغي التدقيق قليلا في هذا المؤشر. واضح مبدئيا من اسمه أنه يقيس فقط "الإدراك" الواضح في دراسات مسحية لخبراء تقنيين ورجال أعمال، لهم معارفهم المحدودة وانحيازاتهم. ومشكلة هذا القياس الذاتي تتضح بجلاء في حقيقة أن إدراك الفساد في الدول الأسيوية صعد بتأثير من أزمة ١٩٩٧ المالية صعودا مباغتا ودالا بعد الأزمة، برغم انخفاضه بصورة شبه دائمة في العقود السابقة عليه (انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٠)، "خطر الخطر الأخلاقي ـ تفكيك الأزمة الأسيوية"، World Development، الجزء ٢٨، عدد ٤. كما أن ما يعد فسادا يعتمد على البلد، وهذا أيضا يؤثر على الخبير. فعل سبيل المثال، في كثير من دول العالم سيعد من الفساد أن يتم توزيع الوظائف العمومية وفقا لنظام الغنائم الأمريكي، لكنه في الولايات المتحدة ليس فسادا. فبتطبيق التعريف الفنلندي مثلا تكون الولايات المتحدة أكثر فسادا مما يظهرها المؤشر (ترتيب الولايات المتحدة هو السابع عشر). كما أن كثيرا من الفساد في الدول النامية المتعلق بشركات هي من دول ثرية (بل حكومات دول ثرية في بعض الأحيان) تدفع رشاوى، فلا يلتقطها المؤشر بوصفها فسادا في الدول الثرية نفسها. فقد تكون الدول الثرية أكثر فسادا مما تبدو بمجرد أن ندرج أنشطتها الدولية. ويمكن تنزيل المؤشر من خلال الرابط
. http://www.transparency.org/content/download/1516/7919

المؤشر، تأتي اليابان (بدخل للفرد بلغ ٣٧١٨٠ دولار في ٢٠٠٤) في المركز الحادي والعشرين مع تشيلي (٤٩١٠ دولار) التي لا تكاد تحقق ١٣٪ من دخلها. وإيطاليا (٢٦١٢٠ دولارا) جاءت في المركز الأربعين مع كوريا (١٣٩٨٠ دولارا) بنصف دخلها، والمجر (٨٢٧٠ دولارا) بثلث مستوى الدخل فيها. وبوتسوانا (٤٣٤٠ دولارا) وأوروجواي (٣٩٨٠ دولارا) برغم أن دخل الفرد لا يبلغ إلا قرابة ١٥٪ من نظيره في إيطاليا و٣٠٪ من نظيره في كوريا التي تسبقها سبقا محترما في المركز الثاني والثلاثين. هذه الأمثلة تشير إلى أن التنمية الاقتصادية لا تقلل الفساد بصورة آلية. فلا بد من إجراءات دقيقة لتحقيق هذا الهدف[280].

---

280 ومن بين الإجراءات الحاسمة في هذا الصدد العمل على أن تكون الانتخابات رخيصة، وذلك بتحديد الإنفاق الانتخابي من كلٍّ من المرشحين والأحزاب السياسية، فحظر إحدى الفئتين دون الأخرى، سيؤدي ببساطة إلى انتقال الإنفاق إلى الأخرى. وحظر الإعلان السياسي أمر مهم أيضا لتصبح الانتخابات أرخص، في ظل سيطرة الإعلام على عالمنا. وتقوية دولة الرفاه (التي تقتضي بطبيعة الحال تحسين العائدات الحكومية) سوف تساعد بدورها على تقليص الفساد الانتخابي إذ تقلل احتمال بيع الفقراء أصواتهم. ورفع الضرائب كذلك قادر على تمكين الحكومة من تحسين رواتب موظفيها بما يجعلهم أقل استسلاما لغواية الرشوة. وفي هذه النقطة ثمة بالطبع جزء من مشكلة البيضة والدجاجة، فبدون توظيف المسئولين المناسبين الذين لا بد من إعطائهم الرواتب المناسبة، قد لا يكون تحسين قدرة تحصيل الضرائب أمرا ممكنا. وعليه فأولى القطاعات بالتنظيف هو قطاع هيئة تحصيل الضرائب. وخير مثال على هذا يتمثل في هيئة المكوس البريطانية في القرن السابع عشر (أو جهة تحصيل الضرائب غير المباشرة)، فقد كانت التفتيشات الفجائية والقواعد الواضحة تطبَّق أول ما تطبَّق على هذه الهيئة قبل غيرها من إدارات الحكومة البريطانية وبنتائج عظيمة. فذلك لم يؤد فقط إلى زيادة العائد الحكومي بل أصبح فيما بعد مثالا يحتذى في تحسين الجمارك وغيرها من الجهات. وفي موضوع القدرة الضريبية الحكومية عموما، انظر جيه دي كون (٢٠٠٧)، "الاقتصاد السياسي للضرائب والإصلاح الضريبي في الدول النامية" في إتش جيه تشانج (محررا)، "التغيير المؤسسي والتنمية =

قوى سوقية أكثر مما ينبغي

لا يقتصر أمر السامريين الأشرار على استخدام الفساد "تفسيرا" ـ لا مبرر له ـ لإخفاقات السياسات النيولبرالية وحسب (فهم يؤمنون أن هذه السياسات لا تخطئ) ولكن حل مشكلة الفساد الذي يروجون له زاد المشكلة سوءا بدلا من أن يخفف منها. فالسامريون الأشرار، انطلاقا من حججهم الاقتصادية النيولبرالية، يقولون إن الطريقة المثلى للتعامل مع الفساد هي إدخال المزيد من القوى إلى السوق في كل من القطاعين الخاص والعام، وهو حل يستقيم أتمَّ الاستقامة مع برنامجهم المتّبع لاقتصاديات السوق اتباعا أصوليا. وهم يذهبون إلى أن تحرير قوى السوق في القطاع الخاص ـ أي التحرير من القواعد التنظيمية ـ لن يزيد من الكفاءة الاقتصادية وحسب، بل سيقلِّص الفساد بحرمانه الساسة والبيروقراطيين من سلطات تخصيص الموارد التي تمكِّنهم من الحصول على الرشاوى في المقام الأول. فضلا عن أن السامريين الأشرار نفَّذوا إجراءات بناء على ما يعرف بالإدارة العامة الجديدة، التي تحاول رفع الكفاءة الإدارية وتقليص الفساد بإدخال مزيد من قوى السوق في الحكومة نفسها ـ من خلال المزيد من التعاقدات الخارجية، والمزيد من الاستخدام النشط للأجر المرتبط بالأداء والعقود قصيرة الأجل والمزيد من التبادل النشط للموظفين بين القطاعين العام والخاص.

= الاقتصادية" (مطبعة الأمم المتحدة طوكيو، مطبعة أنثيم، لندن). ولمزيد من التفاصيل عن إصلاح هيئة المكوس البريطانية، انظر نيلد (٢٠٠٢) ص ٦١-٦٢.

ولسوء الحظ، غالبا ما تؤدي الإصلاحات المستوحاة من الإدارة العامة الجديدة إلى زيادة الفساد بدلا من تقليله. فزيادة التعاقدات الخارجية تعني زيادة العقود مع القطاع الخاص ومن ثم زيادة فرص الرشاوى. وازدياد التدفق البشري بين القطاعين العام والخاص له تأثير أشد غواية، فلا تكاد فرصة التوظف الرابحة في القطاع الخاص تسنح، حتى يميل الموظفون العموميون إلى مصادقة رؤساء المستقبل، فيلوون لهم أعناق القواعد أو يخرقونها خرقا. وقد يفعلون هذا حتى لو لم يحصلوا على مقابل فوري. وبدون تبادل للنقود، لا يكون ثمة خرق للقانون (ومن ثم فلم يقع فساد)، وفي أقصى الحالات قد يتعرض المسئول لاتهام بسوء الإدارة. ولكن الدفع يكون في المستقبل. بل إنه قد لا يأتي من الشركات التي استفادت من القرار الأصلي. فلا يكاد موظف يقيم سمعة لنفسه بوصفه نصير القطاع الخاص، أو حتى "المصلح" المتحمس للإصلاح، حتى يكون بوسعه لاحقا أن ينتقل إلى وظيفة مثمرة في شركة قانونية خاصة، أو منظمة من جماعات الضغط أو حتى هيئة دولية. وقد يستخدم مؤهلاته المناصرة للقطاع الخاص في إقامة صندوق أسهم خاص. فيصبح الحافز إلى خدمة القطاع الخاص أقوى حينما تصبح الوظائف العمومية غير محصنة بإخضاعها لعقود قصيرة الآجال باسم المزيد من الضبط السوقي. فلو أن الموظفين العموميين يعرفون أنهم غير باقين في الوظيفة المدنية طويلا، فسيكون حافزهم أكبر إلى تنمية آفاق

وظائفهم المستقبلية • .

وإضافة إلى أثر إدخال الإدارة العامة الجديدة، أدت السياسات النيولبرالية بصورة غير مباشرة وغير متعمدة إلى زيادة الفساد، بتشجيعها تحرير التجارة الذي يضعف تمويلات الحكومة فيزيد احتمال الفساد ويجعل محاربته أصعب[281].

كما أن تخفيف القواعد التنظيمية، وهو أيضا من المكونات الرئيسية في حزمة السياسات النيولبرالية، يزيد الفساد في القطاع الخاص. والأدبيات الاقتصادية غالبا ما تتجاهل اعوجاج القطاع الخاص لأن الفساد بحكم تعريفه المعتاد هو إساءة استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مصلحة شخصية[282]. ولكن الغش موجود في القطاع الخاص أيضا. فالتحرير التمويلي والتراخي في المعايير المحاسبية أديا إلى تبادل داخلي وحسابات مزورة حتى في الدول الثرية ـ وراجعوا في كتاب "التسعينيات الصاخبة" حالة في الولايات المتحدة تتمثل في شركة إنرون للطاقة وشركتين كانت تتعامل معهما وهما شركة

• ولنا في زيادة الفساد اللافتة في بريطانيا ما بعد تاتشر، رائدة الإدارة العامة الجديدة، عبرة ودرسا مفيدا في ما يتعلق بحملات مكافحة الفساد سوقية القاعدة. وفي تعليق له على التجربة، نرى روبرت نيلد، أستاذ الاقتصاد المتقاعد في كمبريدج وعضو لجنة فيلتن الشهيرة لإصلاح الخدمة المدنية ١٩٦٨، نراه يقول في أسف "إنني لا تخطر لي حالة أخرى قامت فيها دولة ديمقراطية بتفكيك النظام الذي نشأت فيه خدمة عامة طاهرة غير فاسدة". انظر نيلد (٢٠٠٢)، "الفساد العام"، (مطبعة أنثيم، لندن) ص ١٩٨.

281 انظر الفصل الثالث لأثر تحرير التجارة على تمويل الحكومة في الدول النامية.

282 وهذه النقطة أوضحها ببراعة هودجسن وجيانج (٢٠٠٦).

وورلد كوم للاتصالات وشركة آرثر آندرسن للحسابات[283]. كما يمكن أن يزيد تخفيف القواعد التنظيمية من قوة احتكارات القطاع الخاص، فتزيد هذه من فرص مدراء المشتريات معدومي الضمير في الحصول على الرشاوى من مقاولي الباطن.

غالبا ما يوجد الفساد بسبب وجود قوى سوقية أكثر من اللازم، لا بسبب قلّتها. وفي الدول الفاسدة ثمة غالبا أسواق ظل للأشياء الخاطئة، من قبيل العقود الحكومية والوظائف والتراخيص. والحق أن الدول الثرية اليوم لم تتمكن من تقليص التربح الناجم عن إساءة استغلال الوظيفة العامة، إلا بعد تجريمها بيع أشياء من قبيل الوظائف الحكومية. وإن إطلاق قوى السوق من خلال تخفيف القواعد التنظيمية، وهو ما تدفع إليه العقيدة النيولبرالية طول الوقت، قد يزيد من سوء الوضع. ولهذا السبب غالبا ما تزايد الفساد، بدلا من أن يتراجع، في كثير من الدول النامية التي قامت بالتحرير اتباعا للسامريين الأشرار. والنهب الملحوظ في عملية التحرير والخصخصة في روسيا ما بعد الشيوعية بات شهيرا، ولكن له ما يماثله في كثير من الدول النامية[284].

---

283 جيه ستيجلتز (٢٠٠٣)، "التسعينيات الصاخبة"، (دبليو دبليو نورتن، نيويورك ولندن) وفيه مناقشات تفصيلية لهاتين القضيتين.

284 انظر مقالات في عدد خاص من *IDSBulletin* بعنوان "التحرير والفساد الجديد"، الجزء ٢٧، رقم ٢، ابريل ١٩٩٦، (معهد الدراسات التنموية، جامعة ساسيكس). وعن الحالة الروسية، انظر جيه ويديل (١٩٩٨)، "التصادم والتواطؤ: الحالة الغريبة للمعونة الغربية لأوربا الشرقية"، (مطبعة سان مارتن، نيويورك).

الديمقراطية والسوق الحرة

هناك بالإضافة إلى الفساد قضية سياسية أخرى تشغل حيزا مهما من أجندة السياسة النيولبرالية. إنها الديمقراطية. لكن الديمقراطية، لا سيما في علاقتها بالتنمية الاقتصادية، قضية معقدة وثقيلة. ولذلك ليس بين السامريين الأشرار موقف موحد بشأنها، خلافا لقضايا تحرير التجارة، والتضخم، والخصخصة.

يرى البعض أنه لا غنى عن الديمقراطية للتنمية الاقتصادية، فهي التي تحمي المواطنين من مصادرة الحكام العشوائية، وبدون هذه الحماية، لن يكون ثمة حافز لمراكمة الثروة، ومن ثم تذهب هيئة المعونة الأمريكية إلى أن "توسيع الديمقراطية يزيد فرصة الفرد في تحقيق الرخاء وتحسين حياته"[285]. يعتقد آخرون أنه قد تمكن التضحية بالديمقراطية، لو لزم الأمر، دفاعا عن حرية السوق، وهو ما يتضح من الدعم القوي من بعض الاقتصاديين النيولبراليين لدكتاتورية بينوشيه في تشيلي. ويرى آخرون أن الديمقراطية سوف تتطور بصورة طبيعية بمجرد أن يتطور الاقتصاد (وتطور الاقتصاد طبعا لا يتحقق من طريق أمثل من طريق سياسات السوق الحرة والتجارة الحرة) لأنه سيفرز طبقة وسطى متعلمة راغبة بصورة طبيعية في الديمقراطية. غير أن آخرين يتغنون بالثناء على الديمقراطية ليل نهار لكنهم يكتمون أصواتهم حين تكون البلد غير الديمقراطية "صديقة" - اتساقا مع إرث السياسات الواقعية *realpolitik*

285 /http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governance

المتمثل في قول فرانكلين روزفلت الشهير عن أناستاسيو سوموزا دكتاتور نيكاراجوا بأنه "قد يكون وغدا، لكنه وغدنا" [286].

برغم هذا التنوع في وجهات النظر، هناك إجماع قوي بين النيولبراليين على أن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تعزز إحداهما الأخرى. وطبعا ليس النيولبراليون منفردين في تبني هذه الرؤية. لكن ما يميزهم هو الاعتقاد بأن لهذه العلاقة وسيطا أساسيا، إن لم يكن وحيدا، هو السوق (الحرة). فهم يذهبون إلى أن الديمقراطية تدفع الأسواق الحرة، فتدفع هذه بدورها التنمية الاقتصادية، التي تدفع الديمقراطية، ويكتب مارتن وولف الصحفي المالي البريطاني في كتابه الشهير "لماذا تفلح العولمة" قائلا إن "السوق يعزز الديمقراطية، مثلما ينبغي للديمقراطية بصورة طبيعية أن تقوّي السوق" [287].

تعزز الديمقراطية، بحسب الرؤية النيولبرالية، الأسواق الحرة، لأن الحكومة التي لا يمكن التخلص منها إلا باللجوء لإجراءات عنيفة لا بد من كبح سلوكها الافتراسي الناهب. ولو لم يكن الحكام قلقين على فقدان سلطتهم، فبوسعهم الإفراط في فرض الضرائب آمنين، بل وبوسعهم مصادرة الممتلكات الخاصة، مثلما فعل كثير من الطغاة على مدار التاريخ. وحينما يحدث هذا، تتبدد حوافز الاستثمار وتوليد الثروة، وتتشوه قوى السوق، فتتعطل التنمية الاقتصادية. بينما في ظل الديمقراطية، يكون سلوك الحكومة الافتراسي مكبوحا فيكون بوسع الأسواق الحرة أن تنتعش، بما فيه

286 http://www.brainyquote.com/quotes/authors/f/franklin_d_roosevelt.html

287 إم وولف، (٢٠٠٤)، لماذا تفلح العولمة (مطبعة جامعة ييل، نيو هافن، لندن) ص ٣٠.

دفع للتنمية الاقتصادية. وفي المقابل تعزز الأسواق الحرةُ الديمقراطيةَ إذ تقود إلى التنمية الاقتصادية التي تثمر أصحاب ثروات مستقلين عن الحكومة يطالبون بآلية يمكنهم من خلالها مواجهة أفعال الساسة الاعتباطية، وما تلك الآلية سوى الديمقراطية. وهذا ما كان في بال رئيس الولايات المتحدة السابق بيل كلينتن حينما قال داعما انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية: "وإذ يصير الصينيون أكثر حركية، ورخاء، ووعيا ببدائل الحياة، سيطالبون بقول لهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم" [288].

ولئن نحن نحَّيْنا الآن مسألة ما إذا كانت الأسواق الحرة هي المطيَّة المثلى للتنمية الاقتصادية (وجواب هذه المسألة هو لا كما بيَّنت على مدار هذا الكتاب)، فهل بوسعنا القول على أقلٍّ تقدير بأن الديمقراطية والأسواق (الحرة) شريكان طبيعيان فعلا كلٌّ منهما يعزز الآخر؟

الإجابة لا. فالسوق والديمقراطية، خلافا لما يقوله النيولبراليون، يصطدمان في جذريهما. الديمقراطية تقوم على مبدأ "رجل واحد (شخص واحد)، صوت واحد". والسوق يقوم على مبدأ "دولار واحد، صوت واحد". فالمبدأ الأول بطبيعته يمنح لكل شخص نفس الوزن، مهما يكن مبلغ ماله/ ها. والمبدأ الأخير يمنح الأثرياء وزنا أكبر. ومن ثم فعادة ما تخرِّب القراراتُ الديمقراطيةُ منطقَ السوق. والحق أن أغلب ليبراليي القرن التاسع عشر كانوا يعارضون الديمقراطية لاعتقادهم أنها لا تتوافق مع السوق

---

288 بحسب ما يرد في جيه بهجواتي، "دفاعا عن العولمة"، (مطبعة جامعة أوكسفورد، نيويورك)، ص ٩٤.

الحرة[289]. وكانوا يحتجون بأن الديمقراطية تسمح للأغلبية الفقيرة بطرح سياسات من شأنها أن تستغل القلة الثرية (كالضريبة التصاعدية على الدخل، أو تأميم الملكية الخاصة مثلا) فيتبدّد الحافز إلى الاستثمار وتكوين الثروات.

بتأثير من هذه الطريقة في التفكير، نرى أن جميع الدول الثرية اليوم بدأت بمنح حق التصويت لكل من تتجاوز ممتلكاته قدرا معينا، أو يزيد دخله عن حدٍّ معين فيدفع عنه أكثر من حد معين من الضريبة. ومنها ما اشترط مؤهلات متصلة بإجادة القراءة والكتابة أو حتى بالمنجز التعليمي (ففي بعض الولايات الألمانية على سبيل المثال كان الحصول على درجة جامعية يمنح صوتا إضافيا) وتلك المؤهلات بالطبع كانت شديدة الاتصال بالوضع الاقتصادي للشخص وكانت تستخدم في العادة جنبا إلى جنب مع اشتراطات الملكية أو الضريبة. وكذلك، لم يكن حق التصويت مخولا إلا لـ١٨٪ من الرجال في بريطانيا، مهد الديمقراطية الحديثة المفترض، وذلك حتى بعد قانون الإصلاح الشهير سنة ١٨٣٢ [290]. وفي فرنسا، قبل العمل بالتصويت العام لكل الذكور سنة ١٨٤٨ (فكان الأول من نوعه في العالم)، لم يكن حق التصويت مخوّلا إلا لقرابة ٢٪ من السكان الذكور بسبب محددات عمرية (كان ينبغي أن يزيد

---

289 إن بوبيو (١٩٩٠)، "الليبرالية والديمقراطية"، ترجمة مارتن رايل وكيت سوبر (فيرسو لندن).

290 إم داونتن (١٩٩٨)، "التقدم والفقر"، (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد) ص ٤٧٧-٤٧٨.

عمر الناخب عن ٣٠ سنة)، وبسبب الضريبة المدفوعة وهذا أهم[291]. وفي إيطاليا، وحتى بعد تخفيض سن التصويت إلى ٢١ سنة في عام ١٨٢١، لم يكن يحق التصويت إلا لمليوني رجل (قرابة ١٥٪ من السكان الذكور) بسبب اشتراطي دفع الضريبة وإجادة القراءة والكتابة[292]. كان المؤهل الاقتصادي لحق التصويت يمثل في ذلك الوقت الوجه الأسود من شعار أمريكا الكولونيالية الشهير ضد البريطانيين: "لا ضرائب بدون تمثيل"، فالعكس أيضا كان قائما: "لا تمثيل بغير ضرائب".

وإنني إذ أشير إلى التناقضات بين الديمقراطية والسوق، لا أقول إنه ينبغي رفض منطق السوق. ففي ظل الشيوعية لم يؤد الرفض المطلق لمبدأ "دولار واحد، صوت واحد" إلى تغييب الكفاءة الاقتصادية فقط، بل وأدى إلى تفاوتات قائمة على معايير أخرى هي السلطة السياسية والعلاقات الشخصية أو الأهلية الأيديولوجية. ويجدر بنا أيضا أن نلاحظ أن المال قد يحقق المساواة ببراعة، إذ يذيب بقوة التحيزات القائمة على أساس العنصر أو الطائفة أو المهنة. فما أسهل أن تحمل الناس على حسن معاملة أبناء جماعات معينة إذا كان لأهل هذه الجماعات مال (فكانوا من ثم زبائن أو مستثمرين محتملين). وحقيقة أن نظام الأبارتيد العنصري الصريح في جنوب أفريقيا قد منح اليابانيين وضعية "البيض الفخريين" لشهادة قوية على قدرة

---

291 إس كينت (١٩٣٩) "الإجراءات الانتخابية في ظل حكم لويس فيليب" (مطبعة جامعة ييل، نيو هافن).

292 إم كلارك (١٩٩٦)، "إيطاليا الحديثة. ١٨٧١-١٩٩٥" الطبعة الثانية (لونجمان، لندن ونيويورك) ص ٦٤.

السوق "التحريرية".

ولكن، مهما تكن إيجابية منطق السوق من بعض النواحي، فلا ينبغي لنا، ولا يمكننا، أن ندير المجتمع على مبدأ "دولار واحد، صوت واحد" دون غيره. فترك كل شيء للسوق معناه أن يتسنى للأثرياء تحقيق حتى أتفه رغباتهم، في حين قد لا يقوى الفقراء على مجرد البقاء على قيد الحياة ـ فينفق العالم على عقاقير التخسيس عشرين مثل ما ينفقه على عقاقير مكافحة الملاريا التي تحصد أكثر من مليون نفسا وتوهن ملايين غيرهم في الدول النامية سنويا. ثم إن هناك أشياء محددة لا يمكن أن تشترى وتباع، مهما تكن الرغبة في تحرير الأسواق. وما القرارات القضائية، والوظائف العامة، والدرجات العلمية والمؤهلات الأكاديمية لبعض المهن (كالمحاماة والطب والتعليم والتدريب على السواقة) إلا أمثلة. ولو أن بالإمكان شراء هذه الأشياء، فثمة إذن مشكلات جسيمة في شرعية المجتمع المعني، وفي كفاءته الاقتصادية أيضا، فالأطباء دون المستوى والمعلمون غير المؤهلين يقللون من جودة العمالة، والقضاة المرتشون يقضون على فاعلية قوانين التعاقد.

إن الديمقراطية والأسواق بناءان أساسيان في المجتمع الراقي. ولكنهما متصادمان جذريا. وينبغي الموازنة بينهما. وحين نضيف حقيقة أن الأسواق الحرة غير مناسبة لتعزيز التنمية الاقتصادية (مثلما أبيِّن في هذا الكتاب كله)، يصعب القول بوجود حلقة مطهَّرة قوامها الديمقراطية والسوق الحرة والتنمية الاقتصادية، خلافا لما يتشدق به السامريون الأشرار.

الدول الديمقراطية إذ تدمر الديمقراطية

أخضعت سياسات السوق الحرة التي يدعمها السامريون الأشرار مزيدا من مجالات الحياة لمبدأ "دولار واحد، صوت واحد" الحاكم للسوق. هناك بقدر ما توتر طبيعي بين الأسواق الحرة والديمقراطية، بما يعني أن هذه السياسات تحدُّ من الديمقراطية، ولو عن غير قصد. ولكن هناك المزيد. فالسامريون الأشرار يوصون بسياسات تنشد القضاء الفعلي على الديمقراطية في الدول النامية (وإن كانوا لا يصوِّرون الأمر في هذا السياق مطلقا).

تبدأ الحجة بداية لا تخلو من منطق. حيث يتخوف الاقتصاديون النيولبراليون من أن تفتح ألاعيب السياسة الباب لإفساد السوق محليا، فقد تحشد الشركات أو المزارعون غير ذوي الكفاءة أنصارا في البرلمان للحصول على تعريفات ودعم، وتتكبّد بقية المجتمع تكاليف عند شراء المنتجات المحلية الغالية، وقد يفرض الساسة الشعبويون ضغوطا على البنك المركزي لـ "طبع النقود في فترات الحملات الانتخابية فيؤدي هذا إلى التضخم ويلحق أضرارا على المدى البعيد. وحتى هنا، لا بأس بالكلام.

الحل النيولبرالي لهذه المشكلة هو "عدم تسييس" الاقتصاد. ويذهبون إلى أن نطاق النشاط الحكومي نفسه يجب تقليصه ـ بالخصخصة والتحرير ـ

إلى دولة الحد الأدنى. وفي المجالات القليلة التي يبقى العمل فيها مسموحا للدولة، ينبغي تقليل مساحة حريتها السياسية في التصرف. ويذهبون إلى أن هذه القيود لازمة بصفة خاصة في الدول النامية ذات القيادات الأقل كفاءة والأكثر فسادا. وهذه القيود قد تتحقق من خلال قواعد صارمة تحدّ من خيارات الحكومة ـ فيكون ثمة قانون على سبيل المثال يوجب موازنة الميزانية ـ أو من خلال إقامة هيئات سياسة مستقلة ـ كبنك مركزي مستقل وهيئات تشريع مستقلة بل ومكتب ضرائب مستقل (يعرف بهيئة العائدات ذات الاستقلال الذاتي التي طُبِّقت في أوغندا وبيرو)[293]. ويرى النيولبراليون أنه من المهم بصورة مطلقة للدول النامية أن توقِّع على الاتفاقات الدولية ـ كاتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية/الإقليمية ـ لأن زعماء هذه الدول أقلُّ تحليا بالمسئولية وأرجح انحرافا عن طريق الصواب النيولبرالي.

المشكلة الأولى في طرح عدم التسييس هو الافتراض بأننا يمكن أن نعرف بوضوح أين ينتهي الاقتصاد لتبدأ السياسة. وهذا غير ممكن، لأن الأسواق ـ وهي أرض الاقتصاد ـ بناءات سياسية أصلا. وهي بناءات سياسية لأن ما تقوم عليه من حقوق الملكية وغيرها من الحقوق هي ذات أسس سياسية. ويمكننا أن نرى الأسس السياسية للحقوق الاقتصادية في

---

293 عن سجل هيئة العائدات ذات الاستقلال الذاتي في أوغندا وبيرو، انظر دي جون (٢٠٠٧).

حقيقة أن كثيرا منها تعدُّ بديهية اليوم وقد كانت في الماضي موضع اختلاف سياسي ملتهب - ومن أمثلة ذلك حق امتلاك الأفكار (الذي كان يرفضه الكثيرون قبل الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية في القرن التاسع عشر) وحق عدم الاضطرار إلى العمل في الصغر (وهو منكر على كثير من الأطفال الفقراء)[294]. حينما كانت هذه الحقوق لا تزال موضع نزاع سياسي، كان ثمة الكثير من الحجج "الاقتصادية" التي ترى أن منحها لا يتسق مع الأسواق الحرة[295]. في ضوء هذا، عندما يقترح النيولبراليون عدم تسييس الاقتصاد، إنما يفترضون أن الخطوط بين الاقتصاد والسياسة التي يريدون هم أن يرسموها هي الخطوط الحدية الصحيحة. وهذا ليس مضمونا.

والأهم، في حدود ما يعنينا في هذا الفصل، هو أن السامريين الأشرار

---

294 ومن الأمثلة الحديثة على ذلك حق البيئة النظيفة، وحق المعاملة المتساوية بين الجنسين أو الأعراق، وحقوق المستهلك. ولكونها حديثة فالنقاشات المحيطة بهذه الحقوق أكثر إثارة للجدل، ومن ثم يسهل أكثر أن نرى طبيعتها "السياسية". ولكن مع ازدياد القبول بهذه الحقوق، يزداد النظر إليها بوصفها أقل سياسية، لا سيما الحقوق البيئية التي لم يكن يدعمها قبل عقود قليلة غير غلاة الراديكاليين ثم باتت في العقد الأخير أو نحو ذلك تلقى قبولا واسعا بحيث لم تعد تبدو سياسية.

295 فمثلا، عند تقديم قانون لتنظيم عمالة الأطفال في البرلمان البريطاني سنة ١٨١٩، اعترض أعضاء في مجلس اللوردات على القانون بناء على أنه "لا بد من تحرير العمل" برغم أنه كان قانونا شديد اللين بمعايير عصرنا، فكان يُفترض بالقانون المقترح أن يُطبَّق فقط على مصانع القطن التي كانت تعد الأعلى خطرا، ولا يحظر عمل الأطفال إلا ممن تقل أعمارهم عن تسع سنوات. انظر إم بلاوج (١٩٥٨) "الاقتصاديون الكلاسيكيون وقوانين المصانع: نظرة جديدة"، *Quarterly Journal of Economics*، 1958، الجزء ٧٢، رقم ٢. وللحجة "الاقتصادية" المأخوذة على امتلاك الأفكار، انظر الفصل السادس من "السامريين الأشرار".

في دفعهم إلى عدم تسييس الاقتصاد، يقضون على الديمقراطية. فعدم تسييس القرارات السياسية في دولة ديمقراطية معناه ـ ولنتحرَّ الرقة في كلامنا ـ إضعاف الديمقراطية. فلو أن جميع القرارات المهمة يتم اتخاذها بعيدا عن الحكومات المنتخبة ديمقراطيا وتوكل إلى تكنوقراط غير منتخبين في هيئات "مستقلة سياسيا"، فما معنى وجود الديمقراطية؟ بعبارة أخرى، النيولبراليون يقبلون الديمقراطية ما لم تعارض السوق الحرة، ولذلك لم يجدوا غضاضة في دعم دكتاتورية بينوشيه والتغني للديمقراطية. وهم، بلا مواربة، يريدون الديمقراطية ما كانت قليلة الحيلة، بحسب عنوان الكتاب الصادر سنة ١٩٧٨ لكين ليفنجستن عمدة لندن اليساري الحالي: "إذا غيَّر التصويت أيّ شيء، ألغوا التصويت"[296].

وهكذا، فالنيولبراليون، شأن اللبراليين القدامى، يرون في العمق أن منح سلطة سياسية لـ "من ليس لهم ناقة أو جمل" في النظام الاقتصادي

---

296 دارون أسيموجلو، أستاذ الاقتصاد بمعهد مساتشوستس للتكنولوجيا، وجيمس روبينسن، أستاذ الاقتصاد السياسي في هارفرد، يعبران عن المعنى نفسه بلغة أكثر أكاديمية. فيتنبآن أن الديمقراطية سوف تزداد انتشارا بالعولمة، وضعفا كذلك. وفي رأيهما أن العولمة يحتمل أن تجعل "النخب وأحزاب المحافظين أقوى بينما تجعل الديمقراطية أقل انتشارا في المستقبل لا سيما إذا لم تظهر أشكال جديدة لتمثيل الأغلبية ـ في المجال السياسي وفي أماكن العمل. وبذلك، سوف يزداد تعزيز الديمقراطية، ولكن أولئك الذين يتوقعون من الديمقراطية أن تغيِّر المجتمع مثلما فعلت الديمقراطية البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين فقد يصيبهم الإحباط". جيه روبينسن و دي أسيموجلو (٢٠٠٦) "الأصول الاقتصادية للدكتاتورية والديمقراطية"، (مطبعة جامعة كمبردج، كمبردج) ص ٣٦٠.

القائم سيؤدي لا محالة إلى تغيير "جنوني" في الوضع القائم في ما يتعلق بحق توزيع الملكية (وغيره من الحقوق الاقتصادية). غير أنهم خلافا لأسلافهم يعيشون في عصر لا يستطيعون فيه أن يعترضوا علنا على الديمقراطية فلا يبقى لديهم إلا محاولة النيل من السياسة بعامة[297]. وبتشويه السياسة عموما، ينالون الشرعية لأفعالهم إذ يسحبون سلطة القرار من الممثلين المنتخبين ديمقراطيا. وبذلك ينجح النيولبراليون في تقليص مدى السيطرة الديمقراطية دون أن يعمدوا نهائيا إلى انتقاد الديمقراطية ذاتها. وعواقب ذلك وخيمة لا سيما في الدول النامية، حيث أمكن للسامريين الأشرار أن يمرروا أفعالهم "المعادية للديمقراطية" إلى أقصى من المقبول في الدول الثرية (ومن ذلك الاستقلال السياسي لهيئات الضرائب)•.

---

297 والمثال الدال في هذا الصدد هو استطلاع للرأي قبل انتخابات ٢٠٠٠ الرئاسية الأمريكية كشف أن السبب الأهم الذي جعل المشاركين في الاستطلاع ينفرون من أي من المرشحين هو كونه "سياسيا أكثر من اللازم". أي أن كثيرا من الناس يرفضون شخصا يسعى إلى المنصب السياسي الأكبر في العالم بناء على كونه هو نفسه "سياسيا أكثر من اللازم"، فما أدلَّ هذا على مدى نجاح النيولبراليين في تشويه السياسة.

• ذلك كله لا ينكر بطبيعة الحال ضرورة وجود درجة معينة من عدم تسييس عملية تخصيص الموارد. لسبب واحد، هو أنه ما لم يكن واضحا للمجتمع ولو بدرجة ما على الأقل أن عملية تخصيص الموارد "موضوعية"، فقد تكون شرعية النظام الاقتصادي كله مهددة. فضلا عن أن ثمة تكاليف كبيرة سوف تنتج عن ذلك في البحث والمساومة لو أن كل قرار للتخصيص يعد موضع نزاع محتمل مثلما كان الحال في الدول الشيوعية السابقة. غير أن هذا يختلف طبعا عن قول النيولبراليين بأنه لا ينبغي لأي سوق في أي ظرف من الظروف أن يكون خاضعا للتعديل السياسي، لأنه ما من سوق أصلا ـ في التحليل الأخير ـ يمكن أن يكون خاليا من السياسة.

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

واضح أن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تؤثر إحداهما على الأخرى، لكن العلاقة أشد تعقيدا مما تتصور العقيدة النيولبرالية، حيث الديمقراطية تعزز التنمية الاقتصادية بتوفيرها مزيدا من الأمن للملكية ومن الحرية للسوق.

ابتداء، وفي ضوء التوتر الجذري بين الديمقراطية والسوق، ليس مرجحا من الديمقراطية أن تعزز التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز السوق الحرة. بل إن قدامى اللبراليين كانوا في الحقيقة يخشون الديمقراطية أن تثبط الاستثمار ومن ثم النمو (بالإفراط في فرض الضرائب، أو تأميم الممتلكات)[298]. وفي المقابل، قد تقوم الديمقراطية بتعزيز التنمية الاقتصادية عبر قنوات أخرى. فقد تعيد الديمقراطية على سبيل المثال توجيه الإنفاق الحكومي إلى مجالات أكثر إنتاجية، فتنأى به مثلا عن الإنفاق العسكري إلى الاستثمار في التعليم أو البنية الأساسية. وهذا يساعد على التنمية الاقتصادية. وأضرب مثالا آخر للديمقراطية إذ تعزز النمو الاقتصادي من

298 ولو أن شمول الفقراء بحق (الانتخاب) في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لم يؤد إلى زيادة في تحويل الدخل، خلافا لما كان يخشاه قدامى اللبراليين برغم أنه أدى إلى إعادة تخصيص للإنفاق (لا سيما باتجاه البنية الأساسية والأمن الداخلي). ولم يتوسع تحول الدخل إلا بعد الحرب العالمية الثانية . ولمزيد من المعلومات انظر تي آيدت وجيه دوتا و إي لوكويانوفا (٢٠٠٤)، "الديمقراطية تدخل أوربا: توسيع حق الانتخاب ونتائجه المالية. ١٨٣٠ - ١٩٣٨"، *European Economic Review*، الجزء ٥٠، ص ٢٤٩ – ٢٨٣.

خلال إيجاد دولة الرفاه. ذلك أن دولة الرفاه إن حسن تأسيسها، لا سيما إن اجتمع معها برنامج جيد لإعادة التدريب، كفيلة ـ خلافا للفهم الشائع ـ بتقليص تكاليف البطالة على العمال فتجعلهم بهذا أقل مقاومة للميكنة التي تزيد الإنتاج (وليس مصادفة أن السويد فيها أعلى عدد من الروبوتات لكل عامل). وبوسعي أن أذكر المزيد من القنوات المحتملة التي تؤثر من خلالها الديمقراطية إيجابا أو سلبا على التنمية الاقتصادية، لكن مغزى كلامي هو أن العلاقة شديدة التعقيد.

لا عجب إذن من عدم وجود دليل نفي أو إثبات لفرضية مساعدة الديمقراطية للتنمية الاقتصادية. ولقد حاولت الدراسات أن تحدد قوانين إحصائية للعلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في مختلف الدول فلم يحالفها النجاح في الوصول إلى نتيجة في الحالتين[299]. وحتى على مستوى البلد المفرد، نرى تنوعا ضخما في النتائج. فمن الدول النامية ما له أداء اقتصادي رهيب في ظل الدكتاتورية ـ وأشهر الأمثلة هنا هي الفلبين في ظل ماركوس، أو زائير في ظل موبوتو، أو هاييتي في ظل دوفالييه. لكن هناك حالات مثل إندونيسيا في ظل سوهارتو أو أوغندا في ظل موسيفيني، حيث أدت الدكتاتوريات إلى أداء اقتصادي طيب، ما لم يكن مبهرا. ثم هناك حالات مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة والبرازيل في الستينيات

---

299 انظر في أدبيات هذه المراجعات آيه بريزفورسكي و إف ليمونجي (١٩٩٣)، "النظم السياسية والنمو الاقتصادي"، *JournalofEconomicPerspectives*، الجزء ٧ رقم ٣، وروبنسن و أسيموجلو (٢٠٠٦) الفصل الثالث.

والسبعينيات أو الصين اليوم وجميعها حققت أداءات اقتصادية جيدة جدا في ظل الدكتاتورية. وعلى النقيض من ذلك، حققت الدول الثرية اليوم أفضل سجلاتها الاقتصادية حينما ازدادت ديمقراطية في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية والسبعينيات، ففي هذه الفترة تبنت أغلبها حق التصويت المطلق (أستراليا، وبلجيكا، وكندا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وسويسرا، والولايات المتحدة) وعملت على تقوية حقوق الأقليات وكثَّفت "الاستغلال" المرهوب من الفقراء للأثرياء (من قبيل تأميم المشاريع أو زيادة الضريبة التصاعدية على الدخل تمويلا لدولة الرفاه وأشياء أخرى).

ولسنا بحاجة طبعا إلى عرض آثار الديمقراطية الإيجابية على النمو دعما لها. فالديمقرايطة ـ بحسب ما يقول أمارتيا صن أستاذ الاقتصاد الحاصل على نوبل ـ لها قيمتها الذاتية فلا بد أن تكون معيارا في أي تعريف منطقي للتنمية[300]. فالديمقراطية تساهم في بناء المجتمع القويم إذ تحصِّن أشياء معينة من مبدأ "دولار واحد، صوت واحد" الحاكم للسوق ـ ومنها القرارات القضائية والوظائف العمومية والمؤهلات العلمية، مثلما سبق وبيَّنت. فالمشاركة في العملية السياسية الديمقراطية لها قيمة ذاتية قد لا تنعكس فوريا إلى قيمة نقدية. وهكذا. ولذلك، حتى لو كان للديمقراطية تأثير سلبي على

---

300 آيه صن، "الديمقراطية بوصفها قيمة عالمية"، *Journal of Democracy*، الجزء ١٠، رقم ٣، ١٩٩٩.

النمو الاقتصادي، فقد نبقى داعمين لها لما تنطوي عليه من قيمة ذاتية. وقد نساندها بقوة لا سيما إذا لم يكن هناك دليل على أنها تفعل هذا.

لو أن تأثير الديمقراطية على التنمية مبهم، فتأثير التنمية الاقتصادية على الديمقراطية يبدو أوضح وأكثر مباشرة. ولذلك فإننا نأمن بعض الشيء إذ نقول إن التنمية الاقتصادية تجلب الديمقراطية على المدى البعيد. لكن هذه الصورة العريضة لا ينبغي أن تغيِّب عن أبصارنا حقيقة أن من الدول ما فيه ديمقراطية مستقرة منذ أيام فقرها، في حين أن دولا كثيرة أخرى لم تتحول إلى الديمقراطية إلا بعد أن أثرت. وبغير نضال من الشعب، لا يمكن أن تنشأ الديمقراطية آليا من الرخاء الاقتصادي[301].

لقد كانت النرويج ثاني ديمقراطيات العالم (فقد منحت الحق المطلق في التصويت سنة ١٩١٣، بعد نيوزيلاند التي منحته سنة ١٩٠٧) برغم أنها كانت من أفقر اقتصادات أوربا في ذلك الوقت. وعلى النقيض، لم تتحول الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وسويسرا إلى الديمقراطية، ولو بالمعنى

301 وينبغي أن يكون في أذهاننا بُعدٌ مهم للغاية ونحن نفهم النضال من أجل الديمقراطية في دول العالم النامية وهو أن حق التصويت المطلق يحظى اليوم بمشروعية غير مسبوقة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح تخويل هذا الحق بصورة انتقائية غير مقبول نهائيا، بعدأن كان ذات يوم "طبيعيا" تماما. واليوم لم يعد أمام الحكام إلا أحد خيارين: إما ديمقراطية كاملة أو غياب تام للانتخابات. وبوسع أي جنرال في الجيش وصل إلى السلطة بانقلاب أن يعلق الانتخابات بسهولة، لكنه لا يستطيع أن يقصر حق التصويت على الرجال الأثرياء دون سواهم. هذه الشرعية المؤكدة تمكِّن الدول النامية اليوم من ممارسة الديمقراطية وتعزيزها في ظل مستويات من التنمية أدنى بكثير من التي كانت لازمة في الماضي للدول الثرية اليوم.

الرسمي المحض المتعلق بمنح حق التصويت للجميع، إلا في الستينيات والسبعينيات، حينما حققت الثراء بالفعل. ولم تمنح كندا للمواطنين الأصليين حق التصويت إلا سنة ١٩٦٠. ولم تتخل أستراليا عن سياسة "أستراليا البيضاء" وتمنح حق التصويت للمواطنين الأصليين إلا سنة ١٩٦٢. وفي عام ١٩٦٥ فقط سمحت ولايات الجنوب في الولايات المتحدة للأمريكيين الأفارقة بالتصويت بفضل حركة الحقوق المدنية التي تزعمها مارتن لوثر كينج الابن[302]. ولم تسمح سويسرا للنساء بالتصويت إلا سنة ١٩٧١ (بل وبعد ذلك لو حسبنا المقاطعتين الأشد صرامة وهما مقاطعتا أبنزل أوسر رودن، و أبنزل إنر رودن اللتين ظلتا ترفضان منح النساء حق التصويت حتى عام ١٩٨٩ و١٩٩١ على الترتيب). وقد تكون ثمة تحفظات مماثلة في ما يتعلق بالدول النامية اليوم. فالهند، وإن كانت من أفقر دول العالم حتى وقت قريب للغاية، بقيت دولة ديمقراطية طوال العقود الستة الماضية بينما لم تتحول كوريا وتايوان إلى الديمقراطية إلا في أواخر الثمانينيات حينما حققتا قدرا معقولا من الرخاء.

---

302 من الناحية التقنية، لم يكن حرمان السود في الولايات الجنوبية من حق التصويت قائما على أساس العرق بل على أساس الملكية وإجادة القراءة والكتابة. وذلك لأن التعديل الخامس في الدستورالأمريكي الصادر بعد الحرب الأهلية كان يحظر المحدِّدات العرقية للتصويت. لكن التحديد في جوهره كان عنصريا، حيث كان البيض يتعرضون لامتحان شديد البساطة لإثبات القدرة على القراءة والكتابة. انظر إنتش جيه تشانج (٢٠٠٢)، "ركل السلم بعيدا - الاستراتيجية التنموية من منظور تاريخي"، (مطبعة أنثيم - لندن) ص ٧٤.

الفساد وغياب الديمقراطية مشكلتان كبيرتان في كثير من الدول النامية. لكن علاقتهما بالتنمية الاقتصادية أشد تعقيدا مما يقول السامريون الأشرار. والعجز عن التفكير في تعقيد قضية الفساد هو السبب على سبيل المثال في أن كثيرا جدا من الساسة الذين يصلون إلى السلطة في الدول النامية بناء على أجندة محاربة الفساد لا يعجزون وحسب عن تنظيف النظام بل غالبا ما يكون مصيرهم الخلع أو حتى السجن لإدانتهم هم شخصيا بالفساد. ويخطر على البال من هؤلاء رئيسان في أمريكا اللاتينية هما فرناندو كولور دي ميلو في البرازيل وألبرتو فوجيموري في بيرو. وفي ما يتعلق بالديمقراطية فثمة إشكالية كبيرة في رؤية النيولبراليين القائلة بأن الديمقراطية تعزز السوق الحرة فتعزز بدورها التنمية الاقتصادية. ذلك أن ثمة توترا قويا بين الديمقراطية والسوق الحرة، بينما ليس من المحتمل أن تقوم السوق الحرة بتعزيز التنمية الاقتصادية. ولو أن الديمقراطية تعزز التنمية الاقتصادية، فذلك في العادة من خلال قناة غير السوق الحرة خلافا لما يطنطن به السامريون الأشرار.

فضلا عن أن ما يوصي به السامريون الأشرار في هذه المجالات لم يحل مشكلتي الفساد وغياب الديمقراطية. بل زادهما سوءا في واقع الأمر في أغلب الحالات. إن تخفيف قوانين الاقتصاد بصفة عامة، وإدخال قوى سوقية جديدة لا سيما في الإدارة الحكومية كثيرا ما زاد الفساد ـ بدلا من أن

بقلّصه. وبالإرغام على تحرير التجارة، شجَّع السامريون الأشرار الفساد عن غير قصد، فالسقوط الناجم عن ذلك في العائدات الحكومية أدى إلى تراجع الرواتب الحكومية مما شجَّع على الفساد الوضيع. وفي حين لا يكف السامريون الأشرار عن التغني بالديمقراطية، نراهم يروِّجون لإجراءات تضعف الديمقراطية. وهو ما يحدث أثناء تخفيف القوانين نفسه، فقد أدى ذلك إلى توسع نطاق السوق فقلل بالتالي من نطاق الديمقراطية. ولكن البقية حدثت من خلال إجراءات متعمدة: كتقييد الحكومة بقوانين محلية أو اتفاقيات دولية، ومنح الاستقلال السياسي للبنك المركزي وغيره من الجهات الحكومية.

وهكذا يهتم النيولبراليون اليوم أشد الاهتمام بعوامل سياسية كانوا يستهينون بها من قبل ويعتبرونها تفاصيل ثانوية لا ينبغي أن تعوق مسارات الاقتصادات الجيدة. وسبب ذلك واضح، وهو أن برامجهم الاقتصادية للدول النامية كما ينفذها الثالوث المدنَّس ـ المؤلف من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ـ حقَّق إخفاقات مدوية (ولكم في أرجنتين التسعينيات مثالا كافيا) ولم يحقق غير نجاحات قليلة. ولأنه لا يمكن أن يخطر لأي من السامريين الأشرار أن التجارة الحرة والخصخصة وبقية الحزمة السياسية قد تكون خطأ، فـ"تفسير" أخطاء السياسات غالبا ما يوعز إلى عناصر منقطعة الصلة بالسياسات، كالألاعيب السياسية والثقافة.

لقد بيَّنت في هذا الفصل كيف أن سعي النيولبراليين إلى تفسير

إخفاقات سياساتهم من خلال مشكلات الفساد وغياب الديمقراطية ليس تفسيرا مقنعا. وبيَّنت كذلك أن حلولهم المزعومة لهذه المشكلات زادتها سوءا. وفي الفصل التالي، سألتفت إلى عنصر آخر من العناصر منقطعة الصلة بالسياسة، وهو الثقافة، التي يتزايد اللجوء إليها تفسيرا للفشل التنموي، بفضل ما صادفته أخيرا فكرة "صدام الحضارات" من رواج.

الفصل التاسع

الياباني الكسول والألماني اللص

هل بعض الثقافات عاجزة عن التنمية الاقتصادية؟

بعد طوافه بكثير من المصانع في بلد نام ما، قال استشاري الإدارة الأسترالي لمسئولي الحكومة التي وجَّهت له الدعوة إن "انطباعي بشأن عمالتكم الرخيصة سرعان ما تبدد حينما رأيت ناسكم وهم يعملون. لا عجب أن تكون عمالتكم زهيدة الأجر، لأن العائد زهيد بالمثل، لقد رأيت رجالكم وهم يعملون فشعرت أنكم جنس شديد الرضا شديد السلاسة واللين لا يقيم للوقت وزنا. ولما تكلمت مع بعض المدراء علمت منهم أنه لا سبيل إلى تغيير عادات التراث الوطني".

مفهوم أن يكون الاستشاري الأسترالي قد تخوَّف من غياب أخلاقيات العمل الصحيحة عن عمال البلد الذي كان يزوره. والحق أنه كان مهذبا، فلم يقل بصراحة إنهم كسالى. ولا عجب في أن البلد كان فقيرا، لا فقرا مدقعا، ولكن بمستوى دخل يماثل ربع دخل أستراليا في ذلك الوقت. وكان المدراء في ذلك البلد يوافقون الأسترالي، ولكنهم كانوا من الذكاء بحيث يفهمون أن "عادات التراث الوطني" أو الثقافة غير يسيرة التغيير، إن أمكن تغييرها. ولقد قال عالم الاقتصاد والاجتماع الألماني في القرن التاسع عشر ماكس فيبر في كتابه العمدة "أخلاقيات العمل البروتستنتية وروح

الرأسمالية" إن هناك ثقافات ـ كالبروتستنتية ـ أنسب للتنمية الاقتصادية من ثقافات أخرى.

غير أن البلد المعني لم يكن غير اليابان[303]. ولا يبدو مناسبا لشخص من أستراليا (المعروفة بيننا الآن بمقدرة أهلها على الاستمتاع بوقتهم) أن ينعت اليابانيين بالكسل. ولكن أغلب الغربيين كانوا يرون اليابان هكذا قبل قرن من الزمن.

في كتابه الصادر عام ١٩٠٣ بعنوان "تطور اليابان" لاحظ المبشر الأمريكي سيدني جوليك أن كثيرا من اليابانيين "يتركون انطباعا ... بأنهم كسالى ولا يبالون بمرور الزمن أدنى مبالاة"[304] ولم يكن جوليك ملاحظا عابرا، فلقد عاش في اليابان خمسة وعشرين عاما (١٨٨٨ ـ ١٩١٣) فبرع في اللغة اليابانية ودرَّسها في الجامعات. وبعد رجوعه إلى الولايات المتحدة اشتهر بحملته للمساواة العرقية بالنيابة عن الأمريكيين الأسيويين. ومع ذلك رأى أدلة وافرة تؤكد الصورة النمطية الثقافية للياباني بوصفه "اللين"، "العاطفي"، "ذا القلب الخفيف، المتحرر من كل قلق بشأن المستقبل، الذي يعيش للحاضر دون غيره"[305]. والتماثل مذهل بين ملاحظته وملاحظة عن أفريقيا اليوم، لكنها ملاحظة أفريقي هو المهندس والكاتب

---

303 المقتطف من *Japan Times*، 18 أغسطس ١٩١٥.

304 إس جوليك (١٩٠٣)، "تطور اليابان" (فليمنج إتش ريفل، نيويورك)، ص١١٧.

305 جوليك (١٩٠٣) ص ٨٢.

الكاميروني دانيال إتونجا مانجويل: "إن الأفريقي المغروس في ثقافة أسلافه لعلى قناعة تامة بأن الماضي لا بد أن يكرِّر نفسه ومن ثم فلا داعي مطلقا للقَلَق بشأن المستقبل. في حين أنه بدون وعي ديناميكي بالمستقبل، لا يمكن أن يكون هناك تخطيط، ولا استشراف، ولا وضع سيناريوهات، بعبارة أخرى، ما من سياسة للتأثير على مسار الأحداث"[306].

وبعد جولة لها في آسيا في ما بين ١٩١١ و١٩١٢، وصفت بياتريس ويب الزعيمة الشهيرة في تيار الاشتراكية الفابية البريطانية اليابانيين بأن لديهم "أفكارا مرفوضة عن الفراغ، واستقلاليةً شخصية لا تطاق"[307]. وقالت إنه "من الواضح أنه ما من رغبة في تعليم الناس أن يفكروا"[308] في اليابان. وكانت أشد قسوة على أسلافي الكوريين فوصفتهم بأنهم "اثنا عشر مليونا من الهمج القذرين المنحطين النكدين الكسالى معدومي الدين يتنقلون في التراب بثياب بيضاء متربة من أسوأ الأنواع ويعيشون في بيوت طينية قذرة"[309]. ولا عجب أن رأت أنه "لو كان لأحد أن ينتشل الكوريين من

---

306 دي إتونجا مانجويل (٢٠٠٠)، "هل تحتاج أفريقيا لبرنامج تعديل ثقافي؟" في إل هاريسن و إس هنتنجتن (محرران)، "الثقافة تفرق ـ كيف تشكل القيم التقدم الإنساني"، (بيزيك بوكس، نيويورك)، ص ٦٩.

307 بي ويب (١٩٨٤)، "يوميات بياتريس ويب: القدرة على التغيير" الجزء ٣، تحرير إن مكينزي و جيه مكينزي (فيراجو- إل إس إي، لندن) ص ١٦٠.

308 ويب (١٩٨٤) ص ١٦٦.

309 إس ويب و بي ويب (١٩٧٨)، "مراسلات سيدني وبياتريس ويب"، تحرير إن مكينزي و جيه مكينزي (مطبعة جامعة كمبريدج، كمبريدج) ص ٣٧٥.

بربريتهم الراهنة فلن يكون إلا الإرادة اليابانية في ظني" ، وذلك برغم رأيه في اليابانيين[310] .

وليس هذا مجرد انحياز غربي ضد الشعوب الشرقية. فمثل هذا كان يقوله البريطانيون في الألمان، الذين كان وصفهم النمطي لدى البريطانيين في مرحلة ما قبل انطلاقتهم الاقتصادية في أواسط القرن التاسع عشر بأنهم "قوم ثقال بلداء"[311] . وكانت كلمة "الكسلان" مرتبطة بالطبيعة الألمانية[312] . فقد كتبت ماري شيلي ـ مؤلفة فرانكنشتاين ـ في غضب بعد مشاجرة محبطة مع مدربها الألماني على السواقة تقول إن "الألمان لا يسرعون مهما حدث"[313] . ولم يقتصر الأمر على البريطانيين، فقد اشتكى صاحب مصنع فرنسي كان يوظّف بعض العمال الألمان من أنهم "يعملون متى وكيفما يحلو لهم"[314] .

والبريطانيون أيضا كانوا يعتبرون الألمان بِطاء الفهم. فالألمان بحسب ما

---

310 ويب و ويب (١٩٧٨)، ص ٣٧٥، ويشار إلى أن كوريا في زمان زيارة ويب سنة ١٩١٠ كانت تابعة لليابان.

311 تي هودجسكين (١٨٢٠)، "أسفار في شمال ألمانيا: وصف الحالة الراهنة للمؤسسات الاجتماعية والسياسية، والزراعة والصناعات، والتجارة، والتعليم، والفنون والأخلاق في ذلك البلد، وبخاصة مملكة هانوفر" الجزء ١ (أرتشبولد، إدينبرج) ص ٥٠، رقم ٢.

312 فمثلا، في كتاب هودجسكين (١٨٢٠) قسم عنوانه "أسباب كسل الألمان". ص ٥٩

313 إم شيلي، (١٨٤٣)، "جولات في ألمانيا وإيطاليا"، الجزء الأول (إدوارد مونكتون، لندن) ص ٢٧٦.

314 دي لانديس (١٩٩٨)، "ثروة الأمم وفقرها" (أباكوس، لندن)، ص ٢٨١.

كتب أديب الرحلات في عشرينيات القرن التاسع عشر جون راسل "قوم ثقال، يرضون بالقليل . . . ليس لهم نصيب عظيم من دقة الفهم أو سرعة الإحساس" . وهم في رأي راسل غير منفتحين بصفة خاصة على الجديد من الأفكار "فكم يطول الوقت (بالألماني) قبل أن تحمله على فهم مغزى شيء جديد عليه، ويصعب أن تثير فيه الحمية على طلبه" [315]. فلا عجب أنهم كانوا "غير متسمين بالمغامرة أو النشاط" بحسب ما لاحظ رحالة بريطاني آخر من القرن التاسع عشر[316].

وكان الألمان يُعدُّون كذلك فرديين عاجزين عن التعاون مع بعضهم البعض، وكان العجز الألماني عن التعاون - من وجهة نظر البريطانيين، أوضح ما يكون في تواضع جودة صيانتهم لبنيتهم الأساسية التي بلغت من الرداءة حد أن كتب جون مكفرسون نائب الملك في الهند (والذي كان من ثم يألف غدر الطرقات) يقول "لقد وجدت الطرق في ألمانيا شديدة السوء نغيرت مساري صوب إيطاليا" [317]. وقارنوا هذا مرة أخرى بتعليق الكاتب الأفريقي - الذي سبق ونقلت عنه - إذ يقول إن "المجتمعات الأفريقية تشبه فريق كرة قدم يتنافس لاعبوه في ما بينهم، ويغيب عنهم حس الفريق، فلا

---

315 جون راسل، (١٨٢٨)، "جولة في ألمانيا" الجزء الأول، (أرنشيبولد آند كو، إدنبرج)، ص ٣٩٤.

316 جون باكينجم (١٨٤١)، "بلجيكا، والراين، وسويسرا، وهولندا: جولة في الخريف"، الجزء الأول (بيتر جاكسن، لندن) ص ٢٩٠.

317 إس ويتمان (١٨٩٨)، دراسات تويتن"، (تشابمان، لندن)، ص ٣٩، رقم ٢٠، نقلا عن جون مكفرسن.

يمرر أحدهم الكرة لزميله خشية أن يحرز هذا الزميل هدفا "[318].

كما رأى الرحالة البريطانيون في مستهل القرن التاسع عشر أن الألمان غير أمناء فـ "التجار وأصحاب المتاجر يستغلونك ما استطاعوا استغلالك وفي أهون الأشياء . . . والاحتيال في كل مكان" بحسب ما لاحظ السير آرثر بروك فوكنر الطبيب العامل في الجيش البريطاني[319].

وأخيرا، كان البريطانيون يرون الألمان مفرطين في عاطفيتهم. في حين يحسب كثير من البريطانيين اليوم أن الألمان عندهم نقص جيني في المشاعر. لكن السير آرثر لاحظ في معرض الحديث عن عاطفية الألمان أن "بعضهم يبدد الأحزان بالضحك وبعضهم غارق في الحزن لا يطفو"[320]. ولقد كان سير آرثر أيرلنديا، ومن ثم فوصفه الألمان بالعاطفية أشبه بوصف فنلندي أبناء جامايكا بالمكتئبين وفقا للقوالب النمطية الثقافية السائدة اليوم.

هذا إذن هو الوضع. قبل قرن كان اليابانيون كسالى مستخفين بالعمل، مفرطين في استقلاليتهم (حتى من وجهة نظر اشتراكية فابية) وليسوا "نملات عاملة" شديدة الولاء، عاطفيين لا يلتزمون بالتعليمات، خفاف القلوب غير جادين، يعيشون ليومهم بدلا من أن يعملوا للمستقبل

---

318 إتونجا مانجويل (٢٠٠٠)، ص ٧٥.

319 سير آرثر بروك فوكنر (١٨٣٣)، "زيارة إلى ألمانيا والبلاد الخفيضة"، الجزء الثاني، (ريتشارد بنتلي، لندن)، ص ٥٧.

320 فوكنر (١٨٣٣)، ص ١٥٥.

(مثلما يتبيَّن في معدلاتهم الادخارية المحلقة في السماء). وقبل قرن ونصف القرن من الزمن، كان الألمان كسالى لا أكفاء، فرديين لا تعاونيين، عاطفيين لا عقلانيين، أغبياء لا أذكياء، غشاشين ولصوصا لا ملتزمين بالقوانين، مستخفين لا منضبطين.

تلك السمات محيرة لسببين. الأول: لو أن اليابانيين والألمان كانت لديهم تلك الثقافة، فكيف أصبحوا أثرياء؟ والثاني: لماذا كان اليابانيون والألمان مختلفين كل هذا الاختلاف عن نسلهم الحالي؟ كيف أمكنهم إحداث هذا التغيير التام في "عادات تراثهم الوطني"؟

سأجيب هذه الأسئلة في هذا الفصل. لكن قبل أن أفعل هذا أريد أولا أن أوضح بعضا من سوء الفهم المنتشر حول علاقة الثقافة بالتنمية الاقتصادية.

هل تؤثر الثقافة على التنمية الاقتصادية؟

منذ زمن طويل يجري تداول فكرة تفسير الفوارق الثقافية لتنوعات التنمية الاقتصادية بين البلدان. والرؤية العميقة التي تقوم عليها هذه الفكرة واضحة. وهي أن الثقافات المختلفة تفرز شعوبا مختلفة القيم فتتجلّى هذه القيم في أنماط مختلفة من السلوك. وبما أن بعض هذه السلوكيات أنفع للتنمية الاقتصادية من بعض، فالبلاد ذات الثقافة المنتجة لأنماط السلوك المحابية للتنمية ستكون بلادا أفضل من غيرها في الأداء الاقتصادي.

ويعبر عن هذه الفكرة بإيجاز ودقة صمويل هنتنجتن أستاذ العلوم السياسية الأمريكي المخضرم ومؤلف كتاب "صدام الحضارات" المثير للجدل. ففي تفسيره للاختلاف الاقتصادي بين كوريا الجنوبية وغانا، وكانتا في مستوى واحد من التنمية الاقتصادية في الستينيات، يقول إنه "لا شك في أن عوامل كثيرة قامت بدور ولكن . . . كان حتما أن تلعب الثقافة دورا هائلا في التفسير. فأبناء كوريا الجنوبية يقدرون قيم التدبير والاستثمار والعمل الجاد والتعليم والتنظيم والانضباط. والغانيون قيمهم مختلفة. فالثقافة، باختصار، تفرق"[321].

---

321 إس هنتنجتن (٢٠٠٠)، (مدخل: الثقافة تفرق) في إل هاريست وإس هنتنجتن (محرران)، "الثقافة تفرق: كيف تشكل القيم التقدم الإنساني"، (بيزيك بوكس، نيويورك)، ص ١١. والواقع أن دخل الفرد في كوريا في مطلع الستينيات كان أقل من نصف نظيره في غانا، مثلما أوضحت في برولوج السامريين الأشرار.

قليل منا من يماري في أن الشعب الذي يبدي أشكالا سلوكية كـ "التدبير والاستثمار والعمل الجاد والتعليم والتنظيم والانضباط" سيكون شعبا ناجحا من الناحية الاقتصادية. غير أن المنظِّرين الثقافيين يقولون ما هو أكثر من ذلك. فهم يذهبون إلى أن هذه الأشكال السلوكية ثابتة إلى حد كبير، إن لم تكن ثابتة ثباتا مطلقا، لأن الثقافة هي التي تحتِّمها. فلو أن النجاح الاقتصادي محتوم بـ"عادات التراث الوطني"، فمكتوب لبعض الشعوب أن تكون أنجح من غيرها، وما لأحد حيلة تذكر في هذا. ومن البلاد ما ستبقى كيفما هي.

لقد ظلت التفسيرات ذات الأساس الثقافي للتنمية الاقتصادية شائعة حتى الستينيات. ولكن الشعوب بدأت تشعر ـ في حقبة الحقوق المدنية والتحرر من الاستعمار ـ أن في هذه التفسيرات تعاليا ثقافيا (إن لم يكن عنصريا بالضرورة)، فساءت سمعتها نتيجة لذلك. غير أنها رجعت في العقد الماضي أو نحو ذلك، وصارت صرعة رائجة مع ازدياد إحساس الثقافات المسيطرة (الأنجلو أمريكية في تحديدها الضيق، والأوربية بصورة أعم) أنها "مهدَّدة من الثقافات الأخرى ـ كالكونفشويوسية في المجال الاقتصادي، والإسلامية في عالم السياسة والعلاقات الدولية[322]. كما أن

---

322 من الأعمال الممثلة لهذا الاتجاه، إف فوكوياما (١٩٩٥)، "الثقة: الفضائل الاجتماعية وخلق الرخاء"، (هاميش هاملتن، لندن)، لاندس (١٩٩٨)، إل هاريسن و إس هنتنجتن (محرران)، (٢٠٠٠)، "الثقافة تفرق: كيف تشكل القيم التقدم البشري"، (بيزيك بوكس، =

هذه التفسيرات قدمت مبررا مناسبا للغاية للسامريين الأشرار: فإذا بالسياسات النيولبرالية لم تحسن الأداء لا لمشكلات كامنة فيها بل لأن الشعوب التي تمارسها لديها قيم "خاطئة" تقلل فعاليتها.

في النهضة الراهنة لهذه الرؤى، لا يتكلم المنظرون الثقافيون عن الثقافة في ذاتها. فالثقافة مفهوم شديد الاتساع، بل يحاولون عزل المكونات التي يرونها أوثق صلة بالتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، في كتابه **الثقة** الصادر سنة ١٩٩٥، يذهب فرانسيس فوكوياما المعلق السياسي الأمريكي المنتمي إلى تيار المحافظين الجدد إلى أن وجود الثقة أو غيابها في ما وراء أفراد الأسرة الواحدة يؤثر تأثيرا حاسما على التنمية الاقتصادية. ويذهب إلى أن غياب هذه الثقة في ثقافات دول كالصين وفرنسا وإيطاليا و(إلى حد ما) كوريا يجعل من الصعب عليها إدارة الشركات الكبرى بفعالية وهو أمر ذو أهمية محورية للتنمية الاقتصادية. وهذا في ما يرى فوكوياما هو السر في أن المجتمعات ذات الثقة العالية مثل اليابان وألمانيا والولايات المتحدة أكثر تطورا من الناحية الاقتصادية.

ولكن سواء استخدمت كلمة "الثقافة" أم لم تستخدم، يبقى جوهر الحجة واحدا: وهو أن اختلاف الثقافات يؤدي إلى اختلاف سلوكيات

= نيويورك)، مقالات في منتدى "الاقتصاديات الثقافية"، *Journal of Economic Perspectives*، ربيع ٢٠٠٦، الجزء ٢٠، رقم ٢.

الشعوب، فيفضي هذا إلى اختلافات في التنمية الثقافية بين المجتمعات المختلفة. ويزعم ديفيد لانديس، المؤرخ الاقتصادي الأمريكي المتميز والرائد في نهضة النظريات الثقافية إلى أن "الثقافة تصنع الفارق كل الفارق"[323].

تفرز الثقافات المختلفة مواقف مختلفة تجاه العمل والادخار والتعليم والتعاون والثقة والسلطة وما لا حصر له من أمور تؤثر على التقدم الاقتصادي للمجتمع. ولكن هذه الفرضية لا تصل بنا إلى الكثير. فمن الصعب للغاية - كما سنرى في غضون لحظة - أن نعرِّف الثقافة بدقة. وحتى إن استطعنا، فليس من الممكن أن نقطع بوضوح إن كانت ثقافة معينة بطبيعتها صالحة أم غير صالحة للتنمية الاقتصادية. ولنبيِّن هذا.

323لانديس (١٩٩٨)، ص ٥١٦.

ما الثقافة؟

يخطئ كثير من الغربيين ويتصورون أنني صيني أو ياباني. وهذا مفهوم. بعينين "مسحوبتين"، وشعر أملس أسود، ووجنتين بارزتين، يبدو أبناء شرق آسيا "كلهم متشابهين" ـ ولو بالنسبة لغريب لا يفهم الاختلافات الرهيفة في قسمات الوجوه، والسلوكيات، وحسٍ ارتداء الثياب بين شعوب مختلف بلاد شرق آسيا. ولمن يعتذرون لي من الغربيين على خطئهم وظنهم أني صيني أو ياباني أقول لا بأس، فأغلب الكوريين يقولون عن الغربيين جميعا إنهم "أمريكيون"، وهو قول قد لا يوافق عليه بعض الأوربيين. وللكوريين غير المتمرسين أقول إن كل الغربيين يبدون متشابهين بأنوفهم الضخمة وعيونهم المدورة والشعر الكثيف في وجوههم.

هذه التجربة إنذار ضد الإفراط في تصنيف الشعوب. و"التعميم المفرط" يتوقف بالطبع على الغرض من التصنيف. فلو أننا نقارن مخ الإنسان بمخ الدرفيل على سبيل المثال، فقد تكون فئة واسعة اتساع الهومو سابينز جيدة بالقدر الكافي. أما لو كنا ندرس كيفية تأثير الثقافات على التنمية الاقتصادية فحتى فئة ضيقة نسبيا كـ "الكوريين" قد تكون إشكالية. ذلك أن الفئات الواسعة كـ"المسيحيين" أو "المسلمين" تغيِّب أكثر مما تبيِّن.

غير أن الثقافات لها تعريف فضفاض في أغلب الحجج الثقافوية

culturalist. فغالبا ما يكون المطروح علينا فئة غير محتملة الخشونة، كفئة الشرق والغرب التي لن أبالي بمجرد انتقادها. وفي الأغلب الأعم يكون المطروح علينا فئات "دينية" واسعة، كـ"المسيحيين" (وهي فئة تندغم بين الحين والآخر مع فئة اليهود في اليهومسيحيين Judaeo-Christian، لتنقسم داخليا إلى كاثوليك وبروتستنت) والمسلمين، واليهود، والبوذيين، والهندوس، والكونفشيوسيين (وهذه الأخيرة مثيرة للجدل بصفة خاصة لأنها ليست دينا)*.

ولكن تأملوا هذه الفئات لدقيقة. ففي جماعة "الكاثوليك" بادية التجانس، لدينا جماعة أوبوس داي Opus Dei المتطرفة التي اشتهرت بسبب رواية دان براون الرائجة "شفرة دافنشي"، ولدينا لاهوت التحرير اليساري الذي يوجزه قول شهير لدوم هيلدر كامارا الأسقف البرازيلي لأوليندا وريسيفي: "حينما أعطي الفقراء طعاما يقولون إنني قديس، وحينما أسأل لماذا ليس لدى الفقراء طعام يقولون إني شيوعي". هاتان ثقافتان فرعيتان "كاثوليكيتان" تنتجان شعوبا مختلفة، ذات توجهات مختلفة فيما يتعلق

* الكونفشيوسية من كونفشيوس، وهو الاسم اللاتيني للفيلسوف السياسي الصيني العظيم كونج زي الذي عاش في القرن السادس قبل الميلاد. وليست الكونفشيوسية دينا، فليست فيها آلهة أو جنة وجحيم. إنما هي معنية أساسا بالسياسة والأخلاق، ولكن لها علاقة أيضا بتنظيم الحياة الأسرية والطقوس الاجتماعية والإيتيكيت. وبرغم أنها شهدت انتصاراتها وانكساراتها، تبقى الكونفشيوسية أساس الثقافة الصينية منذ أن أصبحت الأيديولوجية الرسمية للدولة في عهد أسرة هان (٢٠٦ ق م - ٢٢٠ م). وقد انتشرت إلى دول أخرى في شرق آسيا ككوريا واليابان وفيتنام خلال مئات السنوات التالية.

بمراكمة الثروة، وتوزيع الدخل، والالتزامات الاجتماعية.

ولنا مثال آخر في المجتمعات المسلمة شديدة المحافظة التي تحدّ مشاركة المرأة العامة بشدة، ولدينا أكثر من نصف العمالة في البنك المركزي الماليزي من النساء، وهي نسبة أعلى كثيرا من نسبة النساء في أي بنك مركزي في بلدان مسيحية يفترض أنها أكثر "نسوية". وإليكم مثالا آخر: يعتقد البعض أن اليابان نجحت اقتصاديا بسبب تنويعتها الفريدة من الكونفشيوسية التي تركز على الولاء أكثر مما تركز على التنوير الذاتي الذي تشدّد عليه تنويعتا الكونفشيوسية الصينية والكورية[324]. وسواء اختلف المرء مع هذا التعميم أم وافقه (والمزيد عن هذا يرد لاحقا)، ولكنه يبيِّن أنه ما من كونفشيوسية واحدة.

لو أن فئات كالكونفشيوسيين والمسلمين أوسع مما ينبغي، فماذا عن البلاد بوصفها وحدات ثقافية؟ للأسف هذه أيضا لا تحل المشكلة. ولن يجد الثقافويون أنفسهم أي غضاضة في الاعتراف بأن البلد الواحد غالبا ما يحتوي جماعات ثقافية مختلفة، لا سيما البلاد الضخمة متنوعة الثقافات كالهند والصين. ولكن حتى بلد مثل كوريا، وهي من أكثر المجتمعات تجانسا ثقافيا في العالم، ثمة اختلافات ثقافية بين المناطق، فأبناء الجنوب الشرقي بالذات (وهم المعروفون بالـ كايونجسانج) يرون أبناء الجنوب الغربي

324 إم موريشيما (١٩٨٢)، لماذانجحت اليابان؟ التكنولوجيا الغربية والأخلاقيات اليابانية"، (مطبعة جامعةكمبردج، كمبردج). وهذه الحجة أشاعها فوكوياما (١٩٩٥).

(التشولاّ) أذكياء، لكنهم غير جديرين بالثقة نهائيا، ومنافقون. وأبناء الجنوب الغربي يردون لهم المجاملة فيرونهم حفنة من الأجلاف العدوانيين وإن كانوا ذوي تصميم وإرادة وتنظيم. وليس من المغالاة في شيء القول بأن هاتين الصورتين النمطيتين من منطقتي كوريا تتشابهان مع الصورتين النمطيتين للفرنسيين والألمان لدى بعضهم البعض. والخصومة الثقافية بين إقليمي كوريا شديدة الضراوة حتى لتمنع بعض العائلات أبناءها من الزواج من عائلات الإقليم الآخر. فهل ثمة ثقافة "كورية" مفردة أم لا؟ ولو أن الأمور على هذا القدر من التعقيد في كوريا، فهل نحن بحاجة أصلا إلى الكلام عن بلاد أخرى؟

ولي أن أستمر، لكنني أحسب أنني أوضحت مقصدي من أن الفئات الواسعة كـ"الكاثوليك" أو "الصينيين" شديدة البؤس غير جديرة بالتحليل لا معنى لها، فحتى البلد الواحد أكبر من أن يعد وحدة ثقافية فيمكن التعميم بالاعتماد عليه. وقد يرد الثقافويون على هذا بقولهم إن ما ينبغي القيام به هو أن نعمل على فئات أدق مثل "المورمون" أو "الكونفشيوسيين اليابانيين"، بدلا من العمل على فئات كـ"المسيحيين" أو "الكونفشيوسيين". وليت الأمور كانت بهذه البساطة. ذلك أن في النظريات الثقافوية مشكلات جساما أصيلة هي التي ألتفت إليها الآن.

د. جيكل ضد مستر هايد

منذ أن حدثت "المعجزة" الاقتصادية في شرق آسيا، شاع كثيرا الذهاب إلى أن الثقافة الكونفشيوسية هي المسئولة، ولو جزئيا على الأقل، عن نجاحات المنطقة الاقتصادية. وقيل إن الثقافة الكونفشيوسية تؤكد على الجدّ في العمل، والتعليم، والتدبير، والتعاون، وطاعة السلطة. وبدا واضحا أن الثقافة التي تشجِّع على مراكمة رأس المال البشري (من خلال تأكيدها على التعليم) ورأس المال المادي (من خلال التأكيد على حسن التدبير)، وعلى التعاون والانضباط، لا بد أن تكون صالحة للتنمية الاقتصادية.

ولكن، قبل "معجزة" شرق آسيا الاقتصادية، دأب الناس على لوم الكونفشيوسية على تخلف المنطقة. وكانوا محقين، ففي الكونفشيوسية جوانب كثيرة مضرة للتنمية الاقتصادية. ولأوضح أهمها.

الكونفشيوسية تثبط الناس عن امتهان التجارة والهندسة وكلتاهما لازمتان للتنمية الاقتصادية. ففي قمة النظام الاجتماعي الكونفشيوسي التقليدي يوجد البريوقراطيون المتعلمون، فهم قوام الطبقة الحاكمة مع الجنود المحترفين الذين كانوا حكاما من الطبقة الثانية. وهذه الطبقة الحاكمة تشرف على هيراركية من العوام قوامها المزارعون والحرفيون والتجار بهذا الترتيب (ودونهم العبيد). وكان ثمة فاصل أساسي بين المزارعين والطبقات

الأدنى. فقد كان بوسع أفراد من المزارعين، ولو على المستوى النظري، أن يرتقوا إلى الطبقة الحاكمة إن اجتازوا اختبار الخدمة المدنية التنافسي (وما كانوا يجتازونه إلا بالمصادفة)، أما الحرفيون والتجار فما كان مسموحا لهم بالتقدم للاختبار من الأساس.

ولزيادة الطين بلة، لم يكن اختبار الخدمة المدنية يختبر الناس إلا في معرفتهم المدرسية بالكلاسيكيات الكونفشيوسية التي كانت تجعل الطبقة الحاكمة تزدري المعرفة العملية. ولقد كان الساسة الكوريون الكونفشيوسيون في القرن الثامن عشر يقضون على الفصائل المناوئة لهم بسؤال عن الفترة الزمنية التي ينبغي أن يقضيها الملك مرتديا ثياب الحداد على وفاة أمه (سنة واحدة أم ثلاث سنين؟). كان المفترض بالبيروقراطيين المتعلمين أن يعيشوا في "فقر طاهر" (ولو أن الممارسة العملية كانت مغايرة لهذا) فينظرون من علٍ إلى المال وتكوين الثروات. وفي المشهد الحديث، تشجِّع الثقافة الكونفشيوسية الموهوبين على دراسة القانون والاقتصاد ليصبحوا بيروقراطيين، لا مهندسين (حرفيين) أو رجال أعمال (تجارا) وهي المهن ذات الإسهام المباشر والأكبر في التنمية الاقتصادية.

كما تنفِّر الكونفشيوسية من الإبداع والمغامرة. وفيها ـ كما بيَّنت ـ هيراركية اجتماعية بالغة الصرامة تمنع فئات معينة في المجتمع (كالحرفيين والتجار) من الصعود الاجتماعي. وهذه الهيراركية الصارمة يبقيها التأكيد على الولاء للأعلى مقاما والاحترام للسلطة، وكلاهما لا يفرزان غير

النمطية ويكبحان الإبداع. ومن هنا فإن الصورة النمطية للشرق أسيوي بوصفه بارعا في الأعمال الميكانيكية التي لا يلزمها الكثير من الإبداعية لها أساس في الكونفشيوسية.

يمكن الذهاب أيضا إلى أن الكونفشيوسية تعوق سيادة القانون. ويعتقد الكثيرون، لا سيما من النيولبراليين، أن سيادة القانون حاسمة من أجل التنمية الاقتصادية، إذ هي الضامن الأكبر لعدم مصادرة الحكام المستبدين للأملاك. وبدون سيادة القانون لا يمكن، فيما يقال، أن يكون ثمة أمان لحقوق الملكية، مما يتسبب بدوره في عزوف الناس عن الاستثمار وتكوين الثروات. ربما لا تشجِّع الكونفشيوسية على الحكم الاستبدادي، ولكنها لا تؤْثر سيادة القانون باعتبارها غير ذات فعالية كما يتبيّن من الفقرة الشهيرة التالية المأثورة عن كونفشيوس: "لو انساق كل الناس بالقوانين، وتحقق فيهم الانتظام بالعقوبة، فسيسعون إلى اجتناب العقوبة، ثم لن يكون فيهم إحساس بالخجل. ولو انساق الناس بالفضيلة، وتحقق فيهم الانتظام بقواعد الاحتشام، فسيكون فيهم إحساس الخجل، بل سيكونون صالحين". وأنا أوافق. بالقواعد القانونية الصارمة، سيلتزم الناس بالقوانين خوفا من العقوبة، ولكن الإفراط في التأكيد على القانون سيشعرهم أنهم ليسوا في موضع ثقة أخلاقيا. وبدون الثقة لا يمكن أن يبذل الناس أقصى جهدهم لضبط سلوكهم بل سيكتفون بالالتزام بالقوانين. والآن، وقد قلت كل هذا ـ لا يمكن إنكار أن استهانة الكونفشيوسية بسيادة

القانون تجعل النظام عرضة للحكم الاستبدادي ـ إذ ماذا بيدك حينما لا يكون حاكمك متسما بالفضيلة؟

فأي صورة إذن هي صورة الكونفشيوسية الدقيقة؟ الثقافة التي تقدّر "التدبير، والاستثمار، والعمل الجاد، والتعليم، والتنظيم، والانضباط" مثلما قال هنتنجتن في حق كوريا الجنوبية، أم الثقافة التي تستهين بالمساعي العملية، وتنفِّر من المغامرة وتعوق سيادة القانون؟

الصورتان صحيحتان، لولا أن الأولى تقتصر على العناصر الصالحة للتنمية الاقتصادية والثانية تقتصر على العوامل غير الملائمة لها. والحق أن خلق رؤية أحادية للكونفشيوسية لا يستوجب حتى انتقاء العناصر. فالعنصر الثقافي الواحد يمكن تأويله بوصفه إيجابيا أو سلبيا وفقا للنتيجة التي تبتغيها. وخير مثال على ذلك هو الولاء. فمثلما سبق وذكرت، يعتقد بعض الناس أن التأكيد على الولاء هو ما يجعل نسخة الكونفشيوسية اليابانية أنسب للتنمية الاقتصادية من نسخ أخرى. ويقضي آخرون بأن التأكيد على الولاء هو عين الخطأ في الكونفشيوسية لأنه يكبح التفكير المستقل ومن ثم يعطِّل الإبداع.

وليست الكونفشيوسية وحدها هي صاحبة هذه الشخصية المنقسمة انقسام بطل رواية روبرت لويس ستيفنسن المعروفة بـ"دكتور جيكل ومستر هايد". فبوسعنا أن نطبِّق الأمر نفسه على أي نظام إيماني في أي ثقافة. وإليكم الإسلام.

يرى الكثيرون أن ثقافة المسلمين اليوم تعوق التنمية الاقتصادية. فنفورها من التنوع يعطّل المغامرة والإبداع. واستغراقها في الحياة الأخرى يجعل المؤمنين بالإسلام أقل اهتماما بشئون الدنيا كتكوين الثروات وزيادة الإنتاجية[325]. والحدود المفروضة على ما يمكن أن تقوم به المرأة لا يهدر فقط مواهب نصف السكان بل يقلل الجودة المحتملة في قوة العمل المستقبلية، إذ الأمهات متواضعات التعليم يوفرن لأبنائهن تغذية متواضعة أيضا وعونا تعليميا متواضعا فيقل منجزهم الدراسي. كما أن النزعة "العسكرية" (ممثلَّة في مفهوم الجهاد *jihad* أو الحرب المقدسة على الكفار) تعظِّم الحروب لا النقود. باختصار، مستر هايد كما يقول الكتاب.

وبدلا من ذلك يمكننا القول، خلافا لثقافات كثيرة أخرى، إن الثقافة الإسلامية ليست لديها هيراركية اجتماعية ثابتة (وهو السر في اعتناق كثير من هندوس الطبقات الدنيا للإسلام في جنوب آسيا)، وبذلك فمن يجدّون في العمل والابتكار يلقون جزاءهم. بل وليس في الإسلام، خلافا للكونفشيوسية، ازدراء للأنشطة التجارية والصناعية، فمحمد، النبي، كان هو نفسه تاجرا. والإسلام بوصفه دين تاجر فيه إحساس شديد التطور بالتعاقدات، حتى في مراسم الزواج حيث يجري توقيع عقود الزواج. وهذا

---

325 بناء على تحليلهما لبيانات World Value Survey، تذهب راشيل مكليري و روبرت بارّو إلى أن المسلمين (مع "المسيحيين الآخرين"، أي المسيحيين من غير المنتمين إلى الكنائس الكاثوليكية، أو الأرثوذكسية، أو البروتستنتية الأساسية) لديهم اعتقاد استثنائي الرسوخ في الجحيم والحياة الأخرى. انظر مقالتهما "الدين والاقتصاد"، *Journal of Economic Perspectives*، ربيع ٢٠٠٦، الجزء ٢٠، رقم ٢.

توجه يشجع على سيادة القانون[326]. والدول الإسلامية تعلّم القضاء قبل مئات السنين من الدول المسيحية. وثمة تركيز أيضا على التفكير العقلاني والتعلم، حتى لقد اشتهر عن النبي قوله إن "مداد حبر العالم أطهر من دم الشهيد". وهذا من الأسباب التي جعلت العالم العربي ذات يوم يقود العالم في علم الحساب وفي الطب والعلوم. وفوق ذلك، وعلى الرغم من وجود تفاسير مختلفة للقرآن، فلا جدال في أن أغلب مجتمعات المسلمين الحديثة أكثر تسامحا من المجتمعات المسيحية، وإلا لما هرب كثير من يهود أيبريا إلى الإمبراطورية العثمانية بعد استرداد المسيحيين لأسبانيا سنة ١٤٩٢.

وتلك جذور صورة دكتور جيكل لثقافة المسلمين التي تشجِّع على الحراك الاجتماعي والمغامرة، وتحترم التجارة، وفيها إطار بنيوي للعقل، وتؤكد على التفكير العقلاني، وتتسامح مع التنوع ومن ثم الإبداع.

يتبيَّن إذن من ممارستنا الفصامية هذه أنه ما من ثقافة صالحة صراحة أو غير صالحة صراحة للتنمية الاقتصادية. فالأمر كله يتوقف على ما يفعله الناس بـ "المادة الخام" لثقافتهم. فقد تكون العناصر الإيجابية مسيطرة، أو السلبية. وبوسع مجتمعين يعيشان في مرحلتين مختلفتين من الزمن، أو موقعين جغرافيين مختلفين، أن يعملا على نفس الخامة الثقافية (الإسلامية، الكونفشيوسية، المسيحية) فينتجان أنماطا سلوكية بيّنة الاختلاف.

---

326 يقال إن من بين أسماء الله التسعة (كذا في الأصل - المترجم) اسمين يعنيان "الواحد الأحد" (justone في الأصل) والشكر لإلياس خليل أن أطلعني على هذه النقطة.

وبعجزها عن رؤية هذا، تأتي التفسيرات ثقافية الأساس للتنمية الاقتصادية في العادة فلا تزيد عن كونها تبريرات بأثر رجعي منطلقة من رؤية ثاقبة، لكنها رؤية للماضي. وهكذا، في عهد الرأسمالية الأول، عندما تصادف أن أغلب الدول الناجحة اقتصاديا كانت دولا مسيحية بروتستنتية، ذهب الكثيرون إلى أن البروتستنتية تنفرد بملاءمتها للتنمية الاقتصادية. ولما بدأت فرنسا وإيطاليا والنمسا وجنوب ألمانيا - وكلها دول كاثوليكية - في النمو السريع، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت المسيحية، لا البروتستنتية بالذات، هي الثقافة السحرية. وإلى أن أثرت اليابان، كان الكثيرون يرون أن شرق آسيا لم يتطور بسبب الكونفشيوسية. فلما نجحت اليابان، روجعت الفرضية وقيل إن اليابان تنمو بسرعة لأن كونفشيوسيتها تختلف عن الكونفشيوسية الأخرى في تشجيعها على التعاون لا التنوير الفردي الذي يقال إن الكونفشيوسية في الصين وكوريا تقدره تقديرا كبيرا. ثم بدأت هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا في تقديم أداء طيب، فإذا بالكلام عن النسخ الكونفشيوسية المختلفة يطويه النسيان. وإذا بالكونفشيوسية ككل تصبح بين عشية وضحاها أمثل الثقافات للتنمية لأنها تؤكد على العمل الجاد والادخار والتعليم وطاعة السلطة. واليوم حينما نرى ماليزيا وإندونيسيا المسلمتين، وتايلند البوذية، بل والهند الهندوسية تقدم أداءات اقتصادية طيبة فيمكننا أن نتوقع عما قريب أن نصادف نظريات جديدة تتغنَّى بمدى ملاءمة جميع هذه الثقافات للتنمية الاقتصادية (وكيف أن واضعي هذه النظريات كانوا يعرفون ذلك منذ البداية).

الياباني الكسول والألماني اللص

لقد بيَّنت حتى الآن مدى صعوبة تعريف الثقافات وفهم تعقيداتها، ناهيكم عن العثور على ثقافة مثالية للتنمية الاقتصادية. ولكن لو أن تعريف الثقافة صعب، فمحاولة تفسير شيء آخر (كالتنمية الاقتصادية مثلا) في ضوئها يبدو عملا حافلا بالمزيد من المشكلات.

وليس ذلك كله لأنكر أن سلوكيات الناس تؤثر على التنمية الاقتصادية. ولكن المغزى هو أن سلوكيات الناس ليست حتمية ثقافية. فضلا عن أن الثقافات تتغير، فمن الخطأ معاملة الثقافة بوصفها قدرا مقدورا، وذلك ما دأب عليه الثقافويون. ولكي نفهم هذا، دعونا نرجع للحظة إلى لغزي الياباني الكسول والألماني اللص.

من الأسباب التي كانت تجعل الثقافة اليابانية أو الألمانية تبدو غير صالحة للتنمية الاقتصادية أن المراقبين المنتمين إلى الدول الأثرى كانوا يميلون إلى التحيز ضد الأجانب (لا سيما الفقراء منهم). ولكن ثمة أيضا عنصر "سوء فهم" أصيل ناجم عن حقيقة أن الدول الثرية تختلف في تنظيمها اختلافا كبيرا عن الدول الفقيرة.

وإليكم الكسل، وهو السمة "الثقافية" الألصق بشعوب الدول الفقيرة. يعتقد أبناء الدول الثرية أن الدول الفقيرة فقيرة لأن أبناءها كسالى، في حين أن كثيرا من أبناء الدول الفقيرة يعملون ساعات طوالا وفي أوضاع تقصم الظهور. ولكن ما يجعلهم ظاهري الكسل هو افتقادهم إلى الحس

"الصناعي" بالوقت. فالمرء حينما يعمل بالأدوات الأساسية أو الآلات البسيطة لا يكون عليه أن يراعي الوقت مراعاة صارمة. أما إن كان يعمل في مصنع مميكن، فالصرامة مع الوقت ضرورة. وغالبا ما يفسر أبناء الدول الثرية فارق التعامل مع الوقت بالكسل.

وبالطبع ليس الأمر كله تحيزا وسوء فهم. فالألمان في مطلع القرن التاسع عشر واليابانيون في مطلع القرن العشرين لم يكونوا في الغالب منظمين أو عقلانيين أو منضبطين إلى آخر ذلك مثل مواطني الدول الناجحة في ذلك الوقت، أو مثلما هم الآن في ألمانيا واليابان. ولكن السؤال هو هل بوسعنا فعلا أن نصف أصول هذه الأنماط السلوكية "السلبية" بـ "الثقافية"، بمعنى أن تكون ذات جذور عقائدية قيمية مظهرية توارثتها أجيال عقب أجيال فبات من الصعب للغاية، ما لم يكن من المستحيل بالضرورة، تغييرها.

إجابتي المختصرة هي لا. ولننظر مرة أخرى في "الكسل". صحيح أن هناك قدرا أكبر من الناس الذين يتنقلون هنا وهناك متكاسلين في الدول الفقيرة، لكن هل هذا إيثارا منهم للتسكع على العمل الجاد؟ في العادة لا. بل السبب الرئيسي أن في الدول الفقيرة كثيرا من العاطلين أو منقوصي التوظف underemployed (أي الذين لديهم وظيفة ولكن ليس فيها قدر كاف من العمل ليشغلها تماما). وهذا يكون نتيجة للأوضاع الاقتصادية أكثر منه نتيجة ثقافية. وليس أدلَّ على إثبات هذه النقطة من أن المهاجرين الوافدين من الدول الفقيرة "الكسول" يكونون أجدَّ في العمل من المحليين في الدول الثرية.

أما عن "غش" الألمان الذي طالما راج في الماضي، فحينما يكون بلد ما فقيرا، غالبا ما يلوذ الناس بسبل لا أخلاقية، أو حتى غير قانونية، لكسب لقمة عيشهم. كما أن الفقر يعني ضعف تنفيذ القانون، فيفلت الناس بأفعالهم غير القانونية، ويجعل خرق القانون أكثر قبولا من الناحية "الثقافية".

وماذا عن "العواطف المفرطة" لدى الألمان واليابانيين؟ إن التفكير العقلاني، الذي يتجلّى غيابه في صورة حضور مفرط للعواطف، ينشأ إلى حد كبير نتيجة للتنمية الاقتصادية. فالاقتصاد الحديث يستوجب تنظيما عقلانيا للنشاط الذي يغيِّر بدوره فهم الناس للعالم.

و"العيش للحاضر" و"التراخي" كلمات غالبا ما يربطها الكثيرون بأفريقيا وأمريكا اللاتينية في أيامنا هذه، وهي أيضا عواقب للظروف الاقتصادية. ففي اقتصاد بطيء التغير لا يكون ثمة داع كبير للتخطيط للمستقبل، إذ الناس يخططون للمستقبل عندما يستشرفون فرصا جديدة (وظائف جديدة مثلا) أو صدمات مباغتة (كتدفقات مفاجئة لواردات جديدة). علاوة على أن الاقتصادات الفقيرة لا توفر للناس أدوات كثيرة للتخطيط للمستقبل (كالائتمان والتأمين والعقود).

أي أن كثيرا من أنماط السلوك "السلبية" التي شاعت بين اليابانيين والألمان في الماضي كانت إلى حد كبير نتاج أوضاع اقتصادية مشتركة بين جميع الدول المتخلفة اقتصاديا، لا بين ثقافات بعينها. وهذا هو السبب في أن اليابانيين والألمان في الماضي كانوا أشبه كثيرا من الناحية "الثقافية" بشعوب الدول النامية اليوم منهم بياباني اليوم وألمانه.

وإن كثيرا من "عادات التراث الوطني" غير القابلة للتغيير في ظاهر الأمر لقابلة للتحول بمجرد أن تتغير الظروف الاقتصادية، بل لقد تحولت بالفعل. وهذا ما شهد به فعلا بعض المراقبين لألمانيا أواخر القرن التاسع عشر ويابان مطلع القرن العشرين. فلقد لاحظ سيدني جوليك ـ المبشر الأمريكي الذي نقلت عنه سابقا ـ أن اليابانيين "يتركون انطباعا مزدوجا بأنهم مجدون مجتهدون من ناحية، ومن ناحية أخرى كسالى لا يبالون بمرور الزمن ألبتة"[327]. فلو أنكم نظرتم إلى عمال المصانع الجديدة لرأيتم الجد والاجتهاد، أما لو نظرتم إلى المزارعين والنجارين من منقوصي التوظف لبدوا لكم "كسالى". فالناس بالتنمية الاقتصادية ينمون هم أنفسهم وينشأ فيهم بسرعة شديدة إحساس "صناعي" بالوقت. وبلدي كوريا مثال مثير في هذا المقام. فقبل عشرين عاما، وربما خمسة عشرة، كنا نستخدم عبارة "الوقت الكوري" قاصدين به احتمالية أن يتأخر الناس عن مواعيدهم ساعة أو اثنتين دون حتى أن يعتذروا عن ذلك. واليوم ولما ازداد إيقاع الحياة تنظيما وسرعة، اختفى هذا السلوك تقريبا، ومعه التعبير نفسه.

أي أن الثقافة تتغير مع التنمية الاقتصادية•. ولهذا تختلف الثقافتان

---

327 جوليك (١٩٠٣)، ص ١١٧.

• وبالطبع، يمكن للثقافة ـ مع الركود الاقتصادي ـ أن تتغير إلى الأسوأ (ولو من وجهة نظر التنمية الاقتصادية). فالعالم الإسلامي كان عقلانيا متسامحا، لكن دولا إسلامية كثيرة أصبحت ـ في أعقاب قرون من الركود الاقتصادي ـ شديدة التديّن والتعصب. وازدادت هذه العناصر السلبية قوة بسبب الركود الاقتصادي ونقصان الآفاق المستقبلية. وليس أدلّ على أن هذه الأنماط السلوكية ليست نتاج حتمية ثقافية إسلامية من انتشار طاغ للتفكير العقلاني والتسامح في كثير =

اليابانية والألمانية اليوم اختلافا كبيرا عنهما في الماضي. فالثقافة نتيجة للتنمية الاقتصادية بقدر ما هي سبب لها. وليكونن أقرب إلى الصواب كثيرا لو قلنا إن الشعوب تصبح "جادة في العمل" و"منضبطة" (وتتحلى بالسمات الثقافية "الصالحة" الأخرى) بسبب التنمية الاقتصادية، وليس العكس.

يقبل كثير من الثقافويين، نظريا، أن الثقافات تتغير. ولكن أغلبهم يتعاملون معها عمليا بوصفها ثابتة لا تتغير. وهذا هو السبب في أن الثقافويين اليوم، وبرغم دلائل معاصرة لا تنتهي، يصفون اليابانيين على أعتاب تنميتهم الاقتصادية فيتملقونهم أشد ما يكون التملق. فيقول ديفيد لانيدس، وهو من رواد أنصار النظرية الثقافية في التنمية الاقتصادية إن "اليابانيين مضوا في تحديث سمتَه الكثافة والنظام. ولقد كانوا مستعدين له بفضل استدعاء تراث من الحَكم الفعال، وبفضل مستويات مرتفعة من التعليم، وبفضل بنيتهم الأسرية الصارمة، وبأخلاقياتهم في العمل وانضباطهم الذاتي، وبفضل إحساسهم بقوتهم الوطنية وتفوقهم الأصيل" [328]. وبرغم تواتر الملاحظة المعاصرة بأن اليابانيين كانوا كسالى، يزعم فوكوياما في كتابه "الثقة" أنه كان ثمة "المكافئ الياباني لأخلاقيات

= من الإمبراطوريات الثرية الإسلامية في الماضي. وذلك يتأكد أيضا بأمثلة معاصرة، كماليزيا التي جعل الرخاء الاقتصادي إسلامها متسامحا عقلانيا، وذلك ما ستخبركم به كل العاملات في البنك المركزي هناك واللاتي كتبت عنهن سابقا.

328 لاندبس (٢٠٠٠)، "الثقافة هي التي تصنع كل الفارق"، في إلى هاريسن وإس هنتنجتن (٢٠٠٠)، ص ٨.

العمل البروتستنتية، وقد صيغ في الوقت نفسه تقريبا "[329]. وحينما يصنِّف الألمان باعتبارهم مجتمعا "رفيع الثقة" بطبيعته، فإنه يغفل عن حقيقة أن كثيرا من الأجانب كانوا يرون الألمان ـ في ما قبل ثرائهم ـ قوما يخادعون الآخرين طول الوقت ويعجزون عن التعاون في ما بينهم.

ولن تكون حجةٌ ثقافيةٌ جيدةً ما لم يتسن لها الاعتراف بأن الألمان واليابانيين كانوا في الماضي قليلي الحيلة وتفسر برغم ذلك كيف أنهم طوَّروا اقتصادهم. ولكن أغلب الثقافويين لا يملكون، وقد أعمتهم قناعتهم بأن البلاد ذات النظم القيمية "الصحيحة" هي وحدها القادرة على التطور، إلا إعادة تفسير التاريخين الألماني والياباني بما "يفسر" النجاحات الاقتصادية التالية.

ولا بد أن يكون لنا أمل في حقيقة أن الثقافة تتغير بأسرع مما يفترض الثقافويون. ومن المؤكد أن السمات السلوكية السلبية، كالكسل ونقص الإبداع، تعوق التنمية الاقتصادية. ولو أن هذه القيم تمثل بصورة كاملة ومسيطرة حتميةً ثقافية، فنحن بحاجة إلى "ثورة ثقافية" لنتخلص منها وننطلق في التنمية الثقافية[330]. ولو أننا بحاجة إلى ثورة ثقافية قبل أن نشرع في تنمية الاقتصاد، لباتت التنمية الاقتصادية من ضروب المحال، إذ الثورات الثقافية نادرا ما تنجح، إن حالفها أي نجاح. وينبغي أن تكون لنا عبرة في فشل الثورة الثقافية الصينية، وإن تكن استهدفت أغراضا أخرى غير التنمية الاقتصادية.

---

329 فوكوياما (١٩٩٥)، ص ١٨٣.

330 هذا هو الموقف الذي يتخذه عدد من الكتاب في هاريسن وهنتنجتن (٢٠٠٠) لا سيما في الفصول الختامية بأقلام فيربانكس ولندساي وهاريسن.

ولكننا لحسن الحظ لسنا بحاجة إلى ثورة ثقافية قبل أن تتحقق التنمية الاقتصادية. فكثير من السمات السلوكية الصالحة للتنمية الاقتصادية سوف تتبع التنمية الاقتصادية بدلا من أن تكون شرطا مسبقا لها. وبوسع البلاد أن تحقق التنمية الاقتصادية من خلال وسائل غير الثورة الثقافية مثلما أوضحت في الفصول السابقة. ولا تكاد التنمية الاقتصادية تبدأ حتى تتغير سلوكيات الناس بل وما يكمن في أعماقها من معتقدات (لا سيما الثقافية منها) تغيرات تصب في صالح التنمية الاقتصادية. وسرعان ما تنشأ "دائرة حميدة" من التنمية الاقتصادية والقيم الثقافية.

وهذا جوهريا ما جرى في اليابان وألمانيا. وهو ما سوف يحدث في قصص النجاح الاقتصادية المستقبلية. وفي ضوء النجاحات الاقتصادية الأخيرة في الهند، أثق أننا سوف نرى في القريب كتبا تبين كيف أن الثقافة الهندوسية ـ التي كانت تعد يوما مصدر النمو الهندي المتراخي (وتذكروا تعبير "المعدل الهندي في النمو" الذي شاع لفترة[331]) تساعد الهند على النمو. ولو تحققت خرافتي عن موزمبيق في ٢٠٦٠التي أثبتها في البرولوج، فسنقرأ في ذلك الوقت كيف أن موزمبيق كانت لديها الثقافة المناسبة للتنمية طوال الوقت.

---

331 يشير هذا المصطلح إلى حقيقة أن معدل النمو الاقتصادي الهندي ظل ثابتا على ٣,٥٪ المنخفض نسبيا (حوالي ١٪ لكل نسمة) في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠. ويفترض أن الذي صاغ هذا المصطلح هو الاقتصادي الهندي راج كريشما وأنه شاع بسبب روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي الأسبق.

تغيير الثقافة

قلت إن الثقافة ليست ثابتة، وإنها تتغير نتيجة للتنمية الاقتصادية. ولكنني لا أقول بذلك إن سبيلنا الوحيد إلى تغيير الثقافة هو تغيير الظروف الاقتصادية الكامنة وراءها. فبالإمكان تغيير الثقافة عمدا من خلال الإقناع. وهذه نقطة يصيب الثقافويون بتركيزهم عليها، ولكنهم الثقافويون غير القَدَريين (أما الثقافويون القدريون، فالثقافة بالنسبة لهم مستحيلة التغير، ومن ثم فهي قدر مكتوب).

المشكلة أن هؤلاء الثقافويين ينزعون إلى الاعتقاد بأن التغيرات الثقافية لا تحتاج إلا "أنشطة داعمة للقيم والمواقف التقدمية" على حد تعبير لورنس هاريسن مؤلف "التخلف التنموي حالة عقلية"[332]. ولكن هناك حدًّا للتغيرات التي يمكن إحداثها بالتوجيه الأيديولوجي وحده. ففي مجتمع ليس فيه القدر الكافي من الوظائف، لن يكون الوعظ بالعمل الجاد شديدَ الفعالية في تغيير عادات الناس في العمل. وفي مجتمع قليل الصناعة، لن يؤدي إقناع الناس بخطأ احتقار حرفة الهندسة إلى اختيار الكثير من الشباب دراسة الهندسة والعمل فيها. وفي المجتمعات التي يساء فيها معاملة العمال، لن يلقى الحث على التعاون إلا آذانا صماء ما لم يثر

---

332 إل هاريسن، "تعزيز التغير الثقافي التقدمي" في إل هاريسن و إس هنتنجتن (محرران)، (٢٠٠٠) ص ٣٠٣.

السخرية. ذلك أن تغيير المواقف يحتاج دعما من تغيرات حقيقية في الأنشطة الاقتصادية، والمؤسسات، والسياسات.

وانظروا في أسطورة ثقافة الولاء للشركة في اليابان. فكثير من المراقبين يعتقدون أنها انعكاس لسمة ثقافية أصيلة مغروسة في النسخة اليابانية من الكونفشيوسية التي تؤكد على الولاء. ولو صحّ ذلك، فينبغي لهذا الموقف أن يبدو أشدّ قوة كلما رجعنا بالزمن إلى الوراء. ولكن بياتريس ويب لاحظت قبل قرن أن اليابانيين لديهم "استقلالية شخصية لا تطاق"[333]. والحق أن العمال اليابانيين كانوا حتى وقت قريب نسبيا مناضلين أكثر مما كانوا عمالا، فالأيام التي ضاعت في ما بين ١٩٥٥ و١٩٦٤على الإضرابات في اليابان تفوق نظيراتها في بريطانيا أو فرنسا، وما كانتا منارات للعلاقات الصناعية التعاونية في ذلك الوقت[334]. ولم يتحقق التعاون والولاء إلا بعد أن حصل العمال في اليابان على مؤسسات من قبيل العمل مدى الحياة ونظم الرفاه في الشركات. ولعبت الحملات الأيديولجية (والضربات الحكومية للاتحادات المهنية الشيوعية النضالية)

---

333 ويمدنا أساطين الدراسات اليابانية من أمثال أستاذ العلوم السياسية الأمريكي تشالمرز جونسن وعالم الاجتماع البريطاني رونالد دور بأدلة تبين أن اليابانيين كانوا في الماضي أكثر فردية واستقلالية مما هم اليوم. انظر سي جونسن (١٩٨٢)، "الميتي MITI والمعجزة اليابانية" (مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد) و آر دور (١٩٨٧)، "احترام اليابان" (مطبعة آثلون، لندن).

334 كيه كوايكي (١٩٨٧)، "تنمية المورد البشري"، في كيه ياماMورا و واي تاسوبا (محرران)، "الاقتصاد السياسي لليابان، الجزء ١، (مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد).

دورا أكيدا، ولكنها ما كانت لتكفي وحدها.

وبالمثل، برغم ما يشتهر عن السويد الآن من علاقات صناعية، إلا أنها سبق وأن كانت تعاني مشكلات عمالية جسيمة. ففي العشرينيات، كان تهدر بسبب الإضرابات من ساعات العمل لكل عامل أكثر من أي بلد آخر. ولكن ذلك كله تغيَّر بعد تسوية مع الشركات في الثلاثينيات (اتفاقية سالتجوبادن سنة ١٩٣٨)، وفي مقابل وقف العمال مطالباتهم بالأجور وأنشطتهم الإضرابية، قدّم الرأسماليون دولة رفاه سخية إلى جانب برامج تدريبية جيدة. وما كان للتوجيه الأيديولوجي وحده أن يكون مقنعا.

وعندما بدأت كوريا تتجه إلى التصنيع في الستينيات، حاولت الحكومة إقناع الناس بالتخلي عن الازدراء الكونفشيوسي للحرف الصناعية، إذ كانت البلد بحاجة إلى المزيد من المهندسين والعلماء. لكن الشباب عزفوا - في ظل ندرة وظائف المهندسين الجيدة - عن دراسة الهندسة. فزادت الحكومة التمويل وزادت عدد أقسام الهندسة والعلوم في الجامعات، وفعلت العكس (بصورة نسبيا) في أقسام العلوم الإنسانية. وفي الستينيات لم يكن هناك إلا ٠,٦٪ خريج من أقسام الهندسة والعلوم في مقابل كل خريج من الأقسام الإنسانية، ثم أصبح المعدل واحد إلى

واحد بحلول الثمانينيات[335]. وبالطبع أفلحت هذه السياسة في نهاية المطاف لأن عملية التصنيع كانت تسيطر بسرعة على الاقتصاد، ونتيجة لذلك كان هناك المزيد والمزيد من الوظائف جيدة الأجور للمهندسين والعلماء. وبفضل مزيج من التوجيه الأيديولوجي، والسياسة التعليمية، والتصنيع - لا بفضل تعزيز "القيم والمواقف التقدمية" - أصبحت كوريا تباهي بواحد من أفضل جيوش المهندسين المدرَّبين في العالم.

يتبين من الأمثلة المضروبة في ما سبق أن الإقناع الأيديولوجي مهم ولكنه وحده غير كاف لتغيير الثقافة. فلا بد أن تصاحبه تغيرات في السياسات والمؤسسات القادرة على أن تديم أنماط السلوك المرغوبة لفترات زمنية طويلة بحيث تتحول إلى "سمات" ثقافية.

---

335 جيه يوو وإتش جيه تشانج (١٩٩٣)، "خرافة سوق العمل الحر في كوريا"، إسهامات في الاقتصاد السياسي، الجزء ١٢.

إعادة اختراع الثقافة

الثقافة تؤثر على الأداء الاقتصادي لأي بلد. وفي أي لحظة زمنية يمكن لثقافة، دون أخرى، أن تفرز سمات سلوكية معينة أنفع لتحقيق أهداف اجتماعية محددة، منها التنمية الاقتصادية. والطرح على هذا المستوى المجرد طرح لا ينازع فيه منازع.

ولكننا حينما نحاول تطبيق هذا المبدأ العام على حالات فعلية، يثبت أنه مبدأ مراوغ. فمن الصعب للغاية تحديد ماهية ثقافة بلد معين. وتزداد الأمور تعقيدا بحقيقة أن المواريث الثقافية المختلفة قد تتعايش في بلد واحد يقال إنه "متجانس" مثل كوريا. فللثقافات جميعا خصائص متعددة، منها الإيجابي ومنها السلبي بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وفي ضوء كل ذلك، ليس ممكنا، ولا هو بنافع، أن "نفسر" نجاح بلد على المستوى الاقتصادي أو فشله في ضوء ثقافة هذا البلد مثلما يحاول السامريون الأشرار أن يفعلوا.

والأهم، أنه حتى لو كان اتسام الناس بسمات سلوكية معينة أنفع للتنمية الاقتصادية، فما من بلد يحتاج إلى "ثورة ثقافية" قبل أن يتطور. فبرغم أن الثقافة والتنمية تتبادلان التأثير إحداهما في الأخرى، إلا أن تأثير التنمية على الثقافة أكبر، إذ التنمية الاقتصادية تخلق - إلى حد كبير - الثقافة التي تحتاج إليها. وتغيير البنية الاقتصادية يغيِّر طريقة حياة الناس وتفاعلهم مع بعضهم البعض، فيغيِّر بالتالي طريقة فهمهم للعالم وسلوكهم فيه.

ولقد بيَّنت بحالات اليابان وألمانيا وكوريا أن كثيرا من السمات السلوكية التي يفترض أنها "تفسِّر" التنمية الاقتصادية (كالعمل الجاد، واحترام الوقت، والتدبير) هي في الحقيقة تبعات لا علل.

والقول بأن الثقافة تتغير نتيجةً للتنمية الاقتصادية لا يعني أن الثقافة لا يمكن أن تتغير عبر الإقناع الأيديولوجي. والواقع أن هذا ما يعتقد به بعض الثقافويين المتفائلين. فيقول قائلهم إن "تخلف التنمية حالة ذهنية"، ومن ثم فالحل الواضح - في ظنهم - للتنمية المتخلفة هو تغيير تفكير الناس من خلال التوجيه الأيديولوجي. ولا أنكر أن هذا التوجيه قد يكون نافعا، بل مهما في بعض الحالات، من أجل تغيير الثقافة. لكن "الثورة الثقافية" لن تضرب بجذور لها ما لم تكملها تغييرات في البنى الاقتصادية والمؤسسية الكامنة من ورائها.

وعليه، ولكي نعزز السمات السلوكية النافعة للتنمية الاقتصادية، نحتاج مزيجا من التوجيه الأيديولوجي، والإجراءات السياسية، دعما للتنمية الاقتصادية والتغييرات المؤسسية الكفيلة بترسيخ التغييرات الثقافية المرغوبة. وليس من السهل الوصول إلى المزيج الصحيح، ولكن بمجرد البدء على هذا الطريق، تسارع الثقافة بالتغير بسرعة تتجاوز كل الافتراضات. وكثيرا جدا ما تتغير في غضون عقدين من الزمن شخصية كانت تعد شخصية وطنية راسخة، إن توفرت التغيرات الكافية الداعمة في البنية الاقتصادية والمؤسسية. والاختفاء السريع نسبيا لتراث الكسل الوطني الياباني منذ

العشرينيات، والتطور السريع في العلاقات الصناعية التعاونية في السويد منذ الثلاثينيات، وانتهاء تعبير "التوقيت الكوري" منذ التسعينيات، مجرد أمثلة بارزة.

وينبغي أن يكون لنا أمل في حقيقة أن الثقافة قابلة للتغير عمدا ـ من خلال السياسات الاقتصادية وإقامة المؤسسات، والحملات الأيديولوجية. فما من بلد مكتوب عليه التخلف التنموي بسبب ثقافته. ولكننا في الوقت نفسه لا ينبغي أن ننسى أنه لا يمكن إعادة اختراع الثقافة على هوانا، والفشل في خلق "الإنسان الجديد" في ظل الشيوعية دليل كاف على هذا. ومن ثم فعلى "الإصلاحي" الثقافي أن يعمل من داخل المواقف والرموز الثقافية القائمة.

علينا أن نفهم دور الثقافة في التنمية الاقتصادية بما له من تعقد وأهمية. فالثقافة معقدة وصعبة التحديد. ولها تأثيرها القطعي على التنمية الاقتصادية، لكن تأثير التنمية الاقتصادية عليها أكبر. والثقافة غير ثابتة. بل قابلة للتغير من خلال: تفاعلها مع التنمية الاقتصادية بحيث تعزز كلٌ الأخرى، وإقناع أيديولوجي، وسياسات مكملة تشجِّع على أنماط سلوكية معينة تتحول بمرور الوقت إلى سمات ثقافية. وعندئذ فقط يحق لنا التحرر من وهم المتشائمين الذين يرون الثقافة قدرا ومن وهم المتفائلين الذين يظنون أنهم قادرون على إقناع الناس بتغيير تفكيرهم فيحققون بذلك التنمية الاقتصادية.

إبيلوج

ساوباولو .. أكتوبر ٢٠٣٧*

هل يمكن أن تتحسن الأوضاع؟

مهموم لويز سواريس. لأسرته شركة هندسية عائلية أسسها جده خوسيه أنطونيو باسم سواريس تكنولوجيا إس آيه سنة ١٩٩٧، وهذه الشركة الآن على شفا الانهيار.

كانت السنوات الأولى عصيبة على سوارس تكنولوجيا. فسياسة أسعار الفائدة المرتفعة التي دامت بين ١٩٩٤ و٢٠٠٩، نالت كثيرا من مقدرة الشركة على الاقتراض والتوسع. ثم لم تحل سنة ٢٠١٣ حتى نمت الشركة إلى أن ترسخت كشركة متوسطة الحجم تنتج قطع غيار الساعات وغيرها من المعدات الدقيقة، وذلك بفضل مهارات أنطونيو وتصميمه.

في عام ٢٠١٥ رجع باولو، والد لويز، بشهادة الدكتوراه في النانو

* نشر كتاب السامريين الأشرار في ٢٠٠٧ ـ المترجم

فيزياء من كمبردج وأقنع أباه بإقامة قسم للنانو تكنولوجيا رأسه بنفسه، فثبت أنه مسار سعيد الحظ. إذ انتهت جولة تالين لمنظمة التجارة العالمية سنة ٢٠١٧ إلى إلغاء جميع التعريفات الصناعية إلا حفنة من القطاعات "المتبقية" لكل بلد. ونتيجة لذلك أزيلت عن وجه الأرض جميع الصناعات متدنية التكنولوجيا متندية الأجور في أغلب البلاد النامية، ومنها البرازيل. نجت صناعة النانو تكنولوجيا البرازيلية مما سمي بتسونامي تالين، ولم يكن سبب نجاتها إلا أنها إحدى الصناعات "المتبقية".

وأثمر بعد نظر باولو. فبعيد توليه إدارة الشركة سنة ٢٠٢٣، إثر غرق يخت خوسيه أنطونيو أثناء إعصار عنيف ضرب الكاريبي (ويوعز في ما يقال إلى الاحترار العالمي)، أطلقت سواريس تكنولوجيا آلة جزيئية لتحويل مياه البحر المالحة إلى مياه عذبة بكفاءة فاقت نظيرتيها الأمريكية والفرنسية. وكانت ضربة كبيرة للبلد التي تعاني من الجفاف بين الحين والآخر بسبب الاحترار العالمي ـ وبحلول ذلك الوقت لم يكن ثمة من غابات الأمازون إلا ٤٠٪ مما كان موجودا سنة ١٩٧٠ بسبب نقص الأمطار (ومعاونة من شره أصحاب مزارع الماشية إلى المراعي). بل لقد اختارت مجلة إنتربرايز الصادرة في شنغهاي ـ وهي من المجلات الاقتصادية النافذة ـ باولو في عام ٢٠٢٣ واحدا من أهم خمسمائة رجل أعمال في مجال التكنولوجيا.

ووقعت الواقعة. في سنة ٢٠٢٩، عندما تعرضت الصين لأزمة مالية هائلة. وكانت الصين في ٢٠٢١، وتخليدا لذكرى مرور مائة عام على

تأسيس حزبها الشيوعي، قد قررت الانضمام إلى منظمة التنمية والتعاون OECD نادي الدول الثرية. وكان فتحها لسوقها هو ثمن العضوية. وكانت الصين تقاوم قبل ذلك ضغوط الدول الثرية التي تطالبها بالتصرف بـ "مسئولية" تليق بثاني أضخم اقتصاد في العالم فتفتح سوقها المالي، ولم تكد تبدأ مفاوضات الانضمام للمنظمة التنمية والتعاون حتى لم يعد ثمة مهرب. ودعا البعض إلى التحلي بالحذر، قائلين إن الصين لم تزل فقيرة نسبيا، فمستوى الدخل فيها كان لا يزال يمثل ٢٠٪ من نظيره في الولايات المتحدة، ولكن الأغلبية كانوا على ثقة من أن الصين سوف تبلي في التمويل بلاء حسنا كما في التصنيع الذي بدا أن صعودها فيه غير قابل للتوقف. ولقد جاء وانج زينج جو، نصير تحرير التجارة، ومحافظ بنك الصين الشعبية، وهو البنك المركزي (الذي نال استقلاله التام سنة ٢٠١٧)، جاء فأوجز هذه النزعة التفاؤلية أتم إيجاز فتساءل: "من أي شيء نخاف؟ إن لعبة المال في جيناتنا، أليست النقود الورقية في نهاية المطاف اختراعا صينيا؟". وانضمت الصين سنة ٢٠٢٤ إلى المنظمة، وأعادت تقييم عملتها، الـ ريمينبي، أربع مرات وفتحت سوقها الرأسمالي تماما. ولوهلة شهد الاقتصاد الصيني انفجارة كأنما لا حد لها إلا السماء. لكن الفقاعة العقارية وفقاعة الأوراق المالية انفقأتا عام ٢٠٢٩ مما استوجب من صندوق النقد الدولي أضخم حزمة إنقاذ في التاريخ.

ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعا صاروخيا، وجاءت التخفيضات التي فرضها صندوق النقد الدولي على دعم الغذاء، وأدى هذا المزيج إلى تزايد

الشغب، بل وإلى صعود حركة يوان جونجتشاندانج (الشيوعية الحقة) وكان وقودها استياء يصل إلى درجة الغليان وقد اعتمل في صدور "الخاسرين" في مجتمع انتقل من المساواة شبه التامة في عهد الشيوعية الماوية إلى نوع من التفاوت البرازيلي، وذلك في غضون أقل من جيلين. ولقد أمكن احتواء الشيوعيين الحقيقيين، ولو لفترة، في أعقاب اعتقال جميع زعامات الحركة في ٢٠٣٥ ولكن الاضطراب السياسي الهائل والقلاقل الاجتماعية الضخمة التي نجمت عن ذلك كانت علامة نهاية معجزة الصين الاقتصادية.

كان الاقتصاد الصيني في ذلك الوقت من الضخامة بحيث سحب في هبوطه اقتصاد العالم كله. وها نحن نشهد استمرار ما عرف بـ الكساد الكبير الثاني لسنوات عديدة دون أن يبدو ضوء في نهاية النفق. وبانهيار سوقها التصديري الأضخم، عانت البرازل معاناة هائلة، وإن لم تكن في ثقل معاناة دول أخرى.

وانهارت اقتصادات أخرى رائدة في شرق آسيا، كالهند واليابان وفييتنام. ولم تقو دول أفريقية كثيرة على النجاة من انهيار أكبر مشترٍ - في ذلك الوقت - لخاماتهم. وعانى اقتصاد الولايات المتحدة أعراض الانسحاب من الرحيل الهائل لرأس المال الصيني من سوق سندات الخزانة الأمريكية. ونتج عن ذلك كساد عميق في الاقتصاد الأمريكي فأدى إلى كساد أعنف في المكسيك، أطلق شرارة انتفاضة الزاباتيين الجدد Nuevos Zapatistas المسلحة، وهي عصابات يسارية تزعم أنها الوريث الشرعي لثائر القرن التاسع عشر الأسطوري إميليانو زاباتا. وكانت الحركة قد

آلت على نفسها أن تخرج بالمكسيك من اتفاقية التكامل الأمريكية آيايا IAIA وهي النسخة الأفدح من اتفاقية النافتا NAFTA التي عقدت سنة ٢٠٢٠ بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وجواتيمالا وتشيلي وكولمبيا. لقيت العصابات المسلحة هزيمة محدودة بعد عملية عسكرية قاسية تمت بمساعدة من القوات الجوية الأمريكية والجيش الكولومبي.

وكأنما لم يكن الكساد الكبير الثاني وبالا كافيا على سواريس تكنولوجيا، فأعقبته رصاصة الرحمة. ففي عام ٢٠٣٣، وبدفع من الاقتناع بالتجارة الحرة واستغلالا للوضع الاقتصادي القاسي في الاستئساد على المعارضة- قام الرئيس البرازيلي كوري الأصل ألفريدو كيم - كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي - بإدخال البرازيل في اتفاقية آيايا.

فجاء ذلك كارثة على صناعة النانو تكنولوجي في البرازيل. فمن بين شروط الانضمام للاتفاقية، أن يتم التخلص في غضون ثلاث سنين من كل الدعم الفيدرالي لجهود البحوث والتطوير وجميع برامج المشتريات الحكومية. وتم الإلغاء الفوري لجميع التعريفات بين أعضاء الآيايا في ما يتعلق بالنانو تكنولوجي وغيرها من القطاعات القليلة "المتبقية" التي نجت من تسونامي تالين. ولما كانت المستويات الإجمالية للتكنولوجيا في البرازيل لم تزل متخلفة بنحو عشرين عاما، بل وربما ثلاثين عاما، عن مثيلتها في شركات الولايات المتحدة، فقد انهارت أغلب شركات النانو تكنولوجي البرازيلية. وحتى شركة سواريس تكنولوجيا - التي كانت تعد أفضل

شركات البرازيل ـ لم تنج إلا ببيع حصة ٤٥٪ من أسهمها لشركة من الإكوادور، لا من أي بلد آخر! وكانت الإكوادور قد أبلت بلاء حسنا في أعقاب تكوين الاتحاد الاقتصادي البوليفاري مع فنزويلا وبوليفيا وكوبا ونيكاراجوا والأرجنتين سنة ٢٠١٠ ـ وهو الاتحاد الذي خرج من منظمة التجارة العالمية سنة ٢٠١٢ احتجاجا على أجندة جولة تالين.

ولكن حتى الشركات الناجية مثل سواريس تكنولوجيا كانت قد تعرضت للدمار بسبب قانون براءة الاختراع الجديد الذي بدأ تفعيله. وكانت الولايات المتحدة قد أطالت أمد براءة الاختراع من ٢٨ عاما (في ٢٠١٨) إلى ٤٠ عاما في ٢٠٣٠. في المقابل، كانت البرازيل من بين قلة من دول العالم لم تزل متشبثة بأمد العشرين عاما لبراءة الاختراع الذي سمحت به اتفاقية التريبس من منظمة التجارة العالمية التي وقعت سنة ١٩٩٥ وباتت تعد من قبيل الاتفاقيات البائدة (في حين انتقلت دول أخرى كثيرة إلى أمد ٢٨ عاما لبراءة الاختراع، أو أربعين عاما في حالة أعضاء آيايا). ولما انضمت البرازيل إلى آيايا، كان على البرازيل أن تقدم تنازلا ـ في مقابل إلغاء الولايات المتحدة دعمها للحوم والقطن (على أن يتم ذلك على مراحل تستغرق خمسة وعشرين عاما) ـ وتنازل البرازيل تمثَّل في قانون براءة الاختراع الذي أصر الأمريكون على تطبيقه بأثر رجعي. وبضربة واحدة، باتت شركات النانو تكنولوجي البرازيلية قابلة للمقاضاة في قضايا براءات الاختراع، وبدأ إنزال شركات النانو تكنولوجي الأمريكية بمظليات المحامين المتخصصين في قضايا براءات الاختراع.

وفي ظل غياب أي تعريفات على الواردات الأمريكية، واختفاء الدعم وبرامج المشتريات الحكومية، وفيضان القضايا، باتت سواريس تكنولوجيا في حالة مزرية عندما أصيب باولو ـ عليه رحمة الله ـ بسكتة قلبية قوية فمات في عام ٢٠٣٥. ونتيجة لذلك اضطر لويز إلى ترك كورس إدارة الأعمال في جامعة سنغافورة بـ إنسياد حيث كان يدرس في الكلية الفرنسية للاقتصاد (التي باتت في ذلك الحين تعد أفضل من الكلية الأصلية في فونتانبلو)، وانفصل عن ميريام صاحبته نصف الخوسية Xhosa نصف الأوزبكية (وهي قريبة من بعيد لنيسلن مانديلا من جانبها الخوسي) ورجع إلى البرازيل ليتولى الشركة العائلية وهو في السابعة والعشرين من العمر.

ولم تتحسن الأمور منذ تولي لويز الإدارة. صحيح أنه كسب كثيراً من قضايا براءات الاختراع التي خاضها، ولكنه لو خسر واحدة فقط من القضايا الثلاث المعلقة (ولا يبدو أن هناك أملا في أيٍّ منها) فسوف يواجه الخراب المحقق. ولقد بدأت شركة نانوتكنولوجيا أندينا ـ وهي شريكته الإكوادورية ـ في التهديد فعلا ببيع حصتها. وحينما تختفي شركة لويز مع بقية شركات صناعة النانو تكنولوجي البرازيلية، سيكون قد اختفي أغلب القطاع التصنيعي البرازيلي ـ باستثناء صناعات الطائرات والوقود الكحولي ـ اللذين برعت فيهما البرازيل وحققت مكانة عالمية في أواخر القرن العشرين قبل صعود النيولبرالية. وبذلك تكون البرازيل قد رجعت إلى المربع رقم واحد.

مستبعد؟ نعم، وأرجو أن يبقى كذاك. والبرازيل أذكى كثيرا وأكثر استقلالية في تفكيرها من أن توقع اتفاقية مثل آيايا، وإن تولى رئاستها

اقتصادي سباق في البنك الدولي. وفي المكسيك من الحكماء والحركات الشعبية النشطة ما هو كفيل بتقويم طريقها قبل أن تنتهي إلى هاوية حرب أهلية كاملة. والقيادة الصينية على وعي تام بما يترتب على اتساع فجوة التفاوت من أخطار. كما تعلم ـ بفضل أزمة ١٩٧٧ الأسيوية ـ أخطار فتح السوق الرأسمالي قبل الأوان. وحتى لوبي براءات الاختراع الرهيب في الولايات المتحدة سوف يواجه صعوبة كبيرة لفرض التطبيق بأثر رجعي لأمد أربعين عاما من براءة الاختراع في أي اتفاقية دولية. كما أن هناك اتفاقا متناميا على ضرورة القيام بشيء لعلاج الاحترار العالمي. وليس من المرجح أن تؤدي الجولة القادمة من محادثات منظمة التجارة العالمية إلى الإلغاء التام للتعريفات الصناعية.

ولكن ما بسطته قبل قليل ليس سيناريو مستحيلا. فلقد تعمدت المغالاة الشديدة في كثير من الأشياء التي اختلقتها، ولكن لها جميعا أسسا في الواقع.

فمثلا، قد يبدو من ضروب الوهم قولي بإلغاء التعريفات الصناعية شبه التام في أعقاب جولة تالين الوهمية، ولكن ذلك أهون من اقتراح قدمته الولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠٢ ـ إذ دعت إلى الإلغاء التام للتعريفات الصناعية بحلول ٢٠١٥ ـ وغير بعيد من اقتراحات أخرى من دول ثرية أخرى[336]. أما اتفاقيتي للتكامل الأمريكي فما هي في واقع الأمر إلا نسخة

---

336 اقترحت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ تخفيضا راديكاليا في التعريفة الصناعية يتراوح ما بين ٥ و٧٪ بحلول ٢٠١٠ تمهيدا لإلغائها تماما بحلول ٢٠١٥. وبما أنها لم تتصور أي استثناءات، فهي أشد مما يحدث في جولتي التالينية الخيالية. والمقترح الحالي المقدم من الاتحاد الأوربي أرق قليلا =

أوسع (جغرافيا) وأقوى (مضمونا) من النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية). والدول المذكورة بوصفها أعضاء محتملة في الاتحاد الاقتصادي البوليفاري تعمل بالفعل مع بعضها البعض (وقد عمدت إلى حذف البرازيل من قصتي وهي عضو في هذه المجموعة) ومن بين هذه الدول قامت فنزويلا وكوبا وبوليفيا فعلا بتشكيل "ألبا" (البدائل البوليفارية للأمريكيتين).

في ضوء أهمية الاقتصاد الصيني المتزايدة، فليس من قبيل الأوهام المحضة أن تؤدي أزمة مالية في الصين في عشرينيات القرن الحادي والعشرين إلى كساد كبير ثان لا سيما لو تزامنت الأزمة مع اضطرابات سياسية هناك. وفرص الاضطرابات في ظل هذه الظروف سوف تتأثر بقوة بثقل مشكلة التفاوت الذي لم يصل بعد إلى المستوى البرازيلي - في قصتي - لكنه قد يصل إليه في غضون جيل واحد لو لم يتخذ إجراء معاكس. أما عن الحرب الأهلية في المكسيك فقد يبدو ذلك مغرقا في الفنتازيا، ولكن لدينا في المكسيك اليوم ولاية واحدة، هي التشياباس التي تحكمها فعليا عصابة

= من مقترحي التاليني في دعوته إلى تخفيض يتراوح ما بين ٥ و١٥٪. ولكن حتى هذا المقترح كفيل بالوصول بالتعريفات في الدول النامية إلى أدنى مستوى لها منذ الاستعمار والمعاهدات الجائرة، وأهم من ذلك أنه مستوى لم يتحقق في أغلب الدول المتقدمة قبل السبعينيات. لمزيد من التفاصيل عن مقترحي الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، انظر إتش جيه تشانج (٢٠٠٥)، "لماذا تحتاج الدول النامية إلى التعريفات؟ كيف تنكر مفاوضات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية على الدول النامية حقها في المستقبل" (أوكسفام، أوكسفورد، وسواث سنتر، جينيف)

http://www.southcentre.org/publications/SouthPerspectiveSeries/WhyDevCountriesNeedTariffsNew.

مسلحة واحدة تدعى الزاباتيين بقيادة ماركوس منذ ١٩٩٤ . فلن يكون مستحيلا أن يتصاعد الصراع لو وقعت البلد في أزمة اقتصادية كبيرة، لا سيما لو استمرت لعقدين آخرين على السياسات النيولبرالية التي لم تنفعها على مدار العقدين الماضيين.

أما السيناريو الذي ابتكرته لبراءات الاختراع في الولايات المتحدة ففيه مغالاة بالقطع، ولكن براءات الاختراع الدوائية يمكن أن تُطَال فعليا في الولايات المتحدة إلى ٢٨ سنة من خلال حماية البيانات وباعتبار الوقت الذي تستلزمه موافقة إدارة الأغذية والعقاقير. ولقد ضمنت الولايات المتحدة إيراد هذه البنود في جميع التفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها. ومثلما ناقشت في قصة ميكي ماوس في الفصل السادس، فقد تم تطبيق حقوق النشر الأمريكية سنة ١٩٩٨ بأثر رجعي.

قد يصعب على القارئ بصفة خاصة أن يصدق أن تفتح الصين سوقها الرأسمالي قبل الأوان. ولكن حين يصبح اقتصادك ثاني أضخم اقتصاد في العالم، يصعب عليك أن تقاوم التصرف بـ "مسئولية" . وهذا تحديدا ما حدث مع اليابان عندما سيقت إلى إعادة تقييم عملتها ثلاث مرات بين عشية وضحاها بموجب اتفاقية بلازا سنة ١٩٨٥ . وكانت إعادة تقييم العملة تلك سببا مهما من أسباب فقاعة الأصول الهائلة في اليابان والتي أدى انفقاؤها في مطلع التسعينيات (مع سوء إدارة تبعاتها) إلى ركود اقتصادي دام عقدا كاملا. أما عن قولي بانضمام الصين إلى منظمة التنمية والتعاون احتفالا

بعيد الميلاد المائة للحزب الشيوعي فما قلت ذلك إلا ساخرا متهكما. ولكن النجاح قد يصيب البلاد بالغرور كما يتبين من حالة كوريا. فلقد كانت كوريا حتى نهاية الثمانينيات تحسن استغلال وسائل السيطرة على رأس المال بما حقق لها المنفعة الاقتصادية العظيمة، ثم إنها في أواسط التسعينيات فتحت سوقها الرأسمالي على مصراعيه ومن غير تخطيط حريص، وكان الضغط الأمريكي سببا جزئيا في ذلك، ولكن البلد أيضا كانت ممتلئة بالثقة بعد ثلاثة عقود من "المعجزة"، فقررت الانضمام إلى منظمة التنمية والتعاون سنة ١٩٩٦ وبدأت تتصرف تصرفات دولة ثرية وهي ليست كذلك بعد. ففي ذلك الوقت لم يكن مستوى دخل الفرد فيها إلا ثلث نظيره في أغلب الدول المنضمة إلى المنظمة وربع نظيره في الدول الأكثر ثراء (أي أعلى قليلا من المستوى الذي يحتمل أن يصل إليه دخل الفرد في الصين بحلول عشرينيات القرن الحادي والعشرين). وكانت النتيجة هي أزمة ١٩٩٧ المالية، ومن ثم فقصتي الخيالية عن الصين لا تعدو مزيجا مما حدث فعلا في اليابان في الثمانينيات وكوريا في التسعينيات.

هل يمكن فعلا أن توقع البرازيل على شيء مثل آيابا؟ مطلقا، في عالم اليوم، ولكنني أتكلم عن عالم في منتصف الكساد الكبير الثاني واقتصاد أتى عليه ربع قرن إضافي من السياسات النيولبرالية. كما أننا لا ينبغي أن نستهين باندفاع القادة السياسيين وراء قناعاتهم الأيديولوجية وكيف يمكن لذلك أن يثمر عن أفعال خارجة عن سياق تاريخ هذه البلاد، لو أنهم صادفوا المكان المناسب والوقت المناسب. فمثلا، برغم تراث التدرجية والبرجماتية

البريطاني الشهير، جاءت مارجريت تاتشر الراديكالية المؤدلجة، فغيَّر حكمها شخصية السياسة البريطانية طوال المستقبل المنظور. وللبرازيل، بالمثل، تاريخ من استقلالية التفكير وتبني السياسة الخارجية البرجماتية، لكن ذلك ليس ضمانا مطلقا ضد مجيء شخص مثل ألفريد كيم ليسوقها سوقا إلى آيايا خاصة وأن البرازيل لا تعدم مخزونها من مؤدلجي السوق الحرة.

وعليه فإن تاريخي البديل للمستقبل ليس فنتازيا محضة، ولكن له أساسا في الواقع أقوى مما يبدو للوهلة الأولى. ولو أنني أبديت درجة كبيرة من التشاؤم في رسمي لهذا السيناريو، فليس ذلك إلا تذكرة للقارئ بأن الرهان كبير. وإنني لأرجو صادق الرجاء أن يثبت بعد ثلاثين عاما أنني كنت على خطأ في كل ما ذهبت إليه. ولكن العالم لو استمر على السياسات النيولبرالية التي يروِّج لها السامريون الأشرار حاليا، فسوف يقع كثير من الأحداث التي "أوثقها" في القصة أو ما يشبهها أكبر الشبه.

لقد قدمت على مدار هذا الكتاب كثيرا من المقترحات التفصيلية لما ينبغي تغييره في السياسات - المحلية والدولية على السواء - في مختلف المجالات لمساعدة الدول الفقيرة على النمو ولاجتناب السيناريو الكارثي الذي صورته في تاريخي للمستقبل. وفي هذا الفصل الختامي لن أكرر هذه الاقتراحات أو أوجزها، بل أناقش المبادئ الأساسية الكامنة وراءها. وفي ثنايا هذا، أرجو أن أبيِّن كيف تحتاج سياسات الاقتصاد الوطنية وقواعد تفاعلات الاقتصاد الدولية للتغيير لو أننا راغبون حقا في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة لنجعل العالم مكانا أفضل.

للأسواق، مثلما أؤكد طول الوقت، نزوع جارف إلى تأبيد الوضع الراهن. ولذلك تملي السوق الحرة على البلاد أن تبقى ثابتة على ما تجيده. وهذا بوضوح معناه أن تبقى الدول الفقيرة على انخراطها الراهن في الأنشطة قليلة الإنتاجية. في حين أن انخرطاها في هذه الأنشطة هو على وجه التحديد ما يجعلها فقيرة. ولو أنها راغبة في الخروج من الفقر فعليها أن تعصي السوق وتفعل الأشياء الأكثر صعوبة وإدرارا للدخول الأعلى، وما من سبيل ثان.

قد تبدو عبارة "عصيان السوق" راديكالية، ففي نهاية المطاف، ألم تفشل دول كثيرة فشلا مزريا لأنها حاولت معاكسة السوق؟ ولكن عصيان السوق شيء يفعله مدراء الأعمال طول الوقت. وبالطبع مدراء الأعمال هؤلاء يحكمهم السوق في نهاية المطاف، لكنهم، والناجحون منهم بالذات، لا يقبلون قوى السوق قبولا أعمى. فلديهم خططهم طويلة الآماد لشركاتهم، وهذه الخطط تقتضي منهم في بعض الأحيان أن يعارضوا اتجاهات السوق لفترات زمنية غير هيِّنة. وهم يعزِّزون نمو الشركات التابعة لهم في القطاعات الجديدة التي يختارون الانتقال إليها ويعوِّضون خسائرها من أرباح شركات تابعة في القطاعات القائمة. فلقد ظلت نوكيا لسبعة عشر عاما تدعم نطاعها الإلكتروني الناشئ بنقود من شركاتها العاملة في الخشب والمطاط والكوابل الكهربائية. وسامسونج دعمت شركات الإلكترونيات الوليدة التابعة لها لأكثر من عقد كامل بنقود تحققها صناعتا النسيج وتكرير السكر.

ولو أنهما أخلصتا الاتباع لإشارات السوق مثلما يطلب السامريون الأشرار من الدول النامية أن تفعل، لبقيت نوكيا إلى الآن تحتطب من الغابات بينما تكرر سامسونج قصب السكر المستورد. وبالمثل، يمكن للدول أن تعصي السوق وتدخل إلى صناعات صعبة أكثر تقدما لو أرادت أن تهرب من الفقر.

المشكلة أن هناك سببا وجيها يفسر انخراط الدول متدنية الدخول (أو ـ في حدود كلامنا الراهن ـ الشركات متدنية الدخول أو حتى الأفراد) في الأنشطة الأقل إنتاجية، وهو أنها تفتقر إلى القدرات اللازمة للأنشطة الأكثر إنتاجية. فليس بوسع ورشة لتصليح السيارات في مابوتو أن تنتج بيتل Beetle، وإن أعطتها فولكسفاجن كل الرسومات وأدلة التصنيع اللازمة، لأنها تفتقر إلى القدرات التكنولوجية والتنظيمية التي تتمتع بها فولكسفاجن. ولهذا السبب يذهب اقتصاديو السوق الحرة إلى أن على أبناء موزمبيق أن يتحلوا بالواقعية ولا يعبثوا بأشياء من قبيل السيارات (ناهيكم عن وقود الخلايا الهيدروجينية!)، ويركِّزوا بدلا من ذلك على ما هم بالفعل بارعون فيه (ولو نسبيا على أقل تقدير) ـ أي زراعة الكاجو.

وتوصية السوق الحرة صحيحة، ولكن على المدى القصير، حيث لا يمكن تغيير القدرات تغييرا كبيرا. لكن هذا لا يعني أن أبناء موزمبيق لا ينبغي أن ينتجوا شيئا مثل البيتل يوما ما. بل هم في واقع الأمر بحاجة إلى ذلك ـ لو أنهم يريدون تحقيق التقدم. كما أنهم قادرون عليه، ما توفر لهم التصميم الكافي والاستثمار الصحيح، سواء على مستوى الشركات أم على المستوى الوطني، فتتراكم لديهم القدرات اللازمة. ولقد كانت ورشة

تصليح في الأربعينيات ـ في نهاية المطاف ـ هي التي تحولت الآن إلى هيونداي الكورية لصناعة السيارات.

ومن نافلة القول أن الاستثمار في بناء القدرات يستوجب تضحيات على المدى القصير. ولكن ذلك ليس سببا للإحجام عنه خلافا لما يقول به اقتصاديو التجارة الحرة. والحق أننا كثيرا ما نرى أفرادا يقدمون تضحيات على المدى القصير من أجل زيادة قدراتهم على المدى البعيد، فنوافقهم على ذلك من قلوبنا. وافرضوا أن عاملا متدني المهارات ترك وظيفته متدنية الأجر والتحق بفصل ليلي لاكتساب مهارات جديدة. لو جاء من يقول إن هذا العامل أخطأ لأنه الآن لم يعد قادرا حتى على نيل أجر وظيفته المتدني لانتقد أغلبنا هذا القول واتهمه بقصر النظر، لأن زيادة قدرات الكسب المستقبلية تبرر التضحية في المدى القصير. وبالمثل، تحتاج الدول إلى تقديم تضحيات في المدى القصير، إن هي شاءت أن تقيم قدراتها الإنتاجية على المدى البعيد. ولو أتاحت حواجز التعريفات الجمركية أو الدعم للشركات المحلية أن تراكم قدرات جديدة ـ من خلال شراء آلات أفضل وتحسين تنظيمها وتدريب عمالها ـ لتصبح في ثنايا ذلك أقدر على المنافسة الدولية، فالتقليص المؤقت في الاستهلاك على مستوى الاستهلاك في البلد (لأنه يرفض شراء السلع الأجنبية الأجود والأقل أسعارا) قد يكون مبررا تماما.

هذا المبدأ البسيط والقوي ـ أي مبدأ التضحية بالحاضر تحسينا للمستقبل ـ هو ما جعل الأمريكيين يرفضون ممارسة التجارة الحرة في القرن التاسع عشر. وهو السبب في أن فنلندا لم ترغب في الاستثمار الأجنبي حتى

وقت قريب. وهو السبب في أن حكومة كوريا أقامت مصانع الصلب في أواخر الستينيات برغم اعتراضات البنك الدولي. وهو السبب في أن السويسريين لم يصدروا براءات اختراع وأن الأمريكيين لم يحموا حقوق النشر للأجانب حتى أواخر القرن التاسع عشر. وهو السبب، فوق ذلك كله، في أنني أرسل ابني جين جايو ذا السنوات الست إلى المدرسة بدلا من توظيفه لكسب لقمة عيشه.

وقد يستغرق الاستثمار في بناء القدرات وقتا طويلا قبل أن يؤتي ثماره. ولن أغالي مثلما غالى زاو إتلاي رئيس الوزراء الصيني في ظل ماو تسيدونج حينما سئل عن رأيه في تأثير الثورة الفرنسية فقال واشتهر قوله "إن الوقت لا يزال مبكرا لنعرف". ولكنني حينما أقول وقتا طويلا فإنني أعني وقتا طويلا. ولقد ذكرت للتو أن قسم الإلكترونيات في نوكيا احتاج إلى سبعة عشر عاما قبل أن يحقق أي ربح، ولكن هذه هي البداية فقط. فتويوتا احتاجت أكثر من ثلاثين عاما من الحماية والدعم قبل أن تتمكن من المنافسة في سوق السيارات الدولي، ولو في فئته الدنيا. بل لقد مرت ستون عاما كاملة قبل أن تصبح من كبرى شركات السيارات في العالم. ومضت مائة عام منذ أيام هنري السابع لكي تلحق بريطانيا بالدول الخفيضة في تصنيع الصوف. واحتاجت الولايات المتحدة مائة وثلاثين عاما لتنمية اقتصادها بحيث يشعر بالثقة فيستغني عن التعريفات الجمركية. وبدون هذه الآفاق الزمنية المديدة، لكانت اليابان اليوم تصدِّر الحرير، وبريطانيا الصوف، والولايات المتحدة القطن.

ولسوء الحظ، هذه الأطر الزمنية لا تتواءم مع السياسات النيولبرالية التي يوصي باتباعها السامريون الأشرار. فالتجارة الحرة تطالب الدول الفقيرة أن تتنافس حالا مع منتجين أجانب أكثر تطورا، فيفضي ذلك إلى هلاك الشركات قبل أن يتسنى لها اكتساب القدرات اللازمة. فسياسة الاستثمار الأجنبي اللبرالية، التي تتيح للشركات الأجنبية الأقوى دخول البلد النامي، سوف تحدُّ على المدى البعيد من نطاق القدرات التي يمكن للشركات المحلية أن تراكمها، سواء هي شركات مستقلة أم مملوكة لشركات أجنبية. والأسواق الرأسمالية الحرة، بسلوكها القطيعي الدوري، تضعف المشاريع بعيدة الآجال. وسياسة رفع سعر الفائدة ترفع "ثمن المستقبل"، إذ تقلل من قيمة الاستثمار بعيد الأجل. ولا عجب أن تزيد النيولبرالية من صعوبة التنمية، فهي تزيد من صعوبة القدرات الإنتاجية الجديدة.

وليس الاستثمار في بناء القدرات ـ شأن أي استثمار آخر بالطبع ـ ضمانة للنجاح. فمن الدول (كما من الشركات أو الأفراد) ما ينجح ومنها ما لا ينجح. ومن الدول ما يفوق في نجاحه غيره. وحتى أنجح الدول سوف تخرِّب الأمور في بعض القطاعات (ولكننا عند الحديث عن "النجاحات"، نتكلم عن الاحتمالات أكثر مما نتكلم عن القطعيات). ولكن التنمية الاقتصادية بدون الاستثمار في تعزيز القدرات الإنتاجية توشك أن تكون من ضروب المحال. وذلك ما يقوله لنا التاريخ، قديمه وحديثه، مثلما بيَّنت على مدار هذا الكتاب.

سر أهمية التصنيع

أما وقد قبل بلد أن زيادة القدرات أمر مهم، فمن أين بالضبط ينبغي له البدء لزيادتها؟ الصناعة ـ أو لمزيد من الدقة التصنيع • ـ هي إجابتي. وهي أيضا الإجابة التي كانت لتقدمها لنا أجيال من مهندسي التنمية الاقتصادية الناجحين بدءا من روبرت وولبول ومن أعقبه لو طرح عليهم السؤال نفسه.

ولست أقول بالطبع إنه يستحيل تحقيق الثراء بالاعتماد على الموارد الطبيعية، فالأرجنتين كانت ثرية في مطلع القرن العشرين من خلال تصدير القمح واللحوم عبر الأطلنطي (وكانت في يوم من الأيام خامس أثرى بلاد العالم)، وثمة اليوم دول ثرية بسبب النفط. ولكن على البلد أن يمتلك احتياطيا هائلا من الموارد الطبيعية لكي يعتمد عليها وحدها قاعدةً لتحقيق مستويات معيشة مرتفعة. ولا يتوفر هذا الحظ إلا لقليل من الدول. والأهم أن الموارد الطبيعية قد تنفد ـ فالاحتياطيات المعدنية محدودة، والإفراط في استخدام الموارد المتجددة (كالأسماك والغابات) يمكن أن يجعلها تختفي وإن بدت غير محدودة. والأسوأ أن الثروة القائمة على الموارد الطبيعية يمكن أن تتآكل بسرعة، إذا جاءت دول أكثر تقدما ببدائل مخلَّقة ـ ففي أواسط القرن التاسع عشر كانت ثروة جواتيمالا تقوم على الصبغة القرمزية المطلوبة والمستخلصة من حشرة كوتشينيلا *cochinilla* ثم تبدَّدت تلك القاعدة على نحو شبه تام عندما اخترع الأوربيون صبغة صناعية باللون نفسه.

• في بعض التعريفات، تتضمن الصناعة industry أنشطة مثل التعدين أو توليد الكهرباء أو الغاز وتوزيعهما.

ولقد بيَّن لنا التاريخ مرارا أن أهم ما يميز الدول الثرية عن الدول الفقيرة هو بالدرجة الأساسية ارتفاع القدرة في مجال التصنيع، ففيه تكون الإنتاجية أعلى بصفة عامة، وأهم من ذلك أن الإنتاجية تنزع فيه إلى أن تنمو أسرع (وإن لم يكن بصفة دائمة) مما تنمو في الزراعة أو الخدمات. علم وولبول هذا قبل قرابة ثلاثمائة عام حينما طلب من جورج الأول أن يقول في البرلمان البريطاني إنه "ما من شيء أكثر إسهاما في تحسين حال الجماهير من تصدير السلع المصنَّعة واستيراد المواد الخام" مثلما ذكرت في الفصل الثاني. وفي الولايات المتحدة علِم ألكسندر هاملتن هذا عندما عارض أشهر اقتصادي في العالم في زمانه وهو آدم سميث ورأى أن بلده لا بد أن تعزز "الصناعات الوليدة". ودول نامية كثيرة اتبعت منهج التصنيع بديلا للاستيراد في منتصف القرن العشرين للسبب نفسه. وينبغي للدول الفقيرة، خلافا لنصيحة السامريين الأشرار ـ أن تعمد إلى تعزيز القطاع التصنيعي.

ولدينا اليوم بطبيعة الحال من يتحدَّون هذه الرؤية على أساس أننا نعيش في حقبة ما بعد الصناعة والسبيل من ثم هو بيع الخدمات. بل إن منهم من يقول إن الدول النامية قادرة، بل وينبغي لها، أن تتفادى مرحلة التصنيع وتدخل مباشرة إلى اقتصاد الخدمات. وكثير من الناس في الهند على وجه الخصوص مقتنعون بهذه الفكرة تأثرا بنجاح بلدهم حديثا في اقتصاد الخدمات.

هناك بالقطع بعض الخدمات ذات الإنتاجية العالية وأفق زيادة نمو الإنتاجية المستقبلية المعتبر ـ ويخطر على البال منها القطاع المصرفي وغيره من الخدمات التمويلية، والاستشارت الإدارية، والاستشارات التقنية والدعم

المعلوماتي. ولكن أغلب الخدمات الأخرى قليلة الإنتاجية، وأهم من ذلك أن أفق نمو الإنتاجية المستقبلية فيها متدن بسبب طبيعتها ذاتها (فأي أفق لمصفف شعر، أو ممرضة، أو موظف في مركزٍ اتصالات لترقية مستوى "الكفاءة" في جودة خدماتهم؟) وأهم من ذلك أن أهم الموارد المهمة للطلب على هذه الخدمات تتمثل في الشركات التصنيعية. وهكذا فإنه بدون قطاع تصنيعي قوي، من المستحيل أن ينشأ قطاع خدمي عالي الإنتاجية. ولهذا السبب لم تحقِّق بلد واحدة الثراء بالاعتماد فقط على قاعدة من القطاع الخدمي.

وأقول هذا، فلعل بعضكم يتساءل: ماذا عن بلد مثل سويسرا التي اغتنت بفضل صناعات خدمية كالبنوك والسياحة؟ ثمة غواية في أن يأخذ المرء بالرؤية المستهينة، لكنها الرؤية الشائعة، التي أوجزها ببراعة الممثل والمخرج الأمريكي الأسطوري بروس ويليس في فيلمه "الرجل الثالث" حيث قال "في إيطاليا وفي ظل حكم بورجياس لثلاثين عاما، كان لديهم حروب وإرهاب واغتيال ودم، لكنهم أنتجوا ميكلانجلو وليوناردو دا فينشي والنهضة. وفي سويسرا كان لديهم الحب الأخوي، وخمسمائة عام من الديمقراطية والسلام فما الذي أنتجوه؟ الساعة التي يخرج منها الطائر"[337]. غير أن هذه الرؤية للاقتصاد السويسري خاطئة أشد ما يكون الخطأ.

سويسرا ليست بلدا يعيش على النقود السوداء المودعة في الحسابات

---

337 يقول ويليس هذه الكلمات ـ التي كتبها بنفسه ـ في أدائه لشخصة هاري لايم، وهي شخصية الشرير في الفيلم. ولقد كتب سيناريو هذا الفيلم الروائي البريطاني الشهير جراهام جرين ثم حوله لاحقا إلى رواية لكنها تخلو من هذه السطور.

السرية والسائحين الحمقى الذين يشترون تذكارات بلهاء مثل الأجراس البقرية وساعات الطيور. إنما هي حرفيا أكثر البلاد تصنيعا في العالم. فاعتبارا من عام ٢٠٠٢، كان لديها أعلى إنتاج تصنيعي للفرد في العالم متفوقة بـ ٢٤٪ على اليابان، و٢,٢ مرة عن الولايات المتحدة، و٣٤ مرة عن الصين التي تعد اليوم "ورشة العالم" و١٥٦ مرة عن الهند[338]. وبالمثل، سنغافورة التي يشيع اعتبارها دولة مدينة ناجحة كمركز تمويلي وميناء تجاري، وهي الأخرى عالية التصنيع، تنتج من النتاج التصنيعي لكل فرد أكثر بـ ٣٥٪ من "القلعة الصناعية" الكورية وأكثر من الولايات المتحدة بـ ١٨٪ [339].

وبرغم ما يوصي به اقتصاديو التجارة الحرة (وهو التركيز على الزراعة) أو يبشّر به أنبياء الاقتصاد ما بعد الصناعي (تنمية الخدمات)، فإن التصنيع هو طريق الرخاء الأهم، وإن لم يكن الوحيد. ولهذا أسباب نظرية كثيرة، ووفرة من الأمثلة التاريخية التي تثبتها. وعلينا أن لا ننظر إلى الأمثلة المبهرة في سويسرا وسنغافورة وهما قصتا نجاح قائم على قاعدة من التصنيع، فنتصور خطأ أنها تثبت العكس. فلعل أبناء سويسرا وسنغافورة يخدعوننا ويضللون غيرهم عن اكتشاف السر الحقيقي لنجاحهما!

---

338 في ٢٠٠٢، كانت القيمة المضافة التصنيعية للفرد بدولارت ١٩٩٥ الأمريكية هي ١٢١٩١ في سويسرا، و٩٨٥١ في اليابان، و٥٥٦٧ في الولايات المتحدة، و٣٩٥ في الصين، و٧٨ في الهند. انظر UNIDO (2005)، "تقرير التنمية الصناعية ٢٠٠٥"، (منظمة التنمية الصناعية في الأمم المتحدة، فيينا)، جدول A2.1.

339 الرقم الخاص بكوريا في ٢٠٠٢ كان ٤٥٨٩ دولار، ولسنغافورة كان ٦٥٨٣ دولار، UNIDO (2005)، جدول A2.1. وبذلك يكون رقم سنغافورة أكبر بثماني عشرة من الصين وأربعا وثمانين مرة من الهند.

لا تجربوا هذا بأنفسكم

أوضحت حتى الآن أنه من المهم للدول النامية أن تعصى السوق وتعمد إلى تعزيز أنشطتها الاقتصادية الكفيلة بزيادة إنتاجيتها على المدى البعيد، وبالدرجة الأساسية في مجال التصنيع، وإن لم تقتصر عليه. وذهبت إلى أن ذلك يقتضي بناء القدرات، التي تقتضي بدورها التضحية بمكاسب قصيرة الأجل بهدف زيادة الإنتاجية على المدى البعيد (وبالتالي رفع مستوى المعيشة) ـ ربما على مدار عقود.

لكن الاقتصاديين النيولبراليين قد يردون على ذلك بسؤال: ماذا عن القدرات المتدنية لحكومات الدول النامية التي يفترض بها أن تدير كل ذلك؟ فلو أن لهذه الدول أن تعصي منطق السوق، فلا بد من شخص يختار الصناعات الواجب تعزيزها والقدرات الواجب الاستثمار فيها. وآخر ما يتوفر لدى الدول النامية هم المسئولون الحكوميون القادرون. فلو أن المسئولين عن هذه الاختيارات المهمة ناقصو الكفاءة، فتدخلهم لن يزيد الطين إلا بلة.

وتلك هي الحجة التي استخدمها البنك الدولي في تقرير معجزة شرق آسيا الشهير المنشور سنة ١٩٩٣. ففي معرض نصحه الدول النامية بعدم محاكاة سياسات اليابان وكوريا التدخلية في التجارة والصناعة، ذهب

التقرير إلى أنه لا فلاح لهذه السياسات في دول بغير "كفاءة، ونقص نسبي في القابلية للفساد داخل الإدارات العمومية في اليابان وكوريا" [340]، أي لا فلاح لها في جميع الدول النامية عمليا. وكان آلن ونترز، أستاذ الاقتصاد بجامعة ساسكس ومدير مجموعة البحث التنموي في البنك الدولي أكثر صراحة فذهب إلى أن "تطبيق ثاني أفضل الاقتصاديات (أي الاقتصاديات التي تسمح بالأسواق غير المثالية وبالتالي بالتدخلات الحكومية النافعة المحتملة ـ والملاحظة لي) تحتاج إلى الاقتصاديين من الطراز الأول، لا الثاني أو الثالث أو الرابع" [341]. والرسالة واضحة، لا تجربوا هذا بأنفسكم، على غرار ما يرد تعليقا على البرامج التليفزيونية التي تعرض أعمالا خطيرة.

لا يمكن أن ينازع أحد في أن المسئولين الحكوميين في كثير من الدول النامية ليسوا مدربين تدريبا رفيعا. ولكن ليس صحيحا أيضا أن دولا كاليابان وكوريا وتايوان قد نجحت مع السياسات التدخلية لأن أجهزتها البيروقراطية كانت مزودة بمسئولين ذوي تدريب رفيع بصورة استثنائية.

---

340 البنك الدولي (١٩٩٣)، "معجزة شرق آسيا ـ النمو الاقتصادي والسياسة العامة"، (مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد)، ص ١٠٢.

341 آيه وينترز (٢٠٠٣)، "السياسة التجارية بوصفها سياسة تنموية"، في جيه تواي (محررا)، "التجارة والتنمية ـ اتجاهات للقرن الحادي والعشرين"، (إدوارد إلجار، تشيلتنهم). بحسب ما يرد في جيه ستيجلتز و آيه تشارلتن (٢٠٠٥)، "التجارة النزيهة للجميع .. كيف للتجارة أن تعزز التنمية"، (أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد) ص ٣٧.

فلم يكن الوضع كذلك، على الأقل في البداية.

فقد كانت كوريا ترسل موظفيها للحصول على تدريب إضافي حتى أواخر الستينيات في باكستان والفلبين، من بين كل بلاد الدنيا. وكانت باكستان في ذلك الوقت هي "الكتكوت الفصيح" لدى البنك الدولي، أما الفلبين فكانت ثاني أغنى بلد أسيوي بعد اليابان. ولقد سنحت لي الفرصة قبل سنوات وأنا طالب دراسات عليا أن أقارن بين وثائق التخطيط الاقتصادي المبكرة لكوريا والهند. فكانت الخطط الهندية شديدة التطور في وقتها. حيث كانت تقوم على نموذج اقتصادي راق وضعه عالم الإحصاء العالمي تشاندرا مهالانوبيس. أما الخطط الكورية فمن دواعي حرجي القول بأن الذين كتبوها هم الذين يصفهم البروفيسور وينترز بالاقتصاديين من الطراز الرابع. ولكن الاقتصاد الكوري أبلى بلاء يفوق كثيرا بلاء الاقتصاد الهندي. فلعلنا لا نكون بحاجة إلى "اقتصاديين من الطراز الأول" لإدارة سياسة اقتصادية جيدة.

والحق ان الاقتصاديين الذين كان يعنيهم البروفيسور وينترز، أي الأفضل علي الإطلاق، كانوا غير متوفرين من الأساس لدى الاقتصادات في شرق آسيا. ربما كان مسئولو الاقتصاد اليابانيون ممتازين ومن الطراز الأول، لكن المؤكد أنهم لم يكونوا متخصصين في الاقتصاد أساسا، بل محامين بحكم دراستهم. والقليل الذي كانوا يعرفونه من الاقتصاد كان ـ

حتى الثمانينيات ـ من نوع الاقتصاد "الخطأ"، فهو اقتصاد كارل ماركس وفردريتش ليست وليس اقتصاد آدم سميث وميلتن فريدمان. وفي تايوان، كأن أغلب موظفي الاقتصاد الأساسيين متخصصين في الهندسة والإحصاء لا في الاقتصاد، وهذا أيضا هو حال الصين اليوم[342]. وكانت لكوريا أيضا نسبة مرتفعة من المحامين في إدارتها الاقتصادية في السبعينيات[343]. والعقل الكامن وراء برنامج الرئيس بارك للتصنيع الكيميائي والثقيل في كوريا في السبعينيات كان عقل أوه وان تشول وهو مهندس.

وإذن فمن المنطقي تماما أن نقول إننا نحتاج أشخاصا أذكياء يديرون

---

342 لمزيد من التفاصيل عن تايوان، انظر آر ويد (١٩٩٠)، "حكم السوق ـ النظرية الاقتصادية ودور الحكومة في حركة التصنيع الشرق آسيوية"، (مطبعة جامعة برنستن، برنستن) ص ٢١٩ ـ ٢٢٠. فضلا عن أن الحزب الوطني الذي حكم تايوان أثناء سنوات "المعجزة" كان يخضع لتأثير شديد ـ عبر عضوية الكومنترن Comintern في العشرينيات ـ للحزب الشيوعي السوفييتي. وكان دستوره الحزبي نسخة من دستور الحزب السوفييتي. وفي هذا تفسير لظهور المزعجين المهنيين المسنين في المكتب السياسي للحزب الوطني الذين كانوا مصدر تسلية للعالم كله في الثمانينيات. لقد كان ثاني رؤساء تايوان، وهو تشيانج تشينج كو ـ الذي خلف أباه في رئاسة الحزب والدولة ـ شيوعيا في شبابه ودرس في موسكو مع قادة الحزب الشيوعي الصيني في المستقبل، ومنهم دينج زياو بينج. وقد التقى زوجته الروسية حينما كان يدرس في موسكو.

343 وكان لكوريا هي الأخرى نصيبها من التأثير الماركسي. فالجنرال "بارك تشانج هي" مهندس المعجزة الاقتصادية الكورية كان شيوعيا في شبابه، وليس أقل أسباب ذلك تأثره بأخيه الذي كان شيوعيا محليا نافذا في مقاطعتهما. وفي عام ١٩٤٩، حكم عليه بالإعدام لتورطه في تمرد شيوعي في جيش كوريا الجنوبية، ولكنه حصل على العفو في مقابل نبذه الشيوعية علنا. وكان كثير من العاملين معه شيوعيين أيضا في شبابهم.

سياسة اقتصادية جيدة. ولا ينبغي لهؤلاء الأذكياء أن يكونوا بالضرورة اقتصاديين من الطراز الأول بحسب ما يرى البروفيسور ونترز. بل إن أفضل الاقتصاديين قد لا يكونون مفيدين للغاية للتنمية الاقتصادية لو أن ما درسوه هو الاقتصاديات النيولبرالية. فضلا عن أن جودة النظام البيروقراطي يمكن أن تتحسن في ثنايا العمل نفسه. وهذا التحسن بطبيعة الحال يستوجب استثمارا في القدرات الإدارية. لكنه يحتاج كذلك إلى بعض التجارب العملية مع السياسات "الصعبة". ولو بقي البيروقراطيون ملتزمين بالسياسات "السهلة"، كالتجارة الحرة، فلن يكتسبوا القدرات اللازمة لإدارة السياسات "الصعبة". والمرء بحاجة إلى بعض من "التجريب بنفسه" إن كان يطمح إلى الظهور على شاشة التليفزيون وهو يؤدي لعبته الخطيرة.

إمالة أرض الملعب

ولن يكفي بلدا أن تعرف السياسات الملائمة لوضعها المعين. بل لا بد من المقدرة على تنفيذها. ولقد عمل السامريون الأشرار طوال ربع القرن الماضي على أن يجعلوا اتباع الدول النامية للسياسات التنموية "الصحيحية" أمرا أشد صعوبة. واستخدموا في ذلك الثالوث المدنس المؤلف من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات التمويلية الإقليلمة متعددة الأطراف، وميزانياتهم المخصصة للمساعدات، واتفاقات الاستثمار أو التجارة الحرة الإقليمية أو الثنائية، لمنع الدول النامية من اتباع هذه السياسات. وهم يقولون إنه لا بد من منع السياسات الوطنية (كحماية التجارة والتمييز ضد المستثمرين الأجانب)، أو الحدِّ الشديد منها، وليس ذلك فقط لأن المفترض أنها مضرة للدول التي تمارسها ولكن لأنها أيضا تؤدي إلى "منافسة" غير عادلة. وفي قولهم بهذا دائما ما يشير السامريون الأشرار إلى "تسوية أرض الملعب".

يطالب السامريون الأشرار بعدم السماح للدول النامية باستخدام أدوات سياسية إضافية للحماية والدعم وفرض القواعد التنظيمية، لأنها تخلق منافسة غير عادلة. ولو سمح للدول النامية بذلك فسوف تكون ـ في ما يرى السامريون الأشرار ـ أشبه بفريق لكرة القدم يهاجم من أعلى التل بينما لاعبو الفريق المنافس (أي الدول الثرية) يناضلون صاعدين التل في الملعب المائل. فلنتخلص من جميع الحواجز الحمائية وليتنافس الجميع على أرضية

مستوية، فلا يمكن في نهاية المطاف تحقيق مكاسب السوق من غير عدالة التنافس الأساسي للجميع[344]. فمنذا الذي يعارض فكرة بادية السلامة مثل "تسوية أرض الملعب"؟

أنا، حينما يتعلق الأمر بالمنافسة بين لاعبين غير متساوين. وينبغي لنا جميعا أن نعترض، لو أننا نريد إقامة نظام دولي داعم للتنمية الاقتصادية. فتسوية أرض الملعب تفضي إلى منافسة ظالمة حينما لا يكون اللاعبون متساوين. فحينما يكون فريق كرة قدم في مباراة هو مثلا الفريق الوطني البرازيلي والفريق المنافس مؤلف من صديقات ابنتي يونا ذات الإحدى عشرة سنة ، فليس عدلا إلا أن يكون مسموحا للفتيات بالهجوم من أعلى التل. وفي هذه الحالة، تكون أرضية الملعب المائلة لا المستوية هي ضامنة عدالة المنافسة.

ونحن لا نرى هذه الملعب المائل مطلقا لأننا لا نرى أحدا يسمح للفريق الوطني البرازيلي بمنافسة فريق من بنات في الحادية عشرة من العمر، لا لأن فكرة الأرضية المائلة خاطئة في ذاتها. والحق أنه في أغلب الرياضات ليس مسموحا للاعبين غير المتساوين بالتنافس ضد بعضهم البعض ـ استوت

344 ساهم بعض اليساريين التنمويين عن غير قصد في شرعنة فكرة "تسوية أرض الملعب" بأن ألقوا الحجة إلى الدول المتقدمة إذ قالوا إن أرضية الملعب مائلة في المناطق التي غالبا (وليس دائما بالضرورة) ما تكون الدول المتقدمة أكثر قوة فيها (كالزراعة والنسيج). فلو أننا نريد منافسة عادلة فلتكن في كل مكان وليس فقط في المجالات التي ترى الدول القوية أنها الأنسب لمصالحها.

أرضية الملعب أم مالت ـ لسبب واضح هو أن ذلك ليس من العدالة في شيء.

كرة القدم وأغلب الرياضات فيها فئات عمرية وفصل جنسي، بينما الملاكمة والمصارعة وحمل الأثقال ورياضات أخرى كثيرة فيها فئات وزنية، فلم يكن مسموحا لمحمد علي بملاكمة روبرتو دوران الملاكم البنمي الأسطوري الحاصل على أربعة ألقاب في فئات وزنية أخف. والفئات مقسمة على نحو جيد حقا. ففي الملاكمة مثلا، نرى الفئات الخفيفة تقع حرفيا بين رطلين أو ثلاثة أرطال (كيلوجرام إلى كيلوجرام ونصف). فكيف نعتقد أن مباراة ملاكمة بين شخصين فارق الوزن بينهما لا يتجاوز اثنين من الكيلوجرامات غير عادلة، ومع ذلك نقبل أن تتنافس الولايات المتحدة وهندوراس وفقا لشروط متساوية؟ ولنا في الجولف مثالا آخر، حيث يوجد فيه نظام واضح يمنح اللاعبين مزايا تتناسب عكسيا مع مهاراتهم.

والمنافسة الاقتصادية العالمية لعبة يلعبها لاعبون غير متساوين. فتجري بين بلاد تتراوح ـ كما يحلو لنا نحن الاقتصاديين التنمويين أن نقول ـ بين سويزرلاند (سويسرا) وسوازيلاند. وعليه فلا عدل إلا بإمالة أرض الملعب لصالح الدول الأضعف. وهو ما يعني على مستوى الممارسة أن نسمح لهذه الدول بحماية منتجيها ودعمهم بمزيد من القوة وبفرض قواعد أشد صرامة

على الاستثمار الأجنبي•. كما ينبغي السماح لهذه الدول بحماية حقوق الملكية الفكرية فيها بقدر أقل من الصرامة ليتسنى لها أن "تستعير" المزيد من الأفكار من الدول المتقدمة. ويمكن للدول المتقدمة أن تزيد من مساعدتها بنقل تقنياتها بشروط ميسرة، وسيكون لذلك نفع إضافي، لأنه سوف يزيد النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة اتساقا مع الحاجة إلى محاربة الاحترار العالمي، إذ أن تقنيات الدول الثرية أكفأ في التعامل مع الطاقة[345].

• قليل من الدول النامية هي التي اختارت ألا تستخدم هذه الأدوات. ويستخدمها الاقتصاديون النيولبراليون "دليلا" على أن هذه الدول لا تريد الحرية في اختيار السياسة، بما يعني أن قواعد منظمة التجارة العالمية ليست في واقع الأمر هي التي تحدد خيارات هذه الدول. غير أن ما يبدو اختيارا حرا إنما هو على الأرجح نتيجة اشتراطات قديمة مرتبطة بمعونة أجنبية وبرامج من البنك الدولي، وخوفا أيضا من عقوبات مستقبلية تفرضها الدول الثرية. وحتى مع هذا، لا يحق للدول الثرية أن تفرض على الدول النامية اختياراتها. ومن المثير بحق كيف أن دعاة السوق الحرة المناصرين أشد المناصرة للاختيار والاستقلالية الذاتية هم الذين لا يترددون في معارضتهما عندما يأتيان من الدول النامية.

345 الحقيقة الواضحة هي أن الدول الفقيرة أقل كفاءة في استخدام الطاقة ومن ثم فالكربون المنبعث من كل وحدة إنتاج فيها أكبر منه في الدول الثرية. فمثلا، في عام ٢٠٠٣، أنتجت الصين ما تبلغ قيمته ١٤٧١ بليون دولار أمريكي وانبعث بسبب هذا الإنتاج ١١٣١ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. هذا يعني أنها تنتج في مقابل كل طن من ثاني أكسيد الكربون ما قيمته ١٢٥٣ دولار أمريكي. اليابان أنتجت ما قيمته ٤٣٩٠ بليون دولار أمريكي وانبعث بسبب ذلك من ٣٣٦ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، أي ١٣٠٦٥ دولار أمريكي لكل طن من ثاني أكسيد الكربون ومعنى هذا أن اليابان أنتجت أكثر من الصين عشر مرات لكل طن من ثاني أكسيد الكربون. وأعترف أن اليابان من أكفأ دول العالم تعاملا مع الطاقة، لكن حتى الولايات المتحدة (سيئة السمعة في التعامل مع الطاقة) أنتجت خمس مرات أكثر من الصين لكل طن من ثاني أكسيد الكربون، فقد أنتجت ما قيمته ٦٩٢٨ دولار أمريكي لكل طن انبعث بسبب هذا الإنتاج من ثاني أكسيد الكربون (وأنتجت ما قيمته ١٠٩٤٦ بليون دولار أمريكي وانبعث بسببه ١٥٨٠ مليون طن ثاني أكسيد الكربون). بيانات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مأخوذة من مصدر حكومي أمريكي. جي مالاند و تي بودن وآر آندريس (٢٠٠٦)، =

قد تحتج الدول الثرية السامرية الشريرة بأن كل هذه تمثل "محاباة" للدول النامية. ولكن وصف شيء بالمحاباة معناه أنه شيء غير مستحق، أو هو ميزة ظالمة. ولكننا لا نقول عن المصاعد الخاصة للمعاقين إنها محاباة، ولا نقول ذلك عن النصوص المطبوعة بطريقة برايل. وبالمثل، لا ينبغي أن نقول عن التعريفات الجمركية المرتفعة وغيرها من سبل الحماية التي ينبغي أن تتاح للدول النامية محاباة. إنما هي معاملة مختلفة، وعادلة، لدول ذات قدرات واحتياجات خاصة.

وأخيرا وليس آخرا، إمالة أرضية الملعب لصالح الدول النامية ليست مسألة معاملة عادلة الآن وحسب. ولكنها تتعلق أيضا بمنح الدول ذات الاقتصادات الأقل تقدما أدوات تلزمها لاكتساب قدرات جديدة من خلال التضحية بمكاسب قصيرة الأجل. والسماح للدول الفقيرة بزيادة قدراتها يقرِّبنا أكثر من اليوم الذي تضيق فيه الفجوة بين اللاعبين فلا يعود لازما لأحد أن تمال له أرضية الملعب.

= "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالميا وإقليميا ومحليا. اتجاهات: موجز بيانات التغير العالمي، مركز تحليل معلومات أول أكسيد الكربون، مختبر أوك ريدج الوطني، وزارة الطاقة الأمريكية. (متاح على الإنترنت من خلال الرابط: http://cdiac.esd.ornl.gov/trends/emis/tre_tp20.htm). أرقام الإنتاج مأخوذة من البنك الدولي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية العالمي ٢٠٠٥ (البنك الدولي، واشنطن).

ما الصواب وما السهل

افترضوا أنني مصيب في ضرورة إمالة أرض الملعب لصالح الدول النامية. للقارئ أن يتساءل: ما احتمال أن يقبل السامريون الأشرار اقتراحي ويغيرون من أساليبهم؟

قد لا تكون هناك جدوى من محاولة تغيير السامريين الأشرار الذين يتصرفون بوازع من المصلحة الخاصة. ولكن بوسعنا أن نخاطب فيهم المصلحة الذاتية الواعية. فبما أن السياسات النيولبرالية تجعل النمو في الدول النامية أبطأ من سواها، فقد يكون السامريون الأشرار أنفسهم أفضل حالا على المدى البعيد إذا ما سمحوا بسياسات بديلة تتيح للدول النامية نموا أسرع. ولو أن الدخل للفرد ينمو بـ ١٪ فقط سنويا، كما هو في أمريكا اللاتينية على مدار العقدين الماضيين من النيولبرالية، فإن تضاعف الدخل سوف يستوجب سبعة عقود. أما لو كان ينمو بـ ٣٪ كما كان حاله أثناء حقبة التصنيع بديلا للاستيراد، فسوف يزداد الدخل في الفترة نفسها ثمانية أمثال، مما يوفر للدول السامرية الشريرة سوقا أكبر للاستغلال. فمن مصلحة السامريين الأشرار الأنانيين أنفسهم أن يقبلوا السياسات "الهرطقية" الكفيلة بتسريع النمو في الدول النامية.

المؤدلجون هم الأصعب إقناعا، فهم الذين يؤمنون بالسياسات السامرية الشريرة إيمانا بأنها "الصواب" لا لأنها الأنفع لمصالحهم. وقلت

سابقا إن الإحساس بالصواب الذاتي أشد عنادا من المصلحة الذاتية. ولكن حتى هنا يوجد أمل. فما اتُهم جون منيارد كينز بالتضارب في الآراء إلا قال فاشتهر قوله "إنما تتغير الحقائق فأغير رأيي، فماذا تفعل أنت يا سيدي في هذه الحالة؟". وكثير من هؤلاء المؤدلجين، لا جميعهم، مثل كينز. ويمكن أن يغيروا آراءهم، في مواجهة منعطفات جديدة في أحداث العالم الواقعي أو حجج جديدة بشرط أن يتوفر فيها القدر الكافي من القدرة على الإقناع فتغلب فيهم قناعاتهم السابقة، ومنهم من تغير فعلا. ولنا مثال جيد في مارتن فيلشتاين أستاذ الاقتصاد بهارفرد الذي كان ذات يوم العقل الكامن وراء سياسات ريجان النيولبرالية، فلما وقعت الأزمة الأسيوية كان انتقاده لصندوق النقد الدولي (المثبت في الفصل الأول من هذا الكتاب) أحدًّ من انتقادات كتّاب "اليسار".

وما ينبغي حقا أن يمنحنا الأمل هو أن أغلبية السامريين الأشرار ليسوا جشعين أو متعصبين. فأغلبنا، ولا أستثني نفسي، نفعل الشرور لا منساقين بمنفعة مادية عظيمة إو بإيمان راسخ، بل لأنها الأيسر. وكثير من السامريين الأشرار يمارسون السياسات الخاطئة لأن الأيسر لهم هو أن يسيروا مع التيار. فما الذي يحملك على التنقل بحثا عن "الحقائق المزعجة" في حين يمكنك القبول بما يقول أغلب الساسة والصحف؟ ما الذي يجعلك تبالي بمعرفة ما يجري حقا في الدول الفقيرة وأنت قادر أن تلقي اللوم على الفساد أو الكسل أو إسراف الناس؟ ما الذي يجعلك تحيد عن طريقك وتفتش في

تاريخ بلدك بينما النسخة الرسمية المعتمدة تقول لك إنه بلد كل الفضائل: التجارة الحرة والإبداع والديمقراطية والتدبير، وما شئت، على طول الزمان؟

كون أغلب السامريين الأشرار كذلك بالضبط هو ما يمنحني الأمل. فهم قوم ربما يريدون تغيير أساليبهم، إن وضعت أمامهم صورة أكثر توازنا، وهو ما أرجو أن يكون هذا الكتاب قد فعله. وليس هذا تفكيرا متفائلا وحسب. فلقد مرت فترة بالفعل بين خطة مارشال (المعلنة قبل ستين عاما في يونيو ١٩٤٧) وصعود النيولبرالية، لم تكن الدول الثرية، بزعامة الولايات المتحدة، تتصرف خلالها تصرف السامريين الأشرار، مثلما ناقشت في الفصل الثاني[346].

وحقيقة أن الدول الثرية لم تتصرف تصرف السامريين الأشرار ولو لمرة واحدة في الماضي كفيلة بأن تمنحني الأمل. وحقيقة أن تلك الحقبة التاريخية أفرزت نتاجا ممتازا من الناحية الاقتصادية ـ فلم تحقق الدول النامية أفضل مما حققت فيها على الإطلاق ـ لتجعل من الواجب علينا أن نتعلم من تلك التجربة.

---

346 يذهب البعض إلى أن السامرية الطيبة كانت ترجع جزئيا إلى الحرب الباردة التي فرضت على الدول الرأسمالية الثرية أن تتصرف برقة مع الدول الفقيرة خشية أن تتجه هذه الدول إلى الجانب الآخر. لكن التنافس الدولي كان قائما طول الوقت. ولو أن التنافس الدولي على النفوذ هو الشيء الوحيد الذي جعل الدول الثرية "تفعل الصواب" في الربع الثالث من القرن العشرين، فلماذا لم تفعل الإمبراطوريات الأوربية مثل ذلك في القرن التاسع عشر حينما كان التنافس بينها أشد استعارا؟

المحتويات

الكتب خان للنشر والتوزيع®

١٣ شارع ٢٥٤ - دجلة - المعادى - القاهرة.

تليفون:٢٠٢٢٥١٩٦٥٦٩+ - ٢٠٢٢٥١٧٠٦٧٨+

بريد اليكتروني:info@kotobkhan.com

موقع اليكتروني:www.kotobkhan.com

تقول الأكذوبة إن بريطانيا تبنّت سياسات التجارة الحرة في القرن الثامن عشر، فسبقت غيرها من دول العالم سبقا كبيرا، وبات تفوق هذه السياسات واضحا للعيان بحلول منتصف القرن التاسع عشر بفضل النجاحات الاقتصادية المؤزرة التي حققتها بريطانيا فبدأت الدول الأخرى في تحرير تجاراتها، واتباع سياسة "دعه يعمل دعه يمر" محليا، وتقليل الحواجز أمام التدفق العالمي للسلع ورأس المال والعمالة، وتلت ذلك فترة رخاء غير مسبوقة. ثم بدأت الأوضاع تتدهور بعد الحرب العالمية الأولى. فانفضت دول العالم عن اتباع هذه السياسات، ثم أعيد تنظيم الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وفقا لخطط أكثر ليبرالية، بقيادة من الولايات المتحدة لا بريطانيا. واعتبارا من ثمانينيات القرن الماضي تخلت أغلب دول العالم عن السياسات غير الليبرالية بعدما أثبتت "معجزات" شرق آسيا الاقتصادية أن تحرير التجارة هو الحل الأمثل للتنمية الاقتصادية.

ها-جوون تشانج يثبت أن هذا التاريخ كله مكذوب، وعبر كتابه هذا، يضع بين أيدى قرائه التاريخ الحقيقي: فلا اليابان حققت مجدها بفتح أسواقها أمام المنافسين، ولا كوريا الجنوبية فعلت هذا، ولا ألمانيا، بل إن إنجلترا وأمريكا نفسيهما لم تفعلا ذلك.

الناشر

ها-جوون تشانج، من مواليد ١٩٦٣ بكوريا الجنوبية. تخرج من جامعة سول الوطنية قسم الاقتصاد،ثم درس في جامعة كامبريدج بإنجلترا وحصل على الدكتوراة في عام ١٩٩١. عمل كمستشار للبنك الدولى وهو زميل مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية فى واشنطن. تم اختياره كواحد من أكثر الشخصيات المؤثرة في العالم سنة ٢٠١٤.

أحمد شافعي، شاعر وكاتب ومترجم مصري، ولد عام ١٩٧٧، درس الأدب الإنجليزي، له العديد من الكتب المترجمةمنها "قصص- أليس مونرو"، وقد ترجم إلى العربية الشاعر الأمريكي تشارلز سيميك "العالم لا ينتهى" والشاعر الأمريكي راسل إدسن "كلنا نولد مصابين بالغثيان". صدرت له رواية "الخالق" وعدة دواوين شعرية منها "وقصائد أخرى".